

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث
شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

سياسات تمويل الشُّعب الزراعية الإستراتيجية
لتحقيق الأمن الغذائي - حالة الجزائر -

إعداد الطالبة: مصطفى نادية إشراف الأستاذة: أ.د. براهيم بن حراث حياة

لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1	أ.د/ بن حمو عصمت	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
2	أ.د/ بن حراث حياة	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا و مقرا
3	د/هني أمينة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مساعد مشرف
4	د/ جلوي سهام	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مناقشا
5	أ.د/ بلخير فريد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشا
6	أ.د/ بقادة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

قال الله تعالى:

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

في مستهلّ هذا العمل، أحمد الله سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلاله، وأشكره على فضله وتوفيقه الذي أنار طريقي وأعانني على إتمام هذه المرحلة العلمية، فله الحمد أولاً وآخراً.

أتوجّه بخالص الشكر والعرفان إلى والديّ الكريمين، أطال الله في عمرهما، اللذين كانا السند والدعاء والقوة في مسيرتي، وإلى زوجي العزيز الذي كان نعم العون والداعم في كل مراحل هذا المشوار، وإلى أبنائي الذين كانوا مصدر إلهام وأمل، وإلى إخوتي وأختي الذين أحاطوني بمحبتهم وتشجيعهم.

كما أتقدّم ببالغ الامتنان إلى مشرفتي الدكتورة بن حراث حياة على إشرافها العلمي الرصين وتوجيهاتها القيّمة، وإلى المشرفة الدكتورة هني أمينة على دعمها وملاحظاتها البناءة التي كان لها الأثر الواضح في إخراج هذا العمل في صورته النهائية.

ولا يفوتني أن أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، سائلةً الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

قائمة المحتويات:

III.....	قائمة الجداول.
VI	قائمة الأشكال
A.....	الملخص
أ.....	المقدمة العامة.

الفصل الأول: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للدراسة الحالية

3.....	المبحث الأول: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للزراعات الإستراتيجية.
3.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالزراعات الإستراتيجية
8.....	المطلب الثاني: الإطار النظري للزراعات الإستراتيجية
12.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للتمويل الزراعي
12.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل الزراعي
18.....	المطلب الثاني: الإطار النظري للتمويل الزراعي
30.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للأمن الغذائي
30.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالأمن الغذائي
36.....	المطلب الثاني: الإطار النظري للأمن الغذائي

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

51.....	المبحث الأول: الإمكانات الزراعية في الجزائر
52.....	المطلب الأول: دور الموارد الطبيعية في النشاط الزراعي
65.....	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالنشاط الزراعي
71.....	المبحث الثاني: السياسات الزراعية الحديثة في الجزائر (2020-2023)
72.....	المطلب الأول: سياسة الاستثمار الزراعي في الجزائر
76.....	المطلب الثاني: إستراتيجية ترقية وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر
83.....	المبحث الثالث: واقع الشعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)
84.....	المطلب الأول: نظرة عامة حول الشعب الإستراتيجية في الجزائر
88.....	المطلب الثاني: تحليل تطوّر أهم الشعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في

الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

112.....	المبحث الأول: سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر
----------	--

قائمة المحتويات

المطلب الأول: إطار عام حول النظام البنكي في الجزائر	112
المطلب الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي	115
المبحث الثاني: برامج التمويل الزراعي في الجزائر	125
المطلب الأول: تطور السياسات الريفية والفلاحية من 1962 إلى 2000	125
المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي (2000 – 2023)	129
المبحث الثالث: تحليل أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر (2000–2023)	143
المطلب الأول: تحليل أثر التمويل الزراعي على الأداء الاقتصادي والزراعي	144
المطلب الثاني: تحليل مدى تأثير التمويل الزراعي على أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر	164
الفصل الرابع: تحليل التجارب الدولية (كينيا، البرازيل، رومانيا، فيتنام)	
المبحث الأول: تجربة كينيا في تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي	197
المطلب الأول: مكانة الشعب الزراعية الاستراتيجية في كينيا	197
المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في كينيا وتحليل أثرها خلال الفترة (2000–2023)	200
المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة كينيا والدروس المستفادة منها	219
المبحث الثاني: تجربة فيتنام في تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي	223
المطلب الأول: مكانة الشعب الزراعية الاستراتيجية في فيتنام	223
المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في فيتنام وتحليل أثرها خلال الفترة (2000–2023)	225
المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة فيتنام والدروس المستفادة منها	246
المبحث الثالث: تجربة رومانيا في تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي	248
المطلب الأول: مكانة الشعب الزراعية الاستراتيجية في رومانيا	248
المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في رومانيا وتحليل أثرها خلال الفترة (2000–2023)	250
المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة رومانيا والدروس المستفادة منها	266
المبحث الرابع: تجربة البرازيل في تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي	269
المطلب الأول: مكانة الشعب الزراعية الاستراتيجية في البرازيل	269
المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في البرازيل وتحليل أثرها خلال الفترة (2000–2023)	273
المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة البرازيل والدروس المستفادة منها	292
الخاتمة العامة	297

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تحليل مقارنة لأبرز المحددات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية الدافعة للتحوّل نحو الزراعة الإستراتيجية بحسب المنطقة	10
02	الفرق بين التمويل التقليدي وتمويل سلسلة القيمة الزراعية	30
03	بعض مؤشرات الأمن الغذائي حسب الأبعاد الأربعة المعتمدة من (الفاو)	50
04	البنية القانونية لحيازة الأراضي الزراعية في الجزائر (≈ 44 مليون هكتار)	55
05	التوزيع المناخي وكمية التساقطات المطرية حسب المناطق الجغرافية في الجزائر	63
06	توزيع آثار الكوارث الطبيعية في الجزائر حسب النوع (1954-2022)	65
07	تطور بعض المجاميع الرئيسية للزراعة الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)	70
08	المؤشرات الأساسية لشعبة القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	94
09	المؤشرات الأساسية لشعبة البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	96
10	تحليل تطور إنتاج البقوليات حسب الصنف (2000-2023)	97
11	تطور المؤشرات الرئيسية لشعبة الخضر في الجزائر (2000-2022)	110
12	تطور متوسط إنتاج أهم الخضر في الجزائر خلال الفترات الخماسية (2000-2023)	100
13	تطور المؤشرات الرئيسية للفواكه في الجزائر (2000-2022)	103
14	تطور متوسط الإنتاج السنوي لبعض الفواكه المختارة في الجزائر (2000-2023)	104
15	تطور المؤشرات الرئيسية لشعبة عباد الشمس في الجزائر (2000-2022)	107
16	رصد تطور معدلات الفائدة في الجزائر بين (1986 و 1996)	115
17	الأحجام المالية الموجهة للقطاع الزراعي في ظل المخططات الثلاث: مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي	129
18	تطور الاستثمارات الزراعية في الجزائر في إطار المخططات الوطنية الكبرى (2001-2022)	130
19	نسب انعدام الأمن الغذائي (الجزائر والعالم) حسب الفترات (2016-2014 إلى 2021-2023)	165
20	متوسط إمدادات البروتين حسب المنشأ (غرام للفرد في اليوم)	169
21	متوسط كفاية الطاقة الغذائية في الجزائر والعالم (2000-2021)	170
22	تطور معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر والعالم (نسبة مئوية) خلال الفترة (2000-2023)	172

قائمة الجداول والأشكال

174	تطور معدل التضخم في أسعار الغذاء في الجزائر والعالم (2015-2023)	23
176	معدل التقرّم لدى الأطفال في الجزائر والعالم (2000-2022)	24
180	تطور نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في الجزائر مقارنة ببعض مناطق العالم (2000-2022) (نسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك المحلي)	25
183	صافي التجارة الخارجية للمواد الغذائية في الجزائر (مليون دولار أمريكي)	26
198	كينيا - أهم المنتجات الزراعية: الإنتاج والإنتاجية (2000-2023)	27
204	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية في كينيا للفترة (2000-2023)	28
205	مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية في كينيا (2001-2023)	29
206	حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في كينيا (2001-2022)	30
208	تطور المساعدة الإنمائية الرسمية والائتمان المحلي الموجه للزراعة في كينيا خلال الفترة (2000-2022)	31
211	تطور نسبة التوظيف في القطاع الزراعي من إجمالي التوظيف في كينيا (2000-2022)	32
213	تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في كينيا (بالملايين) خلال الفترة (2001-2022)	33
215	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا (2000-2022) حسب تعادل القوة الشرائية (دولار دولي ثابت لسنة 2011)	34
216	تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا (%) خلال الفترة (2014-2022)	35
217	تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في كينيا (%) خلال الفترة (2001-2022)	36
224	متوسط إنتاج أهم السلع الزراعية في فيتنام خلال الفترة (2000-2022)	37
228	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية في فيتنام للفترة (2000-2023)	38
230	تطور القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام (2000-2023)	39
231	مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية في فيتنام (2001-2023)	40
232	حصة الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية في فيتنام (2001-2022)	41
234	القيمة المضافة في القطاع الزراعي في فيتنام (2000-2023) بمليار دولار أمريكي	42
235	تطور مصادر تمويل الزراعة في فيتنام (2000-2023)	43

قائمة الجداول والأشكال

238	تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في فيتنام (2000-2022)	44
239	عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في فيتنام (بالملايين) (متوسط ثلاث سنوات)	45
241	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فيتنام (2000-2022)	46
242	تطور مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022) (%)	47
244	تطور نسبة قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في فيتنام (2000-2022)	48
249	اهم المنتجات الزراعية في رومانيا: الانتاج والغلة (2000-2023)	49
253	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية في رومانيا للفترة (2000-2023)	50
254	تطور نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا خلال الفترة (2000-2023).	51
255	تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في رومانيا خلال الفترة (2001-2022)	52
257	تطور حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في رومانيا خلال الفترة (2001-2022) (نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي)	53
258	تطور نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في رومانيا خلال الفترة (2000-2022)	54
260	عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (مليون) (متوسط ثلاث سنوات)	55
262	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا وفق تعادل القوة الشرائية (بالدولار الدولي الثابت لعام 2011) خلال الفترة (2000-2022)	56
263	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في رومانيا، الاتجاه السنوي (2015-2023)	57
264	تطور قيمة واردات الغذاء كنسبة من إجمالي صادرات السلع في رومانيا (متوسط متحرك لـ 3 سنوات) خلال الفترة (2000-2022).	58
270	اهم المنتجات الزراعية في البرازيل: الانتاج (2000-2023)	59
277	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالبرازيل (2000-2023)	60
279	القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل (2000-2023)	61
280	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في البرازيل (2001-2022)	62
281	مؤشر حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في البرازيل	63
282	تطور التمويل الزراعي في البرازيل بين المنح والقروض وقيمة الائتمان الزراعي (2000-2022)	64
284	تطور القوى العاملة الزراعية في البرازيل من (2000-2022)	65

قائمة الجداول والأشكال

286	تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البرازيل	66
287	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل من (2000 - 2022)	67
288	انتشار انعدام الأمن الغذائي في البرازيل (%) من السكان، متوسط 3 سنوات	68
290	قيمة واردات المواد الغذائية مقارنة بإجمالي صادرات البضائع بالبرازيل	69

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	تصنيف موجز لأدوات الدعم الزراعي الرئيسية وأدوارها الوظيفية في المنظومة	01
53	تطور استغلال الأراضي في الجزائر خلال الفترة (1961-2022)	02
54	المساحة الزراعية حسب نوع الاستغلال (1961-2022)	03
56	تطور الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1965-2021)	04
67	السكان الريفيون والحضر في الجزائر (1990-2023)	05
69	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	06
81	تطور المساحات المخصصة للبيوت البلاستيكية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	07
87	المنتجات الزراعية الأكثر إنتاجاً في الجزائر (2023)	08
90	تطور المساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	09
92	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1961-2022)	10
116	تطور قروض الاستغلال الموجهة القطاع الفلاحي (1988/1999)	11
125	صناديق الدعم المالي المرتبطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر	12
144	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي، حسب القوة الشرائية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	13
146	تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الجزائر (2000-2023)	14
147	القيمة المضافة للزراعة (%) من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2023)	15
149	تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في الجزائر (2000-2023)	16
150	تطور حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر (2001-2023)	17
151	تطور واردات وصادرات الجزائر من المنتجات الزراعية (2000-2023)	18
153	نسبة اعتماد الجزائر على واردات الحبوب (2002-2022)	19
155	تطور نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة في الجزائر (2000-2023)	20

قائمة الجداول والأشكال

156	تطور مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر (2000-2022)	21
158	تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر (2000-2022) بالكيلوغرام لكل هكتار	22
159	تطور مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر (2000-2023)	23
160	تطور استهلاك الأسمدة في الجزائر لكل هكتار من الأراضي الزراعية (2000-2022)	24
162	تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر (2000-2024)	25
163	تكلفة النظام الغذائي الصحي في الجزائر (2017-2022)	26
166	تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر (بالملايين) خلال الفترة (2001-2022)	27
167	تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط أو شديد في الجزائر (بالملايين) خلال الفترة (2014-2023)	28
169	تطور متوسط إمداد البروتين في الجزائر (غ/فرد/يوم) خلال الفترة (2001-2022) (بمتوسط ثلاث سنوات)	29
171	تطور متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر (%) خلال الفترة (2000-2023) (بمتوسط ثلاث سنوات)	30
173	تطور معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر (من إجمالي السكان) خلال الفترة (2000-2023)	31
175	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر (تعادل القوة الشرائية، بالدولار الدولي الثابت لسنة 2011) خلال الفترة (2000-2022)	32
178	تطور نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات في الجزائر (%) خلال الفترة (2000-2022)	33
179	تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في الجزائر حسب الشدة والمصدر (متوسط متحرك لثلاث سنوات) خلال الفترة (2014-2023)	34
181	مؤشر التبعية لواردات الحبوب - متوسط متحرك لثلاث سنوات بالجزائر	35
182	تباين نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر (كيلو كالوري/فرد/يوم) خلال الفترة (2000-2023)	36
184	تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في الجزائر (بالمتوسط المتحرك لثلاث سنوات) خلال الفترة (2000-2022)	37
185	تطور نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري في الجزائر (%) خلال الفترة (2000-2022)	38
187	تطور مؤشر الجوع العالمي في الجزائر (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000-2024)	39
189	التحديات المؤثرة على فاعلية تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر	40

قائمة الجداول والأشكال

205	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية في كينيا للفترة (2000-2023)	41
206	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في كينيا (2001-2023)	42
207	حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في كينيا (2001-2022)	43
209	تطور المساعدة الإنمائية الرسمية والائتمان المحلي الموجه للزراعة في كينيا خلال الفترة (2000-2022)	44
212	تطور نسبة التوظيف في القطاع الزراعي من إجمالي التوظيف في كينيا (2000-2022)	45
214	تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في كينيا (بالملايين) خلال الفترة (2001-2022)	46
216	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا (2000-2022) حسب تعادل القوة الشرائية (دولار دولي ثابت لسنة 2011)	47
217	تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا (%) خلال الفترة (2014-2022)	48
218	تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في كينيا (%) خلال الفترة (2001-2022)	49
219	مؤشر الجوع العالمي 2024 في كينيا ومكوناته الرئيسية	50
229	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية في فيتنام (2000-2023)	51
230	تطور القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام (2000-2023)	52
231	تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في فيتنام (2001-2022)	53
233	حصة الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية في فيتنام (2001-2022)	54
235	القيمة المضافة في القطاع الزراعي في فيتنام (2000-2023) بمليار دولار أمريكي	55
236	تطور مصادر وتمويل الزراعة في فيتنام (2000-2023)	56
238	تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في فيتنام (2000-2022)	57
240	عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في فيتنام (بالملايين) (متوسط ثلاث سنوات)	58
242	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فيتنام (2000-2022)	59
243	نسبة سوء التغذية لدى الأطفال في فيتنام (2000-2022) - نسبة مئوية	60
244	تطور نسبة قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في فيتنام (2000-2022)	61
245	مؤشر الجوع العالمي 2024 في فيتنام ومكوناته الرئيسية	62
254	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا (تعادل القوة الشرائية بالدولار الدولي)، خلال الفترة)	63

قائمة الجداول والأشكال

	(2000-2023)	
255	تطور نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا خلال الفترة (2000-2023).	64
256	تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في رومانيا خلال الفترة (2001-2022)	65
257	تطور حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في رومانيا خلال الفترة (2001-2022) (نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي)	66
259	تطور نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في رومانيا خلال الفترة (2000-2022)	67
261	عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (مليون) (متوسط ثلاث سنوات)	68
263	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا وفق تعادل القوة الشرائية (بالدولار الدولي الثابت لعام 2011) خلال الفترة (2000-2022)	69
264	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في رومانيا، الاتجاه السنوي (2015-2023)	70
265	تطور قيمة واردات الغذاء كنسبة من إجمالي صادرات السلع في رومانيا (متوسط متحرك لـ 3 سنوات) خلال الفترة (2000-2022).	71
265	مؤشر الجوع العالمي في رومانيا لعام 2024 وتطور قيم المؤشر ومكوناته الفرعية.	72
278	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالبرازيل (2000-2023)	73
280	القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل 2000-2023	74
281	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في البرازيل (2001-2022)	75
282	مؤشر حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في البرازيل	76
283	تطور التمويل الزراعي في البرازيل بين المنح والقروض وقيمة الائتمان الزراعي (2000-2022)	77
285	تطور القوى العاملة الزراعية في البرازيل من (2000-2022)	78
287	عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البرازيل حسب درجاته	79
288	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل من (2000 - 2022)	80
289	انتشار انعدام الأمن الغذائي في البرازيل (%) من السكان، متوسط 3 سنوات	81
291	قيمة واردات المواد الغذائية مقارنة بإجمالي صادرات البضائع متوسط ثلاث سنوات بالبرازيل	82
291	تطور مؤشر الجوع العالمي ومكوناته بالبرازيل خلال الفترة (2000-2024)	83

الملخص:

تعكس تطورات القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)، في ظل ضعف الاكتفاء الذاتي من الحبوب وتقلبات الأسواق الغذائية العالمية، محدودية قدرة السياسات المعتمدة على تحقيق الأمن الغذائي، مما يبرز أهمية التمويل الزراعي كأداة لتوجيه الإنتاج وتحسين كفاءة القطاع. تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، مع توظيف تحليل المنهج المقارن لتجارب دولية مختارة، بهدف تقييم فعالية سياسات تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية وانعكاسها على أبعاد الأمن الغذائي.

أظهرت النتائج أن أثر هذه السياسات ظل محدودًا وغير متوازن، حيث انحصر أساسًا في دعم بُعد التوفر دون تحسن ملموس في بُعدي الوصول والاستقرار، مع استمرار ضعف الإنتاجية والتبعية للواردات الغذائية، إلى جانب اختلالات مؤسسية تحدّ من فعالية توجيه الموارد. وخلصت الدراسة إلى أن تحسين فعالية التمويل الزراعي لا يقتضي فقط زيادة الموارد المالية، بل إعادة توجيهها بما يساهم في رفع الإنتاجية وتعزيز استقرار الإمدادات الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ التمويل الزراعي؛ الشعب الزراعية الإستراتيجية؛ الجزائر؛ تجارب دولية.

Abstract:

The developments of the agricultural sector in Algeria during the period (2000–2023), in the context of low cereal self-sufficiency and fluctuations in global food markets, reflect the limited capacity of existing policies to achieve food security. This highlights the importance of agricultural financing as a key instrument for directing production and improving sectoral efficiency. This study adopts a descriptive approach, complemented by a comparative analysis of selected international experiences, with the aim of evaluating the effectiveness of financing policies for strategic agricultural sectors and their impact on the dimensions of food security.

The results show that the impact of these policies has remained limited and unbalanced, being primarily confined to supporting the availability dimension, without significant improvement in the access and stability dimensions. This is accompanied by persistent low productivity, continued dependence on food imports, and institutional constraints that limit the effective allocation of resources. The study concludes that enhancing the effectiveness of agricultural financing requires not only increasing financial resources, but also redirecting them in ways that improve productivity and strengthen the stability of food supplies.

Keywords: Food security; agricultural financing; strategic agricultural sectors; Algeria; international experiences.

تعكس اتجاهات الأمن الغذائي على المستوى العالمي تزايداً في حدة التحديات، نتيجة ما تعرفه النظم الزراعية والغذائية من ضغوط مختلفة، من بينها تغيّر المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، إلى جانب تقلبات الأسواق واضطراب سلاسل الإمداد. ولم يعد تحقيق الأمن الغذائي يرتبط فقط بزيادة الإنتاج الزراعي، بل أصبح يتطلب تحسين فعالية السياسات الزراعية والغذائية، وقدرتها على توجيه هذا القطاع نحو أنماط إنتاج أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة. كما يبرز دور تطوير سلاسل القيمة الزراعية الغذائية، وتعبئة الاستثمارات العامة والخاصة، في رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين اندماج المنتجين في الأسواق، بما يساهم في دعم استقرار الإمدادات الغذائية على المدى الطويل. لذلك برزت الحاجة إلى تبني مقاربات أكثر تكاملاً تأخذ بعين الاعتبار كفاءة استخدام الموارد، وقدرة النظم الزراعية على التكيف مع المخاطر، وتحقيق التوازن بين متطلبات الإنتاج والاستدامة. كما أصبح تحقيق الأمن الغذائي يرتبط بمدى قدرة السياسات العمومية على الاستجابة لهذه التحديات، وضمان استمرارية توفير الغذاء بشكل عادل ومستدام، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، تكتسب الشعب الزراعية الاستراتيجية أهمية خاصة باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، نظراً لارتباطها المباشر بتوفير المنتجات الغذائية الأساسية التي يعتمد عليها الاستهلاك اليومي. وتشمل هذه الشعب على وجه الخصوص الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية وبعض المنتجات الزراعية واسعة الانتشار، والتي يترتب على أدائها مستوى الاكتفاء الذاتي ومدى الاعتماد على الواردات الغذائية. كما تمثل هذه الشعب محوراً رئيسياً في توجيه السياسات الزراعية، لما لها من دور في ضمان استقرار الإمدادات الغذائية وتقليص هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسواق الدولية. غير أن أهمية هذه الشعب لا تقتصر على جانب الإنتاج فقط، بل تمتد لتشمل دورها في تحقيق التوازن بين العرض والطلب الغذائي، وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، وهو ما يجعل تطويرها أولوية استراتيجية ضمن سياسات الأمن الغذائي.

ومن جانب آخر، يبرز التمويل الزراعي كأحد المحددات الأساسية في توجيه ديناميكية القطاع الزراعي، لما له من دور في دعم الإنتاج، ورفع الإنتاجية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتحسين اندماج المنتجين في الأسواق. كما يمثل أداة استراتيجية لتوجيه الموارد نحو الشعب الزراعية الاستراتيجية، خاصة تلك المرتبطة بشكل مباشر بتحقيق الأمن الغذائي، مثل إنتاج الحبوب والبقوليات والمنتجات الأساسية. وبالتالي، فإن فعالية سياسات التمويل لا تقاس فقط بحجم الموارد المخصصة، بل بمدى قدرتها على الاستهداف الدقيق للأنشطة الزراعية ذات الأولوية، ومدى انسجامها مع أهداف التنمية الزراعية

والغذائية. كما تتوقف هذه الفعالية على كفاءة آليات التنفيذ، ومستوى الحوكمة، وقدرة هذه السياسات على الوصول إلى الفاعلين الحقيقيين في القطاع، خاصة صغار المنتجين.

على المستوى الوطني، عرف القطاع الزراعي في الجزائر اهتمامًا متزايدًا خلال الفترة (2000-2023)، من خلال اعتماد مجموعة من السياسات الزراعية والغذائية وبرامج التمويل الهادفة إلى دعم الإنتاج وتحسين مستوى الأمن الغذائي. غير أن النتائج المسجلة فعليًا لا تزال تطرح العديد من التساؤلات، خاصة في ظل استمرار الاعتماد على الواردات الغذائية، وضعف أداء بعض الشعب الزراعية الاستراتيجية. وهو ما يعكس وجود فجوة بين الأهداف المسطرة وواقع القطاع، ويشير إلى محدودية فعالية السياسات المتبعة، وعدم كفاية توجيهها نحو تحقيق نتائج ملموسة على مستوى الأمن الغذائي. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم سياسات التمويل الزراعي، وتحليل مدى قدرتها الفعلية على توجيه القطاع نحو تحقيق الأمن الغذائي بمختلف أبعاده.

وانطلاقًا من ذلك، يثير واقع القطاع الزراعي في الجزائر تساؤلات حول فعالية السياسات المعتمدة في مجال تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي. وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول:

ما مدى فعالية سياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية بالجزائر

خلال الفترة (2000-2023) في تحقيق الأمن الغذائي؟

- انطلاقًا من الإشكالية المطروحة، تمت صياغة الأسئلة الفرعية التي تسعى إلى معالجة ما يلي:
- ما هو واقع سياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية في الجزائر، وما مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2023)؟
 - ما هي أبرز سياسات وبرامج تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية المطبقة في كل من كينيا والبرازيل ورومانيا وفيتنام، وما نتائجها في تحقيق الأمن الغذائي؟
 - ما هي الدروس المستفادة من هذه التجارب الدولية، وكيف يمكن توظيفها في تحسين سياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية في الجزائر؟

1- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية:

- تسهم سياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.
- يرتبط تطوير آليات التمويل الزراعي بزيادة الإنتاجية ورفع أداء الشعب الزراعية الاستراتيجية.

2- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تنطرق إلى إحدى الأولويات الوطنية، وهي تحقيق الأمن الغذائي المستدام. حيث يعتمد الأمن الغذائي في الجزائر على تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد، وقد شهدت البلاد في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات، مما يعكس اعتماداً متزايداً يشكل تحدياً استراتيجياً للأمن الغذائي. في ظل هذه المعطيات، تكتسي دراسة سياسات تمويل الشعب الزراعي أهمية خاصة كون التمويل يعدّ ركيزة أساسية في تمكين القطاع الزراعي من أداء دوره التنموي وتأمين الاحتياجات الغذائية محلياً، وبالتالي دعم السيادة الغذائية وتقليل المخاطر المرتبطة بالأسواق الخارجية.

أما أسباب اختيار الموضوع، فترتبط بضرورة تحليل واقع تمويل القطاع الزراعي في الجزائر، والبحث في سبل تطويره في ضوء التحديات التي يواجهها. وقد اعتمدت الدراسة على الجمع بين تحليل الحالة الوطنية ودراسة تجارب دولية مختارة، بما يسمح بتعزيز البعد التحليلي للدراسة وتوسيع نطاق الاستفادة من الخبرات المختلفة.

3- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم سياسات تمويل الشعب الزراعي الاستراتيجية في الجزائر، ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:
- تشخيص واقع سياسات تمويل الشعب الزراعي الاستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، وتحليل مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي؛
 - تحليل أبرز سياسات وبرامج تمويل الشعب الزراعي الاستراتيجية في كل من كينيا والبرازيل ورومانيا وفيتنام، وتقييم نتائجها في مجال تحقيق الأمن الغذائي؛
 - الدروس المستفادة من التجارب الدولية المختارة، ودراسة إمكانية توظيفها في تحسين فعالية سياسات تمويل الشعب الزراعي الاستراتيجية في الجزائر؛
 - تقديم مقترحات تهدف إلى رفع فعالية سياسات تمويل الشعب الزراعي الاستراتيجية في الجزائر، بما يساهم في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

4- منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن مختلف التساؤلات، وتماشياً مع متطلبات المنهج العلمي في اختيار وتحديد المنهج المناسب للدراسة، اعتمدنا

المنهج الوصفي، من خلال التحليل والاستعانة بالدراسات والإحصائيات التي جاءت ملمة بالموضوع، بالإضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.

حيث تم توظيف هذا المنهج لدراسة واقع تمويل الشَّعب الزراعي الاستراتيجية في الجزائر، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والزراعية خلال الفترة (2000-2023)، بالاعتماد على بيانات كمية صادرة عن مصادر وطنية ودولية، بهدف إبراز الاتجاهات العامة وتحديد أبرز التحديات. إلى جانب تحليل مجموعة من المؤشرات المختارة التي تعكس أبعاد الأمن الغذائي الأربعة، والمتمثلة في: التوفر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار، وذلك بهدف تقييم مدى انعكاس سياسات تمويل الشَّعب الزراعي الاستراتيجية على مختلف هذه الأبعاد، وتقديم قراءة شاملة لمستوى الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. وتم اعتماد كذلك تحليل تجارب دولية مختارة كلٌّ على حدة، حيث تم اختيار أربعة بلدان ذات سياقات اقتصادية وجغرافية مختلفة، وهي كينيا في إفريقيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، ورومانيا في أوروبا الشرقية، وفيتنام في آسيا، بهدف تنويع الخبرات المدروسة. وقد تم في كل حالة عرض سياسات وبرامج التمويل الزراعي واستعراض آليات تنفيذها، ثم تحليل نتائجها وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي. وقد سمح هذا التحليل الفردي بفهم كيفية تعامل كل بلد مع تحديات تمويل الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في إطار خصوصياته.

وبعد استكمال التحليلين المحلي والدولي، تم توظيف **المنهج المقارن** بصورة غير مباشرة، دون اللجوء إلى مقارنة كمية مباشرة بين الدول، نظرًا لاختلاف السياقات الاقتصادية والاجتماعية. حيث ارتكزت الدراسة على استخلاص الدروس والعبر من مختلف التجارب، وربطها بالتحديات التي تم تحديدها في الحالة الجزائرية، بما أتاح اقتراح توجهات واستراتيجيات ملائمة للواقع الوطني. وقد ساهم هذا النهج في تعزيز القيمة التحليلية والتطبيقية للدراسة، من خلال الجمع بين تحليل الواقع الجزائري والاستفادة من التجارب الدولية، بما يدعم الوصول إلى نتائج علمية وتوصيات عملية قابلة للتطبيق.

5- حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتحدد حدود هذه الدراسة زمنيًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2023، وهي مرحلة شهدت تحولات اقتصادية وزراعية مهمة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بسياسات تمويل الشَّعب الزراعي الاستراتيجية وانعكاساتها على الأمن الغذائي.

الحدود المكانية: تركّز الدراسة على حالة الجزائر باعتبارها مجال التحليل الرئيسي، مع ادراج ببعض التجارب الدولية المختارة مثل كينيا والبرازيل ورومانيا وفيتنام، بهدف إجراء مقارنة تحليلية

واستخلاص دروس يمكن تكييفها مع الخصوصيات الوطنية.

6- صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة، محدودية توفر البيانات الحديثة والدقيقة؛ خاصة تلك المتعلقة بتمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية في الجزائر، إضافة إلى تباين مصادر المعلومات واختلاف منهجيات حساب بعض المؤشرات، مما يتطلب مجهودًا إضافيًا في التحقق والتحليل. بالإضافة إلى محدودية الدراسات المتخصصة التي تربط بشكل مباشر بين التمويل الزراعي وأبعاد الأمن الغذائي، وهو ما فرض الاعتماد على التحليل المقارن والاستنتاج غير المباشر. ورغم هذه التحديات، تم الحرص على توظيف المعطيات المتاحة بطريقة منهجية تضمن قدرًا مقبولًا من الدقة والموضوعية.

7- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة. حُصص الفصل الأول لعرض الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث تناول مفهوم الزراعات الإستراتيجية، والتمويل الزراعي، والأمن الغذائي، من خلال عرض أهم الدراسات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة.

أما الفصل الثاني، فقد تناول واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، من خلال دراسة الإمكانيات الزراعية المتاحة، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنشاط الزراعي، إلى جانب تحليل السياسات الزراعية الحديثة وواقع أهم الشعب الزراعية الاستراتيجية في الجزائر.

وحُصص الفصل الثالث لدراسة أثر التمويل الزراعي الموجه للشعب الزراعية الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، من خلال التطرق إلى سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، وبرامج التمويل الزراعي المعتمدة، ثم تحليل أثرها على الأداء الاقتصادي والزراعي وعلى مختلف أبعاد الأمن الغذائي.

أما الفصل الرابع، فقد تناول تحليل بعض التجارب الدولية المختارة في مجال تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي، وهي تجارب كل من كينيا، وفيتنام، ورومانيا، والبرازيل، مع تقييم هذه التجارب واستخلاص أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الحالة الجزائرية.

واختُتمت الدراسة بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، واختبار الفرضيات، وتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات الملائمة للواقع الجزائري.

الفصل الأول:

الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم

النظرية للدراسة الحالية

تمهيد:

يشكل القطاع الزراعي محورًا أساسيًا لتحقيق الأمن الغذائي ودعم مسارات التنمية المستدامة. ومع تزايد عدد السكان، وتفاقم آثار تغير المناخ، وتقلبات الاقتصاد العالمي، برزت الحاجة إلى مقاربات أكثر استدامة لمعالجة التحديات الغذائية، تتجاوز الحلول الظرفية والمؤقتة.

وفي هذا الإطار، تشير الأدبيات الحديثة إلى أهمية التركيز على الزراعات الاستراتيجية، بوصفها المحاصيل والسلاسل ذات الأولوية في سلة الغذاء الوطني، والقادرة على تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الهشاشة أمام الأزمات.

وفقا لذلك، يهدف هذا الفصل إلى دمج المعطيات المستخلصة من الدراسات السابقة مع التأصيل النظري في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للزراعات الاستراتيجية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للتمويل الزراعي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للأمن الغذائي

المبحث الأول: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للزراعات الاستراتيجية.

تناولت الأدبيات مفهوم الزراعات الاستراتيجية من زوايا متعددة، مركزة على دورها في تحقيق الأمن الغذائي، وترشيد الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي. وقد أظهرت هذه الدراسات تبايناً في المقاربات بين التجارب الدولية والإقليمية، لكنها أجمعت على أهمية التمويل والسياسات الداعمة لنجاح هذه الزراعات. وفيما يلي عرض تحليلي لأهم هذه الدراسات مع استعراض أهم النتائج والفجوات البحثية.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول الزراعات الاستراتيجية

يعرض هذا المطلب أبرز ما توصلت إليه أدبيات الزراعات الاستراتيجية، مع تصنيفها وفق مستويين أساسيين: دراسات دولية ودراسات إقليمية، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في النتائج والسياسات.

أولاً: دراسات دولية

بهدف تحديد السياق الدولي للموضوع، يتم التطرق لأهم الدراسات الدولية التي تناولت مفهوم الزراعات الاستراتيجية وتجارب تطبيقها.

1-دراسة(2024)Consesa Richard Mauki أطروحة دكتوراه بعنوان: 'Smallholder Rice Farmers' Competitiveness within Agricultural Marketing Co-operative Societies (AMCOS) in Selected Districts, Tanzania

بجامعة Sokoine University of Agriculture (SUA) بتنزانيا، تخصص العلوم الزراعية¹.

تناولت هذه الدراسة موضوع تنافسية محصول الأرز باعتباره شعبة زراعية استراتيجية، مع التركيز على دور تعاونيات التسويق الزراعي في تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين الصغار. انطلقت الدراسة من تساؤل محوري: إلى أي مدى تسهم تعاونيات التسويق الزراعي (AMCOS) في رفع تنافسية صغار مزارعي الأرز، وما العوامل التمويلية والتنظيمية المؤثرة في كفاءتهم وربحياتهم؟ وقد اعتمد الباحث تصميمًا ميدانيًا شمل 382 مزارعًا في مناطق (Mvomero, Mbarali)، مع تحليل دقيق لبيانات الكفاءة الفنية، ونظم المعلومات التسويقية، وهيكल التمويل الموجه لسلسلة القيمة.

وخلصت الدراسة إلى أن جدوى زراعة الأرز تتأثر بدرجة كبيرة بتكاليف المدخلات وأسعار السوق

¹Mauki, C. R. (2024). Smallholder rice farmers' competitiveness within Agricultural Marketing Co-operative Societies (AMCOS) in selected districts, Tanzania (PhD thesis). Sokoine University of Agriculture

والغلة للهكتار، كما أبرزت أهمية جودة معلومات السوق وسهولة الوصول إلى الائتمان والخدمات الإرشادية في تحسين قنوات التسويق ورفع القدرة التنافسية للمزارعين. وفي الأخير، أكدت الدراسة ضرورة تعزيز البنية التحتية للري والطرق الريفية، وتطوير أنظمة معلومات السوق، ومواءمة أدوات الائتمان مع دورة إنتاج الأرز، إضافة إلى توسيع دور التعاونيات في التمويل الموجّه للسلاسل الاستراتيجية، بما يضمن استدامة الدعم وتحقيق الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي.

2-دراسة Grote وآخرون (2021) مقال بعنوان: Food Security and the Dynamics of Wheat and Maize Value Chains in Africa and Asia نُشر سنة 2021 في مجلة Frontiers in Sustainable Food Systems، ضمن قسم Land, Livelihoods and Food Security¹.

يقدم المقال تحليلاً شاملاً لسلاسل قيمة القمح والذرة، باعتبارهما من أهم الشُعَب الزراعية الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي، مع تركيز خاص على بلدان القارة الإفريقية وجنوب آسيا. انطلقت الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في تحليل كيفية تأثير التغيرات في الأسواق والسياسات الزراعية وتدفقات التمويل على استدامة سلاسل القيمة لمحاصيل استراتيجية مثل القمح والذرة، وانعكاس ذلك على تحقيق الأمن الغذائي. واعتمد الباحثون منهجية تحليل مقارنة، جمعت بين بيانات كمية ونوعية مستمدة من عدة بلدان في إفريقيا وآسيا، مع تقييم الروابط بين مراحل الإنتاج والمعالجة والتسويق وآليات التمويل والدعم.

تشير النتائج إلى أن تطوير الشُعَب الزراعية الاستراتيجية للقمح والذرة يتطلب تيسير الوصول إلى التمويل الموجّه، وتحسين نظم المعلومات التسويقية، وتعزيز الاستثمار في البحث الزراعي والتقنيات الملائمة للسياقات المحلية. كما أبرزت الدراسة وجود فجوات في الإنتاجية والبنى التحتية التسويقية، وبيّنت أن ضعف آليات الائتمان والحوكمة يحدّ من قدرة هذه السلاسل على الاستجابة للطلب الغذائي المتزايد. وخلص المقال إلى التأكيد على ضرورة تبني سياسات تمويلية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف حلقت سلسلة القيمة، بما في ذلك دعم الابتكار الزراعي وإدماج صغار المزارعين، لضمان استدامة الشُعَب الزراعية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والعالمي.

3-دراسة Caroline Netia Awori Kamau (2018) أطروحة دكتوراه بعنوان Maize Value Chain:

¹Grote, U., Faße, A., Nguyen, T. T., & Erenstein, O. (2021). Food security and the dynamics of wheat and maize value chains in Africa and Asia. Frontiers in Sustainable Food Systems, 4, 617009. <https://doi.org/10.3389/fsufs.2020.617009>

Enhancement for Food Security and Poverty Reduction in Bungoma County,

Kenya، بجامعة (Masinde Muliro University of Science and Technology (MMUST) في كينيا¹.

تعالج هذه الدراسة، مسألة تعزيز سلسلة قيمة الذرة، باعتبارها محصولاً أساسياً وشعبة زراعية استراتيجية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي والحدّ من الفقر في مقاطعة Bungoma. وانطلقت الدراسة من إشكالية مفادها استمرار هشاشة الأمن الغذائي وارتفاع مستويات الفقر رغم المركزية الاقتصادية والاجتماعية لمحصول الذرة في سبل العيش، ما استدعى تقييم درجة تطور سلسلة القيمة وتحديد العوامل والسياسات القادرة على ترقيتها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واعتمدت على عينة 398 فرداً موزعين عبر مراحل متعددة من سلسلة قيمة الذرة في عدد من المناطق، كما وظّفت أدوات تحليل متنوعة شملت التحليل الوثائقي، والاستبيانات، ومجموعات التركيز، ومقابلات الخبراء، إلى جانب التحليل الوصفي والاستدلالي.

بيّنت النتائج أن مستوى تطور سلسلة قيمة الذرة لا يتجاوز 25%، وأن نحو 37% فقط من المجتمع يتمتع بالأمن الغذائي، كما بيّنت أن ضعف الإنتاجية الزراعية وارتفاع النمو السكاني يشكلان من أبرز العوامل المقيدة جهود خفض الفقر. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بحزمة من السياسات العملية لترقية هذه الشعبة الاستراتيجية، من بينها خفض كلفة المدخلات، وإعادة هيكلة نظم التسويق، وبناء القدرات، وتعزيز التنسيق بين الفاعلين، وتقليص كلفة ممارسة الأعمال، مع تبني مقاربة سلسلة القيمة كإطار موجه للتمويل والتحفيز والاستثمار.

تُظهر الدراسات الدولية المنتقاة أنّ تمويل سلاسل الشُعَب الزراعية الاستراتيجية سواء عبر تعاونيات التسويق والمدخلات (نموذج الأرز في تنزانيا) أو عبر خفض كلفة المدخلات وهيكل الأسواق. وبناء القدرات (نموذج الذرة في كينيا)، يمثّل رافعة جوهرية لتحسين الكفاءة والربحية بما ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي. غير أنّ القراءة النقدية لهذه الدراسات تكشف محدودية تركيزها على محاصيل معزولة أو نطاقات محلية ضيقة، ومحدودية التحليل المؤسسي معمّق لآليات التمويل. وفي المقابل، تؤكد الأدبيات الحديثة أنّ تيسير التمويل الموجه، وإتاحة البذور والمعرفة، وتحسين معلومات السوق والبنية التحتية تشكّل شروطاً أساسية لتفعيل أثر السياسات في محاصيل استراتيجية مثل القمح والذرة.

¹Kamau, C. N. A. (2018). Maize value chain enhancement for food security and poverty reduction in Bungoma County, Kenya (PhD thesis). Masinde Muliro University of Science and Technology.

ثانياً: دراسات إقليمية

على المستوى الإقليمي توجد دراسات تناولت الشُعَب الزراعية الاستراتيجية ، بغرض إبراز فروق السياسات وأدوات التمويل والبنى المؤسسية، وما يمكن تكيفه لدعم الأمن الغذائي.

1- دراسة Amina (2023) Aloui أطروحة دكتوراه بعنوان Etude de la prévalence des mycotoxines :

1. dans la filière blé en Tunisie et de leur réduction par des bio-produits in vivo بجامعة موندبلييه.

تعالج الأطروحة موضوع سلسلة قيمة القمح في تونس من زاوية السلامة والجودة عبر رصد الميكوتوكسينات على طول السلسلة، بوصف القمح شُعبة زراعية استراتيجية تتقاطع فيها الإنتاجية مع متطلبات الجودة والصحة العامة. انطلقت من إشكالية: كيف يؤثر تلوث الحبوب بالسموم الفطرية قبل الحصاد وبعده وأثناء التخزين في كفاءة السلسلة الاستراتيجية وموثوقية إمداداتها؟

خلصت الدراسة إلى وجود تلوث ملحوظ ومتباين جغرافياً وزمنياً، ما ينعكس على الهدر والخسائر والتكاليف ويستدعي تدخلات تمويلية/تنظيمية في نقاط حساسة من السلسلة (تجفيف، تخزين، مراقبة). وتظهر النتائج النهائية ضرورة تمويل أنظمة مراقبة الجودة والبنية التخزينية وتعميم الممارسات الجيدة وتقنيات الحد من السموم على مستوى السلسلة، لما لذلك من أثر مباشر على الأمن الغذائي وكفاءة الشُعبة الاستراتيجية.

2- دراسة Bouzid وآخرون (2020) مقال بعنوان Facteurs influençant l'adoption de l'innovation en agriculture en Algérie Cas de deux cultures stratégiques : le blé dur et la pomme de terre في المجلة Cahiers Agricultures².

تعالج الدراسة تبني الابتكار الزراعي في الجزائر من خلال حالي القمح الصلب والبطاطا بوصفهما شُعبتين استراتيجيتين، مع طرح إشكالية: إلى أي مدى تتدخل عوامل تتجاوز خصائص الاستغلالية (الهيكلة، المساحة...) في تفسير اختلاف أنماط الابتكار داخل الشُعَب الاستراتيجية؟

منهجياً، اعتمد الباحثون مقارنة (OCDE, 2005) Manuel d'Oslo بعد تكيفها مع الواقع الجزائري، وصمّموا استبياناً يغطي: (خصائص الاستغلالية، الممارسات والتنظيم والسلوك، وأنواع الابتكار:

¹Aloui, A. (2023, December 18). Study of mycotoxin prevalence in the wheat sector in Tunisia and their reduction by bio-products in vivo (Doctoral dissertation, University of Montpellier / University of Monastir).

² Bouzid, Amel; Boudedja, Karima; Cheriet, Foued; Bouchetara, Mehdi; Mellal, Ahmed. *Facteurs influençant l'adoption de l'innovation en agriculture en Algérie. Cas de deux cultures stratégiques : le blé dur et la pomme de terre*. Cahiers Agricultures, vol. 29, article 15, 2020. <https://doi.org/10.1051/cagri/2020015>.

منتج/مسار/تنظيم/تسويق + الأثر والعوائق). كما قورنت ممارسات إدخال الابتكار قبل 2012 وخلال 2012-2017. وتم إجراء تحقيق ميداني مباشر على 120 فلاحًا موزعين بالتساوي: 60 منتج قمح صلب و60 منتج بطاطا، في منطقتين ذواتي كثافة إنتاجية: Rahouia (ولاية تيارت) للقمح الصلب وAinSoltane (ولاية عين الدفلى) للبطاطا، إضافة إلى مقابلات نوعية مع فاعلين محليين، وقد أُنجزت المقابلات في 2018.

وتُبرز نتائج المقال أن الابتكار في التقنيات الزراعية التقليدية حاضر في الشُعَبَتَيْن، لكن الابتكارات التسويقية والتجارية ذات الطابع المستدام تكاد تكون منعدمة لدى منتجي القمح الصلب، بينما تُلاحظ بعض الابتكارات التنظيمية والتسويقية لدى منتجي البطاطا. كما يشير المقال إلى أن سياسات دعم الأسعار وضمان تسويق القمح الصلب قد تُحدث أثرًا عكسيًا وتُضعف حوافز الابتكار داخل هذه الشُعْبَة، في حين أن حدة المنافسة بين المناطق تُحفّز الابتكار عند منتجي البطاطا، مع بقاء عدم أمن الحيازة العقارية عاملاً كابحاً للاستثمارات والابتكارات طويلة الأجل.

3-دراسة Yahia Hamid Amin Elasraag (2015) أطروحة دكتوراه بعنوان Economics of Wheat in Egypt، جامعة inegypt، Universidad Politécnica de Madrid (UPM)، مدرسة المهندسين الزراعيين (E.T.S.I. Agrónomos)¹.

تحلل الأطروحة الاقتصادية الشاملة لقطاع القمح باعتباره شُعْبَة زراعية استراتيجية للأمن الغذائي في مصر. وانطلقت من إشكالية مفادها تفسير استمرار فجوة الاعتماد على واردات القمح رغم مكانته المحورية في سلة الغذاء الوطني، مع تحليل الخيارات والسياسات القادرة على تحسين مستويات الاكتفاء الذاتي وتقليل التعرض للمخاطر السعرية في الأسواق الدولية.

واعتمدت الدراسة تحليلًا متكاملًا لجانبي العرض والطلب، وكفاءة الإنتاج، والتجارة الخارجية، والسياسات العامة، مع إبراز دور تمويل المدخلات الزراعية، والبذور المحسّنة، والخدمات الإرشادية، واللوجستيات (التخزين والنقل) في تحسين الأداء العام لسلسلة القمح. وتُظهر النتائج أن مواءمة أدوات التمويل الزراعي مع متطلبات الإنتاج والتخزين يمكن أن تسهم في رفع الكفاءة وتقليل فجوة الاستيراد، بما يدعم استقرار منظومة الخبز ويعزّز الأمن الغذائي.

¹Elasraag, Y. H. A. (2015). Economics of wheat in Egypt (Doctoral dissertation, Universidad Politécnica de Madrid).

تتناقش الدراسات الإقليمية الثلاث عن أهمية تمويل البنى التحتية في سلاسل القيم الزراعية وخاصة التخزين والتجفيف ومراقبة الجودة واللوجستيات لدعم الشُّعَب الاستراتيجية في شمال إفريقيا. ومع ذلك، تُظهر القراءة النقدية لهذه الدراسات محدودية واضحة في دمج التحليل التمويلي والمؤسسي بصورة متكاملة؛ إذ يغلب على بعضها الطابع التقني (تونس)، أو الاعتماد على بيانات كلية قديمة نسبياً (مصر)، وتناول جوانب جزئية من الابتكار دون تحليل متكامل للسلسلة (الجزائر). وفي المقابل، تعتمد هذه الأطروحة مقارنة أوسع تشمل خمس شُّعَب إنتاجية استراتيجية في القطاع الزراعي الجزائري، وهي: الحبوب، البقوليات، البذور الزيتية، الخضر، والفواكه وتشمل فترة زمنية (2000-2023)، وترتبط بصورة مباشرة بين أدوات التمويل، البنى المؤسسية، وحلقات سلسلة القيمة، بما يجعل نتائجها أكثر شمولاً وقابلية للتطبيق.

المطلب الثاني: الإطار النظري للزراعات الاستراتيجية

تعد الزراعة ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، ومن خلال الدراسات السابقة تبين أن جميع الأنشطة الزراعية لا تحظى بنفس الدرجة من الأهمية من حيث التأثير الاستراتيجي لذلك، برز مفهوم "الزراعات الاستراتيجية" للإشارة إلى تلك الأنشطة الزراعية ذات الأولوية القصوى لما لها من دور محوري في تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان وضمان التوازن الغذائي والاقتصادي.

أولاً: مفاهيم عامة حول الزراعات الاستراتيجية

تُعرّف الزراعات الاستراتيجية بأنها المحاصيل التي تعتبرها الدولة ضرورية لضمان الأمن الغذائي الوطني، خاصة المحاصيل الأساسية واسعة الاستهلاك مثل الحبوب والبذور الزيتية. وترتبط "استراتيجيتها" عادةً بكونها محور تدخلات السياسات العمومية عبر حلقات سلسلة القيمة (مثل الدعم، وضبط الأسعار، وإجراءات تسيير السوق) لحماية استقرار الإمدادات وتقليل المخاطر¹.

ثانياً: ماهية الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية

الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية هي فروع إنتاج زراعي تُمنح أولوية في السياسات العمومية نظراً لأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي، ودعم الاقتصاد الريفي، وتعزيز استدامة المنظومة الزراعية. ويعود طابعها الاستراتيجي إلى ارتباطها بالسلع الغذائية الأساسية، أو بقدرتها على تقليص عجز الميزان

¹Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). Food and Agriculture Policy Classification (FAPDA). Rome, p. 15.

الغذائي، إضافةً إلى قابليتها للتكيف مع الابتكارات الزراعية الحديثة بما يرفع الإنتاجية ويحسن كفاءة استخدام الموارد¹.

ولغرض التحليل والترتيب، تُحدّد الشُعَب الاستراتيجية وفق مصفوفة معايير تُطبّق على طول سلسلة القيمة:

- صلة الأمن الغذائي من حيث المساهمة في التوافر والاستقرار الغذائي؛
 - الوزن الاقتصادي من خلال القيمة المضافة والتشغيل الريفي وإمكانات تقليص الواردات؛
 - الاستدامة والمرونة المناخية من حيث كفاءة استخدام الموارد الطبيعية؛
 - مدى أولوية القطاع ضمن السياسات العامة، كما تُظهره مستويات الدعم وآليات الحوكمة.
- وتُستخدم هذه المعايير لبناء إطار تحليلي يسمح بترتيب الشُعَب الزراعية وتوجيه سياسات التمويل والاستثمار، على أن يتم توظيف هذا الإطار التحليلي في دراسة الحالة الجزائرية².

ثالثاً: محددات التحول نحو الزراعة الاستراتيجية في الدول النامية

يُعدّ التحول نحو الزراعة الاستراتيجية في الدول النامية استجابة ضرورية للتحديات المتزايدة المرتبطة بالأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، ومحدودية الموارد التنموية. ولا يتم هذا التحول بمعزل عن مجموعة من المحددات المترابطة، تشمل العوامل الاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية، إضافة إلى الأطر التنظيمية المؤطرة للنشاط الزراعي.

يعرض الجدول مقارنة لأبرز هذه المحددات عبر ثلاث مناطق نامية رئيسية هي إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وذلك من خلال مقارنة تحليلية توضح أوجه التشابه والاختلاف الإقليمي في مسارات التحول نحو الزراعة الاستراتيجية، تمهيداً للانتقال لاحقاً إلى التحليل الكمي ودراسات الحالة التطبيقية.

¹Pawlak, K., & Kołodziejczak, M. (2020). The role of agriculture in ensuring food security in developing countries: Considerations in the context of the problem of sustainable food production. Sustainability, 12(13), 5488.

<https://doi.org/10.3390/su12135488>

² World Bank. (n.d.). What is food security? There are four dimensions. Food Security Update. Retrieved october 15, 2025, from <https://www.worldbank.org/>

الجدول (01): مقارنة المحددات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية الدافعة للتحوّل نحو الزراعة الاستراتيجية

المنطقة	العوامل التكنولوجية الرئيسية	العوامل البيئية الرئيسية	العوامل الاقتصادية الرئيسية
أفريقيا	الزراعة الرقمية (ICT) ؛ الزراعة الدقيقة؛ حلول الاستشعار عن بُعد	تغيّر مناخي حاد؛ ندرة الموارد المائية؛ هشاشة التربة وتدهور الأراضي؛ تذبذب الغلة	تحرير التجارة والتكامل الإقليمي؛ إصلاحات السوق؛ تحفيز الاستثمار الزراعي
آسيا	أصناف عالية الإنتاجية؛ أدوات رقمية وإنترنت الأشياء (IoT) ؛ منصات الإرشاد الذكي	الحفاظ على التنوع الحيوي؛ إدارة المخاطر المناخية؛ كفاءة استخدام المياه	الاستثمار في البنية التحتية الريفية؛ إصلاحات تجارية وسعريّة؛ الاندماج في سلاسل القيمة
أمريكا اللاتينية	ممارسات زراعية إيكولوجية؛ زراعة محافظة على الموارد؛ تقنيات رقمية للمراقبة والتتبع	إزالة الغابات؛ تغيّر استخدامات الأراضي؛ ندرة المياه الإقليمية؛ مخاطر مناخية	سياسات استدامة وربط بالأسواق الدولية؛ تنوع الصادرات؛ تمويل ريفي

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير SOFA؛ FAOSOFI 2024، Climate change and Digital technologies in agriculture and rural areas, 2019،

(EBA 2019؛ (WDR 2008: Agriculture for Development foodsecurity, 2016) وتقارير البنك الدولي

يتّضح من الجدول أن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاستراتيجية يُمثّل مساراً متعدد الأبعاد، تتداخل فيه المحددات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية بدرجات متفاوتة حسب الخصائص الإقليمية والمؤسسية لكل منطقة. وتؤكد هذه النتائج أن نجاح هذا التحول يتطلب سياسات متكاملة تراعي الخصوصيات المحلية، وتُنسّق بين الاستثمار، والاستدامة البيئية، واعتماد الابتكار الزراعي.

1 - الأطر النظرية للتحوّل الزراعي:

يستند التحول نحو الزراعة الاستراتيجية إلى عدد من الأطر النظرية المفصّلة لمسارات التطور الزراعي. ويُعدّ مدخل التحديث الزراعي من أقدم هذه الأطر، إذ يفترض انتقالاً تدريجياً من ممارسات تقليدية إلى أنظمة إنتاج كثيفة التكنولوجيا، مع التركيز على الإصلاح المؤسسي وتبني التقنيات الحديثة كعاملين أساسيين لرفع الإنتاجية. غير أن هذا المدخل يُؤخذ عليه إغفاله أحياناً للخصوصيات البيئية والاجتماعية في العديد من الدول النامية¹.

يظهر مدخل التحول نحو الاستدامة بوصفه رؤية تكاملية توازن بين الكفاءة الاقتصادية، وحماية النظم البيئية، والعدالة الاجتماعية، وهو ما يجعله أكثر ملاءمة لتوجيه الزراعة الاستراتيجية في البيئات الهشة والمتأثرة بتغيّر المناخ وندرة الموارد.

¹Adegbeye, M. J., Raji, S., Olayiwola, O., & Adeniyi, T. (2024). Systematic literature review: Agricultural digitalization, technological transformation towards efficient and sustainable agriculture. Journal of Sustainable Agriculture and Environment, 6(2), 45–63. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.12345.67890>

2 - العوامل الاقتصادية:

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً جوهرياً في دعم التحول نحو الزراعة الاستراتيجية، لا سيما من خلال سياسات التجارة والتكامل السوقي التي تُسهم في تحسين النفاذ إلى المدخلات والأسواق، مع ضرورة اعتماد أدوات حماية ملائمة لصغار المنتجين. كما يُعدّ الاستثمار في البنى التحتية الزراعية، مثل شبكات الريّ، والتخزين، والنقل الريفي، مهماً في تقليص ما بعد الحصاد وتعزيز تنافسية سلاسل القيمة. ويُضاف إلى ذلك دور التمويل الريفي الميسر والآليات التشاركية في توسيع الشمول المالي للشعب ذات الأولوية، من خلال القروض الموسمية والاستثمارية، وضمانات المخاطر، والتأمين المناخي¹.

3- الاعتبارات البيئية:

تفرض التحديات البيئية، وعلى رأسها مخاطر تغيير المناخ وندرة المياه، إعادة توجيه الأنظمة الزراعية نحو أصناف مقاومة للجفاف، واعتماد تقنيات ريّ فعّالة، وتحسين إدارة التربة والمغذّيات. كما تُعدّ الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع الحيوي من المرتكزات الأساسية للزراعة الاستراتيجية، عبر تنوع المحاصيل، وتبني ممارسات الزراعة الإيكولوجية، والحدّ من البصمة الكربونية والمائية. ويمكن تقييم هذه الجوانب من خلال مؤشرات كمية، مثل معامل الجفاف، وإنتاجية المياه، ومعدلات تدهور التربة، والبصمة الكربونية للمنتج الزراعي².

4 - العوامل التكنولوجية:

تُسهّم التقنيات الزراعية الحديثة في دعم التحول نحو الزراعة الاستراتيجية، خاصة الزراعة الدقيقة، وإنترنت الأشياء، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بُعد، من خلال تعزيز اتخاذ القرار القائم على البيانات، وتحسين إدارة المدخلات، وتتبع سلاسل القيمة. كما يظهر التحول الرقمي الزراعي كأداة داعمة لصغار المنتجين عبر خدمات الإرشاد الذكي، وتوفير معلومات آنية حول الأسعار، وتسهيل النفاذ إلى التمويل والتأمين. غير أن تعميم هذه التقنيات لا يزال يواجه عوائق، من أبرزها الفجوة الرقمية، وارتفاع

¹Ngulube, P. (2025). Leveraging information and communication technologies for sustainable agriculture and environmental protection among smallholder farmers in tropical Africa [Review]. *DiscoverEnvironment*, 3, Article 9. <https://doi.org/10.1007/s44274-025-00190-1>

²Zoma, V., &Ngouloubi, P. L. M. (2024). Using digital technologies to improve agricultural production in the Sahel countries of West Africa. *International Journal of Agriculture Extension and Social Development*, 7(10), 64-69. <https://doi.org/10.33545/26180723.2024.v7.i10b.1193>

تكاليف التجهيز، وضعف المهارات التقنية، ما يستدعي سياسات داعمة لتجاوز هذه الحواجز¹.

5 - مقارنات إقليمية:

تظهر التجارب الإقليمية تبايناً في محددات التحول نحو الزراعة الاستراتيجية. ففي إفريقيا، تبرز الحاجة إلى تمويل البنى الأساسية وإدارة مخاطر المناخ، مع فرص واعدة لاعتماد التقنيات الرقمية إذا جرى تضيق الفجوة الرقمية. أما في آسيا، فقد أتاح الاعتماد على أصناف عالية الإنتاجية تقنيات ذكية مناخياً تحقيق مكاسب سريعة، مدعومة بمستوى متقدم في سلاسل القيمة. وفي أمريكا اللاتينية، ساعد التقدم في الزراعة الإيكولوجية وتقنيات التتبع على مواجهة تحديات إزالة الغابات ونُدرة المياه، بدعم من نفاذ جيد للأسواق الدولية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للتمويل الزراعي

تناولت الأدبيات مفهوم التمويل الزراعي من جوانب متعددة، مركزة على دوره في تعزيز الاستثمارات الزراعية ورفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وقد أظهرت هذه الدراسات تنوعاً في المقاربات بين التجارب الدولية والإقليمية، إذ ركز بعضها على آليات التمويل التقليدي من قروض ودعم حكومي، في حين أبرزت أخرى أهمية الأدوات الحديثة مثل التمويل التشاركي والتمويل الأصغر. وعلى الرغم من اختلاف النماذج، فقد أجمعت هذه الدراسات على أن توفير تمويل مناسب وفعال يعدّ ركيزة أساسية لتطوير الشُعَب الزراعية الاستراتيجية وتقليص فجوة الاستيراد. ويعرض هذا المبحث تحليلاً لأهم هذه الدراسات مع إبراز المفاهيم النظرية الرئيسة والفجوات البحثية ذات الصلة.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول التمويل الزراعي

يهدف هذا المطلب لعرض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت التمويل الزراعي على المستويين الدولي والإقليمي، بهدف استنتاج المفاهيم الأساسية والنتائج المقارنة التي تدعم تحليل الحالة الجزائرية.

أولاً: دراسات دولية

1-دراسة (2024) NaemiLikius رسالة ماجستير بعنوان Assessing the Impact of Credit Finance:

²University of Namibia،on Agricultural Productivity in Namibia.

¹Ndirangu, L., &Mwangi, J. (2024). Leveraging digital technologies for sustainable agriculture in enhancing social and economic development in Kenya. Preprint on ResearchGate. DOI: [10.47604/ija.2546](https://doi.org/10.47604/ija.2546)

²Likius, N. (2024). Assessing the impact of credit finance on agricultural productivity in Namibia (Master's thesis, University of Namibia). University of Namibia.

تناقش هذه الرسالة إشكالية العلاقة بين الائتمان الزراعي والإنتاجية الزراعية في ناميبيا، في ظل تنذبذبات الإنتاج وارتفاع حساسية القطاع لتغيرات أسعار الفائدة والتضخم. واعتمدت الدراسة منهجية اقتصادية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، بالاستناد إلى بيانات ربع سنوية للفترة (2001-2022)، مع اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUMSQ).

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث ارتبط كلٌّ من الائتمان الزراعي وسعر الإقراض الأساسي بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية قوية مع الناتج الزراعي (AGDP)، في حين كان أثر التضخم سلبياً لكنه غير دال إحصائياً.

أوصت الدراسة بتصميم أدوات تمويل زراعي تراعي تكلفة الاقتراض، ومخاطر أسعار الفائدة، والأثر الزمني المتأخر للائتمان على الإنتاجية. وتُعدّ هذه النتائج ذات أهمية خاصة لسياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية، إذ تُبرز أن شروط التمويل غير الملائمة قد تُضعف أثره الإنتاجي إذا لم تُدار مخاطر الفائدة والسيولة بكفاءة.

2- دراسة Siqui Huang & Nik Hadiyan Nik Azman (2023)¹ مقال علمي ، بعنوان Enhancing Food Security through Digital Inclusive Finance: Evidence from Agricultural Enterprises in China، ونُشر في مجلة International Journal of Environmental Research and Public Health.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التمويل الرقمي الشامل (Digital Inclusive Finance – DIF) في تحسين دخل التشغيل لدى المؤسسات الزراعية الصينية، باعتباره قناة غير مباشرة لدعم الأمن الغذائي. واعتمدت الدراسة على عينة من المؤسسات الزراعية المدرجة في سوق الأسهم البديلة في الصين خلال الفترة (2011-2021)، مستخدمة نماذج قياسية لاختبار الأثر المباشر وغير المباشر للتمويل الرقمي. ورَكَز التحليل على ثلاث آليات وسيطة، هي: توسيع العرض التمويلي، وتحسين سيولة المخزون (دوران المخزون)، وتعزيز الإنفاق على البحث والتطوير (R&D)، إلى جانب اختبار الأثر التفاعلي لمستوى التطور المالي التقليدي.

وأظهرت النتائج أن التمويل الرقمي الشامل يُسهم بشكل إيجابي ودال إحصائياً في رفع دخل التشغيل للمؤسسات الزراعية من خلال هذه القنوات، خاصة عبر بعدي اتساع التغطية وعمق الاستخدام، في حين

¹ Huang, S., & Nik Hadiyan Nik Azman. (2023). Enhancing food security through digital inclusive finance: Evidence from agricultural enterprises in China. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 20(4), Article 2956. <https://doi.org/10.3390/ijerph20042956>

تبين أن الرقمنة وحدها غير كافية لتحقيق هذا الأثر في غياب بنية مالية تقليدية متطورة.

أوصت الدراسة بضرورة دمج الشمول المالي الرقمي مع تعزيز النظام المالي التقليدي، بما يسمح بتحسين كفاءة سلاسل القيمة الزراعية، وتقليص الهدر، ودعم الأمن الغذائي. وتعدّ هذه النتائج ذات دلالة مهمة لسياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية، خاصة في الدول النامية، ومنها الجزائر، في ظل التوسع المتزايد في القنوات الرقمية المالية.

3-دراسة(2018) Valerie Janssen رسالة ماجستير بعنوان *The Effect of Agricultural Households in Post- Commercialization on Food Security: The Case of Crop-Producing Reform Vietnam* بجامعة هولندا (Wageningen University)، لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية¹.

تطلق الرسالة من إشكالية تباين أثر التحوّل نحو تسليع الزراعة على الأمن الغذائي للأسر، لا سيما في مرحلة ما بعد إصلاحات السوق في فيتنام. واعتمدت الدراسة على بيانات لوحية مستمدة من مسح مستويات المعيشة في فيتنام (VLSS) لسنتي 1993/1992 و1998/1997، مستخدمة نماذج المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled OLS) ونماذج الآثار الثابتة والعشوائية، مع توظيف متغيرات أداة (IV) لمعالجة إشكالية التحيز.

وتميّز التحليل باعتماد ثلاثة مؤشرات لقياس درجة التسليع الزراعي، هي: حصة المحاصيل النقدية (CCPS)، والمشاركة في أسواق المخرجات (COMP)، وتسليع أسواق المدخلات (IMU) الممثل باستخدام الأسمدة. وأظهرت النتائج أن المشاركة في أسواق المخرجات ترتبط إيجابيًا بتنوّع الغذاء (Food Score Variety) في المناطق الجنوبية، في حين ارتبطت سلبًا بمستوى السعرات الحرارية المستهلكة، بينما لم يُسجل أثر ذو دلالة إحصائية لتسليع المدخلات. وتؤكد هذه النتائج أن اختلاف مؤشرات قياس التسليع يؤدي إلى استنتاجات متباينة حول أثره على الأمن الغذائي.

واوصت الدراسة بضرورة تفكيك قنوات الأثر بين التسليع الزراعي والأمن الغذائي، وربطها بدقة بتصميم سياسات التمويل الزراعي وسياسات المدخلات، بما يراعي الخصوصيات الإقليمية للأسر الزراعية.

تُظهر الدراسات الدولية أن أثر التمويل الزراعي على الإنتاجية والأمن الغذائي لا يتحقق تلقائيًا، بل

¹ Janssen, V. (2018). *The effect of agricultural commercialization on food security: The case of crop producing households in post-reform Vietnam* (Master's thesis, Wageningen University). Wageningen University.

يتوقف على جودة تصميم أدوات التمويل وملاءمتها لخصائص الشَّعب الزراعية، وعلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة، وتطوير البنى اللوجستية لما بعد الحصاد، إضافةً إلى توسيع القنوات الرقمية للشمول المالي. ومع ذلك، تُبرز القراءة النقدية لهذه الأدبيات وجود فجوات تتعلق بضعف الدمج بين التحليل المؤسسي والتحليل القطاعي، وبمحدودية التمييز بين الشَّعب الزراعية الاستراتيجية واختلاف احتياجاتها التمويلية عبر سلسلة القيمة.

في هذا الإطار، تعتمد هذه الأطروحة مقارنة شاملة للفترة (2000-2023) تشمل خمس شُعب استراتيجية في الجزائر، وترتبط بصورة مباشرة بين أدوات التمويل، وسلاسل القيمة، والبنى المؤسسية، ومؤشرات الأمن الغذائي، بما يعزّز قابلية النتائج للاستخدام في صياغة سياسات تمويلية أكثر دقة وملاءمة للواقع الجزائري.

ثانياً: دراسات إقليمية

1-دراسة(2024) Nawell Bouazizi مقال علمي بعنوان: The Impact of Public Credit Guarantee

Schemes on Food Security in Algeria: A Multiple-Case Study، نُشر في مجلة Journal of

Economics and Human Development.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر آليات ضمان القروض العمومية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تحليل حالات متعددة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في القطاعين الزراعي والغذائي. وانطلقت الباحثة من الإشكالية التالية: "إلى أي مدى تُسهم آليات ضمان القروض العمومية في الجزائر في دعم الأمن الغذائي؟ واعتمدت الدراسة منهج وصفي تحليلي، مع صياغة دراسة حالات متعددة، شمل تحليل دور كلّ من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) خلال الفترة (2004-2022)، وصندوق ضمان القروض الاستثمارية خلال الفترة (2020-2022)، بالاعتماد على تقارير وبيانات رسمية.

أظهرت النتائج أن آليات الضمان العمومي أسهمت إيجابياً في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات الزراعة، والصناعات الغذائية، وتربية الأسماك، من خلال تخفيف قيود الضمانات وتقاسم المخاطر مع البنوك. غير أن أثر FGAR على القطاع الزراعي ظل محدوداً من حيث

¹Bouazizi, N. (2024). *The impact of public credit guarantee schemes on food security in Algeria: A multiple-case study*. Algerian Scientific Journals Platform (ASJP) — Université Ibn Khaldoun, Tiaret. <https://asjp.cerist.dz/en/article/239379>

الحجم، في حين سجّل تغطية أوسع، خاصة في القروض التشغيلية قصيرة الأجل، مع اعتماد واسع لآلية التفويض، حيث مثّلت نحو (99%) من العمليات، إلى جانب تسجيل تفاوتات جهوية في مستوى التغطية. وخلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة توسيع السعة المالية لصناديق الضمان، وتعزيز الإشهار والوعي المالي لدى الفاعلين، وتوجيه التدخلات بشكل أكبر نحو المناطق الهشة، بما يُحسّن الأثر الفعلي لهذه الآليات على الأمن الغذائي في الجزائر.

2-دراسة مجدولين دهينة (2017) أطروحة دكتوراه بعنوان: استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بجامعة محمد خيضر-بسكرة ، لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل¹.

تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر في إطار التحديات المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث هدفت إلى تحليل مدى قدرة السياسات التمويلية المعتمدة على دعم الفلاحة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، في ظل بيئة اقتصادية دولية تتسم بتحرير الأسواق وتقليص أشكال الدعم الموجّه للمنتجات المحلية. وانطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: "ما هي استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر في ضوء خصوصياته البنوية، وما مدى تأثر فعالية هذا التمويل بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟"

وخلصت الدراسة إلى أن السياسات التمويلية المعتمدة لا تُراعي بالشكل الكافي طبيعة القطاع الفلاحي الجزائري ولا تستجيب لمتطلبات الانفتاح التجاري، إذ تبين أن معظم آليات الدعم تقتصر إلى أسس اقتصادية واضحة وآليات توجيه فعّالة، مما يحدّ من أثرها الإيجابي على الإنتاجية والتنافسية. كما أكدت النتائج أن الاستمرار في اعتماد نفس السياسات التمويلية قد يُفضي إلى آثار سلبية، خاصة في ظل غياب أدوات تمويل بديلة تضمن استدامة الدعم وتحفيز الفلاحين، ولا سيما صغار ومتوسطي المنتجين، في بيئة تجارية عالمية مفتوحة.

3-دراسة زاوي بومدين (2016) أطروحة دكتوراه بعنوان: التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، بجامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر، لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد

¹دهينة، م (2017). استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة). فهرس المركز الوطني للبحث. CERIST

والتسيير العمومي¹.

هدفت الأطروحة إلى تحليل أثر التمويل البنكي والدعم الحكومي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال تقييم انعكاس هذه الآليات على الإنتاج الفلاحي، والنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي. وانطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة، والدعم الحكومي من جهة ثانية، على إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر؟ واعتمد الباحث مقارنة كمية، استندت إلى تحليل بيانات مستمدة من 15 ولاية جزائرية خلال الفترة 2009-2015، باستخدام نماذج انحدار مكّنت من قياس العلاقات بين أدوات التمويل والمؤشرات الزراعية.

أظهرت النتائج أن صناديق الدعم العمومي والبنوك ذات الطابع العمومي أسهمت بفعالية في تعزيز نمو الشُّعَب الزراعية، حيث سُجِّلَت آثار إيجابية على مستوى الإنتاج. غير أن هذه الآثار لم تكن متجانسة، إذ كشفت الدراسة عن تفاوتات مرتبطة بطبيعة أدوات التمويل، خاصة بين التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط الأجل، ولا سيما في المناطق الهامشية التي تواجه قيودًا هيكلية. كما بيّنت النتائج أن الاعتماد على التمويل البنكي وحده، دون توفير بنى تحتية داعمة مثل شبكات الري، ووسائل النقل، ومرافق التخزين، يحدّ من فعالية هذه السياسات ولا يضمن تحقيق أمن غذائي مستدام. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تنوع أدوات التمويل الزراعي وتحقيق الأهداف التنموية المرتبطة بالأمن الغذائي، مؤكدة أهمية اعتماد مقارنة شمولية تدمج بين آليات التمويل والمتطلبات الميدانية وسلاسل القيمة الزراعية.

تُبرز الدراسات الإقليمية أن تمويل الزراعة في الجزائر ما يزال يعاني من اختلالات هيكلية، تتعلق بضعف ملائمة السياسات التمويلية لطبيعة القطاع، وغياب التوجيه الفعال للدعم، وتفاوت تأثير التمويل البنكي وآليات الضمان الائتماني بين المناطق والشُّعَب المختلفة. غير أن القراءة النقدية لهذه الأدبيات تُظهر أن معظمها يتعامل مع القطاع الفلاحي كوحدة متجانسة، دون تحليل معمّق للشُّعَب الزراعية الاستراتيجية أو لسلاسل القيمة، كما تقتصر إلى نماذج كمية تربط أدوات التمويل مباشرة بمؤشرات الأمن الغذائي. في هذا الإطار، تعتمد هذه الأطروحة مقارنة شمولية تربط بين أدوات التمويل، والبنى التحتية،

¹زاوي، بومدين. (2016). التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر: مقارنة كمية (أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطيمولي، معسكر، الجزائر).

وآليات الضمان، وسلاسل القيمة عبر خمس شُعب زراعية إستراتيجية خلال الفترة (2000-2023)، بما يعزّز دقة التحليل وقابلية النتائج للاستخدام في صياغة سياسات تمويل موجهة لدعم الأمن الغذائي الوطني.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتمويل الزراعي

يُشكّل التمويل الزراعي أحد الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية الفلاحية المستدامة، باعتباره أداة استراتيجية لتمكين المنتجين من الوصول إلى الموارد الضرورية وتحفيز الاستثمار طويل الأمد في القطاع. وتتنبثق سياسات التمويل الزراعي من مجموعة من التدخلات الحكومية والمبادرات التنظيمية التي تهدف إلى تجاوز العراقيل الهيكلية التي تعترض القطاع، لاسيما الذي يتعلق بضعف الإنتاجية ومحدودية الوصول إلى التمويل.

أولاً: مفهوم التمويل الزراعي

1- ماهية التمويل الزراعي:

يُعد التمويل الزراعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة وتعزيز الإنتاج الغذائي، إذ يُمثل الإطار المالي الذي يُمكن الفلاحين من تأمين الموارد الضرورية لمختلف مراحل الدورة الزراعية. ويتميز هذا النوع من التمويل بطابعه الخاص، نظراً لطبيعة المخاطر المرتبطة بالزراعة، والتقلبات المناخية، والدورات الموسمية للإنتاج، مما يفرض نماذج تمويل مرنة ومخصصة لهذا القطاع الحيوي¹.

يمكن تعريف التمويل الزراعي بأنه مجموع الأدوات المالية والآليات التمويلية التي تهدف إلى دعم الأنشطة الزراعية، سواء في شكل قروض موسمية، أو تمويل لشراء المدخلات (كالأسمدة والبذور والآلات)، أو تمويل ما بعد الإنتاج (كالنقل، والتخزين، والتسويق). وتُظهر الأدبيات أن هذا النوع من التمويل يشمل كل ما يتعلّق بإدارة الموارد المالية المرتبطة بالعمليات الزراعية، من أجل تحسين الإنتاجية ورفع دخل الفلاحين وتطوير سلاسل القيمة الزراعية².

من وجهة نظر اقتصادية، يُنظر إلى التمويل الزراعي كفرع تطبيقي من الاقتصاد الزراعي، يعنى

¹Vipond, T. (n.d.). *Finance definition*. Corporate Finance Institute. <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/wealth-management/what-is-finance-definition/>

²Geman, H. (2015). *Agricultural Finance: From Crops to Land, Water and Infrastructure*. Wiley. <https://doi.org/10.1002/9781118827352>

بتحليل العلاقة بين رأس المال المستخدم في الزراعة والعائد المحقق منه، مع التركيز على الجدارة الائتمانية للفلاحين، وسلامة القرارات الاستثمارية في بيئة تتسم بعدم اليقين¹. وهو بذلك لا يقتصر على الدعم المالي فقط، بل يمتد ليشمل التخطيط، وإدارة المخاطر، وضمان التوازن بين العرض والطلب في الأسواق الزراعية.

تشير بعض الأدبيات إلى وجود تصنيفات فرعية للتمويل الزراعي، من أبرزها:

- **التمويل الريفي:** ويشير إلى توفير الخدمات المالية في المناطق غير الحضرية، بما يشمل منتجات الادخار، والدفع، والائتمان، والتأمين، وغالبًا ما يُستخدم لتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة أو المتوسطة، لكنه لا يقتصر على الزراعة فقط.
- **تمويل سلسلة القيمة الزراعية (AVCF):** وهو مقاربة حديثة تهدف إلى تمويل جميع الفاعلين ضمن سلسلة الإنتاج الزراعي، من المنتج إلى المستهلك، مع تعزيز الروابط التجارية بين الأطراف، وتقليل مخاطر الانفصال المالي داخل السلسلة.

2- أهمية التمويل الزراعي

يُعَدّ التمويل الزراعي من الركائز الأساسية لتعزيز أداء القطاع الزراعي، لما يوفره من إمكانات لرفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد. إذ يُسهم في توسيع الشمول المالي للمزارعين من خلال تسهيل النفاذ إلى خدمات الائتمان، والادخار، والدفع، والتأمين، بما يمكنهم من اقتناء المدخلات المحسّنة واعتماد التقنيات الحديثة. كما يساهم هذا التمويل في إدماج صغار المنتجين ضمن سلاسل القيمة الزراعية عبر أدوات تمويل استثمارية طويلة الأجل وآليات تمويل موجهة، الأمر الذي يدعم الأمن الغذائي ويحسن مستويات الدخل ويعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية².

ومن جهة أخرى، يُسهم توجيه الموارد المالية نحو تطوير البنية التحتية الريفية، مثل شبكات الري، ومرافق التخزين، والطرق الريفية، في تقليص فاقد ما بعد الحصاد وتحسين النفاذ إلى الأسواق، وهو ما ينعكس إيجابًا على نمو الإنتاج والدخول الريفية. كما يؤدي دعم الائتمان الموجه للتكنولوجيا

¹Olukosi, J., Dongs, I. S., Kaine, D., Abah, D., & Esheya, S. E. (2022). AEA 302: Agricultural finance — Course guide. NOUN Press (National Open University of Nigeria). رقم ISBN: 978-978-058-281-4.:

<https://nou.edu.ng/coursewarecontent/AEA%20302%20PDF.pdf>

²منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2023) حالة الأغذية والزراعة 2023: الكشف عن التكلفة الحقيقية للغذاء لتحويل النظم الزراعية-الغذائية.

روما: <https://doi.org/10.4060/cc7724en>.

والزراعة الذكية مناخياً إلى تسريع تبني ممارسات أكثر استدامة وكفاءة. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن تحقيق هذه الآثار الإيجابية يتطلب تصميم أدوات تمويل مناسبة تراعي خصوصيات الفئات الهشة والبيئات الزراعية المختلفة، بما يجعل التمويل الزراعي أداة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة¹.

3- التمويل الزراعي والتدخل المباشر للدولة

يشكل تدخل الدولة في القطاع الزراعي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في الاقتصادات النامية التي تواجه اختلالات هيكلية في الإنتاج والدخل. وفي هذا المجال، لا يُعدّ الدعم الزراعي مجرد أداة رفاه اجتماعي، بل يُوظف غالباً كوسيلة استراتيجية لتحفيز الاستثمار الزراعي، تخفيف المخاطر، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل الزراعي.

أ- مفهوم الدعم الزراعي:

يشير الدعم الزراعي إلى مجموعة التدخلات المالية والتنظيمية التي تباشرها الدولة مباشرة أو غير مباشرة، لتحسين أداء القطاع الفلاحي ودعم الاستقرارين الغذائي والاجتماعي. ويُعرّف بأنه كل مساهمة مالية أو عينية تقدّمها جهة عمومية لفائدة المنتجين الزراعيين أو الصناعات المرتبطة بهم بهدف خفض التكاليف، أو دعم الربحية، أو التخفيف من المخاطر الإنتاجية².

لا يحظى مفهوم الدعم الزراعي بتعريف موحد في الأدبيات الاقتصادية والمؤسسية، إذ يختلف باختلاف زاوية التحليل والجهة المرجعية، بين مقاربات تركز على قياس التحويلات المالية، وأخرى تُعنى بـ أثر الدعم على الأسواق والتجارة، وثالثة تنطلق من أهداف السياسات العامة والأمن الغذائي. ويعكس هذا التعدد تعقّد الدور الذي يؤديه الدعم الزراعي في النظم الاقتصادية، خاصة في الدول النامية.

من زاوية القياس الكمي للتحويلات، تعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الدعم الزراعي بأنه القيمة السنوية للتحويلات الإجمالية الموجهة إلى القطاع الزراعي من المستهلكين ودافعي الضرائب نتيجة السياسات الحكومية الداعمة للزراعة، بغضّ النظر عن أهدافها أو آثارها الاقتصادية، وهو

¹Schnack, A Bartsch, F., Osburg, V.-S., &Errmann, A. (2024). Sustainable agricultural technologies of the future: Determination of adoption readiness for different consumer groups. *TechnologicalForecasting& Social Change*, 208, 123697. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2024.123697>

²الإدارة الدولية للتجارة، وزارة التجارة الأميركية. دليل الاتفاق المتعلق بمنظمة التجارة العالمية: الدعم. (WTO Subsidies). مُسترجع في 19 سبتمبر 2024 من <https://www.trade.gov/trade-guide-wto-subsidies>

ما يتم قياسه عبر منظومة مؤشرات تشمل الدعم الكلي (TSE) ودعم المنتجين (PSE) ودعم الخدمات العامة للزراعة (GSSE)، مع تركيز خاص على مستوى "بوابة المزرعة".¹

وفي الاتجاه نفسه، يعتمد البنك الدولي ضمن قواعد بيانات Indicators World Development تعريفًا مماثلًا للدعم الزراعي باعتباره تحويلات نقدية قابلة للقياس والمقارنة الدولية، تُعبر عن حجم تدخل الدولة لصالح الزراعة كنسبة من الناتج أو من القيمة المضافة، بما يسمح بإجراء مقارنات بين البلدان والفترات الزمنية المختلفة.²

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فتتناول الدعم الزراعي من منظور سياساتي-برنامجي، حيث تعتبره مجموعة السياسات والبرامج الحكومية الموجهة لمساندة الزراعة، وتشمل أدوات متعددة مثل دعم الأسعار، الإعانات المالية، وبرامج دعم المنتجين والمستهلكين. وفي سياق أكثر تخصيصًا، تعرّف الإعانات المالية للمنتجين بأنها تحويلات ميزانية تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج و/أو رفع دخل المزارعين، وهو تعريف يسلط الضوء على بعد الدعم المباشر المرتبط بالمدخلات والتكاليف.³

وعلى مستوى السياسات الإقليمية، تُعرّف المفوضية الأوروبية ضمن السياسة الزراعية المشتركة المدفوعات المباشرة باعتبارها أداة لدعم دخل المزارعين، وضمان الأمن الغذائي، وتعويض توفير السلع العامة، مع التأكيد على مبدأ فك الارتباط بين الدعم وحجم الإنتاج للحد من التشوهات السوقية.⁴

في المقابل، ينطلق إطار منظمة التجارة العالمية من مقارنة تنظيمية-تجارية، حيث يُعرّف الدعم الزراعي الداخلي من خلال مدى تأثيره التشويهي على التجارة والإنتاج، ويُميز بين أشكال الدعم المعفاة من الالتزامات (الصندوق الأخضر) وتلك الخاضعة للقيود (الصناديق الأخرى)، وفق شروط محددة تتعلق بالتمويل الحكومي وغياب الدعم السعري المباشر.⁵

¹ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Agricultural financial support (indicator definition; includes TSE, PSE, CSE, GSSE). OECD Data.

<https://www.oecd.org/en/data/indicators/agricultural-financial-support.html>

² World Bank. (n.d.). Agricultural support estimate (AG.SUB.DURS) – indicator metadata/definition. World Development Indicators (WDI). (Official metadata page as indexed in WDI search results)

<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/AG.SUB.DURS>

³ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024). Glossary – The State of Food and Agriculture 2024: Agricultural support. FAO. <https://www.fao.org/3/cd2616en/online/state-of-food-and-agriculture-2024/glossary.html>

⁴ European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development. (n.d.). Income support explained (direct payments; aims; decoupling logic). Agriculture and rural development.

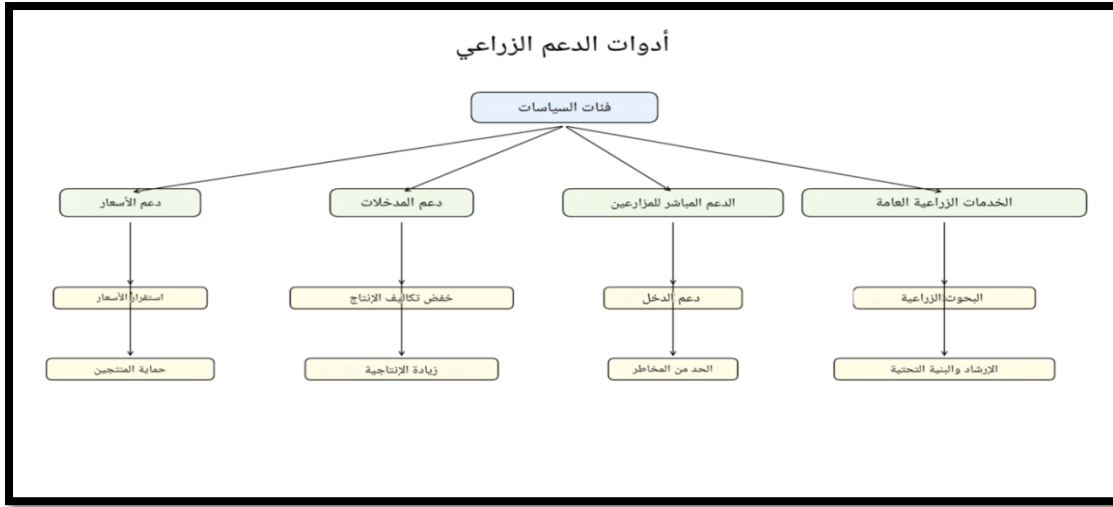
https://agriculture.ec.europa.eu/common-agricultural-policy/income-support/income-support-explained_en

³⁰ World Trade Organization (WTO). (n.d.). Domestic support: "Green box", "Amber box", "Blue box" – background note. WTO. https://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/negs_bkgnd13_boxes_e.htm

ب- أشكال الدعم الزراعي:

يتخذ الدعم الزراعي أشكالاً متعددة تهدف إلى تعزيز إنتاجية القطاع وتحسين رفاهية المزارعين، وتشمل: الإعانات المالية المباشرة، برامج الائتمان الزراعي، برامج المنح، دعم الأسعار، خطط التأمين، الاستثمار في البنية التحتية، والمساعدة الفنية والتدريب، كما يوضح الشكل (1) الذي يبين تنوع السياسات الزراعية المعتمدة عالمياً¹.

الشكل (01): تصنيف موجز لأدوات الدعم الزراعي الرئيسية وأدوارها الوظيفية في المنظومة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (OECD (2024): في تصنيف وقياس دعم المنتجين والخدمات العامة (PSE/GSSE)، و WTO (1994) في تصنيف الدعم الداخلي ضمن اتفاق الزراعة (Green/Amber/Blue)، و (FAO (2024) في توصيف أدوات الدعم الزراعي.

يُبرّر تدخل الدولة في الدعم الزراعي بالحاجة لمعالجة إخفاقات السوق، وتعزيز التنمية الريفية، وضمان الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن فهم التأثيرات السلبية للدعم، مثل الإفراط في الإنتاج، يظل ضرورياً لتحسين فعالية السياسات الزراعية.

ثانياً: تقسيمات القروض الزراعية والضمانات

تُعدّ تصنيفات القروض الزراعية من الركائز الأساسية في تنظيم السياسات التمويلية، إذ تُمكن من ملائمة التمويل مع حاجات الفلاحين وقدراتهم. كما تكتسي أنواع الضمانات أهمية محورية، نظراً لدورها في تقليل المخاطر الائتمانية وتحفيز المؤسسات المالية على توسيع تمويلها للقطاع الزراعي. في هذا

¹ World Bank. (September 2024). *The World Bank's support for repurposing of agrifood public policies and programs: Moving from advocacy to action*. Agriculture and Food Global Department, World Bank Group. Available at <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/3da165e0bcb0ed7dddba9939afb21fda-0590012023/related/The-World-Bank-s-Support-for-Repurposing-of-Agrifood-Public-Policies-and-Programs-Sep-2024.pdf>. See pp. 12 & 16–18.

المطلب، سيتم تحليل أبرز التصنيفات المعتمدة في القروض الزراعية، ثم التوقف عند أهم أنواع الضمانات المستخدمة في هذا الإطار¹.

1- تصنيفات القروض الزراعية:

أ- التصنيف حسب مدة السداد:

يُعدّ تصنيف القروض حسب فترة السداد من أكثر التصنيفات استخدامًا، ويهدف إلى مواءمة القرض مع دورة النشاط الزراعي. وتُصنف القروض في هذا الإطار إلى²:

- قصيرة الأجل (6-18 شهرًا): تمويل المدخلات الموسمية (بذور، أسمدة، أجور)، تُسدد من حصة الموسم.

- متوسطة الأجل (18 شهرًا-5 سنوات): تمويل معدات صغرى/ثروة حيوانية، سدادًا بأقساط.

- طويلة الأجل >5 سنوات: (استصلاح الأراضي، بنى تحتية، غراس دائمة) قروض تنموية.

ب- التصنيف حسب الغرض من القرض:

يُساعد هذا التصنيف على توجيه الموارد نحو أولويات الإنتاج الزراعي، ويشمل³:

- قروض الإنتاج: تُستخدم لتمويل الأنشطة الزراعية الموسمية.
- قروض الاستثمار: تُخصص لشراء المعدات وتحسين البنية الزراعية.
- قروض التسويق: تُمنح لتسهيل تخزين المنتجات وتسويقها بطريقة مربحة.
- قروض الاستهلاك: تُسدد نفقات معيشية للفلاحين في الفترات التي تسبق الحصاد، وتُسهّم بشكل غير مباشر في استقرار النشاط الإنتاجي.

ت- التصنيف حسب الضمانات: يُميّز هذا التصنيف بين⁴:

- قروض مضمونة: تُغطى بضمانات مثل الأراضي، المعدات، أو سندات تأمين.
- قروض غير مضمونة: تُمنح بناءً على الثقة أو السمعة، وتنتشر غالبًا في المجتمعات الريفية ذات

¹ AgriStudoc. (2024, August 4). Classification of agricultural credit: Meaning, needs & classification. Retrieved March 30, 2025.

² Bank of Baroda. (2023, June 27). What are the different types of agriculture loans? Retrieved September 19, 2025, from <https://www.bankofbaroda.in/banking-mantra/loans-borrowings/articles/types-of-agricultural-loans>

³ Reserve Bank of India. (2017/2018). Master Circular: Kisan Credit Card (KCC) Scheme. Retrieved from <https://www.rbi.org.in>

⁴ National Open University of Nigeria (n.d.). AEA 302: Agricultural Finance — Course guide (p. 242–243: “Security classification: secured and unsecured loans”). NOUN Press. <https://nou.edu.ng/coursewarecontent/AEA%20302%20PDF.pdf>

النظم التقليدية

ج- التصنيف حسب الجهة المقرضة: ينقسم الائتمان الزراعي حسب مصدره إلى¹:

- الائتمان المؤسسي: مثل البنوك التجارية، البنوك الزراعية، والمؤسسات التعاونية.
- الائتمان غير المؤسسي: مثل المقرضين الخاصين، التجار، أو شبكات غير رسمية محلية.

ح- التصنيف حسب طبيعة المقترض: يُؤخذ في هذا التصنيف بعين الاعتبار²:

- حجم الملكية الزراعية (هامشي، صغير، متوسط، كبير)
- نوع النشاط (زراعة، تربية مواشي، صيد، دواجن)
- الموقع الجغرافي (مزارعو المرتفعات، المزارعون القليلون...).

يهدف هذا التصنيف إلى تمكين مؤسسات التمويل من تطوير منتجات متخصصة تراعي احتياجات كل فئة.

خ- التصنيف حسب الصيغة التعاقدية (الصيغ الإسلامية):

يعتمد التمويل الزراعي في الصيرفة الإسلامية على صيغ تعاقدية متنوعة تتلاءم مع طبيعة النشاط الزراعي ودورته، أبرزها: **المرابحة** لاقتناء المدخلات والمعدات، **السلم** لتمويل الموسم مقابل توريد لاحق للمحصول، **الاستصناع** لتمويل المنشآت والتجهيزات المصنّعة، **الإجارة** لتأجير الآلات والبنية التشغيلية³، **والمشاركة/المضاربة** لتمويل الاستثمارات مع تقاسم المخاطر والعوائد، إضافةً إلى **القرض الحسن** للأغراض الاجتماعية وجسور السيولة. ويُستخدم **التكافل الزراعي** كأداة تكميلية لإدارة المخاطر ضمن قسم الضمانات. هذا التصنيف يتقاطع مع التصنيفات الأخرى (المدة، الغرض، الجهة) ويتيح مواءمة المنتجات مع احتياجات الفلاحين ومعايير الامتثال الشرعي⁴.

يتّضح أن تصنيفات القروض الزراعية ليست مجرد تصنيفات تقنية، بل تعكس فلسفة تمويلية تُحدّد طبيعة العلاقة بين المؤسسات المالية والفلاحين، وتُساهم في بناء نظام ائتماني يتسم بالكفاءة والعدالة.

¹ Shetty, S. L. (2009). *Agricultural Credit and Indebtedness: Ground Realities and Policy Perspectives*. In D. N. Reddy & S. Mishra (Eds.), *Agrarian Crisis in India* (pp. 61–86). New Delhi: Oxford University Press.

² FAO. (2012). *Smallholders and family farmers* (factsheet).

³ El-Zoghbi, M., & Alvarez, K. (2015). *Understanding Costs and Sustainability of Sharia-Compliant Microfinance Products* (Focus Note No. 101).

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/406481468127791733/pdf/952130BRI0Box30ce0Products0Feb02015.pdf>

⁴ Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. (2015). *Shari'ah Standards for Islamic Financial Institutions* [PDF]. <https://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2017/12/Shariaa-Standards-ENG.pdf>

2- أنواع الضمانات في التمويل الزراعي:

تُعدّ الضمانات أداة أساسية لتقليل مخاطر عدم السداد في التمويل الزراعي، خصوصًا في البيئات المعرضة لتقلّبات مناخية واقتصادية. فهي تُعزّز الثقة بين المقرض والمقرض وتُمكن المؤسسات المالية من توسيع الإقراض مع ضبط المخاطر. وتتوّع تبعًا لطبيعة الأصل وقابلية تسييله وتوثيقه، وتختلف فعاليتها بحسب الإطارين القانوني والسوقي. وفيما يلي تصنيف عملي لأبرز الأنواع¹.

أ- **الضمانات العقارية (الرهن الرسمي):** تشمل رهن الأراضي والمباني والمنشآت الزراعية. تُفضّلها المؤسسات لثبات قيمتها نسبيًا وسهولة التحقق من الملكية عبر السجلات العقارية. يُقيّم الأصل عادةً بفريق يضمّ ممثلًا عن الممول وخبيرًا عقاريًا. من تحدّياتها: تغيّر أسعار العقار ووجود أراضي غير ممسوحة أو مملوكة عرفيًا بما يحدّ من قابلية الرهن في بعض المناطق الريفية.

ب- **الضمانات المنقولة:** تشمل المعدات (جرارات، مضخّات، أنظمة ري)، الماشية، وبعض المخزونات والمحاصيل. تمتاز بالمرونة لكن تعترضها مخاطر التلف والفقْدان وتقلّب الأسعار وصعوبة إثبات الملكية. يسهّل توظيفها عندما يوجد سجلّ للضمانات المنقولة أو ترتيبات ترميز/ترقيم للأصول. بالنسبة للمحاصيل، يُستعمل رهن مشروط بعقود تسويق أو توريد.

ت- **الضمانات الشخصية:** تُستخدم عندما يتعدّر توفير ضمانات مادية، وتشمل الكفالة الفردية من طرف ثالث موثوق أو الكفالة الجماعية (التضامن داخل مجموعات صغار المنتجين). تناسب القروض قصيرة الأجل أو صغيرة القيمة ضمن التمويل الأصغر والبرامج الريفية. نجاحها مشروط بمتانة الروابط الاجتماعية والثقة المتبادلة.

ث- **الضمانات الورقية (الأسهم، السندات، عقود التأمين):** تُقصد بالضمانات الورقية مجموعة الأدوات المالية غير المادية التي يمكن تقديمها كضمان للتمويل، وتشمل على وجه الخصوص عقود التأمين وبعض الأوراق المالية القابلة للتداول. وتتمثل هذه الضمانات في أسهم شركات زراعية، وسندات ادّخار، وبوالص تأمين على الحياة أو على النشاط الزراعي، حيث تُقبل من طرف المؤسسات الممولة وفق شروط محددة، من أهمها إبرام اتفاق ثلاثي بين المقرض، والمؤسسة الممولة، والجهة الحافظة أو المؤمّنة، مع اشتراط أن يكون الرهن حيازيًا إلى غاية تسوية الالتزامات المالية. ورغم أن انتشار هذا النوع من

¹ لوزق، ن. (2022، 3 أبريل). (التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية). الكتيب رقم 32). أبوظبي: صندوق النقد العربي. تم الاسترجاع من موقع صندوق النقد العربي

الضمانات لا يزال محدودًا في الأوساط الريفية، فهو يشهد تناميًا تدريجيًا بالتوازي مع تطور ثقافة الادخار والاستثمار المالي¹.

ج- **إيصالات المخازن:** تُعدّ إيصالات المخازن أداة تمويلية قائمة على رهن المنتجات الزراعية بعد تخزينها في مستودعات معتمدة، حيث يحصل المنتج على إيصال رسمي يُثبت كمية المحصول وجودته وقابليته للتداول، ويُستخدم هذا الإيصال كضمان للحصول على تمويل تشغيلي قصير الأجل. وتُمكن هذه الآلية المزارعين من تجنب البيع الاضطراري خلال فترات انخفاض الأسعار، وإتاحة إمكانية الانتظار إلى حين تحسّن شروط التسويق أو استقرار السوق. غير أن فاعلية هذا النظام تبقى مشروطة بتوفر شبكة تخزين موثوقة، واعتماد معايير موحّدة للجودة والتصنيف، إلى جانب وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يحدّد بدقة مسؤوليات كل من المزارع، وإدارة المخزن، والمؤسسة الممولة².

ح- **الضمانات المؤسسية/العمومية:** وتشمل كفالات صناديق ضمان القروض مثل FGAR/FGA التي تُشارك المصارف في مخاطر التعثر وتوسّع الوصول إلى التمويل، خصوصًا لصغار ومتوسطي المنتجين³.

ثالثًا: استراتيجية التمويل الزراعي

تعد استراتيجيات التمويل الزراعي أداة أساسية لدعم وتطوير القطاع الزراعي، كونها تسهم في تلبية الاحتياجات المالية للمزارعين وتضمن استدامة الإنتاج الزراعي. تعكس هذه الاستراتيجيات دور الحكومات والمؤسسات المالية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على القطاع، سواء من ناحية محدودية الموارد المالية، أو تأثير التغيرات المناخية، أو تقلبات السوق.

1- مفهوم استراتيجية التمويل الزراعي:

تُعرّف استراتيجية التمويل الزراعي على أنها منظومة من السياسات والخطط المالية التي تهدف إلى تلبية الحاجات التمويلية المتنوعة للقطاع الفلاحي، من خلال أدوات مبتكرة ومتنوعة تتماشى مع الطبيعة الخاصة لهذا القطاع من حيث المخاطر، والموسمية، والهشاشة المناخية. ويشمل نطاق هذه الاستراتيجية

¹Hollinger, F. (2004). Financing agricultural term investments (Agricultural Finance Revisited No. 7). Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) / GTZ. Retrieved March 15, 2025, from <https://www.fao.org/4/y5565e/y5565e07.htm>

²Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2015). *Designing warehouse receipt legislation*. FAO.

³ El Mouchir. (n.d.). FGAR / SME Credit Guarantee Fund. El Mouchir — Directory of Algerian companies., from <https://elmouchir.dz/en/entreprise/2451/fgar-fonds-de-garantie-des-credits-aux-pme>

جميع حلقات سلسلة القيمة الزراعية، من التمويل الأولي للإنتاج، إلى تمويل التحويل، والتخزين، والتسويق. تُصمَّم هذه الاستراتيجيات في إطار أوسع يسمى "أطر التمويل الوطنية المتكاملة (INFFs)"، وهي مقارنة حديثة أطلقتها الأمم المتحدة تهدف إلى تنسيق الجهود المالية من خلال حوكمة رشيدة للموارد، وسياسات تنظيمية واضحة، مثل حدود أسعار الفائدة، وإلزام المؤسسات بحدود دنيا من التمويل الموجَّه للقطاع الزراعي. وتُشير التجارب الدولية إلى أن النجاح في تمويل القطاع الزراعي يقتضي دمج التكنولوجيا المالي (FinTech) وتوسيع أدوات التيسير المالي، كما في حالة كينيا والهند. ففي كينيا، ساهم دمج نظم التمويل الرقمي مع قاعدة بيانات الفلاحين في خفض كلفة التمويل وزيادة الشفافية¹.

غير أن التحديات ما تزال قائمة، لا سيما في الدول التي تعاني من ضعف القدرة المؤسسية، أو التي تواجه صعوبات في دمج البيانات ومراقبة الأداء. فإن نجاح الاستراتيجيات لا يقتصر على صياغتها، بل يرتبط أساسًا بقدرة الدولة على التنفيذ الفعلي والتقييم المستمر².

2 - أهداف استراتيجيات التمويل الزراعي:

تستند استراتيجيات التمويل الزراعي إلى رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال توجيه الموارد المالية نحو أولويات إصلاح القطاع الزراعي. وتسعى هذه الاستراتيجيات، سواء على المستوى الوطني أو بدعم من الشركاء الدوليين، إلى معالجة التحديات الهيكلية التي يواجهها المزارعون، واستغلال الإمكانات غير المستغلة للقطاع الفلاحي، وفق المقاربات المعتمدة من قبل منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي³.

ترتكز هذه الاستراتيجيات حول توسيع الشمول المالي، دعم الزراعة المستدامة، تطوير سلاسل القيمة الزراعية، تطوير آليات إدارة المخاطر، تحفيز الاستثمارات الخاصة، تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين البنية التحتية الداعمة. في مجملها، تمثل هذه الأهداف محورا استراتيجيًا لإحداث تحول هيكلي في القطاع الزراعي عبر تمويل موجه ومتكامل يستجيب لاحتياجات المزارعين ويتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

¹ United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UN DESA). (2023, May). INFFs and agriculture finance: Guidance note. Retrieved March 15, 2025, from https://inff.org/assets/DESA_deep_dives/inffs-and-agriculture-finance.pdf

² World Bank. (2022, August 31). Agricultural finance and agricultural insurance. Retrieved March 15, 2025, from <https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/agriculture-finance>

³ Varangis, P., Buchenau, J., & Ono, T. (2019). Agricultural finance and agricultural insurance as part of national financial inclusion agendas [Presentation]. World Bank. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/901541553199006646-0130022019/original/NFISession20RuralandAgriculturalConsumers.pdf>

3- تمويل سلسلة القيمة الزراعية والتمويل الزراعي:

تُعد سلاسل القيمة الزراعية من المفاهيم الأساسية في إطار التنمية الزراعية الحديثة، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على مراحل الإنتاج فقط، بل أصبح يمتد ليشمل جميع الحلقات المتصلة ابتداءً من مدخلات الإنتاج مرورًا بالتصنيع والتوزيع والتسويق، وصولًا إلى المستهلك النهائي. استنادًا لهذا، يظهر التمويل كأحد المحددات الأساسية لنجاح تفعيلها واستدامتها. إذ لا يمكن الانتقال من الإنتاج الأولي المعزول إلى سلاسل قيمة متكاملة دون توفير آليات تمويل تتلاءم مع طبيعة العلاقات التعاقدية، وتوزيع المخاطر، وتدفقات القيمة داخل السلسلة. ومن هذا يُطرح تمويل سلسلة القيمة الزراعية كمدخل تكاملي يربط بين التمويل الزراعي التقليدي ومتطلبات التنظيم الحديث لسلاسل القيمة، وهو ما يستدعي، أولاً، توضيح مفهوم تفعيل سلاسل القيمة الزراعية، ثم، ثانيًا، استعراض الاستراتيجيات الرائدة عالميًا في تمويلها.

أ- مفهوم تفعيل سلاسل القيمة:

يُقصد بتفعيل سلاسل القيمة الزراعية الانتقال من أنماط الزراعة التقليدية القائمة على الإنتاج الأولي أو بيع المنتجات الخام، إلى نماذج أكثر تنظيمًا وتعقيدًا، يتم فيها دمج المزارعين، وموردي المدخلات، ووحدات التحويل، والموزعين، ضمن علاقات تعاقدية وتجارية مترابطة. ويسهم هذا التفعيل في تحسين كفاءة سلسلة القيمة، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة دخل المنتجين، لا سيما صغار المزارعين¹.

برز تمويل سلسلة القيمة الزراعية (Agricultural Value Chain Finance – AVCF) كآلية لمعالجة فجوات التمويل في الدول النامية، من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية مكيّفة مع خصائص كل حلقة من حلقات السلسلة. ويتيح هذا النوع من التمويل تقليص المخاطر الائتمانية، وخفض تكاليف المعاملات لكلٍ من المؤسسات المالية والمزارعين، عبر الاستفادة من التدفقات المالية والعلاقات التعاقدية داخل السلسلة².

ب- الاستراتيجيات الرائدة حول العالم في تمويل سلسلة القيمة الزراعية:

¹ Ingram, M. (2022, October 7). *Agricultural value chains, contract farming, and rural development*. Cornell SC Johnson College of Business. <https://business.cornell.edu/hub/2022/10/07/agricultural-value-chains-contract-farming-rural-development/>

² Shankar, S. (n.d.). *How can agricultural value chain finance in developing*. LinkedIn. Retrieved from <https://www.linkedin.com/pulse/how-can-agricultural-value-chain-finance-developing-shankar-ph-d->

أصبح تمويل سلسلة القيمة الزراعية ركيزة أساسية لتحقيق تنمية زراعية شاملة، حيث تُوجّه الموارد المالية وفق احتياجات مراحل الإنتاج والمعالجة والتسويق. وتُبرز بعض التجارب الدولية فعالية هذا النهج؛ ففي كينيا مثلاً، ساهمت مبادرات DrumNet في ربط المزارعين بالتمويل والمعلومات والأسواق عبر التقنيات الرقمية، مما خفّض مخاطر الإقراض. وفي بنغلاديش، اعتمدت منظمة BRAC نموذجاً متكاملًا يجمع بين التمويل الأصغر وخدمات الدعم الزراعي. أما في البيرو، فقد أسهمت الزراعة التعاقدية ضمن روابط المنتجين في تعزيز النفاذ إلى التمويل، في حين أتاح نظام إيصالات المستودعات في الفلبين الحصول على قروض بضمان المنتجات المخزّنة، مما حسن السيولة وقلّص فاقد ما بعد الحصاد¹.

تؤكد هذه التجارب أن تصميم أدوات تمويل متخصصة ومتكاملة مع احتياجات الفاعلين الزراعيين يُسهم في رفع الإنتاجية، وتقليل الخسائر، وتوسيع فرص النفاذ إلى الأسواق، بما يدعم الأمن الغذائي على المدى الطويل.

4- أوجه الاختلاف بين التمويل الزراعي التقليدي وتمويل سلسلة القيمة الزراعية:

يُبيّن الجدول أوجه الاختلاف الجوهرية بين التمويل الزراعي التقليدي وتمويل سلسلة القيمة الزراعية، من حيث منطق العمل، وآليات تقييم المخاطر، ومستوى الشمول المالي، ونطاق الائتمان. ويظهر هذا التحليل أن التمويل الزراعي التقليدي يركّز أساساً على المقرض الفردي، بالاعتماد على الضمانات المادية والقدرة المباشرة على السداد، في حين يقوم تمويل سلسلة القيمة الزراعية على مقاربة تكاملية شبكية، تأخذ في الاعتبار العلاقات الإنتاجية والتجارية والتعاقدية التي تربط مختلف الفاعلين داخل السلسلة الزراعية، وما تولّده من تدفقات مالية مشتركة تسهم في تقليل المخاطر الائتمانية وتوسيع فرص النفاذ إلى التمويل.

¹ Miller, C., & Jones, L. (2010). *Agricultural value chain finance: Tools and lessons*. Food and Agriculture Organization of the United Nations & Practical Action Publishing. <https://www.fao.org/4/i0846e/i0846e.pdf>

الفصل الأول: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للدراسة الحالية

الجدول رقم (02): الفرق بين التمويل التقليدي وتمويل سلسلة القيمة الزراعية

الجانب	التمويل التقليدي	تمويل سلسلة القيمة الزراعية
نطاق التركيز	المقترض الفردي وقدرته الائتمانية	سلسلة القيمة بأكملها ومختلف الفاعلين
المنتجات المالية	قروض تقليدية تعتمد على الضمانات والقدرة على السداد	منتجات مالية مصممة حسب كل حلقة (ائتمان، ادخار، تأمين، ضمانات)
تقييم المخاطر	تقييم فردي لمخاطر الائتمان	تقييم ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار العلاقات والتدفقات داخل السلسلة
الوصول إلى السوق	محدود، خاصة لصغار المزارعين	يسهل النفاذ إلى الأسواق، المدخلات، التكنولوجيا، والمعلومات
التعاون المؤسسي	علاقة ثنائية بين المؤسسة المالية والمقترض	شراكات وتحالفات بين الفاعلين الماليين والإنتاجيين
آجال الائتمان	يغلب عليه التمويل قصير الأجل	يوفر تمويلًا متزامنًا ومتوسطًا إلى طويل الأجل
مصادر التمويل	البنوك والمؤسسات المالية التقليدية	مؤسسات مالية، قطاع خاص

المصدر: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2010). *Agricultural Value Chain*

Finance: Tools and Lessons. Rome: FAO. pp. 31–32

تُبرز هذه المقارنة أن اعتماد نهج سلسلة القيمة في التمويل الزراعي لا يقتصر على توفير الموارد المالية، بل يشمل بناء منظومة متكاملة تقوم على الشراكة وتقليل المخاطر وتعزيز الابتكار على طول سلسلة الإنتاج والتسويق، بما يدعم استدامة النشاط الزراعي ويعزز الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للأمن الغذائي

تناولت الأدبيات العلمية مفهوم الأمن الغذائي من زوايا متعددة، مُركزة على أبعاده الأربعة الأساسية: توافر الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استقراره، وجودتها الغذائية. وقد أظهرت الدراسات تفاوتاً في المقارنات بين المستويين الدولي والإقليمي؛ إذ ركّز بعضها على السياسات الكلية مثل التجارة الزراعية والاحتياطي الاستراتيجي، في حين أظهرت دراسات أخرى أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالدخل، الفقر، والتغير المناخي. ورغم اختلاف النماذج والمنهجيات، يتفق معظم الباحثين على أن تحقيق أمن غذائي مستدام يتطلب مزيجاً من سياسات إنتاج فعالة، آليات تمويل مناسبة، وحوكمة رشيدة لسلاسل الإمداد. ويركز هذا المبحث أهم الدراسات التي تناولت الأمن الغذائي مع مناقشة المفاهيم النظرية الرئيسية وتحديد الفجوات البحثية المرتبطة بتطبيقاتها في المجال الزراعي.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول الأمن الغذائي

يقدم هذا المطلب أهم الأدبيات التي تناولت قضايا الأمن الغذائي على المستويين الدولي والإقليمي، بهدف دراسة الاتجاهات الرئيسية واستنتاج الدروس التي يمكن الاستفادة منها في السياق الوطني.

أولاً: دراسات دولية

1- دراسة Shahid Uzma (2025) أطروحة دكتوراه بعنوان *Measurement and Determinants of Food Security in Rural Households: An Empirical Application from Punjab, Pakistan*، Queen's University Belfast¹.

تتعلق هذه الأطروحة من اعتبار الأمن الغذائي مفهوماً متعدد الأبعاد، وأن الاختصار على مؤشر واحد أو أدوات قياس محدودة لا يعكس التعقيد الحقيقي لهذا المفهوم، وقد يُخفي فروقاً جوهرية بين أبعاده المختلفة (التوافر، الوصول، الاستعمال، والاستقرار)، فضلاً عن التباينات المكانية والاجتماعية داخل الإقليم المدروس. ولهذا تسعى الأطروحة إلى تجاوز المقاربات الاختزالية السائدة في قياس الأمن الغذائي. اعتمدت الباحثة منهجية قائمة على بناء أداة قياس متعددة الأبعاد للأمن الغذائي، انتقلت من خلالها من التأطير النظري لمفاهيم القياس إلى تطبيق ميداني على الأسر الريفية في إقليم البنجاب بباكستان. كما شمل التحليل دراسة محددات كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي، مع تفكيك النتائج حسب الأقاليم الفرعية داخل الإقليم (الجنوب، الوسط، الشمال)، بهدف إبراز الاختلافات الجغرافية في أنماط انعدام الأمن الغذائي.

وأظهرت نتائج الأطروحة أن محددات الأمن الغذائي ليست موحدة، بل تختلف باختلاف البُعد محل القياس وباختلاف الخصائص الجغرافية والاجتماعية للأقاليم الريفية، ما يحدّ من فعالية السياسات العامة الشاملة. وتؤكد هذه النتائج أهمية تبني سياسات غذائية وتمويلية موجهة، تُصمّم وفق خصوصيات كل بُعد وكل منطقة، بدل الاعتماد على مقاربات عامة لا تراعي هذا التنوع.

2- دراسة Calloway وآخرون (2023) مقال علمي بعنوان "ewmeasures to assess the 'Other' three pillars of food security—availability, utilization, and stability of Behavioral Nutrition and Physical Activity". في مجلة International Journal of Behavioral Nutrition and Physical Activity.

هدفت الدراسة إلى معالجة فجوة قياس شائعة في أدبيات الأمن الغذائي، حيث تركز الأدوات المتداولة مثل HFSSM على بعد الوصول بدرجة أكبر، بينما تظل الأبعاد الثلاثة الأخرى (التوافر، الاستعمال/الاستفادة، والاستقرار) أقل قابلية للقياس بأدوات معيارية معتمدة.

¹Shahid, U. (2025, July). Measurement and determinants of food security in rural households: An empirical application from Punjab, Pakistan (Doctoral thesis). Queen's University Belfast.

² Calloway, E. E., Carpenter, L. R., Gargano, T., Sharp, J. L., & Yaroch, A. L., et al. (2023, April 26). New measures to assess the "Other" three pillars of food security—availability, utilization, and stability. *International Journal of Behavioral Nutrition and Physical Activity*, 20, Article 51. <https://doi.org/10.1186/s12966-023-01451-z>

انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: كيف يمكن تطوير مقاييس موثوقة ومتكاملة لقياس الأبعاد الثلاثة الأخرى للأمن الغذائي (التوافر، الاستعمال، الاستقرار) بصورة مكتملة لمقياس HFSSM الذي يركز أساساً على الوصول؟ اتبعت الدراسة منهجية من مرحلتين: مرحلة تأسيسية شملت مجموعة خبراء، ومراجعة أدبية، ومقابلات مع أفراد يواجهون انعدام الأمن الغذائي؛ ثم اختباراً تجريبياً مقطوعياً خلال أبريل 2021 في خمس ولايات أمريكية (California, Florida, Maryland, North Carolina, Washington). واعتمد الباحثون تحليل العاظمي الاستكشافي لتحديد البنية البعدية للمقياس، مع اختبار الاتساق الداخلي والصدق التقاربي/التمييزي من خلال الارتباط بمقاييس أخرى ذات صلة، بما في ذلك شدة انعدام الأمن الغذائي ومخرجات صحية وغذائية ذاتية الإبلاغ.

أظهرت النتائج دعماً أولياً لموثوقية المقاييس وبنائها المفاهيمي، كما ارتبطت الدرجات الأعلى في هذه المقاييس عمومًا بزيادة شدة انعدام الأمن الغذائي وبمؤشرات صحية/غذائية أسوأ، مع اقتراح نسخ مختصرة لتسهيل الاستخدام التطبيقي. وتتوصل الدراسة إلى أن دمج هذه المقاييس مع HFSSM يتيح تقييمًا أقرب إلى تصور الأمن الغذائي، مما يساعد الباحثين وصنّاع السياسات على تصميم سياسات ملائمة.

3- دراسة (2022) Wegayehu B. Fitawek أطروحة دكتوراه بعنوان:

The Impact of Large-Scale Investment in Agricultural Land on Household Food Security: A Comparative Analysis of Kenya, Madagascar and Mozambique، بجامعة Pretoria، سنة

2022، تخصص الاقتصاد الزراعي.¹

هدفت الدراسة إلى فحص أثر الاستثمارات الزراعية واسعة النطاق (LSAIs) على الأمن الغذائي للأسر في ثلاث مجتمعات محلية بكنيا ومدغشقر وموزمبيق. وانطلقت من مشكلة حول كيف يؤثر الانخراط في هذه الاستثمارات (التوظيف/الزراعة التعاقدية/عدم الانخراط) على وضع الأمن الغذائي للأسر؟، واعتمدت الأطروحة على بيانات ثانوية لـ 1651 أسرة موزعة إلى أربع فئات: أسر لديها عضو موظف لدى الاستثمار، وأسرة متعاقدة معه، وأسرة غير منخرطة داخل نفس المجتمعات، وأسرة "مقابلة" من مجتمعات مجاورة، مع استخدام أساليب وصفية ونماذج اقتصادية قياسية.

¹Fitawek. (2022). *The impact of large-scale investment in agricultural land on household food security: A comparative analysis of Kenya, Madagascar and Mozambique* (PhD thesis). University of Pretoria.
<https://repository.up.ac.za/items/9296f1fe-d5ca-4aa2-a187-38814a92d0e2>

وأظهرت النتائج أن الأسر التي لديها أعضاء موظفون لدى الاستثمارات كانت أكثر أمنًا غذائيًا وفق مؤشر تنوع الغذاء وأشهر كفاية الغذاء، بينما اتضح أن الأسر المتعاقدة تعتمد استراتيجيات تكيف أقل عند مواجهة الصدمات مقارنةً بغيرها، مع وجود هشاشة أكبر لدى كثير من الأسر التي ترأسها نساء. خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات واسعة النطاق قد تدعم الأمن الغذائي عبر الأجور والزراعة التعاقدية، لكن ذلك مشروط بسياسات حماية (الأجور الدنيا، حماية حقوق الأراضي، وتمكين النساء من فرص العمل/العقود).

ركزت الدراسات الدولية أن الأمن الغذائي يتطلب مقاربات تتجاوز المؤشرات الأحادية نحو قياس متعدد الأبعاد، كما يتأثر بنتائج التحول الزراعي والاستثمار وفق الخصوصيات المؤسسية ودرجة إدماج الفاعلين المحليين في سلاسل القيمة. فقد أظهرت بعض الدراسات أن آثار السياسات والاستثمارات الزراعية ليست موحدة، بينما أكدت أخرى محدودية أدوات القياس الشائعة ودعت إلى اعتماد مؤشرات أكثر شمولًا تعكس أبعاد الأمن الغذائي المختلفة. ورغم هذه الإسهامات، لا تزال الأدبيات تفتقر إلى دراسات تربط بصورة مباشرة بين سياسات التمويل الزراعي والأمن الغذائي متعدد الأبعاد، مع تمييز الشعب الزراعية الاستراتيجية ضمن إطار تحليلي زمني طويل. ومن هنا، تسعى هذه الأطروحة إلى سدّ هذه الفجوة عبر مقارنة شمولية تدمج التمويل، سلاسل القيمة، والبعد المؤسسي خلال الفترة (2000-2023)، بما يدعم صياغة سياسات تمويل موجّهة وأكثر فعالية لتعزيز الأمن الغذائي.

ثانيا: دراسات إقليمية

1- دراسة KermiaNesrine وآخرون (2024) مقال بعنوان *The Reality and Challenges of Achieving Food Security in Algeria during the Period 2018-2023*، مجلة *Journal of Al Mayadine Al Iktissadia*، المجلد السادس، العدد الأول¹.

تنطلق الدراسة من إشكالية تشخيص واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2018-2023)، في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بالأزمات الصحية والجيوسياسية والمناخية، لا سيما جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وما خلفته من اضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائية العالمية. واعتمدت الباحثتان منهجًا وصفيًا، استند إلى تحليل مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالأمن الغذائي، من

¹Rabehi, F., &Kermia, N. (2024). *The reality and challenges of achieving food security in Algeria during the period 2018-2023*. *Journal of Al Mayadine Al Iktissadia*, 6(1), 521-539. <https://asjp.cerist.dz/en/article/241555>

بينها مستويات الإنتاج الزراعي، التوافر الغذائي، معدلات الاكتفاء الذاتي، وحجم الواردات الغذائية، إلى جانب تقييم السياسات الحكومية المعتمدة في هذا المجال.

تظهر نتائج الدراسة أن الجزائر تولي أهمية متزايدة لمسألة الأمن الغذائي باعتبارها جزءاً من الأمن القومي، وتسعى إلى رفع مردودية الإنتاج الزراعي وتحسين مستويات الاكتفاء الذاتي. غير أن النتائج أبرزت في المقابل استمرار عدد من التحديات البنيوية، خاصة الاعتماد على المدخلات المستوردة، وتقلبات الأسواق الدولية، وهو ما يجعل النظام الغذائي الوطني عرضة للصدمات الخارجية.

2-دراسة Saheli Nourredine (2020) أطروحة دكتوراه بعنوان Les soutiens publics dans l'agriculture algérienne et leur impact en matière de sécurité alimentaire : cas de la production laitière au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou - تيزي وزو¹.

تتعلق الأطروحة من إشكالية تقييم مدى قدرة الدعم العمومي الحديث على الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي عبر شعبة الحليب، في سياق التحول الذي عرفته السياسة الزراعية بعد أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 وتوجيه مزيد من التحفيزات نحو الشُعَب الإستراتيجية، خاصة الحبوب والحليب .

اعتمدت الدراسة دراسة حالة لولاية تيزي وزو، مدعمة بمسح ميداني شمل 115 مزرعة فلاحية، وتحليل أداء سلسلة الحليب من حيث الإنتاج والتجميع وتحديث النشاط. وتبين النتائج أن الدعم العمومي أسهم في تحسين المردود والكميات المنتجة لدى عدد معتبر من الاستغلاليات، بالتوازي مع تحسين الإنتاج الوطني للحليب الذي قارب 3.5 مليارات لتر سنة 2018 بعد أن كان في حدود 1.5 مليار لتر سنة 2008. كما حققت الولاية أداءً متقدماً سنة 2018 بتصنيفها ثانية وطنياً من حيث الإنتاج والجمع.

توضح الأطروحة أن فعالية هذه السياسات تظل مقيدة باستمرار التبعية "في المنبع" للمدخلات وأعلاف الماشية من السوق العالمية، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع التكاليف وتآكل هامش الربح، بما يجعل تحقيق هدف الأمن الغذائي أكثر صعوبة في ظل الضغوط الاقتصادية .

3-دراسة هبول محمد(2020)² أطروحة دكتوراه بعنوان: السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، بجامعة الجزائر 3، سنة 2020.

¹Sahali, N. (2020, November 26). *Les soutiens publics dans l'agriculture algérienne et leur impact en matière de sécurité alimentaire : cas de la production laitière au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou* (Thèse de doctorat). Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou. <https://dspace.ummo.dz/items/6a651657-2d6b-424d-8a54-05cf26b6a60b>

²هبول، م. (2020) السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016) (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3. <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1794>

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016، من حيث فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية المتزايدة، وسعي الدولة إلى إصلاح القطاع الزراعي من خلال حزمة من البرامج والسياسات، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي. إشكالية الدراسة هي: كيف يمكن تقييم أداء السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وما طبيعة السياسات الأنسب لتحقيق أمن غذائي مستدام في ظل التحولات المحلية والدولية؟

اعتمد البحث إطاراً منهجياً مركّباً، يوظف أدوات التاريخ التحليلي، والوصف العلمي المنظم، والتقييم الموضوعي، بما ينسجم مع طبيعة الإشكالية وأهداف الدراسة، فضلاً عن استخدام أدوات إحصائية لتحليل المؤشرات الكمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

توصلت الأطروحة إلى أن السياسات الزراعية في الجزائر عرفت تطوراً ملحوظاً منذ بداية الألفية، وشهدت بعض النجاحات في مجالات الإنتاج وتوسيع الدعم، لكن لم تحقق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في الأمن الغذائي المستدام، وذلك بسبب جملة من العراقيل، من أبرزها: ضعف التنسيق المؤسسي، الاعتماد الكبير على التمويل البنكي غير الموجه، محدودية فعالية أجهزة الدعم، وضعف التكامل بين القطاعات ذات العلاقة.

تبين الدراسات الإقليمية حول الجزائر أن السياسات الزراعية والدعم العمومي والتمويل البنكي أسهمت في تحسين بعض مؤشرات الإنتاج الزراعي، غير أن أثرها على تحقيق الأمن الغذائي المستدام ظلّ محدوداً بفعل اختلالات بنيوية، من بينها ضعف التنسيق المؤسسي، استمرار التبعية للمدخلات المستوردة، وتفاوت الأداء بين الشُعَب الزراعية والمناطق. كما تُظهر هذه الدراسات تركيزاً غالباً على التحليل القطاعي العام أو على فروع بعينها دون اعتماد مقاربة شمولية تربط بين أدوات التمويل، سلاسل القيمة، ومختلف أبعاد الأمن الغذائي.

واعتماداً على هذه الملاحظات، تتجلى الفجوة البحثية في انعدام دراسات كمية وتطبيقية شاملة تُحلّل بصورة منهجية ومترابطة العلاقة بين سياسات التمويل الزراعي، وأداء الشُعَب الزراعية الإستراتيجية، ومؤشرات الأمن الغذائي، خاصة في إطار زمني طويل يسمح بتتبع التحولات الهيكلية والسياسية.

إذ تكفي معظم الأدبيات القائمة إما بتحليل أدوات التمويل الزراعي في غياب ربط نتائجها الإنتاجية والغذائية، أو بدراسة مؤشرات الأمن الغذائي دون ربطها المباشر بآليات التمويل وبأداء الشُعَب الزراعية الإستراتيجية، وهذا يحدّ من القدرة على تقييم الفعالية الحقيقية للسياسات المتبعة.

ومنه تسعى هذه الأطروحة إلى سدّ هذه الفجوة البحثية من خلال تبني إطار تحليلي طويل الأجل تمتد من سنة 2000 إلى 2023، تجمع بين تحليل تطوّر أدوات التمويل الزراعي، ودور الهياكل التنظيمية والتمويلية الداعمة لسلاسل القيمة الزراعية، وقياس أثرها الفعلي على أداء الشُعَب الزراعية الاستراتيجية وعلى تحقيق أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر، بما يتيح تقديم قراءة تحليلية أدق لمدى اتساق السياسات التمويلية مع الأهداف الغذائية الوطنية.

المطلب الثاني: الإطار النظري للأمن الغذائي

يُعدّ الأمن الغذائي أحد التحديات الإستراتيجية الكبرى التي تواجه الدول، لما له من أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وسياسية مترابطة. وقد أصبح هذا المفهوم في صلب السياسات التنموية العالمية، خاصة في ظل الأزمات المتكررة المرتبطة بالمناخ، النزاعات، وتقلّبات الأسواق الدولية. وتُظهر المؤشرات الدولية أن انعدام الأمن الغذائي لا يقتصر على بلدان محددة، بل ظاهرة تمسّ مختلف مناطق العالم بدرجات متفاوتة، وإن كانت أكثر حدة في الدول النامية التي تعتمد بشكل متزايد على الاستيراد لتلبية حاجاتها الأساسية من الغذاء.

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي

يُعدّ الأمن الغذائي مفهوماً حديثاً نسبياً في الفكر الاقتصادي والتنموي، وقد تطوّر تدريجياً استجابةً للتحوّلات التي شهدتها النظام الغذائي العالمي خلال القرن العشرين. بدأ الاهتمام الدولي بقضية الغذاء منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لذلك بلورة المفهوم ارتبطت أساساً بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، في سياق سعي المجتمع الدولي إلى تقادي أزمات الجوع وعدم الاستقرار الغذائي؛ وخلال الفترة الممتدة من الخمسينيات إلى أواخر الستينيات القرن العشرين، عرف العالم نمواً ملحوظاً في إنتاج الغذاء، مدعوماً بالاستثمار في التحديث الزراعي وتعزيز الاكتفاء الذاتي الوطني، وهي المرحلة التي تُوجت بما عُرف بـ«الثورة الخضراء»، والتي أسهمت في رفع إنتاجية المحاصيل خاصة في البلدان النامية¹. غير أن اندلاع الأزمة الغذائية العالمية في أوائل السبعينيات شكّل نقطة تحوّل، إذ أبرز هشاشة التوازن الغذائي العالمي رغم وفرة الإنتاج، وأعاد طرح

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). 1965–1975. In *FAO 70th Anniversary*. Retrieved from <https://www.fao.org/70/1965-75/en/>

مسألة ضمان توفر الغذاء كأولوية سياسية واقتصادية¹.

ظهر مصطلح «الأمن الغذائي» بشكل واضح في بداية السبعينيات، وانتشر استعماله خصوصاً في البلدان النامية المتأثرة بنقص الغذاء وتراجع المخزونات العالمية. ولم يعد الاهتمام مقتصرًا على زيادة الإنتاج فقط، بل أصبح ينصبّ على ضمان توفر الغذاء واستمراريته وقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، ما جعل الأمن الغذائي محورًا رئيسيًا في سياسات التنمية وبرامج المنظمات الدولية.

1- أهم تعريفات الأمن الغذائي:

شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورًا ملحوظًا منذ سبعينيات القرن الماضي، متأثرًا بالتحويلات الاقتصادية والغذائية العالمية، وبالتغير في طبيعة الإشكالات المرتبطة بالجوع وسوء التغذية. ففي أعقاب الأزمات الغذائية العالمية، ركّزت المقاربات الأولى على جانب العرض وتوفّر الإمدادات الغذائية، قبل أن يتوسّع المفهوم لاحقًا ليشمل أبعاد الوصول والاستخدام والاستقرار.

- اعتبرت أعمال قمة الأغذية العالمية (1974) الأمن الغذائي على أنه: "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية للحفاظ على توسع مستدام في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار"². ركز هذا التعريف على توافر واستقرار الإمدادات الغذائية على نطاق عالمي. وتم استبعاد قدرة الناس على الحصول على ما يكفي من الغذاء الأمن والمغذي الذي يلبي متطلباتهم الغذائية وخياراتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

- في حين عرفت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الأمن الغذائي (1983) على أنه: "ضمان أن جميع الأشخاص في جميع الأوقات لديهم الفرص المادية والاقتصادية للحصول على الأطعمة الأساسية التي يحتاجون إليها"³. بالمقارنة مع تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1974، والذي ركز في الغالب على جانب العرض للأمن الغذائي، فإن هذا التعريف كان أكثر شمولاً لأنه يسلط الضوء على أهمية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء.

- وحسب تقرير البنك الدولي في حول الفقر والجوع (1986) فإن الأمن الغذائي هو: "أن جميع

¹ McDonald, B. L. (2017). The World Food Crisis and the End of the Postwar Food System. In *Food Power: The Rise and Fall of the Postwar American Food System* (pp. 162–189). Oxford University Press.

<https://academic.oup.com/book/3958/chapter/145564150>

² United Nations, Task Force on the Global Food Security Crisis. (2010, September). *Updated Comprehensive Framework for Action (UCFA)*. New York: United Nations. https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/ISFP/UCFA_Final.pdf

³ Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). *Concept Note — Food Security*. Rome: FAO. Retrieved from https://www.fao.org/fileadmin/templates/faitaly/documents/pdf/Food_Security_Concept_Note.pdf

الأشخاص في جميع الأوقات لديهم ما يكفي من الطعام للعيش حياة نشطة وصحية¹.

– وفقاً لمكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفريقيا USAID (1986)، فإن الأمن الغذائي هو "عندما يتمكن جميع الناس في جميع الأوقات من الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة منتجة وصحية"². ويؤكد هذا التعريف على أهمية الوصول المادي إلى الغذاء.

– في حين حسب قمة الأغذية العالمية (1996): فإن الأمن الغذائي يتحقق على مستوى الفرد والأسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتمتع جميع الأشخاص في جميع الأوقات بوصول جسدي واقتصادي إلى الطعام الكافي والأمن والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية ويتناسب مع أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشيطة وصحية"³. يؤكد هذا التعريف على أهمية الحصول على الغذاء مالياً ومادياً، إلى جانب توافر ما يكفي من الغذاء الصحي لتلبية تفضيلاتهم الغذائية وتلبية احتياجاتهم الغذائية. وعندما يحصل الناس على ما يكفي من الغذاء على أساس منتظم. ويتم تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وفتح الأسواق، وتعزيز الدخل والصحة والتغذية والتعليم.

– تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 2001: حيث أن تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 للأمن الغذائي قد تمت إعادة صياغته في عام 2001. ويتم تعريف الأمن الغذائي على أنه "حالة يتمكن فيها جميع الناس، في جميع الأوقات، من الحصول على الغذاء الذي يرضي تفضيلاتهم ويلبي احتياجاتهم الغذائية ويكون كافياً وآمناً ومغذياً من النواحي البدنية والاجتماعية والاقتصادية من أجل عيش حياة نشطة وصحية". يركز هذا المفهوم على أهمية الوصول إلى الغذاء، مالياً وجسدياً، وكذلك على القيمة الغذائية للغذاء. كما يأخذ في الاعتبار الأبعاد الثقافية والاجتماعية للغذاء، بما في ذلك الممارسات الغذائية والتفضيلات الغذائية⁴.

ثانياً: النماذج النظرية المستخدمة في تحليل الأمن الغذائي

تعد الأطر النظرية للأمن الغذائي أدوات أساسية لفهم وتحليل التحديات المرتبطة بتوفير الغذاء الكافي والمغذي للمجتمعات، حيث تساعد على تحديد العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وتوجيه السياسات

¹ الموسوعة السياسية. (2020). الأمن الغذائي. تم الاسترجاع في 16 جوان 2024، من: <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

² USAID. (1992, April 13). Policy Determination: Definition of Food Security (PD-19). Washington, D.C.: United States Agency for International Development. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNAAV468.pdf

³ البنك الدولي. ما هو الأمن الغذائي؟ (What is Food Security?). تم الاسترجاع من <https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security>

⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2001). تعريف الأمن الغذائي (تحديث لتعريف قمة الغذاء العالمية 1996). (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. من https://www.fao.org/fileadmin/templates/faotail/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept_Note.pdf

اللازمة لتحقيقه. من خلال هذه الأطر، يمكن فهم العلاقات المعقدة بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وكذلك تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الأمن الغذائي.

1- البيانات الزراعية الضخمة: الأطر المنهجية ونماذج تحليل الأمن الغذائي

تعد البيانات والأساليب والنماذج الزراعية الضخمة أدوات مهمة في دراسات الأمن الغذائي: لتحليل الفجوات وإعداد الأطر التحليلية المناسبة. تُستخدم أساليب ونماذج البيانات الضخمة وتحليل البيانات لدراسة الأمن الغذائي، مع التركيز على أربعة أبعاد: توافر الغذاء، والحصول عليه، واستقرار الغذاء، والبنية التحتية الغذائية. تتطلب البيانات المجموعة التحليل قبل تصور البيانات باستخدام Python أو R أو Gephi أو Tableau أو Cytoscape2¹. هناك مصادر مختلفة لجمع البيانات، بما في ذلك، على سبيل المثال، قواعد البيانات عبر الإنترنت، والإنترنت، وOMICS، وإنترنت الأشياء، ووسائل التواصل الاجتماعي، وجولات المسح، والاستشعار عن بعد، وقاعدة البيانات الإحصائية للشركات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد تم اختيار ما يقرب من 122 نموذجًا، استخدمت جميعها في دراسات الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، من بين 130 مقالًا. ومع ذلك، فإن معظم هذه النماذج تناولت فقط بُعدًا أو بُعدين من أبعاد الأمن الغذائي (وهما التوفر والوصول) وتجاهلت الأبعاد الأخرى (وهما الاستقرار والاستخدام)، مما أدى إلى خلق فجوة في الإطار العالمي.

تعد تحليلات البيانات الضخمة جوهر الجمع بين الدقة والاستدامة في الزراعة المستدامة. إن تحليلات البيانات الضخمة تمكن من جمع وتحليل البيانات الدقيقة والمفصلة مؤقتًا عن الطقس والإنتاج وسلوك المستهلك والمنتج ونتائج السوق لفهم انعدام الأمن الغذائي واستهدافه بشكل أفضل².

2- نماذج نظرية الاستجابة للعنصر (IRT)

تُعد وزارة الزراعة الأمريكية الجهة الرسمية المعتمدة لمقياس انعدام الأمن الغذائي، حيث تُدمج إجابات "HFSSM" باستخدام نموذج من نماذج نظرية الاستجابة للعنصر هو نموذج راش لمعايرة سلم الأمن الغذائي الأمريكي، بينما تُجمع بيانات القياس عبر ملحق الأمن الغذائي للمسح السكاني الحالي

¹ Ammar, K. A., Oswald, M. R., & Nam, D. (2022). Agricultural big data and methods and models for food security studies: A review. *Sustainability*, 14(22), Article 15524. <https://doi.org/10.3390/su142215524>;

² Big Data, Food Security and the Environment. *Why Big Data, Food Security and the Environment at Illinois?* University of Illinois. Retrieved September 19, 2025, from <https://publish.illinois.edu/foodsecurity/why-big-data-food-security-and-the-environment-at-illinois/>

الذي يُنفّذه مكتب الإحصاء الأمريكي لصالح¹.

تُقاس حالة انعدام الأمن الغذائي في الولايات المتحدة بمنهجية مبنية على نماذج نظرية الاستجابة للمفردة، حيث يعتمد في مقياسه الرسمي على نموذج راش أحادي المعلمة لتعيين كلٍّ من بنود الاستبيان والأسر على متصل كامن لشدة انعدام الأمن الغذائي، ثم اشتقاق درجات معيارية وحدود تصنيف (أمن غذائي/انعدام أمن غذائي...)، ما يضمن قابلية المقارنة عبر الزمن والعينات². تُطبّق هذه النمذجة على بيانات ملحق الأمن الغذائي للمسح السكاني الحالي (CPS-FSS)، وتحوّل الاستجابات الخام إلى درجات مبنية على نموذج راش (Rasch-scaled scores) للأسر والبالغين والأطفال، تُستخدم لاحقًا لتقدير الانتشار الوطني وتصنيف الشدة لفترات مرجعية 12 شهرًا و30 يومًا. تؤثّق الدليل المنهجي المعتمد هذه الإجراءات (تصميم البنود، المعايرة، حساب الدرجات والحدود) ويُعد المرجع التشغيلي الأهم للباحثين، بينما تُظهر الوثائق الفنية الحديثة لمجموعة بيانات المتغيرات المشتقة القائمة على راش المستخدمة في التقارير الرسمية³.

3-نظرية مالتوس الجديدة.

ترى النظرية أن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطًا جوهريًا. تعتمد هذه النظرية على فكرة أن النمو السكاني سيفوق في النهاية قدرة الأرض على إنتاج الغذاء. وتؤكد النظرية أن الأمن الغذائي مهدد بالنمو السكاني، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وانخفاض توافر الموارد. تؤكد النظرية على أهمية التنمية المستدامة في ضمان الأمن الغذائي. وتشير النظرية إلى أن التنمية المستدامة يمكن أن تساعد في ضمان استخدام موارد الأرض بطريقة مستدامة بيئيًا واقتصاديًا. تم انتقاد النظرية لكونها متشائمة للغاية ولفشلها في الأخذ في الاعتبار إمكانية الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي لزيادة إنتاج الغذاء. ومع ذلك، تظل النظرية منظورًا مهمًا في دراسة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وتسلط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج شامل للأمن الغذائي يأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين النمو السكاني

¹Rabbitt, M. P., Reed-Jones, M., Hales, L. J., Suttles, S., & Burke, M. P. (2025). *Household Food Security in the United States in 2024* (Economic Research Report No. ERR-358). U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service (ERS), December 2025.: <https://ers.usda.gov/sites/default/files/laserfiche/publications/113623/ERR-358.pdf>

²U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service (ERS). (2024). Current Population Survey Food Security Supplement: December 2023 Microdata File—User Notes. Washington, DC.:

<https://ers.usda.gov/sites/default/files/laserfiche/DataFiles/50764/techdoc2023.pdf>

³ Bickel, G., Nord, M., Price, C., Hamilton, W., & Cook, J. (2000). Guide to Measuring Household Food Security (Revised 2000). U.S. Department of Agriculture, Food and Nutrition Service.: <https://nhis.ipums.org/nhis/resources/FSGuide.pdf>

والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية¹.

4-نظرية الوصول:

تُنسب "نظرية الوصول (Theory of Access)" إلى Ribot و (2003) Peluso، إذ تُعرّف الوصول بوصفه "القدرة على الانتفاع" بالموارد عبر آليات تتجاوز الملكية القانونية، من خلال تفاعل "حزمة الحقوق" (الملكية/الشرعية) و"حزمة السلطات/القوى" (النفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي). وقد طُبِّقت هذه النظرية لاحقًا في بحوث الأمن الغذائي، ومن ذلك دراسة Mutea وآخرين (2020) حول صغار المزارعين الأسريين في شمال غرب جبل كينيا لتحديد العوامل الحاسمة ضمن حزمتي الحقوق والسلطات المؤثرة في الأمن الغذائي الأسري².

نظرية الوصول هي إطار يهدف إلى تحديد العوامل الرئيسية في مجموعة الحقوق والصلاحيات التي تمكن الأسر الريفية من تحقيق الأمن الغذائي. تؤكد النظرية على أهمية الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأراضي والمياه، والتي تعتبر أساسية للأسر التي تعتمد على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية لكسب عيشها. وتشير النظرية إلى أنه يمكن تحقيق الأمن الغذائي من خلال ضمان حصول الأسر على مجموعة من حقوق الملكية ومجموعة من السلطات. تمثل حزمة حقوق الملكية الوسيلة القانونية التي يمكن للأفراد من خلالها الحصول على الغذاء، بينما تمثل حزمة السلطات الوسيلة الاجتماعية والسياسية التي يمكن من خلالها للأفراد الحصول على الغذاء. توفر نظرية الوصول إطارًا شاملاً لدراسة دور الوصول في فهم الأمن الغذائي الأسري.

وقد تم تطبيق النظرية في مجالات مختلفة، بما في ذلك في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة حول شمال غرب جبل كينيا، حيث تم استخدامها لتحديد العوامل الرئيسية في مجموعات الحقوق والسلطات التي تمكن الأسر الريفية من تحقيق الأمن الغذائي. تعتبر نظرية الوصول أداة مفيدة لفهم التفاعل المعقد بين الوصول إلى الغذاء والأمن الغذائي والفقر، وهي تسلط الضوء على أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، مثل عدم المساواة وعدم الوصول إلى الموارد³.

تُسهّم هذه الأطر والنماذج النظرية في تقديم فهم متكامل ومتعدد الأبعاد للأمن الغذائي، من خلال تجاوز

¹Arezki, R. (2021). Food supplies and food security. In *Shifting Commodity Markets in a Globalized World* (Chapter 6). International Monetary Fund. <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781484310328/ch006.xml>

²Ribot, J. C., & Peluso, N. L. (2003). *A Theory of Access*. Rural Sociology, 68(2), 153–181

³Mutea, E., Rist, S., & Jacobi, J. (2020). Applying the Theory of Access to Food Security among Smallholder Family Farmers around North-West Mount Kenya. *Sustainability*, 12(5), 1751. <https://doi.org/10.3390/su12051751>

المقاربات الاختزالية التي تحصره في جانب التوافر أو الإنتاج فقط، نحو تحليل أعمق يشمل أبعاد الوصول، والقدرة على الانتفاع، والاستقرار، والعدالة في توزيع الموارد. كما تُمكن هذه النماذج الباحثين من الربط بين المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للأمن الغذائي، وفهم التفاعل الديناميكي بين السياسات الزراعية، وآليات التمويل، وأنماط الحوكمة، وسلوك الأسر. وفي هذا الإطار، لا تقتصر أهمية هذه المقاربات على التفسير النظري فحسب، بل تمتد إلى توجيه تصميم السياسات العامة والتدخلات التنموية الموجهة، بما يسمح باستهداف أدق للفئات الهشة، وتحسين كفاءة أدوات الدعم والتمويل الزراعي، وتعزيز الاستدامة والإنصاف في تحقيق الأمن الغذائي، خصوصاً في السياقات النامية التي تتسم بتعدد الهياكل المؤسسية وتفاوت فرص الوصول إلى الموارد.

ثالثاً: مؤشرات الأمن الغذائي ومحدداته

تعتمد المنظمات الدولية والباحثون على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تغطي أبعاده الأربعة المعتمدة: التوافر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار. تُمثل هذه المؤشرات أدوات تحليلية لفهم الفجوات والتحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، كما تُستخدم لتقييم فعالية السياسات الزراعية وبرامج التمويل ذات الصلة. وتُعد مؤشرات الأمن الغذائي أدوات تحليلية أساسية لرصد واقع الأمن الغذائي وتتبع تطوره، إذ تمكّن من تقييم مستويات التوفر والوصول والاستخدام والاستقرار بدقة، وتساعد على تصميم السياسات والبرامج استناداً إلى بيانات علمية موثوقة. كما تُسهم في تحديد نقاط الضعف التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، وتدعم عمليات تخصيص الموارد نحو الفئات والمناطق الأكثر حاجة، إضافةً إلى دورها في إنشاء أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات الغذائية والتقليل من آثارها. وتتيح هذه المؤشرات كذلك إجراء مقارنات عالمية بين الدول والمناطق، ما يعزز تبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات¹.

1- أبعاد مؤشرات الأمن الغذائي:

يعرض الجدول التالي تصنيفاً لأهم مؤشرات الأمن الغذائي كما تعتمد عليها منظمة الأغذية والزراعة

الفصل الأول: الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم النظرية للدراسة الحالية

جدول رقم(03): بعض مؤشرات الأمن الغذائي حسب الأبعاد الأربعة المعتمدة منالفاو

المؤشر	البعد
- متوسط كفاية إمداد الطاقة الغذائية - متوسط قيمة إنتاج الغذاء - نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والجنور والدرنات - متوسط إمداد البروتين	التوافر
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بما يعادل القوة الشرائية) - مؤشر أسعار المواد الغذائية المحلية - انتشار نقص التغذية - نسبة الإنفاق على الغذاء بين الفقراء	الوصول
- الوصول إلى مصادر المياه المحسنة - نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال - نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم - نسبة البالغين الذين يعانون من نقص الوزن	الاستخدام
- نسبة الاعتماد على واردات الحبوب - نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري - قيمة واردات الغذاء من إجمالي الصادرات التجارية - تقلب أسعار المواد الغذائية المحلية - تقلب إنتاج الغذاء للفرد	الاستقرار

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، <https://www.fao.org/economic/ess/food-security-statistics>

لأجل فهم شامل لمستويات الأمن الغذائي وتحليل أبعاده بطريقة علمية دقيقة، طُوّرت مجموعة من المؤشرات التي تُعنى بقياس الجوانب الكمية والنوعية لتوافر الغذاء، إمكانية الوصول إليه، استخدامه، واستقراره عبر الزمن. وتُستخدم هذه المؤشرات كأدوات تحليلية لرصد مواطن الضعف وتحديد الفجوات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، كما تمثل مرجعاً أساسياً في تقييم فعالية السياسات والبرامج، ومن بينها برامج التمويل الزراعي التي تُعتبر محورية في دعم الإنتاج الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام، خاصة في الدول النامية. وانطلاقاً من أهمية هذه المؤشرات، سنتطرق لأهمها وفق الأبعاد المعتمدة، مع التطرق إلى صلتها بموضوع الدراسة المتمثل في أثر التمويل الزراعي على الأمن الغذائي.

أ- بعد التوفر: (Availability)

يقيس هذا البُعد كمية الغذاء المتاحة على المستوى الوطني. من أهم المؤشرات في هذا المجال عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية ونسبة انتشارهم، وكذلك إمدادات البروتين والطاقة الغذائية. فعدد

الأشخاص ناقصي التغذية (بالملايين) يعبر عن حجم السكان الذين لا يحصلون على حاجتهم اليومية من الطاقة الغذائية اللازمة للنشاط الصحي¹، بينما نسبة انتشار نقص التغذية (Prevalence of Undernourishment) هي نسبة السكان غير القادرين على الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية. كما يقيس متوسط إمداد البروتين كمية البروتين الغذائي المتاح للفرد يومياً (غرامات/يوم) بناءً على بيانات موازين الغذاء الوطنية، ويؤشر على جودة المدخول الغذائي من حيث البروتين الضروري للنمو. أما متوسط كفاية الإمداد بالطاقة الغذائية (ADE/AD-Energy) فيُحسب كنسبة إمداد الطاقة الغذائية المتاحة إلى الاحتياج الغذائي المتوسط للفرد، ويعبر عن مدى كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية من الطاقة. تُبين هذه المؤشرات مدى قدرة الإنتاج الغذائي الوطني على تغطية احتياجات السكان؛ ومن المنطقي أن يؤدي دعم التمويل الزراعي الاستراتيجي إلى زيادة الإنتاج (وبالتالي خفض النقص الغذائي)، إذ يحفز الاستثمار الزراعي رفع الكفاية الإنتاجية وتقليل عدد الأشخاص ناقصي التغذية.

ب- بعد الوصول: (Accessibility)

يعكس هذا البعد قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الميسور اقتصادياً وجغرافياً. من مؤشرات هذا البعد سعر الغذاء المحلي ودخل الفرد. فعلى سبيل المثال، يقيس مؤشر أسعار الغذاء المحلي معدل التضخم في أسعار سلة من المواد الغذائية الأساسية، إذ تُستخدم بيانات الأسعار الاستهلاكية لقياس تغيرات الأسعار النسبية للسلع الغذائية على مدى الزمن². فارتفاع أسعار الغذاء محلياً يقلل من قدرة الفقراء على شراء الغذاء الكافي. كما يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) مقياساً للدخل المتوسط للفرد ومستوى معيشته³، إذ تمثل القوة الشرائية العالية خطأً دفاعياً ضد انعدام الأمن الغذائي. بالإضافة لذلك، يتم تضمين عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد (ملايين) كمؤشر مباشر لوصول الناس إلى الغذاء الكافي؛ وهو يقيس الأشخاص الذين يواجهون صعوبات معتدلة أو شديدة في تأمين غذاء كافٍ. يرتبط التمويل الزراعي هنا بتمكين

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). المؤشر 2.1.1: انتشار نقص التغذية. بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترجاع في 19 مارس 2024 من <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2.1.1-prevalence-of-undernourishment/ar>

² Data4Diets: Building Blocks for Diet-related Food Security Analysis, Version 2.0. (2023). Consumer Food Price Index. Tufts University, Boston, MA. Retrieved September 19, 2025, from <https://index.nutrition.tufts.edu/data4diets/indicator/consumer-food-price-index>

³ World Bank. (2024, May 30). GDP per capita, PPP (constant 2017 international \$) (NY.GDP.PCAP.PP.KD). In World Development Indicators. Retrieved September 19, 2025, from <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/NY.GDP.PCAP.PP.KD>

المستهلكين: فدعم القطاعات الزراعية الاستراتيجية يرفع دخل المزارعين ويستقرّ إمداد السوق، ما يخفف ضغوط الأسعار ويحسن إمكانية الوصول الغذائي.

ت- بعد الاستخدام: (Utilization)

يعبر هذا البعد عن كيفية استخدام الغذاء جسمياً وتحقيق التغذية الجيدة. من المؤشرات الرئيسية معدلات التقزم والهزال بين الأطفال دون خمس سنوات. التقزم (Stunting) يعني أن طول الطفل أقل بنحو أكثر من اثنين من الانحرافات المعيارية عن المتوسط المرجعي لطوله بالنسبة لعمره، وهو مؤشر على التغذية المزمنة الضعيفة. الهزال (Wasting) يعني أن وزن الطفل أقل بنحو أكثر من اثنين من الانحرافات المعيارية عن المتوسط المرجعي لوزنه بالنسبة لطوله¹، مما يعكس نقصاً غذائياً حاداً. وأخيراً يمثل مؤشر الجوع العالمي (GHI) مقياساً تركيبياً يجمع بين انتشار نقص التغذية في عموم السكان ونسب التقزم والهزال ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة². هذه المؤشرات الثلاثة تكمل بعضها بعضاً لقياس الآثار الناتجة عن سوء التغذية وسوء الاستيعاب الغذائي. ومن الناحية المنهجية أن يحلل تأثير التمويل الزراعي هنا، حيث أن تحسين الأمن الغذائي عبر دعم الإنتاج الزراعي يؤدي إلى تحسين نوعية الغذاء وكميته وبالتالي خفض معدلات التقزم والهزال وعكس ذلك إيجابياً في مؤشر الجوع العالمي.

ث- بعد الاستقرار: (Stability)

يتناول هذا البعد مدى قدرة النظام الغذائي على الصمود أمام التقلبات والصدمات. من أهم مؤشرات الاستقرار نسبة الاعتماد على واردات الحبوب، ويُحسب ذلك كنسبة واردات الحبوب إلى (الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات) $\times 100$. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على ضعف الاكتفاء الذاتي للبلد وزيادة التعرض لتذبذب الأسواق العالمية³. كذلك تقلبات الإمدادات الغذائية تقاس مثلاً بالانحراف المعياري لإمداد الطاقة الغذائية للفرد (كيلو كالوري/يوم) عبر فترة زمنية⁴، حيث يشير ارتفاع التقلب إلى انعدام استقرار في حجم الغذاء المتاح. الميزان التجاري الصافي للغذاء (ملايين دولار) يمثل الفارق بين

¹ World Health Organization. (2015, November 19). *Stunting in a nutshell*. Retrieved September 19, 2025, from <https://www.who.int/news/item/19-11-2015-stunting-in-a-nutshell>

² Concern Worldwide; Welthungerhilfe; Institute for International Law of Peace and Conflict (IFHV). (2024). *Methodology – Global Hunger Index*. Retrieved September 19, 2025, from <https://www.globalhungerindex.org/methodology.html>

³ Food Systems Dashboard. (2023). Cereal import dependency ratio (3-year average). FAO/Global Alliance for Improved Nutrition. Retrieved September 19, 2025, from <https://www.foodsystemsdashboard.org/indicators/drivers/globalization-and-trade/cereal-import-dependency-ratio-3-year-average>

⁴ Data4Diets: Building Blocks for Diet-related Food Security Analysis, Version 2.0. (2023). *Per Capita Food Supply Variability: standard deviations of kcal/capita over time*. Tufts University, Boston, MA. Retrieved September 19, 2025, from <https://index.nutrition.tufts.edu/data4diets/indicator/capita-food-supply-variability>

قيمة الصادرات والواردات الغذائية، وهو يعكس ما إذا كان البلد مصدرًا صافياً أو مستورداً صافياً للغذاء . نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد % تُدرج أيضاً هنا، إذ إن تكرار الصدمات (أزمات اقتصادية أو مناخية) يزيد أعداد من يعانون صعوبة في الوصول الغذائي¹. أخيراً، مؤشر نسبة قيمة واردات الغذاء إلى إجمالي صادرات السلع يقيس الضغط الاقتصادي لاستيراد الغذاء: فهو يساوي قيمة واردات الغذاء إلى قيمة الصادرات السلعية×100². مستنداً على دراسة Valdés McCalla ارتفاع هذه النسبة يدل على تدهور القدرة على تمويل الواردات الغذائية. ويوجد رابط واضح مع التمويل الزراعي، إذ أن دعم الإنتاج الداخلي من الحبوب والمحاصيل الأساسية يقلل الاعتماد على الاستيراد ويزيد من الاستقرار في الإمدادات والميزان التجاري، ما يعزز الأمن الغذائي الوطني.

تمّ تصنيف وتحليل كل مؤشر ضمن بُعده التحليلي في الأمن الغذائي وفق معايير FAO وغيرها من المؤسسات الدولية. وترتبط جميع الأبعاد ببعضها البعض فزيادة التوفر يترجم إلى نتائج أفضل في الوصول والاستعمال، شرط عدم وجود عقبات اقتصادية أو صحية. كما أن الاستقرار يعزز المحافظة على الإنجازات في الأبعاد الأخرى. فالتركيز على التمويل الزراعي الاستراتيجي يجب أن يعمل على تعزيز هذه المؤشرات جميعها بشكل متكامل لضمان تحقيق الأمن الغذائي الشامل والمستدام.

2- مؤشر الجوع العالمي

يُعد مؤشر الجوع العالمي أداة تركيبية معتمدة دولياً لقياس وتتبع مستويات الجوع وسوء التغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويعتمد هذا المؤشر على أربعة مكونات أساسية، هي: انتشار نقص التغذية (نسبة السكان الذين لا يحصلون على كفايتهم من السرعات الحرارية)، تقرّم الأطفال دون سن الخامسة، هزال الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويُحتسب المؤشر على مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل القيم المنخفضة وضعاً غذائياً أفضل، بينما تشير القيم المرتفعة إلى أوضاع غذائية مقلقة أو خطيرة.

تم اعتماد مؤشر الجوع العالمي كأداة مكملّة لمؤشرات الأمن الغذائي، نظراً لقدرته على تقديم صورة

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2025, July 29). *Prevalence of moderate or severe food insecurity in the population, based on the Food Insecurity Experience Scale (FIES) (Indicator 2.1.2)*. Sustainable Development Goals Data Portal. Retrieved September 19, 2024, from <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/212-prevalence-of-moderate-or-severe-food-insecurity-in-the-population-based-on-the-food-insecurity-experience-scale/en>

² Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (1999). *Chapter 1. Food security and trade: an overview*. In *Agricultural Trade and Food Security* (y4671e). Retrieved September 19, 2025, from <https://www.fao.org/4/y4671e/y4671e05.htm>

شاملة عن شدة الجوع وسوء التغذية، خاصة من خلال ربطه بين الأبعاد الكمية (نقص الغذاء) والنتائج، ولا سيما لدى الأطفال. وفي الإطار الجزائري، يكتسي هذا المؤشر أهمية خاصة لأنه يعكس التداخل بين السياسات الزراعية، ومستويات الدخل، وجودة التغذية، والظروف الصحية.

فإن أي تحسن في قيمة مؤشر الجوع العالمي يُعدّ مؤشراً على تحسّن نسبي في فعالية السياسات الزراعية وبرامج التمويل الزراعي في الحد من الجوع وسوء التغذية، بينما يشير تدهوره إلى استمرار اختلالات هيكلية في النظام الغذائي تتطلب تدخلات أكثر استهدافاً واستدامة.

خلاصة:

على الرغم من تنوع الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت قضايا الأمن الغذائي والتمويل الزراعي، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فإن مراجعة هذه الدراسات تُظهر وجود فجوة بحثية واضحة تتعلق بطبيعة الربط التحليلي بين التمويل الزراعي وتوجيهه القطاعي من جهة، والأمن الغذائي بأبعاده المتعددة من جهة أخرى، خاصة في سياق الاقتصاديات النامية.

فمعظم الدراسات ركزت إما على تحليل السياسات الزراعية والدعم العمومي دون تفكيك آليات التمويل وأثرها الموجّه نحو الشعب الزراعية الإستراتيجية، أو على قياس مؤشرات الأمن الغذائي بمعزل عن تقييم فعالية التخصيص القطاعي للتمويل الزراعي. كما أن جزءاً معتبراً من الأدبيات اعتمد مقاربات جزئية، تُعالج بُعداً واحداً من أبعاد الأمن الغذائي (التوافر أو الوصول) دون اعتماد إطار تحليلي متكامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأربعة مجتمعة (التوافر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار).

في الحالة الجزائرية، تبرز هذه الفجوة بشكل أوضح، حيث تبين الدراسات التي تجمع بين تحليل تطور التمويل الزراعي، وتوجيهه نحو الشعب الزراعية ذات الأولوية الغذائية، وقياس أثر ذلك على مؤشرات الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل، خاصة خلال فترة تمتد على أكثر من عقدين وتشهد تحولات اقتصادية ومناخية ومؤسسية عميقة.

تسعى هذه الأطروحة إلى سدّ هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل دور التمويل الزراعي الموجّه للشعب الزراعية الإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، بالاعتماد على مقارنة تحليلية تجمع بين المؤشرات الكمية للأمن الغذائي والإطار المؤسسي والسياسي للتمويل الزراعي، بما يسمح بتقديم قراءة أكثر شمولاً وواقعية لفعالية السياسات المتبعة، وبلورة توصيات قائمة على أسس علمية دقيقة.

الفصل الثاني:

واقع الزراعات الإستراتيجية

في الجزائر

خلال الفترة (2000-2023)

تمهيد:

تُعَدّ الزراعة في الجزائر قطاعًا استراتيجيًا وحيويًا، لما لها من دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتنمية المناطق الريفية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. ورغم اتساع المساحة الجغرافية للبلاد، فإن الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 8 ملايين هكتار، نتيجة لعوامل طبيعية ومناخية وهيكلية. يواجه هذا القطاع تحديات كثيرة، أهمها الطابع شبه الجاف للمناخ، وعدم انتظام الأمطار، فضلًا عن هيمنة قطاع المحروقات وتراجع الاستثمار طويل الأجل في المجال الزراعي، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرة القطاع على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان¹.

أمام هذه القيود الهيكلية والديمقراطية، تبرز أهمية توجيه السياسات الزراعية نحو الزراعات الإستراتيجية ذات الأولوية، لاسيما زراعة الحبوب والبطاطا والتمور، باعتبارها مكونات أساسية في سلة الغذاء الوطني، ومركزًا رئيسيًا لتحقيق الأمن الغذائي. ويتطلب تطوير هذه الزراعات مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية والبشرية، والسياسات العمومية، والآليات التمويلية، إضافة إلى الإطار المؤسسي والتشريعي المنظم للقطاع.

وانطلاقًا مما سبق، سيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر

المبحث الثاني: السياسات الزراعية الحديثة في الجزائر (2020-2023)

المبحث الثالث: واقع الشُعَب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

¹ USDA, Foreign Agricultural Service. (2014, December 9). *Exporter Guide — Algiers, Algeria: GAIN Report AG1412*. <https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/report/downloadreportbyfilename?filename=Exporter+Guide+Algiers+Algeria+12-8-2014.pdf&utm=>

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر

تتميز الجزائر بإمكانيات زراعية محدودة نسبياً، نتيجة القيود المناخية والمائية والهيكلية. فعلى الرغم من اتساع المساحة الإجمالية للبلاد، المقدرة بحوالي 238 مليون هكتار، فإن المساحة الزراعية المستعملة فعلياً (SAU) لا تتجاوز 8.4-8.5 مليون هكتار، وتتركز أساساً في السهول الساحلية والهضاب الشمالية. أما الأراضي الزراعية بالمعنى الواسع، والتي تشمل الأراضي المزروعة والمراعي الدائمة، فتقدر بنحو 44-41 مليون هكتار، تمثل السهوب الرعوية منها قرابة 32 مليون هكتار، في حين تُقدر المساحات الغابية بحوالي 4.1 مليون هكتار، بحسب التعاريف المعتمدة¹.

من الناحية المناخية، يخضع الشمال الجزائري لنظام مناخي متوسطي يتصف بتذبذب مطري واضح من حيث التوزيع المكاني والزمني، بينما يسود الجنوب مناخ صحراوي جاف. وتشغل الصحراء أكثر من 80% من مساحة البلاد، الأمر الذي يحدّ من إمكانيات التوسع الزراعي الأفقي، ويجعل الإنتاج الزراعي أكثر حساسية للتقلبات المناخية، خاصة في ما يتعلق بتقلبات الأمطار ودرجات الحرارة².

أما من حيث الموارد المائية، فقد تراجع نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة إلى حدود 260-300 متر مكعب سنوياً خلال السنوات الأخيرة، وهو مستوى يصنّف الجزائر ضمن الدول التي تعاني من الإجهاد المائي الحاد، وفقاً لمعايير المنظمات الدولية المختصة. ويُعد هذا العامل من أبرز القيود البنيوية التي تؤثر على استدامة النشاط الزراعي، وتحدّ من إمكانيات توسيعه دون اعتماد حلول تقنية وتنظيمية ملائمة³،⁴. وتفرض هذه الشروط الطبيعية الصارمة، المتمثلة في المناخ شبه الجاف، وتدهور التربة، ومحدودية الموارد المائية، قيوداً لإمكانيات التوسع الزراعي الأفقي. وهو ما يستدعي توجيه السياسات الفلاحية نحو استغلال أكثر عقلانية ونجاعة للموارد الطبيعية، من خلال تبني تقنيات الزراعة المستدامة، وتنمين المناطق القابلة للاستصلاح، مع الحفاظ على التوازنات البيئية.

¹ USDA, Foreign Agricultural Service. (2016, December 15). *Exporter Guide — Algiers, Algeria: GAIN Report AG1610*. <https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/report/downloadreportbyfilename?filename=Exporter+Guide+Algiers+Algeria+12-15-2016.pdf&utm=>

² ONEDD. (2021, 25 avril). *ODD 6 : Garantir un accès de tous à l'eau et à l'assainissement et assurer une gestion durable des ressources en eau*. ONEDD. <https://onedd.org/odd-6-garantir-un-acces-de-tous-a-leau-et-a-l-assainissement-et-assurer-une-gestion-durable-des-ressources-en-eau/>

³ Belmahi, I. (2022). *Seawater to the Rescue of Algeria: The Challenge of Desalination*. Rosa Luxemburg Stiftung North Africa. <https://rosaluxna.org/publications/seawater-to-the-rescue-of-algeria-the-challenge-of-desalination/>

⁴ Fanack Water. (2019, July 30). *Water Resources in Algeria*. Fanack Water. <https://water.fanack.com/algeria/water-resources/>

المطلب الأول: دور الموارد الطبيعية في النشاط الزراعي

تُعدّ الموارد الطبيعية قاعدة حيوية يرتكز عليها النشاط الزراعي في أي دولة، حيث تتحدد من خلالها إمكانيات التوسع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. ورغم القيود البيئية والمناخية الصارمة في الجزائر، يُسجّل تنوّع معتبر في هذه الموارد، لا سيما من حيث التربة الصالحة للزراعة، والموارد المائية، والعوامل المناخية المتباينة. كما تمثل الكوارث الطبيعية عنصراً مهدداً للاستقرار الإنتاجي، ما يستدعي إدماجها ضمن أي تقييم موضوعي للإمكانيات الزراعية. وبناءً على ذلك، يتناول هذا المطلب تحليلاً مركّزاً لمكونات الموارد الطبيعية في الجزائر، مع إبراز تأثيرها المباشر على أداء القطاع الفلاحي.

أولاً: الأراضي الزراعية

ورثت الجزائر عقب الاستقلال منظومةً عقاريةً زراعيةً اتّسمت بتمركز أفضل الأراضي الصالحة للزراعة في يد المستعمر ضمن مزارع كبيرة وعالية الخصوبة. وفي إطار الإصلاح الزراعي، جرى تأميم هذه المساحات وضمّها إلى مزارع الدولة، ثم الشروع لاحقاً في تحويلها إلى نظام الامتياز. وقد أسفرت إعادة الهيكلة في أواخر الثمانينيات بنظام EAC/EAI (المستغلات الفلاحية الجماعية/الفردية) عن تثبيت أكثر من 160 ألف مستفيد على أكثر بقليل من مليوني هكتار من SAU (المساحة الزراعية المستعملة)¹. تُظهر التقديرات المتاحة أن الجزائر تضم نحو مليون وحدة فلاحية، أكثر من نصفها تقل مساحته عن 20 هكتاراً، بمتوسط يقارب 8 هكتارات؛ كما يشغل القطاع الخاص نحو 69% من المساحة الزراعية المستعملة، في حين تُستغل حوالي 30% بنظام الامتياز على أملاك الدولة².

1- تطور المساحات الزراعية واستعمالات الأراضي في الجزائر (1961-2022)

تُظهر البيانات استقراراً نسبياً للمساحة الزراعية المستعملة (8-9 ملايين هكتار) منذ الاستقلال، بسبب محدودية الأراضي الصالحة واستمرار فجوة بين المتاح والمزروع فعلياً، مع بقاء مساحات غير مستعملة أو ضعيفة المردودية وفق المعطيات الرسمية³. ولمواجهة هذا القيد الطبيعي، تم إطلاق برامج

¹ United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). (2024, August). *Algeria Land Sector: A Snapshot*. Global Land Tool Network / Arab Land Initiative. <https://arablandinitiative.glt.net/sites/default/files/2024-08/docs/algeria-land-sector-snapshot.pdf>

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (د.ت.). الجزائر | منصة معارف الزراعة الأسرية. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://www.fao.org/family-farming/countries/dza/ar/>

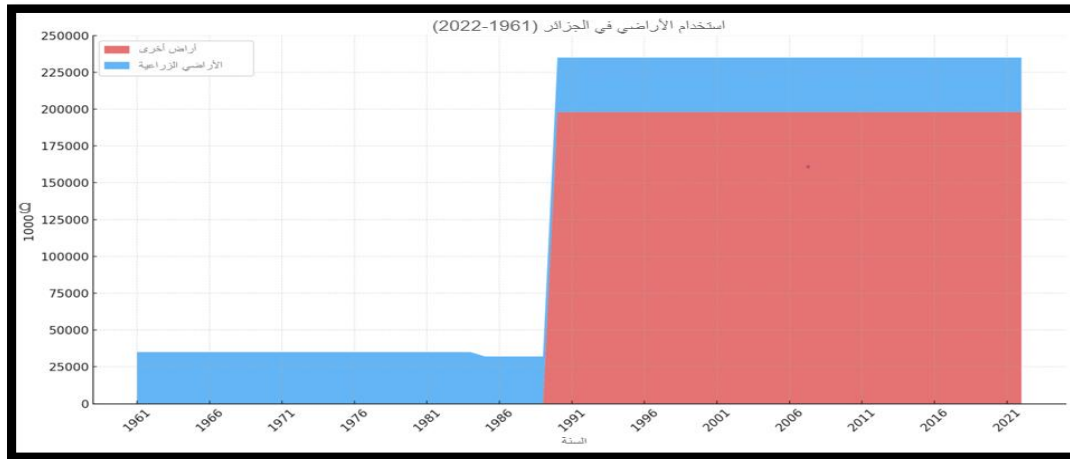
³ Ghanmi, L. (2018, April 1). *Algeria plans to irrigate fourth of its arable land by next year*. *The Arab Weekly*. <https://theArabweekly.com/algeria-plans-irrigate-fourth-its-arable-land-next-year>

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

استصلاح الأراضي بموجب قانون 83-18 لسنة 1983 بموجب قانون 83-18 لسنة 1983¹، خصوصًا في الجنوب الكبير، من خلال تقديم امتيازات استثمارية لفائدة الفلاحين والمؤسسات². ورغم أن هذه الجهود مكّنت من توسيع طفيف في الرقعة الزراعية النظرية، إلا أن أثرها ظلّ محدودًا فعليًا، بفعل ارتفاع كلفة البنية التحتية، وصعوبة الظروف المناخية والبيئية في تلك المناطق. وتؤكد المؤشرات الحديثة أن المساحة المزروعة الإجمالية لم تشهد تحسنًا نوعيًا يُوازي حجم الاستثمارات المعلنة.

ويُلاحظ من خلال البيانات أن الزيادة المفاجئة في المساحة الإجمالية للأراضي المصنّفة كـ"زراعية" خلال تسعينيات القرن الماضي لا تعكس توسعًا فعليًا في الزراعة، بل ترتبط بتوسيع مفهوم التصنيف ليشمل الأراضي الرعوية أو المستصلحة إداريًا، دون أن يرافق ذلك ارتفاع ملموس في المساحات المزروعة فعليًا. كما تؤكد الرسوم البيانية استمرار وجود نسب معتبرة من الأراضي غير المزروعة أو ضعيفة الاستغلال، وهو ما يعكس التحدي في تحقيق توسع زراعي حقيقي ومستدام.

الشكل (02): تطوّر استغلال الأراضي في الجزائر خلال الفترة (1961-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT - الجزائر، الرابط :

<https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4>، تاريخ الاطلاع: 05 جانفي 2025.

يبين الشكل (02) تطوّر استغلال الأراضي في الجزائر خلال الفترة (1961-2022)، حيث يُلاحظ استقرارٌ نسبي للمساحات الزراعية المستغلة منذ الاستقلال إلى غاية أواخر ثمانينيات القرن الماضي، عند مستويات تراوحت عمومًا بين 8 و 9 ملايين هكتار. ويرجع هذا الاستقرار إلى محدودية

¹Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire (JORADP). (1983). Loi n° 83-18 du 13 août 1983. JORADP, n° 34 (16 août 1983), p. 1373 (start page).

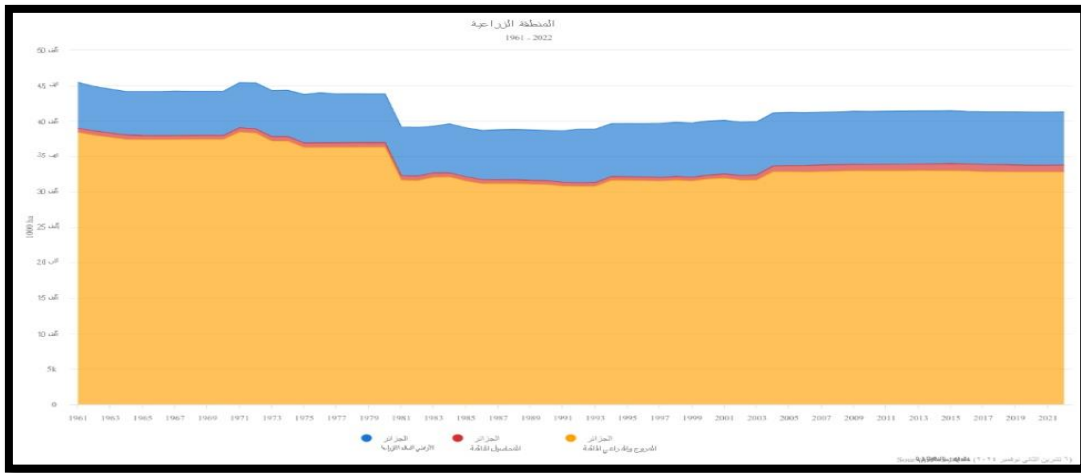
²Mohamed, I. (2024, October 30). Is the Algerian desert turning into green fields? Al Jazeera. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/30/>

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الرقعة الصالحة للزراعة من جهة، وإلى هيمنة أنماط استغلال تقليدية وضعف سياسات التوسّع الأفقي خلال تلك المرحلة من جهة أخرى.

ابتداءً من مطلع التسعينيات، يُسجّل ارتفاع ملحوظ في المساحات كأراضٍ زراعية مستغلة، وهو تطوّر لا يمكن تفسيره فقط بزيادة فعلية في المساحات المزروعة، بل يعكس أيضًا تغيّرًا في منهجيات الإحصاء والتصنيف، لاسيما إدراج مساحات رعوية ومستصلحة ضمن فئة الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى توسّع برامج الاستصلاح والامتياز العقاري، خاصة في المناطق الجنوبية. وعليه هذا الارتفاع في إطار مزدوج يجمع بين التحوّلات المؤسسية والسياسات العمومية من جهة، والتحسينات المنهجية في نظم جمع البيانات الزراعية من جهة أخرى.

الشكل(03):المساحة الزراعية حسب نوع الاستغلال (1961-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات - FAOSTAT الجزائر.

يوضح الشكل (03) تطوّر توزيع المساحة الزراعية في الجزائر حسب أنماط الاستعمال خلال الفترة (1961-2022)، حيث يتّضح استقرارًا نسبيًا للمساحة المزروعة على المدى الطويل، مقابل استمرار معتبر للمساحات غير المستغلة أو ضعيفة الإنتاجية، إلى جانب حصة ثابتة نسبيًا من المراعي والمحاصيل العلفية. ويعكس هذا النمط محدودية القدرة على تحويل الموارد الأرضية المتاحة إلى إنتاج زراعي فعلي، رغم توسّع الأراضي المصنّفة كزراعية.

ويُلاحظ أن الفجوة بين المساحة الزراعية الكلية والمساحة المزروعة فعليًا ظلت قائمة، ما يشير إلى وجود قيود تحدّ من التوسّع الزراعي الحقيقي، من بينها محدودية الموارد المائية، وتدهور خصوبة التربة، وضعف التجهيزات التقنية، فضلًا عن تجزؤ الحيازات واختلال التكامل بين مراحل الإنتاج. كما ينبغي التنبيه إلى أن تطوّر هذه المؤشرات يتأثر جزئيًا بتغيّر التصنيفات الإحصائية ومنهجيات جمع البيانات

عبر الزمن، لاسيما فيما يتعلّق بإدراج المراعي أو الأراضي المستصلحة ضمن فئات الاستعمال الزراعي.

2- تطور حيّزة الأراضي الزراعية في الجزائر:

يعكس تطور حيّزة الأراضي الزراعية في الجزائر مسار متشابه بين السياسات العامة والتحوّلات الاقتصادية. تشير إحصائيات التعداد الزراعي لسنة 1973 إلى هيمنة واضحة للمزارع الصغيرة (أقل من 10 هكتارات)، حيث بلغت نسبتها حوالي 79.2% من إجمالي المستغلات، وهي نسبة ارتفعت لاحقاً خلال الثمانينيات إلى 88%، نتيجة لسياسات إعادة التوزيع التي سادت آنذاك. غير أن هذه النسبة شهدت تراجعاً في التسعينيات، ما يطرح تساؤلات حول استدامة تلك السياسات وجدواها على المدى البعيد¹.

سجّلت البنية العقارية الزراعية تحولات هيكلية، إذ انخفضت نسبة المزارع الصغيرة إلى حوالي 59%، مقابل توسع واضح في الحيازات المتوسطة والكبيرة، في ظل سياسة الامتيازات الزراعية والتوجه نحو استصلاح الأراضي الجنوبية. ورغم أن هذا التوسع قد يُفسّر كخطوة نحو تعزيز فعالية الاستثمار الفلاحي، إلا أنه صاحبه تداعيات اجتماعية واقتصادية، أبرزها تزايد هشاشة صغار الفلاحين، وصعوبة ولوج الشباب والمستثمرين الجدد إلى السوق العقارية الزراعية².

يعرض الجدول (04) البنية القانونية لحيّزة الأراضي الزراعية في الجزائر، حيث تُهيمن المراعي القومية على أكثر من 68% من المساحة، مقابل نسب محدودة لباقي الأنماط مثل المزارع الجماعية والمختلطة والتجريبية ومزارع الامتياز، ما يعكس تركّزاً واضحاً في توزيع الأراضي الزراعية.

الجدول (04): البنية القانونية لحيّزة الأراضي الزراعية في الجزائر (≈ 44 مليون هكتار)

نوع المزرعة الزراعية	المساحة (هكتار)	من الإجمالي % (SAT)
المزارع الزراعية الجماعية (EAC)	2.33 مليون هكتار	5.30%
المزارع التجريبية	146,000 هكتار	0.33%
المزارع المختلطة	6 مليون هكتار	13.64%
جمعيات ملاك الأراضي الزراعية الخاصة (APFA)	167,000 هكتار	0.38%
مزارع الامتياز	150,000 هكتار	0.34%
المراعي القومية	أكثر من 30 مليون هكتار	أكثر من 68%

المصدر: CIHEAM، 2024 اتجاهات السياسات الغذائية الزراعية في الجزائر. New Medit.

<http://newmedit.ciheam.org/bup/wp-content/uploads/2024/08/04-Agri-food-policy-trends-in-Algeria.pdf>

¹ Benmehaia, A. M., & Bekkis, S. (2024). *Agri-Food Policy Trends in Algeria: Selected Explorations*. New Medit, 23(3), 49-62. <https://newmedit.ciheam.org/2024/09/20/agri-food-policy-trends-in-algeria-selected-explorations/>

² Food and Agriculture Organization (FAO). (n.d.). *Algeria | Family Farming Knowledge Platform*. Retrieved from <https://www.fao.org/family-farming/countries/dza/en/>

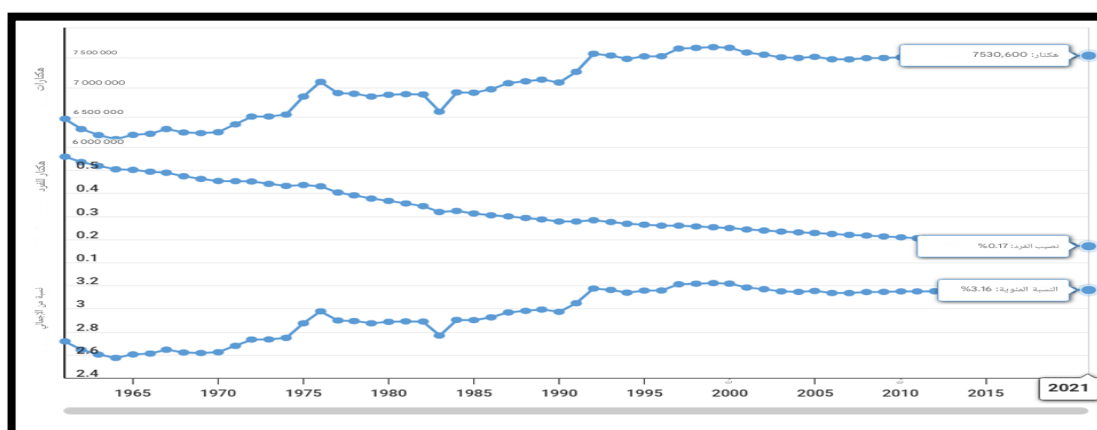
الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يبين الجدول توزيع فئات الحيازة القانونية في الجزائر ونسبها من إجمالي الأراضي الزراعية بالمعنى الواسع. يلاحظ أن الجزء الأكبر منها مخصص للمراعي القومية، في حين تمثل الحيازات الإنتاجية الزراعية (كالاتياز والمزارع المختلطة) نسبة أقل، ما يعكس تحدياً في تفعيل المساحات المنتجة فعلياً.

3- المؤشرات الإجمالية والهيكلية للأراضي الزراعية في الجزائر (1965-2021)

تُظهر السلسلة الطويلة الأمد محدودية التغير الكمي في الأراضي القابلة للزراعة والمحاصيل الدائمة رغم تسارع النمو الديمغرافي، ما يوسع الفجوة بين الطلب الغذائي والموارد الأرضية المتاحة. يبين الشكل (04) أن المساحة بلغت في عام 2021 نحو 7.53 مليون هكتار (3.16 % من إجمالي مساحة البلاد)، بينما انخفض نصيب الفرد منها من قرابة 0.40 هكتار/فرد إلى نحو 0.17 هكتار/فرد في 2021. يعكس ذلك ضغطاً ديمغرافياً متزايداً على الموارد الزراعية في ظل ثبات الرقعة المتاحة، مع تركز النشاط الفعّال في الشريط الشمالي (الأطلس التلي وسهول متيجة) وتقييد واسع في الجنوب بسبب الجفاف وضعف البنية المائية.

الشكل (04): تطور الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1965-2021



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بيانات الأراضي، <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/RL>.

ويُظهر المرافق القيم الرقمية الداعمة لما ورد في الشكل، مؤكّداً محدودية التوسع الكمي في المساحة الزراعية مقابل الانخفاض المستمر في نصيب الفرد منها، وهو ما يعكس ضغطاً ديمغرافياً متزايداً على الموارد الأرضية المتاحة.

جدول (05): تطور المساحة الزراعية ونصيب الفرد منها ونسبتها من إجمالي المساحة في الجزائر (1965-2021)

السنة	المساحة الزراعية (مليون هكتار)	نصيب الفرد من المساحة الزراعية (هكتار/فرد)	نسبة المساحة الزراعية من إجمالي المساحة (%)
1965	6.30	0.50	2.60
1975	6.90	0.43	2.90
1985	6.70	0.30	2.80

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

1995	7.40	0.25	3.10
2005	7.40	0.22	3.20
2015	7.30	0.19	3.16
2021	7.53	0.17	3.16

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بيانات الأراضي، <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/RL>، تاريخ الاطلاع: 10 جوان 2024.

تُبرز المؤشرات الإجمالية والهيكلية للأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1965-2021) مفارقة بنيوية واضحة بين تطور المساحة الزراعية من جهة، وتطور نصيب الفرد منها من جهة أخرى. فكما يبيّن الشكل (04) والجدول المرافق له، شهدت المساحة الزراعية الإجمالية نموًا محدودًا وبطيئًا، حيث انتقلت من نحو 6.30 مليون هكتار سنة 1965 إلى قرابة 7.53 مليون هكتار سنة 2021، أي بزيادة إجمالية لا تتجاوز 1.2 مليون هكتار خلال أكثر من خمسة عقود، وهو ما يعكس محدودية التوسع الأفقي للأراضي القابلة للزراعة.

في المقابل، سجّل نصيب الفرد من المساحة الزراعية تراجعًا حادًا ومستمرًا، إذ انخفض من حوالي 0.50 هكتار/فرد سنة 1965 إلى نحو 0.17 هكتار/فرد سنة 2021. ويعكس هذا التطور ضغطًا ديمغرافيًا متزايدًا على الموارد الأرضية المتاحة، حيث لم يواكب التوسع المحدود في الرقعة الزراعية الوتيرة السريعة للنمو السكاني، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب الغذائي والقدرة الأرضية على تلبية. أما من حيث الوزن النسبي للأراضي الزراعية ضمن إجمالي مساحة البلاد، فتُظهر البيانات أن هذه النسبة بقيت ضعيفة نسبيًا، حيث لم تتجاوز 3.16% في أفضل حالاتها، وهو ما يؤكد الطابع الهيكلي للمحدودية الأرضية في الجزائر. ويُعزى ذلك إلى جملة من القيود الطبيعية والمؤسسية، أبرزها تمركز الأراضي الزراعية الخصبة في الشريط الشمالي (الأطلس التلي، وسهول متيجة)، مقابل القيود المناخية والمائية الحادة التي تحدّ من الاستغلال الزراعي في المناطق الجنوبية، رغم اتساعها الجغرافي.

وعليه، فإن استقرار المساحة الزراعية الإجمالية، مقرونًا بالتراجع المستمر في نصيب الفرد منها، يكشف أن التحدي الرئيسي للأمن الغذائي في الجزائر لا يكمن فقط في توسيع الرقعة الزراعية، بل في تحسين كفاءة استخدام الأرض ورفع إنتاجيتها. وهو ما يفرض ضرورة توجيه السياسات التمويلية الزراعية نحو التوسع العمودي (تحسين الغلة، تقنيات الري، البذور المحسّنة) بدل الاكتفاء بالتوسع الأفقي المحدود الأثر.

ثانيا: الموارد المائية:

تُعتبر الموارد المائية من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في الدول التي تواجه مناخات يغلب عليها الجفاف وشبه الجفاف، مثل الجزائر. ومع ذلك، يظل

نقص المياه من بين أبرز العراقيل التي تعيق تطور النشاط الفلاحي، بالنظر إلى التفاوت الواضح في توزيع هذه الموارد سواء من حيث المواقع الجغرافية أو الخصائص الهيدرولوجية. غير أن التغيرات المناخية المتسارعة والنمو الديمغرافي المطرد زادا من تعقيد هذا الوضع، من خلال رفع مستويات الطلب على المياه. وفي ظل هذه المعطيات، يجب التوقف عند واقع استغلال الموارد المائية في المجال الزراعي، مع التقدم الذي تحقق في تقنيات الري الحديثة، وتحليل الإمكانيات المتاحة لتعزيز كفاءة استخدام هذا المورد الحيوي في مواجهة التحديات البيئية والمؤسسية التي تزداد حدتها في المرحلة الراهنة.

1- الموارد المائية واستخدامها في الزراعة

تُعَدّ الجزائر من بين الدول التي تواجه تحديات مائية حادة، إذ تُصنّف ضمن الفئة التي تعاني من "فقر مائي مطلق" بحسب مؤشر فالكينمارك (Falkenmark, 1989)، نظراً لانخفاض حصة الفرد السنوية من الموارد المائية المتجددة إلى أقل من 500 متر مكعب، وهي قيمة تقلّ بكثير عن عتبة الندرة المائية المعتمدة عالمياً. وتنعكس هذه الوضعية المائية الحرجة على مختلف القطاعات الحيوية، وفي مقدّمتها قطاع الزراعة، الذي يُعَدّ المستهلك الأكبر للمياه في البلاد¹.

تشير بيانات وزارة الموارد المائية الجزائرية (2022) إلى أن الإمكانيات الوطنية من المياه تُقدّر بنحو 18 مليار متر مكعب سنوياً، في حين لا يتجاوز حجم الاستهلاك الفعلي 11.2 مليار متر مكعب سنوياً². وتعتمد الجزائر في توفير الموارد المائية بشكل أساسي على ثلاثة مصادر رئيسية: المياه الجوفية، مياه السدود، والمياه المعالجة. تعتمد الجزائر في تلبية الطلب على المياه أساساً على السحب من المياه الجوفية؛ إذ تُظهر أحدث بيانات (FAO-AQUASTAT 2022) أن إجمالي السحب بلغ نحو 10.96 كم³/سنة، منها ≈ 8.49 كم³ من المياه الجوفية ($\approx 77\%$) و ≈ 1.80 كم³ من المياه السطحية ($\approx 16\%$)، إضافةً إلى ≈ 0.63 كم³ من مياه التحلية ($\approx 6\%$)، أمّا الاستخدام المباشر للمياه المعالجة في الري فما زال محدوداً، ويُقدّر بنحو 0.01 كم³ (≈ 10 ملايين م³) في 2022³.

ومن أجل لتقليص الفجوة المائية، شهدت الجزائر توسعاً في محطات تحلية مياه البحر، حيث بلغ

¹ افانك ووتر. (2019، 30 يوليو) الموارد المائية في الجزائر. من: <https://water.fanack.com/algeria/water-resources/>

² Hoogerwerf, F., & Amrouni, H. (2023, January). *Greenhouse Horticulture Algeria: Quick Scan: Final Report*. Commissioned by the Ministry of Agriculture, Nature and Food Quality (LNV). Green Works Consultancy; National Institute of Agronomic Research, Algiers, Algeria. Retrieved from

https://www.agroberichtenbuitenland.nl/binaries/agroberichtenbuitenland/documenten/rapporten/2023/01/26/sector-study-algerian-greenhouse-horticulture/Report%2BGreenhouse%2BHorticulture%2BAlgeria_%2BFinal%2BVersion.pdf

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2022). (ورقة حقائق البلد: الجزائر) AQUASTAT — ملخص الإحصاءات. (روما: الفاو)

https://storage.googleapis.com/fao-aquastat.appspot.com/countries_regions/factsheets/summary_statistics/en/DZA-CF.pdf

عدد المحطات الكبرى المُشغلة حتى عام 2023 أحد عشر محطة بإجمالي طاقة إنتاجية تُقدَّر بـ 2.1 مليون متر مكعب يوميًا. ومن المرتقب أن يرتفع هذا الرقم إلى 19 محطة بنهاية 2024، بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو 3.7 مليون متر مكعب يوميًا، مما يُتوقع أن يغطي حوالي 42% من حاجيات السكان المقدَّرين بـ 47 مليون نسمة¹.

أما فيما يخص قطاع الري، فيُعدّ من أبرز مستهلكي المياه في الجزائر. ويوضح الشكل رقم (05) توزيع استخدام الموارد المائية في هذا القطاع بحسب المصدر. تُشير البيانات إلى أن مياه السدود تُستخدم لري حوالي 0.9 مليون هكتار، أي ما يمثل حوالي 57% من إجمالي المساحات المروية المقدَّرة بـ 1.6 مليون هكتار، تليها المياه الجوفية بنسبة 32% (ما يعادل 0.5 مليون هكتار تقريبًا)، ثم المياه السطحية والمياه المعالجة بنسب هامشية لا تتجاوز 10% معًا. وتُبرز هذه الأرقام مدى الاعتماد الكبير على المياه التقليدية، ما يطرح تساؤلات جدية حول استدامة هذه المصادر، خاصة في ظل التحذيرات من الاستنزاف السريع للمياه الجوفية نتيجة الإفراط في الضخ، وهو ما أكدته دراسة نُشرت سنة 2021 لصالح السفارة الهولندية، حيث أظهرت أن معدلات السحب الجوفي تتجاوز معدلات إعادة التغذية الطبيعية، ما يُنذر بتدهور نوعية المياه ونضوب المخزون الجوفي في بعض المناطق².

2- إمكانيات استغلال المياه غير التقليدية (تحلية - إعادة استعمال)

تُقدَّر الموارد المائية الإجمالية/المتجددة في الجزائر بحوالي 19.1-19 مليار م³ سنويًا³. ومع ذلك، لا يتجاوز حجم الموارد القابلة فعليًا للتعبئة 12 مليار متر مكعب، وهو ما يعكس الفجوة الواضحة بين الإمكانيات النظرية وقدرات الاستغلال الفعلية. وتتنوع هذه الموارد بشكل غير متكافئ عبر المناطق، إذ يتركز الجزء الأكبر منها في الشمال بحوالي 6.8 مليار متر مكعب، بينما يكتفي الجنوب الصحراوي بنحو 5.2 مليار متر مكعب فقط.

هذا الواقع يعكس بوضوح تراجع نصيب الفرد من المياه، الذي لم يتجاوز 600 متر مكعب سنويًا

¹Chikhi, L. (2024, May 15). *Algeria to produce 3.7 million cubic meters of desalinated water per day by end of 2024*. Reuters. <https://www.reuters.com/business/environment/algeria-produce-37-million-cubic-meters-desalinated-water-per-day-by-end-2024-2024-05-15/>

²Hoogerwerf, F., & Amrouni, H. (2023, January). *Greenhouse Horticulture Algeria: Quick Scan – Final Report*. Commissioned by the Ministry of Agriculture, Nature and Food Quality (LNV); Green Works Consultancy & National Institute of Agronomic Research, Algiers, Algeria. Retrieved from https://www.agroberichtenbuitenland.nl/binaries/agroberichtenbuitenland/documenten/rapporten/2023/01/26/sector-study-algerian-greenhouse-horticulture/Report%2BGreenhouse%2BHorticulture%2BAlgeria_%2BFinal%2BVersion.pdf

³البنك الدولي. (1992). *ورقة استراتيجية تنمية الموارد المائية: الجزائر* (تقرير رقم AL10858-) واشنطن: البنك الدولي.

بجلول عام 2020، وهو مستوى يُصنّف البلاد ضمن خانة الندرة المائية الحادة وفقاً لمؤشرات فالكينمارك، التي تُحدد عتبة الندرة عند أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنوي¹. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تستند بالأساس إلى الموارد المائية التقليدية، مثل مياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية، دون احتساب الموارد غير التقليدية كالتحلية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. ومع أن هذه البدائل تُعدّ فرصة مهمة لتخفيف الضغط على الموارد العذبة، إلا أن مساهمتها الفعلية تظل محدودة بفعل تعقيدات تقنية ومالية، إلى جانب بطء وتيرة تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

وفي ظل هذا الوضع، تبدو الحاجة ملحة لإعادة التفكير في استراتيجيات تعبئة واستغلال الموارد المائية، خاصة من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد غير التقليدية، وتعزيز دورها في دعم أنظمة الإنتاج الزراعي، بما يُخفف تدريجياً من الاعتماد المفرط على المياه الجوفية ومياه السدود، التي تُشكل حتى اليوم المصدر الأساسي للري في الجزائر.

3- تقييم التقدم نحو الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 6)

يُعد الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 6) إطاراً مرجعياً لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارةً مستدامة. وتُظهر بيانات الرصد المتاحة للجزائر خلال الفترة (2021-2023) بحسب توفر المؤشرات تقدماً معتبراً في بعض الأبعاد، مقابل اختلالات وضغوط مائية مستمرة في أبعاد أخرى.

على مستوى الخدمات الأساسية، بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه شرب تُدار بأمان نحو 71%، مقابل 62 % خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان، بما يبرز فجوةً تتطلب تسريع تحديث الشبكات والتغطية العادلة، خاصة بالمناطق الريفية وشبه الحضرية. وفي بعد النظافة، تصل إمكانية الوصول إلى مرافق غسل اليدين إلى 85%، بما يعكس تحسناً نسبياً في شروط الوقاية الصحية².

وفي بعد الحماية البيئية، سُجلت نسبة معالجة آمنة لمياه الصرف الصحي في حدود 76%، وهو مؤشر إيجابي، غير أن استدامته ترتبط بفعالية التشغيل والصيانة وتقليل الفاقد والتلوث. أما مؤشر جودة المياه فتظل بياناته غير متاحة/غير مكتملة في أحدث سنة مرصودة ضمن الشكل، وهو ما يحدّ من القدرة

¹Kelkouli, M., Ait Hammou, R., Zareb, D., Saidi, L., Kelkouli, O., Merouch, A., Karrou, M., & Qadir, M. (2011, November 3). (ICARDA). <https://hdl.handle.net/20.500.11766/8432>

²UNICEF. (n.d.). SDG indicators for Algeria (6.1.1 and 6.2.1: Drinking water and sanitation). Retrieved March 15, 2025, from <https://data.unicef.org>

على التقييم الدقيق لهذا البعد¹.

اقتصاديًا، تُقدّر القيمة المضافة لكل متر مكعب مستخدم في الاقتصاد الجزائري بحوالي 15.3 دولارًا/م³ (2021)، إلا أن ذلك يتزامن مع ضغط مائي مرتفع يقارب 138 % بما يشير إلى مستوى استغلال يتجاوز الحدود البيئية المستدامة ويستدعي إجراءات لترشيد الطلب ورفع كفاءة الاستخدام، خصوصًا في القطاعات الأكثر استهلاكًا².

وعلى مستوى الحوكمة، تشير المعطيات المتاحة إلى تقدم متوسط في تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والتعاون في الأحواض العابرة للحدود، في حين لا تزال مؤشرات مشاركة الفاعلين المحليين والمجتمعات في إدارة الموارد بحاجة إلى بيانات رصد منشورة ومنهجيات قياس واضحة. وبناءً عليه، تبدو الحاجة ملحة لاعتماد مقاربة تكاملية تجمع بين: توسيع البنى التحتية بعدالة مجالية، تطوير أدوات الرقمنة والرصد، ورفع فعالية الحوكمة التشاركية، بما يُسهم في تسريع التقدم نحو تحقيق SDG 6 ضمن أجندة 2030.

ثالثًا: العوامل المناخية والبيئية

1- المؤشرات المناخية العامة في الجزائر:

تتميز الجزائر بتنوع مناخي يشمل ثلاث مناطق رئيسية: المنطقة الساحلية ذات المناخ المتوسطي، والمنطقة السهلية شبه الجافة، والمنطقة الصحراوية الجافة. يتميز إقليم الساحل بأمطار وفيرة نسبيًا (خاصةً في الشرق حيث تتجاوز 1000 مم سنويًا مقابل حوالي 600 مم في الغرب) ودرجات حرارة معتدلة. أما المنطقة السهلية (الهضاب العليا) فتتصف بمناخ شبه جاف مع أمطار سنوية بين (200 و400 مم)، وحرارة مرتفعة صيفًا ومنخفضة شتاءً. في حين يهيمن الجفاف الشديد على المنطقة الصحراوية الجنوبية، إذ تقل الأمطار عن 200 مم سنويًا وتصل درجات الحرارة صيفًا إلى مستويات قياسية (سُجّلت 51.3°م في ورقلة صيف)³.

تشهد الجزائر بالفعل آثارًا واضحة لتغير المناخ؛ فقد ارتفعت معدلات الحرارة بصورة مطردة خلال العقود الماضية، مع توقّعات بارتفاعات أكبر بمقدار عدة درجات مئوية في العقود القادمة تحت

¹ <https://sdg6data.org> Water. (n.d.). SDG 6 Data Portal: Algeria (SDG 6 indicators). from -UN

² FAO & UN-Water. (n.d.). SDG 6.4.2: Level of water stress – Algeria. Retrieved March 15, 2025, from <https://sdg6data.org>

³ Chapman, K. (2024, May 14). Climate Zones of Algeria: Different climate regions of Algeria. Earth Site Education. <https://www.earth-site.co.uk/Education/climate-zones-of-algeria-different-climate-regions-of-algeria/>

سيناريوهات انبعاثات مرتفعة يصاحب ذلك تغيّر في نمط الهطولات، حيث تتجه المعدلات السنوية للأمطار نحو الانخفاض في شمال أفريقيا مع استمرار الاحترار كما تزداد فترات الجفاف طويلاً وتكراراً (قد تتضاعف مدة الجفاف المناخي في أجزاء من شمال أفريقيا عند تجاوز الاحترار العالمي 2° م) ، وتصبح التساقطات أكثر تذبذباً وتطرفاً في شكل أمطار غزيرة خلال فترات وجيزة، مما يرفع خطر الفيضانات المفاجئة مثل فيضانات مارس 2021 شمال غرب البلاد¹.

في أواخر أبريل 2023، شهدت شمال غرب الجزائر موجة حرارة غير مسبقة، تجاوزت 40° في مدن مثل مغنية ومعسكر-غريس، وهو أمر نادر لهذه الفترة من السنة²، بالإضافة إلى اشتداد حرائق الغابات في فصول الصيف الحارة (سُجِّل أكثر من 100 حريق في صيف 2022) والعواصف الرملية في المناطق الصحراوية. وتشير الدراسات إلى تنامي خطر التصحر وتدهور النظم البيئية في السهوب بفعل تراجع الأمطار وارتفاع الحرارة واستمرار موجات الجفاف³.

ألقت هذه التحولات المناخية بظلالها السلبية على القطاع الزراعي، فارتفع درجات الحرارة (الإجهاد الحراري) يُضعف إنتاجية المحاصيل ويقلص موسم النمو، إذ من المتوقع أن تتخفض غلة القمح الصلب في بعض مناطق الشمال بنحو 40% في أفق 2050 ، كما قد تتراجع مردودية محاصيل الخضروات بحوالي (10-30%) بحلول 2030⁴. وإلى جانب تراجع الإنتاجية، يؤثر تغيّر المناخ على ملائمة المناطق للزراعة؛ فالمناطق في الأطلس الصحراوي والسهوب تشهد تزايداً في ظواهر التصحر وتراجعاً في خصوبة الأراضي بسبب الجفاف الطويل، مما يقلص المساحات الصالحة للزراعة. ويُفاقم شح المياه هذه التحديات، إذ يؤدي نقص الأمطار وارتفاع التبخر إلى تقلص الموارد المائية المتاحة للري، وتصنّف الجزائر ضمن الدول الشحيحة مائياً والأكثر تعرضاً لمخاطر

¹ World Bank. (n.d.). Algeria – Climate data: Historical. Climate Change Knowledge Portal. Retrieved September 23, 2025, from <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/algeria/climate-data-historical>

² Philip, S., Kew, S., Vautard, R., Vahlberg, M., Singh, R., Driouech, F., Lguensat, R., Barnes, C., & Otto, F. E. L. (2023, May 5). Extreme April heat in Spain, Portugal, Morocco & Algeria almost impossible without climate change. World Weather Attribution. <https://www.worldweatherattribution.org/extreme-april-heat-in-spain-portugal-morocco-algeria-almost-impossible-without-climate-change/>

³ Oubadi, M., Hamou, A., & Tidim, F. (2020). Quantification and qualification analysis of the heat waves using heat wave norm in the region of Bechar (Algeria) during the period 1951–2010. Atmospheric and Climate Sciences, 10(3), 273–279. <https://doi.org/10.4236/acs.2020.103015>

⁴ Meddi, H., & Toumi, S. (2015). Climate change in Algeria and its impact on durum wheat. Retrieved October 18, 2025, from https://www.researchgate.net/publication/286933080_Climate_change_in_Algeria_and_its_impact_on_durum_wheat

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الجفاف مما يهدد استدامة الزراعة وأمنها الغذائي على المدى الطويل¹.

يُبين الجدول (06) خصائص المناخ في المناطق الثلاث الرئيسية بالجزائر، وهي: التل، الهضاب أو السهوب، والصحراء. يوضح الجدول الفروق المناخية بين هذه المناطق من حيث نوع المناخ، الظروف الموسمية، وكميات الأمطار السنوية. ففي المنطقة التلية يسود مناخ متوسطي يتميز بصيف حار وجاف وشتاء معتدل وماطر، مع أمطار تتراوح بين (400 و1000 ملم) سنوياً. أما الهضاب العليا، فتتسم بمناخ شبه جاف، وصيف حار وشتاء بارد، وتستقبل ما بين (200-400ملم) من الأمطار سنوياً. في المقابل، تسود الصحراء ظروف مناخية جافة للغاية، مع درجات حرارة قصوى في الشتاء والصيف، وأمطار تقل عن 130 ملم سنوياً².

الجدول (06): التوزيع المناخي وكمية التساقطات المطرية حسب المناطق الجغرافية في الجزائر

المنطقة	المناخ	الظروف الموسمية	الأمطار السنوية
التل	متوسطي	صيف حار وجاف، شتاء معتدل وماطر	400 – 1000 مم
الهضاب / السهوب	شبه جاف	صيف حار، شتاء بارد	200 – 400 مم
الصحراء	جاف	درجات حرارة قصوى في الشتاء والصيف	أقل من 130 مم

المصدر: شركة Green Works للاستشارات الزراعية (2023) (الزراعة المحمية في الجزائر)

2- الكوارث الطبيعية وآثارها على الزراعة (الجفاف، الفيضانات)

فرضت الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ضغوطاً غير مسبقة على الأنظمة الزراعية والغذائية في العالم في السنوات الأخيرة، حيث تداخلت عوامل متطرفة مثل حرائق الغابات واسعة النطاق، موجات الطقس القاسية، أسراب الجراد، وأخيراً جائحة كوفيد-19، لتشكل مزيجاً معقداً من الأزمات المتعاقبة. وتكشف الإحصائيات أن هذه الظواهر باتت تحدث بوتيرة تفوق بثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع خلال السبعينيات والثمانينيات، وهو ما خلف آثاراً مدمرة على سبل العيش الزراعية، وتسبب في تداعيات اقتصادية يصعب تداركها على المدى القريب.

وتُظهر تقارير دولية أن قطاع الزراعة وحده يتحمل ما نسبته 63% من الأثر الإجمالي للكوارث

¹Kourat, T., Smadhi, D., &Madani, A. (2022). Modeling the Impact of Future Climate Change Impacts on Rainfed Durum Wheat Production in Algeria. *Climate*, 10(4), 50. <https://doi.org/10.3390/cli10040050>

² Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ). (2021). *Algeria – Climate fact sheet*. GIZ. https://prddsgofilestorage.blob.core.windows.net/api/documents/Algeria_-_Climate_Fact_Sheet/Algeria_Climate_Fact_Sheet_EN.pdf

مقارنة بالقطاعات الأخرى¹، وهو ما يترجم فعليًا إلى خسائر مالية جسيمة بلغت أكثر من 108 مليار دولار أمريكي في الاقتصاديات النامية خلال الفترة ما بين (2008 و 2018) فقط، نتيجة تراجع الإنتاج في مجالي المحاصيل والثروة الحيوانية. ويُعتبر الجفاف العامل الأبرز في هذه الخسائر، حيث يُسجل 34% من انخفاض الإنتاج الزراعي، تليه الفيضانات، والعواصف، ثم الآفات والأمراض وحرائق الغابات. أما الكوارث البيولوجية، فقد أسهمت في 9% من تراجع الإنتاج، مع ملاحظة أن جائحة كوفيد-19 لم تكن مجرد أزمة صحية عابرة، بل جاءت لتعمّق هذه الأزمات وتكشف عن هشاشة سلاسل التوريد والنظم الغذائية العالمية².

أما في الجزائر، فتبدو الصورة أكثر دقة عند النظر إلى الإحصائيات التاريخية الممتدة من عام 1954 إلى عام 2022، حيث سجلت الفيضانات النصيب الأكبر من الكوارث الطبيعية، بمعدل 51% من إجمالي الحوادث، تليها العواصف بنسبة 28%. غير أن تأثير الجفاف، رغم تكراره المحدود في بعض السنوات، كان الأوسع نطاقًا من حيث السكان المتضررين، إذ طال 55% من السكان، بينما أثرت الفيضانات على 35%³.

وعلى صعيد الخسائر البشرية، تصدرت الزلازل قائمة الكوارث الأكثر فتكًا، متسببة في ما يقارب نصف الوفيات المرتبطة بالكوارث، تليها العواصف بنسبة 25% تقريبًا. ومن حيث الأثر الاقتصادي، فإن العواصف تظل المسؤول الأول عن أكثر من نصف الأضرار المسجلة، بينما شكلت الفيضانات نحو الربع. هذه المعطيات تُبرز بوضوح حجم التهديدات التي تفرضها الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الوطني، وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص، الذي يظل أكثر عرضة للهشاشة في مواجهة هذه التقلبات المتسارعة.

ومع استمرار هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات وطنية متكاملة، لا تقتصر فقط على تحسين آليات التدخل عند وقوع الكوارث، بل تمتد لتشمل تعزيز القدرة على التكيف، وتنويع

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2023, March 13). *Disasters take heavy toll on agri-food systems as new threats emerge*. FAO Newsroom. <https://www.fao.org/newsroom/detail/Disasters-take-heavy-toll-on-agri-food-systems-as-new-threats-emerge/en>

² Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). *Damage and loss: Disasters in agriculture*. FAO. <https://www.fao.org/interactive/disasters-in-agriculture/en/>

³ German Agency for International Cooperation (GIZ). (2021). *Algeria – Climate Fact Sheet*. GIZ. Retrieved from https://prddsgofilestorage.blob.core.windows.net/api/documents/Algeria_-_Climate_Fact_Sheet/Algeria_Climate_Fact_Sheet_EN.pdf

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

مصادر الدخل في المناطق الريفية، وتحديث أساليب الإنتاج الزراعي لجعلها أكثر مقاومة لهذه الصدمات.

جدول(06): توزيع آثار الكوارث الطبيعية في الجزائر حسب النوع (1954-2022)

نوع الكارثة	نسبة الكوارث المسجلة (%)	نسبة الأشخاص المتضررين (%)	نسبة الوفيات (%)	نسبة الأضرار الاقتصادية (%)
الزلازل	23%	55%	75%	87%
درجات حرارة قصوى	16%	10%	12%	—
الفيضانات	35%	32%	22%	—
حرائق الغابات	35%	1%	1%	—
الانهيارات الأرضية	0%	1%	0%	—
العواصف	0%	0%	0%	—
أخرى (غير مصنفة)	—	—	—	13%

المصدر: EM-DAT (CRED/UCLouvain)، 2022-1954

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالنشاط الزراعي

تُعد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بمثابة مرآة حقيقية تعكس واقع التنمية في الجزائر وتبرز التحديات التي تواجه مسارها، حيث توفر هذه المؤشرات أدوات لفهم أعمق للتحويلات البنوية التي طرأت على الاقتصاد والمجتمع، بما في ذلك التغيرات الديموغرافية، وأساليب توزيع الموارد، ومستويات المعيشة المتباينة بين الأوساط الحضرية والريفية.

أولاً: المؤشرات السكانية والديموغرافية

المؤشرات السكانية والديموغرافية أداة أساسية لفهم تطور عدد السكان وأنماط توزيعهم والتحول الحضري، بما يعكس تأثير هذه الديناميكيات على التنمية والأمن الغذائي.

1- تطور عدد السكان والتحول الحضري

من حيث السكان والقوة العاملة، بات الهيكل الاقتصادي الجزائري يشهد تأثيراً متزايداً للتحويلات الديموغرافية الكبرى، حيث أصبحت ديناميكيات توزيع السكان ونشاط القوى العاملة من المؤشرات الحاسمة في تحديد آفاق التنمية الزراعية. وتشير المعطيات المستخلصة من الشكل(05) إلى حدوث تحول واضح خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2023)؛ إذ ارتفع عدد سكان المناطق الحضرية من حوالي 15 مليون نسمة (ما يمثل حينها 50% من إجمالي السكان البالغ 30 مليوناً) إلى نحو 33 مليون نسمة في سنة 2023، أي ما يعادل 75.3% من إجمالي السكان.

وفي المقابل، تراجع عدد سكان المناطق الريفية إلى ما يُقدَّر بـ 11 مليون نسمة فقط في نفس السنة (بحسب التقديرات الأولية لسنة 2023)، لتتقلص حصتهم إلى 24.7%، وهو ما يعكس بوضوح

الانكماش التدريجي في حجم القوة العاملة الريفية، التي شكلت تاريخياً العمود الفقري للنشاط الفلاحي الوطني¹.

هذه التحولات الديموغرافية أدت إلى الانخفاض المستمر في اليد العاملة الريفية إلى ضعف الاستغلال البشري للأراضي الزراعية المتاحة، رغم أن المساحة المزروعة فعلياً تُقدَّر بـ 7,530,600 هكتار، منها 1.6 مليون هكتار مخصصة للزراعة المسقية. ويُقابل هذا الاستغلال المحدود توفر أكثر من 43 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الممكنة غير المُستثمرة بعد، ما يطرح إشكالية مزدوجة ترتبط من جهة بتراجع الاستثمار البشري، مقابل بارتفاع "الكلفة البديلة" للفرص الزراعية الضائعة².

كما ساهم التوسع الحضري المتسارع في خلق ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، حيث يشير تقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لسنة 2025 إلى أن نصيب الفرد من المياه في الجزائر لا يتجاوز 600 متر مكعب سنوياً، في حين بلغ معدل سحب المياه حوالي 138% من الموارد المتجددة، وهي مؤشرات خطيرة تُنذر بتعمق أزمة الاستدامة في إدارة الثروات الطبيعية³.

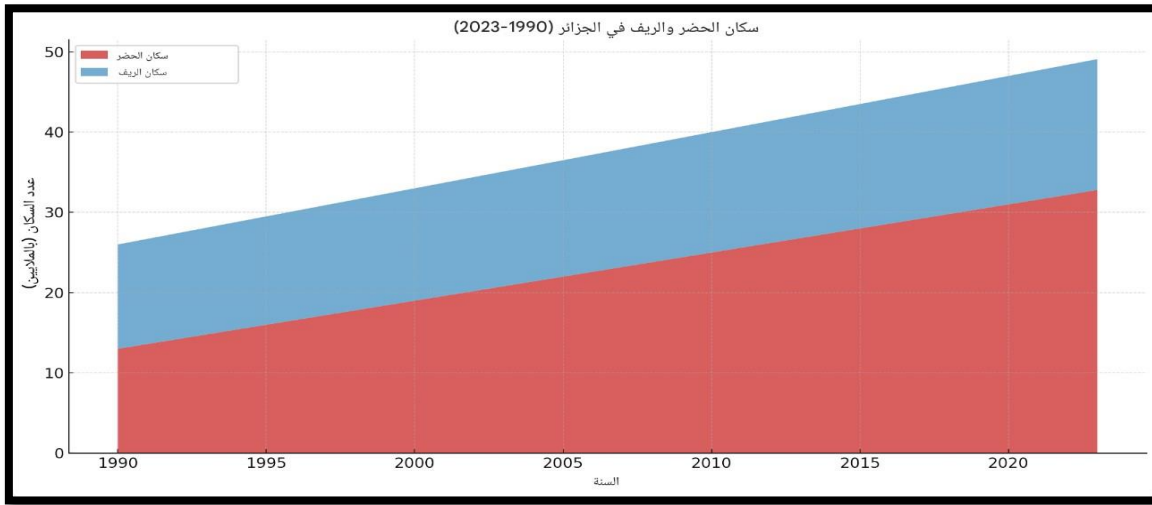
أما الفئة الريفية التي ما زالت متمسكة بأنشطتها الفلاحية، فهي الأكثر عرضة للمخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، بدءاً من الفيضانات، مروراً بموجات الجفاف المتكررة، ووصولاً إلى حرائق الغابات التي تحولت إلى ظاهرة موسمية شبه دائمة. ويُفاقم هذا الواقع من هشاشة الأرياف، ويزيد العبء على الموارد الزراعية، في وقت تحاول فيه الدولة تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات التنمية الحضرية وضرورات النهوض بالمجال الريفي.

¹ Benmehaia, A. M., & Bekkis, S. (2024). Agri-Food Policy Trends in Algeria: Selected Explorations. *New Medit*, 23(3), 49-62. <https://newmedit.ciheam.org/bup/wp-content/uploads/2024/08/04-Agri-food-policy-trends-in-Algeria.pdf>

² Laoubi, K., & Yamao, M. (2012, March). *The challenge of agriculture in Algeria: Are policies effective?* Hiroshima University, Research on Agricultural & Fisheries Economics, 12, 1-9. <https://home.hiroshimau.ac.jp/food0709/seika/seika2012-3.pdf>

³ FAO & UN-Water. (n.d.). SDG 6.4.2: Level of water stress – Algeria.

الشكل (05): السكان الريفيون والحضر في الجزائر (1990-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT،

<https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4>، تاريخ الاطلاع: جانفي 2025.

يُبرز الشكل (05) تطور عدد السكان في الأوساط الحضرية والريفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2023، كاشفاً عن تحول ديموغرافي واضح يتمثل في الارتفاع المتواصل لعدد السكان الحضريين مقابل تراجع نسبي وتباطؤ في النمو السكاني الريفي.

فمن جهة، يُظهر المنحنى الحضري مساراً تصاعدياً مستمراً، ما يعكس تسارع وتيرة التحضر نتيجة عدة عوامل، أبرزها الهجرة الريفية-الحضرية، وتوسع النسيج العمراني، وتركيز فرص العمل والخدمات الأساسية والبنى التحتية في المدن الكبرى. وقد أسهم هذا الاتجاه في تعزيز الوزن الديموغرافي للمراكز الحضرية، بما يجعلها المحرك الرئيسي للنمو السكاني والنشاط الاقتصادي.

بالمقابل، يُلاحظ أن السكان الريفيين عرفوا استقراراً نسبياً مرفوقاً بانكماش تدريجي في حصتهم من إجمالي السكان، وهو ما يعكس محدودية جاذبية الوسط الريفي، واستمرار التحديات المرتبطة بضعف فرص التشغيل، وتراجع الاستثمارات الإنتاجية، خاصة في القطاع الزراعي. كما يُشير هذا الاتجاه إلى تحوّل بنيوي في توزيع السكان، من شأنه التأثير على استدامة النشاط الفلاحي وتوازن المجال الترابي.

ويعكس هذا التحول الديموغرافي المتسارع إعادة تموضع النشاط الاقتصادي لصالح الأوساط الحضرية، بما يترتب عنه ضغوط متزايدة على البنية التحتية الحضرية، في مقابل مخاطر تهميش المجالات الريفية. وعليه، يُبرز الشكل أهمية تبني سياسات تنموية متوازنة تُعزز جاذبية الأرياف وتُحد من اختلالات التوزيع السكاني، بما يضمن تنمية إقليمية أكثر استدامة.

ب- معدل العمالة الزراعية

تُعدّ العمالة الزراعية من أبرز المؤشرات التي تعكس ديناميكية القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي. حيث عرفت تراجعاً مستمراً في نسبة العاملين بالزراعة في الجزائر بين الفترة (2000-2023)، إذ انخفضت من نحو 22 % إلى قرابة 9 % من إجمالي القوى العاملة. ويمكن تقسيمه إلى مرحلتين واضحتين: الأولى (2000-2010) اتسمت بانخفاض حاد من 22% إلى 15%؛ والثانية (2010-2023) شهدت تراجعاً أبداً حتى بلغت 9% ويعكس ذلك انتقالاً تدريجياً للعمالة نحو الصناعة والخدمات مع اتساع الحواضر وانتشا التقنيات الحديثة، ما قلّص الحاجة إلى اليد العاملة التقليدية¹.

كما أسهمت تقلبات السياسات الفلاحية وضعف جاذبية سوق العمل الزراعي في إعادة توجيه شريحة واسعة من القوى العاملة نحو قطاعات توفر دخلاً واستقراراً وحماية اجتماعية أعلى. ورغم هذا التحول مع التطور الاقتصادي ورفع الإنتاجية لكل عامل، إلا أنه يطرح تحديات اجتماعية وتنموية على المدى المتوسط والبعيد، لا سيما فيما يتعلق بآفاق التنمية الريفية وتعزيز السيادة الغذائية. ومن ثم، فإن كبح آثار هذا التراجع يقتضي سياسات تمويل موجهة ترفع إنتاجية اليد العاملة المتبقية عبر إدماج التكنولوجيا المناسبة وتحسين ظروف العمل والتكوين الفني المتخصص، إلى جانب حوافز مهنية تستقطب الشباب وتجعل من النشاط الفلاحي خياراً اقتصادياً مجدياً لا حلاً اضطرارياً للبطالة.

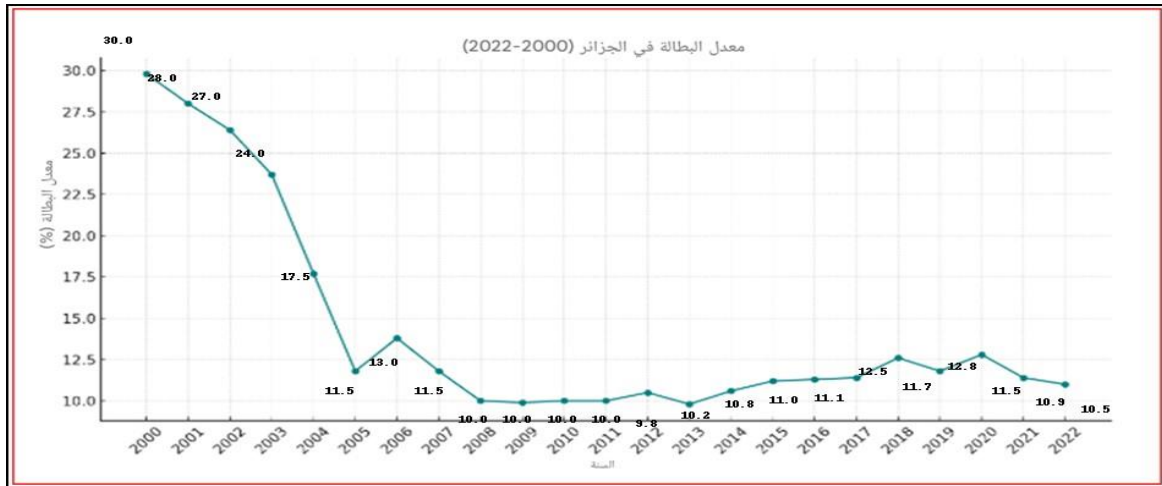
ج- معدل البطالة في الأوساط الريفية

يُعدّ معدل البطالة في الأوساط الريفية من المؤشرات الأساسية لفهم ديناميكيات سوق العمل خارج المناطق الحضرية، لما له من ارتباط وثيق بمستوى التنمية الزراعية، وفرص التشغيل الريفي، وقدرة السياسات العمومية على تثبيت السكان في المناطق الريفية والحد من الهجرة نحو المدن. كما يعكس هذا المؤشر مدى نجاعة البرامج الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لدعم النشاط الفلاحي .

¹ World Bank, World Development Indicators, "Employment in agriculture (% of total employment) (modeled ILO estimate) – Algeria," Indicator Code: SL.AGR.EMPL.ZS, 2000–2023, accessed April 27, 2026.

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل(06):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة - معدل البطالة في الجزائر،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2023&locations=dz&start=2000&view=chart>

يُظهر الشكل تطور معدل البطالة في الأوساط الريفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، حيث يُلاحظ في بداية الفترة (2000-2004) تسجيل مستويات مرتفعة نسبياً للبطالة، تجاوزت في بعض السنوات 25%، ما يعكس هشاشة سوق العمل الريفي وضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الفلاحي آنذاك.

ابتداءً من 2005، سجل معدل البطالة الريفية تراجعاً ملحوظاً، خاصة بين 2005 و2008، حيث انخفض إلى حدود 10%، وهو ما يمكن تفسيره بتوسيع برامج الدعم الفلاحي، وتحسن الاستثمارات في المناطق الريفية، إلى جانب تنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع تشغيلي.

غير أنّ هذا التحسن لم يكن مستقرًا بشكل تام، إذ تُظهر البيانات خلال الفترة اللاحقة (2012-2022) تذبذباً نسبياً في معدل البطالة الريفية، مع اتجاه عام نحو الاستقرار حول مستويات تتراوح بين 10% و13%. ويعكس هذا الوضع استمرار التحديات الهيكلية المرتبطة بمحدودية تنوع الأنشطة الاقتصادية الريفية، وتأثر التشغيل بالعوامل المناخية والاقتصادية.

وبصفة عامة، يشير تطور البطالة في الأوساط الريفية إلى تحسن نسبي مقارنة ببداية الفترة، إلا أنه يظل غير كافٍ لتحقيق تشغيل مستدام، ما يبرز الحاجة إلى سياسات تمويل وتنمية ريفية أكثر فعالية، قادرة على خلق فرص عمل دائمة وتحقيق إدماج اقتصادي حقيقي للسكان الريفيين.

ثانياً: مؤشرات الأداء الزراعي

1 - تحليل كمي لمؤشرات الزراعة (2000-2022)

تُعد الزراعة من أبرز القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تعكس مدى استقرار الأمن الغذائي

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

والتنمية المستدامة في أي بلد، لا سيما في البلدان النامية ذات البُعد الريفي الواسع كحالة الجزائر. وعلى الرغم من التحديات الهيكلية والبيئية والمؤسسية التي واجهها هذا القطاع منذ بداية الألفية، فقد شهدت بعض المؤشرات الزراعية في الجزائر تطورات متباينة بين (2000 - 2022)، عكست تحولات ديمغرافية، وتغيرات في التوجهات الإنتاجية والتجارية، فضلاً عن مستويات متفاوتة في استغلال الموارد المتاحة¹. يستعرض رقم (07) مجموعة من المؤشرات الكمية الرئيسية التي تُمكن من قياس ديناميكيات الزراعة الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)، سواء من حيث حجم العمالة الزراعية، وتوزيع السكان بين الريف والحضر، وتطور الصادرات والواردات الغذائية، أو من خلال بنية الإنتاج الزراعي وأدائه الاقتصادي العام.

الجدول رقم (07): تطور بعض المجاميع الرئيسية للزراعة الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2022)

المجاميع السكان:	2000	2022
– عدد السكان الحضر	18.68 مليون	33.57 مليون
– عدد السكان الريف	12.49 مليون	11.32 مليون
– العمالة الزراعية (من إجمالي السكان)	1.28 مليون	2.91 مليون
صادرات الأغذية الزراعية (%) (من إجمالي الصادرات)	1.14%	0.82%
واردات الأغذية الزراعية (%) (من إجمالي الواردات)	21.07%	28.90%
الأراضي الزراعية (هكتار)	7.66 مليون	7.53 مليون
الأراضي المجهزة للري (مليون هكتار)	0.60 مليون	1.38 مليون
حصة المحاصيل من قيمة الإنتاج الزراعي (%)	48.33%	68.38%
حصة الثروة الحيوانية من قيمة الإنتاج الزراعي (%)	51.67%	31.62%
القيمة المضافة (الزراعة والغابات وصيد الأسماك) (مليون دولار أمريكي)	4.6 مليون دولار أمريكي	24.4 مليون دولار أمريكي

المصدر: CIHEAM المجلة المتوسطية New Medit، "اتجاهات السياسات الغذائية الزراعية في الجزائر"، العدد الخاص لسنة 2024، ص. 4 .

<http://newmedit.ciheam.org/bup/wp-content/uploads/2024/08/04-Agri-food-policy-trends-in-Algeria.pdf>، تاريخ الاطلاع: جانفي 2025.

يبين الجدول (07) عن تحولات ديموغرافية وإنتاجية وتجارية لافتة بين عامي (2000 و 2022). ورغم تراجع سكان الريف من 12.49 إلى 11.32 مليون نسمة، ارتفع عدد العاملين في الزراعة من 1.28 إلى 2.91 مليون شخص ($\approx +127\%$)، وهو اتجاه قد يرتبط بإعادة تموضع جزء من القوة العاملة وتوسّع صيغ الإدماج المهني في الأرياف؛ ومع ذلك يحتاج تفسيره إلى تفكيك منهجي لتعريف

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). FAOSTAT – Food and Agriculture Data: Algeria. Rome: FAO. Retrieved [date of access], from <https://www.fao.org/faostat/en/#country/4>

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

التشغيل ومصادر البيانات. وعلى صعيد التجارة، تراجعت مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات من 1.14% إلى 0.82% مقابل ارتفاع حصة الواردات الغذائية من 21.07% إلى 28.90%، بما يعكس اتساع فجوة العجز الغذائي الهيكلي. وفيما يخص الموارد الأرضية، بقيت المساحة الزراعية شبه مستقرة (حوالي 7.5-7.6 مليون هكتار)، مع تحسّن ملموس في الأراضي المجهزة للري (من 0.60 إلى 1.38 مليون هكتار) بما يدعم الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة. أمّا بنية القيمة الزراعية، فتشير البيانات إلى تحوّل المحاصيل (من 48.33% إلى 68.38%) على حساب الثروة الحيوانية، ومنه يجب تقييمًا لأثره على سلاسل الأعلاف والتنوّع الغذائي.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية الحديثة في الجزائر خلال الفترة (2020-2024)

تُعد الزراعة أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الجزائري واحد العوامل المساهمة في تحقيق التوازن الاجتماعي والتنموي، لاسيما في ظل التحديات المناخية والمجالية التي تتوزع بين الشريط الساحلي والصحراء الكبرى. وعلى هذا الأساس، شهدت الجزائر سلسلة من التحولات الهيكلية ضمن سياساتها الزراعية، تهدف إلى تقليص التبعية الغذائية، ورفع الإنتاجية، وتعزيز التنمية المستدامة.

ومن أبرز هذه التوجهات، تتجلى إعادة تأهيل الأراضي البور وتحويلها إلى مساحات صالحة للزراعة، وخاصة لإنتاج الأعلاف، البقوليات، والقمح الصلب، كجزء من مسعى استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد أطلقت عدة آليات تنفيذية، أهمها تخصيص عقود إيجار طويلة الأجل لفائدة المستثمرين الخواص، خصوصًا في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية. كما جاء إنشاء مكتب تنمية الزراعة الصحراوية سنة 2020 ليُشكل نقطة تحول مؤسساتية، إذ تولى تسهيل إجراءات الاستصلاح واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ضمن منطق حوكمة جديدة تتجاوز الإطار التقليدي للمرافقة الإدارية¹.

وتسعى خارطة الطريق الزراعية المعتمدة من الحكومة الجزائرية إلى تحديث نماذج الإنتاج، من خلال تبني تقنيات متقدمة تشمل الطائرات بدون طيار، صور الأقمار الصناعية، الزراعة الدقيقة، الطاقة الشمسية، والرقمنة. كما تواكب هذه السياسة تنمية سلاسل القيمة، بدعم مشاريع التخزين البارد، التعبئة،

¹وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ODAS - تقديم الديوان: تم إنشاء الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020.

التكرير، والتسويق، وخاصة في شعب الحبوب والبذور الزيتية¹.

المطلب الأول: سياسة الاستثمار الزراعي في الجزائر

سياسة الاستثمار الزراعي في الجزائر تُعنى بتعبئة الموارد المالية والحوافز التنظيمية لتحديث البنية الإنتاجية ورفع الإنتاجية، عبر تمويل البنى التحتية (الري، التخزين، السلاسل اللوجستية) وتحفيز القطاع الخاص والشراكات، بما يدعم الأمن الغذائي ويُحسّن استخدام الموارد على أسس مستدامة.

أولاً: تطور الاستثمار الزراعي (العمومي والخاص):

يُعدّ الاستثمار في القطاع الزراعي ركيزة لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر. وقد شهدت السنوات الأخيرة جهودًا واضحة لتعزيز دور الاستثمار العمومي والخاص وفتح آفاق الشراكات بما يدعم تحديث المنظومة الفلاحية².

منذ سنة 2000، تكثّفت الاستثمارات العمومية؛ إذ خُصّصت اعتمادات متزايدة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية (بلغت اعتمادات الالتزام نحو 661 مليار دينار في مشروع قانون المالية 2024 ونُفذت مشاريع ميدانية كالمزارع النموذجية، وشبكات الري الحديثة، ووحدات التخزين البارد. وارتفعت المساحة المروية من نحو 650 ألف هكتار عام 2010 إلى 1.43 مليون هكتار بحلول سبتمبر 2020³. في انسجام مع توسّع الاستثمارات في البنية التحتية للري. وتشير معطيات وزارة الفلاحة إلى أنّ متوسط إنتاج الحبوب بلغ 41.2 مليون قنطار خلال 2010-2017، بزيادة تقارب 26% مقارنة بمتوسط 2000-2009، ما يتوافق مع تحسّن نسبي في الإنتاجية⁴. 2009، مما يدل على تأثير إيجابي للاستثمار العمومي على الإنتاجية الفلاحية.

بالتوازي، شهد الاستثمار الخاص ديناميكية ملحوظة؛ إذ أطلقت آلاف المشاريع الفلاحية خلال العقد الأخير، وأفيد عام 2016 باستحداث ما لا يقل عن 20 ألف مشروع خلال خمس سنوات⁵. وعلى الرغم من محدودية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفلاحة مقارنة بالاستثمار الوطني، فإن الاهتمام

¹ U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2023, March 30). *Grain and feed annual: Algeria* (GAIN Report No. AG2023-0004). Retrieved December 12, 2024, from <https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Grain+and+Feed+Annual+Algeria+AG2023-0004>.

² Algerian Embassy in Denmark. (n.d.). *Agriculture – Algeria*. from <https://algerianembassy.dk/algeria-agriculture/>

³ Algérie Solidaire. (n.d.). *Agriculture: la superficie irriguée passe à 1,4 million d'hectares*. from <https://algeriesolidaire.net/agriculture-la-superficie-irriguee-passe-a-14-million-dhectares/>

⁴ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (د.ت.). الإحصائيات الفلاحية. تم الاطلاع في 22 ماي 2024، من: <https://madr.gov.dz/الإحصائيات-الفلاحية/>

⁵ “Algérie : 500 milliards de dinars d’investissements attendus”, *Farmlandgrab.org*, from: <https://farmlandgrab.org/post/26017-algerie-500-milliards-de-dinars-d-investissements-attendus>

الخارجي آخذ في الارتفاع؛ ووفق وكالة ترقية الاستثمار (AAPI) سُجِّل 7,482 مشروعًا عبر مختلف القطاعات بين نوفمبر 2022 وماي 2024 بقيمة تقارب 3.436 تريليون دينار (حوالي 25 مليار دولار) من ضمنها 127 مشروعًا بمشاركة مستثمرين أجانب¹. تتركز الحصة الأكبر في الصناعة ثم البناء والنقل، مع حضور مشاريع في الزراعة والخدمات والسياحة. كما برزت شركات أجنبية-محلية في مجالات فلاحية وتحويلية، ذُكرت من بينها مبادرات موجهة للتصدير، إلى جانب مشاريع مع مستثمرين من دول متعدّدة في شعب استراتيجية كالحبوب والبقول وإنتاج الحليب².

هذه الديناميكية يعززها تقديم الدولة حوافز ملموسة لجذب الاستثمار الخاص: من إعفاءات ضريبية على أرباح الشركات لمدة تصل إلى 10 سنوات وفق قانون الاستثمار الجديد 22-18 لسنة 2022³، وتعزّز الدولة جاذبية الاستثمار عبر حوافز قانونية وتمويلية، وتسهيلات الحصول على العقار بالامتياز طويل المدى؛ كما يوفّر بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضًا مدعّمة مثل "قرض الموسم الفلاحي (الرفيق)" لتمويل مستلزمات الحملة، و"قرض الاستثمار - التحدي" للتجهيزات.

تظهر فرص الاستثمار الراهنة خصوصًا في الصناعات الغذائية والتحويلية لتعزيز القيمة المضافة وتقليل فاتورة الواردات، وفي إنتاج البذور محليًا (كالقمح والبطاطا) لضمان الأمن البذري، وفي شعب الدواجن وتربية المواشي لتلبية الطلب على البروتين الحيواني مع تحديث سلاسل الإنتاج والتوزيع. كما يحظى التخزين البارد وسلاسل التبريد بأولوية نظرًا لدورهما في خفض الفاقد بعد الجني واستقرار السوق، خاصةً في مناطق الإنتاج الجديدة بالجنوب؛ ويسهم تطوير اللوجستيات (التخزين والنقل المبرّد) في تمكين المنتجين من تصريف الفوائض موسميًا أو توجيهها للتصدير⁴.

ثانيًا: الشراكات الثنائية في المجال الزراعي: إيطاليا وقطر

يُعَدّ التعاون الدولي في القطاع الزراعي من الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز قدراتها الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وتحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة. وتولي الجزائر أهمية متزايدة لهذا التوجه، من خلال إبرام شراكات استراتيجية مع دول مختلفة تهدف إلى تحديث

¹Xinhua News Agency. (2024, June 4). *Promotion of investment*, Omar Rekkache. Retrieved from

<https://french.news.cn/20240604/43ec35cae8664a5e98716534774113cd/c.html>

²الديوان الوطني للإحصائيات. (2024). *الحسابات الاقتصادية الوطنية 2001-2023*: تكوين رأس المال الثابت حسب الفروع. الجزائر: ONS.

³الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (AAPI)، *قطاع الزراعة*، تم الاطلاع في 15 ديسمبر 2024، من: <https://aapi.dz/secteur-de-lagriculture/>

⁴AgriAlgérie. (2023, 1 novembre). *Contraintes de terrain dans le Sud algérien : programme*. Consulté le 10 décembre 2024, à l'adresse : <https://www.agrialgerie.com/contraintes-terrain-sud-algerien-programme/>

بنيته الزراعية وتوسيع نطاق الإنتاج، خاصة في المناطق الجنوبية.

1- اتفاق بين إيطاليا والجزائر:

في إطار تعزيز التعاون الدولي في القطاع الفلاحي، عقدت الجزائر اتفاق شراكة إستراتيجية بين الصندوق الوطني للاستثمار والمجموعة الإيطالية "بونيفيش فيراريسي (BF)" لتنفيذ مشروع زراعي كبير بمنطقة تيميمون على مساحة تُقدّر بـ 36 ألف هكتار. يهدف المشروع إلى دعم إنتاج الحبوب والبقوليات مثل القمح، العدس، الفاصوليا والحمص، إلى جانب إدماج محاصيل إستراتيجية جديدة ضمن نظام التناوب الزراعي على غرار فول الصويا، بما يعزز من خصوبة التربة ويرفع المردودية. كما يشمل إنشاء بنية تحتية داعمة تضم وحدات للتصنيع الغذائي وصوامع للتخزين قصد تطوير سلسلة القيمة محلياً.¹ ويُتوقع أن يساهم هذا المشروع في خلق ما يزيد عن 6700 فرصة عمل وتعزيز صادرات المواد الغذائية (مثل المعكرونة)، بما يدعم الجهود الوطنية لتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات. ويتمشى هذا التوجه مع الإستراتيجية الوطنية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج في الجنوب الجزائري، خاصة في شعبة القمح الصلب من خلال توسيع المساحات الفلاحية المستصلحة.²

2- صفقة قطر - الجزائر:

في عام 2023، وقّعت الجزائر وقطر اتفاقية إستراتيجية بقيمة 3.5 مليار دولار تهدف إلى إحداث تحول نوعي في قطاع الألبان الجزائري، من خلال إنشاء مشروع متكامل لتربية الأبقار وإنتاج الحليب المجفف في منطقة أدرار، بالشراكة مع شركة "بلدنا" القطرية، الرائدة في مجال الألبان. يمتد المشروع على مساحة 117 ألف هكتار، ويعتمد نموذجاً زراعياً شاملاً يجمع بين تربية المواشي، إنتاج الأعلاف، وتصنيع الحليب المجفف واللحوم. ويهدف هذا الاستثمار إلى تلبية 50% من الطلب الوطني على الحليب المجفف، ما من شأنه تقليص واردات الجزائر بشكل كبير وتعزيز أمنها الغذائي. كما يُتوقع أن يوفر المشروع نحو 5000 وظيفة مباشرة، مع بدء الإنتاج في عام 2026، ليُشكّل بذلك دعامة قوية لاستراتيجية الجزائر نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. ويُجسد هذا التعاون العميق بين الجزائر وقطر تطلعهما المشترك إلى تطوير قطاعات استثمارية واعدة في

¹AlgeriaInvest. (2025, 2 mars). *Projet de céréales à Timimoun : l'italien BonificheFerraresi obtient le contrat de concession*. Consulté le avril 2025, à l'adresse : <https://algeriainvest.com/fr/premium-news/projet-de-cereales-a-timimoun-litalien-bonifiche-ferraresi-obtient-le-contrat-de-concession>

² Xinhua. (2024, July 7). *Algeria signs agricultural agreement with Italian company*. <https://english.news.cn/africa/20240707/36fc723c47524f69827962a72cbe8696/c.html>

البيئة الصحراوية¹.

ثالثا: إنشاء أقطاب زراعية للشعب الزراعية الاستراتيجية في الجنوب

يشكل إنشاء أقطاب زراعية مخصصة للشعب الزراعية الاستراتيجية في الجنوب أحد المحاور الرئيسية ضمن خطة الجزائر لتنمية إنتاج الحبوب خلال الفترة (2023-2028). وتهدف هذه المبادرة إلى استغلال الإمكانيات الزراعية في ولايات الجنوب وتعزيز التكامل بين التنمية الزراعية والصناعية. وقد خصصت الدولة أكثر من 134,500 هكتار في ولايات أدرار، تيميمون، المنيع، ورقلة وإليزي لزراعة محاصيل رئيسية مثل الحبوب، الأعلاف، والذرة، بهدف رفع الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للواردات².

وقد حظيت هذه الأقطاب باهتمام استثماري كبير، حيث تم تسجيل 175 مشروعًا موجّهًا لزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والبنزور والسكر والطماطم الصناعية، من بينها تطوير 16,000 هكتار في ولاية غرداية لتطبيق الزراعة المكثفة الحديثة. كما تشمل هذه الأقطاب مرافق متكاملة لتجهيز الأغذية وتخزينها، بما يعزز سلاسل القيمة ويوفر فرص عمل جديدة للمجتمعات المحلية. وتُترجم هذه المقاربة رؤية الدولة نحو تطوير نظم إنتاج فلاحية مستدامة وفعّالة، تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المتوازنة في المناطق الجنوبية³.

رابعا: مشروع "الممر الأخضر" في الجنوب الجزائري

تُعد مبادرة "الممر الأخضر" إحدى الركائز الإستراتيجية التي أطلقتها الجزائر لدعم نهضة القطاع الفلاحي في الجنوب، من خلال تيسير بيئة الاستثمار الزراعي وتحفيز استغلال الأراضي غير المستغلة. وتهدف المبادرة إلى تسهيل إجراءات الحصول على الأراضي الزراعية، تبسيط التصاريح الخاصة بالأعلاف، وضمان تزويد المناطق المعنية بالبنية التحتية الأساسية كالكهرباء. وتنفّذ هذه الخطوة في إطار تعاون مشترك بين عدة وزارات وهيئات وطنية، بما في ذلك وزارة الفلاحة، ومكتب تنمية الزراعة

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (2024، 3 سبتمبر). إعطاء إشارة انطلاق الأشغال الأولية لتجسيد أولى مراحل مشروع بلدنا لإنتاج الحليب المجفف بولاية أنرار. تم الاسترجاع من: <https://madr.gov.dz/2024/09/03/%D8%A5%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA>

² USDA Foreign Agricultural Service. (2024, July 2). Grain and Feed Update – Algeria (AG2024-0007). https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Grain+and+Feed+Update_Algeria_AG2024-0007.pdf

³ République Algérienne Démocratique et Populaire. (2020). Décret exécutif n° 20-265 du 22 septembre 2020 portant création de l'Office de Développement de l'Agriculture Industrielle en Terres Sahariennes (ODAS). Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, n°57. <https://odas.madr.gov.dz/wp-content/uploads/2021/03/Dcret-executif-n%C2%B0-20-265-fr.pdf>

الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS)، ووزارة الطاقة، بالإضافة إلى فرع سوناطراك الفلاحي¹. كما ساهم التعاون بين وزارة الفلاحة والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في تعبئة موارد مالية كبيرة لدعم المشاريع الزراعية، مما مكن من تسجيل استثمارات فاقت قيمتها 99 مليار دينار جزائري، وفقًا لبيانات الوكالة الجزائرية لتشجيع الاستثمار. وقد أسهمت هذه الاستثمارات في خلق آلاف فرص العمل وتعزيز ديناميكية التنمية المحلية. وتجسد مبادرة "الممر الأخضر" التزام الدولة بتهيئة مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الفلاحية الكبرى، مما يدعم الأمن الغذائي ويعزز الاستدامة الاقتصادية، لا سيما في المناطق الجنوبية ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة.

المطلب الثاني: إستراتيجية ترقية وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر

انطلاقًا من التحديات التي يعرفها القطاع الزراعي في الجزائر، ثم تبني رؤية إستراتيجية شاملة لترقيته وتطويره، تركز على تأهيل الموارد البشرية، وتحديث أساليب الإنتاج، ودعم الابتكار والتكنولوجيا الفلاحية بما يضمن تعزيز الأمن الغذائي وتحسين تنافسية المنظومة الزراعية الوطنية.

أولاً: التعليم والتكوين الزراعي

يمثل التعليم والتكوين ركيزتين لتنمية رأس المال البشري في الفلاحة، إذ تحتضن الجزائر شبكة من المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتخصصة التي تجمع بين الدروس النظرية والتطبيقات الميدانية لإعداد فنيين ومهنيين قادرين على مواكبة متطلبات الحقول وسلاسل القيمة. وتشمل هذه الشبكة معاهد موزعة جغرافيًا (الجلفة، تيزي وزو، قالمة، سطيف، وتيميمون) إلى جانب وحدات للإرشاد الفلاحي وبرامج تحديث المهارات. ويساهم هذا العرض التكويني في رفع المردودية وتحسين ممارسات الريّ والبذور والتخزين، غير أنّ فعاليته تبقى مشروطة بقياس منتظم للمخرجات (عدد المتخرجين، نسب الإدماج المهني، ساعات التدريب العملي، وانتشار خدمات الإرشاد)، وبملائمة المناهج مع حاجات الشُعَب الزراعية الاستراتيجية. إن دمج التكوين المستمر للفلاحين مع التوأمة البحثية والشراكات مع القطاع الخاص من شأنه تسريع نقل المعرفة وتحسين جودة النتائج على مستوى الحقل².

¹ AAPI – Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement. (2023, 6 décembre). *Investissement agricole dans le Sud : un couloir vert pour faciliter l'accès au foncier, aux autorisations de forage et au réseau électrique*. Consulté le 12 décembre 2024, à l'adresse : <https://aapi.dz/investissement-agricole-dans-le-sud-un-couloir-vert-pour-faciliter-lacces-au-foncier-aux-autorisations-de-forage-et-au-reseau-electrique/>

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، «المؤسسات التكوينية»، تم الاطلاع في 10 ديسمبر 2024، من <https://madr.gov.dz/>، الفلاحة/الإرشاد الفلاحي/المؤسسات التكوينية/

ثانيا: إستراتيجية رقمنة الفلاحة

يعرف قطاع الفلاحة في الجزائر بداية تحول رقمي تدريجي. وقد تَضَمَّنَت الخطة الخماسية (2020-2024) إدراج أدوات معلوماتية لدعم التخطيط، وتتبع سلاسل التوريد، وبناء نظم معلومات فلاحية آنية، مع تبسيط الإجراءات الإدارية عبر منصّات موحّدة. الهدف هو تقليص البيروقراطية، تحسين توافر البيانات، وتشجيع الابتكار في الزراعة الذكية والمستدامة؛ ويظل نجاح التطبيق مرتبطاً بالتكوين، وجودة البيانات، وقابلية التشغيل البيئي، وتوسيع الربط في المناطق الريفية¹.

1- إطلاق الأرضية الرقمية "غرفتي":

منصّة رقمية مشتركة بين الغرفة الوطنية للفلاحة ووزارة الفلاحة، تجمع عشرات الخدمات الإدارية في واجهة واحدة، وتوفّر سجلاً فلاحياً رقمياً وقاعدة بيانات إنتاجية تُسهم في رصد الفائض والندرة وتحسين ضبط السوق والتصدير. كما تدعم قنوات التواصل بين الفلاحين والإدارة والباحثين، وتستند إلى نظم معلومات جغرافية لعرض المعطيات. يستلزم تعميم الأثر ضمان الاستمرارية التشغيلية، حماية المعطيات، وتدريب المستخدم².

2- منتج فلاح بلادي: منصّة تسويق فلاح ترافق المنتج عبر سلسلة القيمة، أُطلقت في ديسمبر 2021³:

- ملف رقمي للفلاح (بيانات الأرض والنشاط)؛
 - نظام استشارات ذكي لتحليل المعطيات وتقديم توصيات تشغيلية؛
 - تبادل الخدمات (يد عاملة، تخزين، نقل) وربط مع فنادق/مطاعم/متاجر؛
 - تموين وتسويق يسهّل التعاقدات وتجميع المنتجات وتقليل فاقد ما بعد الجني؛
- ### 3- البطاقة المهنية للفلاح: استحداث بطاقة مهنية مزوّدة برمز QR يتيح النفاذ المباشر لبيانات الفلاح ضمن السجل الرقمي الوطني المرتبط بمنصّة "غرفتي"، بما يسهّل التعرّف على الصفة المهنية، تبسيط المعاملات، وتحسين التنسيق بين المتدخلين⁴.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، «إطلاق الأرضية الرقمية غرفتي»، 4 فيفري 2021. تم الاطلاع في 11 ديسمبر 2024، من : <https://madr.gov.dz/2021/02/04/اطلاق-الأرضية-الرقمية-غرفتي/>

² CNA – Chambre Nationale de l'Agriculture, GHORFATI : Le portail Intranet/Internet de la CNA . Consulté le 12 décembre 2024, à l'adresse : <https://ghorfati.cnagri.dz/FR/>

³ منتج فلاح بلادي – منصّة تسويق المنتجات الفلاحية. تم الاسترجاع في 12 ديسمبر 2024 من Mantoudj fellah bladi

⁴ PSL (Ministère de l'Agriculture). Délivrance de la carte professionnelle d'agriculteur. Consulté le 12 décembre 2024, à l'adresse : <https://psl.madr.gov.dz/profession/delivrance-de-la-carte-professionnelle-dagriculteur/>

ثالثاً: الابتكار الفلاحي والمؤسسات الناشئة

يشهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطوراً في حلول الابتكار بقيادة مؤسسات ناشئة توظف الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، ونظم المعلومات الجغرافية لمعالجة تحديات الإنتاجية، التسويق، والمكننة.

- **FARM AI**: إنذار مبكر لأمراض القمح (الصدأ) بالاعتماد على الاستشعار عن بعد وتحليل الصور، مع واجهة هاتف للفلاحين. الأثر المتوقع: خفض خسائر الغلة ورفع سرعة الاستجابة الميدانية.¹
- **GIS MED**: حلول نظم معلومات جغرافية (ArcGIS) للتحليل المكاني ولوحات المتابعة ودراسات السوق. الأثر المتوقع: تحسين توجيه الاستثمارات والموارد وتخطيط السلاسل.²
- **Algisnova**: منصة رقمية لربط المنتجين بتجار التجزئة وتقليل الوسطاء. الأثر المتوقع: خفض تكاليف التسويق، تقليص زمن الوصول للسوق، وتحسين هامش الربح.³

رابعاً: التقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة

أصبح التوجه نحو التنبؤ التكنولوجي في الجزائر ضرورة ملحة تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، إلى جانب التحديات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي.

1- أنظمة الري المستخدمة في الجزائر وكفاءتها.

تتسم أنظمة الري في الجزائر بتنوع ملحوظ، يجمع بين الممارسات التقليدية المتوارثة والتقنيات الحديثة المتطورة. ففي المناطق الصحراوية، ما زالت بعض المجتمعات تعتمد على نظام الفقارة، الذي يقوم على استغلال المياه الجوفية بطريقة فنية متقنة تُعد جزءاً من التراث الثقافي غير المادي المُعترف به دولياً من قبل منظمة اليونسكو. وقد ساهم هذا النظام عبر القرون في ضمان استدامة النشاط الزراعي في بيئات قاسية يصعب فيها توفير المياه بوسائل أخرى.⁴ لهذا يُستخدم نظام تيسفالت التقليدي في واحة سفيسيقة جنوب غرب الجزائر، حيث يقوم هذا النظام على إنشاء أنفاق مائلة لبلوغ مستويات المياه الجوفية، ما سمح بتنظيم توزيع المياه بشكل يحقق استقراراً اجتماعياً واقتصادياً داخل الواحة. كما عزز

¹AlgeriaInvest. (2024, April 18). Des perspectives prometteuses pour le développement de l'agriculture de précision grâce à l'IA. Retrieved April 18, 2024, from <https://www.algeriainvest.com/fr/premium-news/des-perspectives-prometteuses-pour-le-developpement-de-lagriculture-de-precision-grace-a-lia>

²Gismed Spa. À propos de Gismed.: <https://www.gismedalgerie.dz/esridz/a-propos-de-gismed/>

³Algisnova Agricole. (n.d.). For farmers. Retrieved from: <https://agricole.algisnova.com/vendeur/>

⁴UNDP Algeria. (n.d.). Sustainable irrigation thanks to foggaras in the Algerian Sahara. <https://www.undp.org/fr/algeria/blog/sustainable-irrigation-thanks-foggaras-algerian-sahara>

هذا النظام التفاعل الاجتماعي بين سكان المنطقة عبر آليات جماعية لتقاسم الموارد المائية وإدارتها بشكل عادل¹.

أما فيما يخص التقنيات الحديثة، فقد بدأت الجزائر تشهد تحولاً تدريجياً نحو اعتماد أنظمة أكثر كفاءة ومرونة، مثل نظام الري المحوري، الذي يوفر توزيعاً أفضل للمياه على مساحات واسعة مع تقليل الفاقد. وإلى جانب ذلك، تم إدخال أنظمة ري ذكية تعتمد على أجهزة استشعار متطورة وأدوات أتمتة تسمح بتحسين استهلاك المياه بناءً على الاحتياجات الفعلية للمحاصيل. وقد أثبتت هذه الأنظمة نجاعتها من خلال تطبيقات تجريبية ناجحة في مناطق وهران ومستغانم، حيث أظهرت نتائج إيجابية في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي. ومع تزايد تبني حلول الري الذكي في السوق الجزائرية عبر مزودين ومنصات تجارة إلكترونية محلية تقدم تجهيزات التنقيط والرشّ الذكي، بما يعكس تحولاً عملياً لدى الفلاحين والمؤسسات نحو تقنيات أكثر كفاءة واستدامة².

2- الآلات الزراعية الحديثة:

تؤدي الآلات الزراعية دوراً محورياً في دعم الإنتاجية وتحسين الأداء داخل القطاع الفلاحي بالجزائر، حيث أصبحت المعدات الحديثة مثل الجرارات والمحاريث المتطورة تحل تدريجياً محل الأدوات التقليدية الأقل كفاءة. وتُعد شركات كبرى على غرار Agrimont وAGROMEC وSonalikaFamag من أبرز الموردين للمعدات الزراعية الحديثة في السوق الوطنية، مساهمة بذلك في تزويد الفلاحين بأحدث التقنيات لرفع مردودية الإنتاج. كما توفر المعارض الزراعية الكبرى مثل Sipsa/Filaha وAgroexpo فضاءات مهمة لتبادل الخبرات وعقد الشراكات بين الموردين والمزارعين والمستثمرين كما أن واردات الجزائر من الجرارات بلغت في عام 2022 ما قيمته حوالي 96.9 مليون دولار، وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على المعدات الفلاحية المتطورة لتحسين جودة الإنتاج وتسهيل العمليات الزراعية³.

وفي مجال دعم المكننة الفلاحية، تعتمد الجزائر بشكل متزايد على الحصادات المجهزة، خاصة في المناطق ذات الإنتاج الواسع لمحاصيل الحبوب مثل القمح والشعير. ولتشجيع الفلاحين على اقتناء هذه

¹ Derdour, A., Belam, N., & Chebab, W. (2022, March). Traditional irrigation system and methods of water harvesting in the oasis of Sfisifa Ksour Mountains – Algeria. LARHYSS Journal, (49), 17–35. Retrieved from https://www.iamm.ciheam.org/ress_doc/opac_css/index.php?id=47030&lvl=notice_display

² O. Bouketir, "An automatic irrigation system for water optimization in the Algerian agricultural sector," *Agricultural Science and Technology* <https://agriscitech.eu/an-automatic-irrigation-system-for-water-optimization-in-the-algerian-agricultural-sector/>

³ "Tractors — Algeria (Reporter: DZA)," *The Observatory of Economic Complexity*, <https://oec.world/en/profile/bilateral-product/tractors/reporter/dza>

المعدات، طبقت برامج دعم مالي تغطي حتى 100% من قيمة المعدات المصنعة محليًا، إلى جانب برامج تحفيزية لاستبدال الآلات القديمة بأسطول جديد يواكب التطورات التكنولوجية. هذه السياسة ساهمت في تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، ما عزز بدوره الاستقرار الاقتصادي في هذا القطاع الحيوي¹.

ورغم هذا التوجه المتسارع نحو التكنولوجيا، لا تزال الزراعة تستعين بوسائل أبسط مثل آلات البذر اليدوية، التي تظل حلاً عملياً وفعالاً للفلاحين ذوي الموارد المحدودة. هذا التكامل بين الأساليب التقليدية والتكنولوجيات الحديثة يعكس تنوع القطاع الفلاحي الجزائري وسعيه لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الممارسات المتوارثة وتبني الابتكار لتعزيز الإنتاجية والاستدامة.

3- البيوت البلاستيكية:

شهدت تقنية البيوت البلاستيكية في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث أثبتت أهميتها كأداة فعالة في تحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير محاصيل عالية الجودة طوال العام. تُعد هذه التقنية جزءاً أساسياً من استراتيجيات الزراعة المستدامة، مما يعزز الأمن الغذائي في ظل التحديات المناخية والموارد المائية المحدودة.

زادت المساحة المخصصة للبيوت المحمية بشكل كبير في الجزائر من 7859 هكتاراً في عام 2010 إلى 19573 هكتاراً سنة 2020، بمعدل توسع بلغ 249%. يفسر هذا النمو إلى تطوير سوق البذور الهجينة التي تُوفر أصنافاً عالية الغلة تتأقلم مع المناخ المحلي، مما ساهم في زيادة الربحية للمنتجين. تُوزع البيوت البلاستيكية على مختلف ولايات البلاد، حيث تتركز 80% منها في ولايات رئيسية مثل بسكرة، ورقلة، تيبازة، جيجل، مستغانم، والوادي، مقسمة إلى منطقتين مناخيتين: المناطق الساحلية التي تشكل 22% من إجمالي المساحة، والمناطق الصحراوية التي تشكل 67%، مما يبرز تحول الإنتاج جنوباً بسبب زيادة الأراضي الزراعية المتوفرة هناك².

تهيمن البيوت البلاستيكية النفقية على القطاع وتشمل البيوت الزجاجية الكنارية ومتعددة الامتدادات. البيوت النفقية، الأكثر انتشاراً، تُستخدم على نطاق واسع لزراعة الخضروات وتتميز بتصميم بسيط لكنه عرضة للتأثر بالرياح القوية. في المقابل، البيوت الكنارية، التي أُدخلت إلى بسكرة في عام

¹ "Home — Naïo Technologies," Naïo Technologies, <https://www.naio-technologies.com/en/home/>.

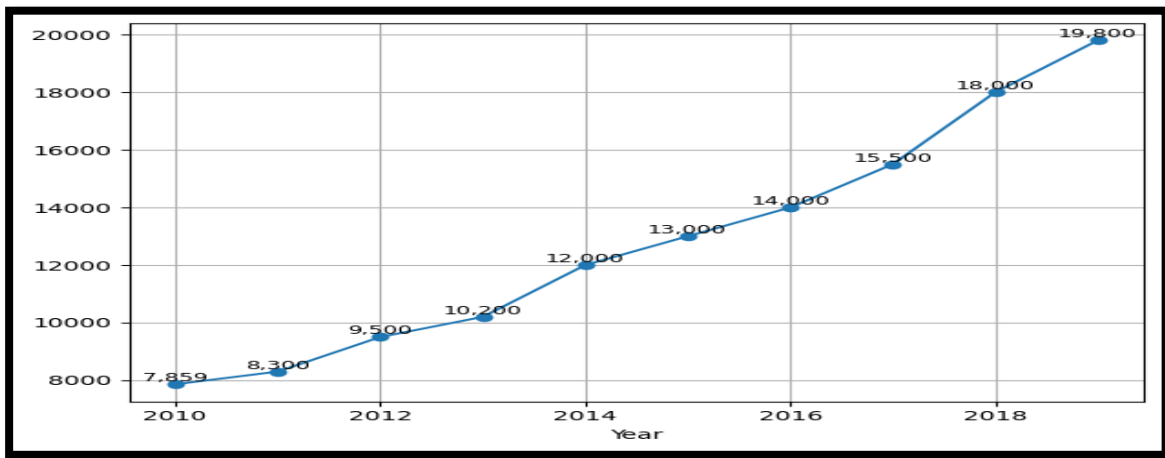
² "Greenhouse Horticulture Algeria — Quick Scan: Final Report," AggroberichtenBuitenland, 2023 https://www.aggroberichtenbuitenland.nl/binaries/aggroberichtenbuitenland/documenten/rapporten/2023/01/26/sector-study-algerian-greenhouse-horticulture/Report%2BGreenhouse%2BHorticulture%2BAlgeria_%2BFinal%2BVersion.pdf.

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

2009، تتميز بمقاومتها للرياح وقدرتها على التوسع إلى مساحات تصل إلى هكتار كامل. أما البيوت متعددة الامتدادات، فتُستخدم بشكل أساسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصةً في المشاتل. رغم التوسع المستمر في مساحة البيوت المحمية لتصل إلى 21.106 هكتار سنة 2021، لوحظ انخفاض طفيف بسبب تناقص استخدام البيوت النفقية، إلا أن المناطق الجنوبية شهدت زيادة ملحوظة في مساحاته¹.

يوضح الشكل التالي تطور المساحات المخصصة للبيوت البلاستيكية في الجزائر خلال العقد الماضي، مما يعكس النمو الملحوظ في تبني هذه التقنية.

الشكل (07): تطور المساحات المخصصة للبيوت المحمية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: معهد الزراعة المحمية - جامعة فاخينغن (2023)

يوضح الشكل وجود تطور تصاعدي منتظم في المساحة المخصصة للزراعة المحمية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، حيث تُظهر القيم المعروضة زيادة مستمرة عبر مختلف سنوات الدراسة دون تسجيل أي تراجع ظرفي. ويعكس هذا الاتجاه العام توجّهاً هيكلياً نحو توسيع استعمال أنماط الإنتاج الزراعي المحمي كخيار استراتيجي لتعزيز الإنتاجية الزراعية.

ويُلاحظ أن وتيرة النمو كانت معتدلة خلال المرحلة الأولى (2010-2013)، قبل أن تعرف تسارعاً نسبياً ابتداءً من منتصف الفترة، وهو ما يتجلى في الارتفاعات السنوية الأكبر المسجلة بعد 2015. ويشير هذا التحول إلى دخول الزراعة المحمية مرحلة توسّع أكثر ديناميكية، يُحتمل ارتباطها بتحسين التقنيات المستعملة، وتوسيع نطاق اعتماد البيوت المحمية، وتزايد الاهتمام بالحلول الزراعية ذات

¹ Institut Technique des Cultures Maraîchères et Industrielles (ITCMI). (s.d.). Guides pratiques – Techniques culturales (Cultures sous serres / plasticulture)..

الكفاءة العالية في استخدام الموارد.

كما يعكس الاستمرار في هذا المسار التصاعدي إلى غاية نهاية الفترة المدروسة استقرار التوجهات الاستثمارية في هذا النمط الزراعي، بما يدعم فرضية تحوّل الزراعة المحمية من تجربة ظرفية إلى مكوّن بنيوي ضمن المنظومة الزراعية. ويُفهم من ذلك أن هذا التطور لا يقتصر على البعد الكمي للمساحات، بل يعبرُ ضمناً عن إعادة توجيهه في سياسات الإنتاج الزراعي نحو نماذج أكثر تحكماً في المخاطر المناخية وأكثر قدرة على ضمان استمرارية العرض الزراعي.

4- التكنولوجيا الحيوية:

تُعَدّ التكنولوجيا الحيوية أساسية لدعم الأمن الغذائي في الجزائر عبر تحسين الأصناف والحفاظ على التنوع الوراثي. وفي 11 أوت 2022، دُشِنَت «البنك الوطني للبذور» داخل المركز الوطني لمراقبة وإصدار شهادات البذور والشتائل (CNCC) بالجزائر العاصمة، لتعزيز حفظ الموارد الوراثية وتنمية الأصناف المحلية وتطوير سلاسل البذور المعتمدة. على صعيد المدخلات، تؤدي صناعات الأسمدة (اليوريا، الأمونيا، مشنقات الفوسفات) دوراً مهماً في رفع الإنتاجية؛ وتختلف كميات التصدير سنوياً بحسب السوق والطاقة التشغيلية. كما يجري تنفيذ مشروع فوسفات مُتكامل بشرق البلاد لرفع القدرات التعدينية والتحويلية وتعميق القيمة المضافة محلياً. وبالتوازي، تدفع الجزائر بخطى الهيدروجين الأخضر ضمن إستراتيجية الانتقال الطاقوي، مع دراساتٍ وخارطة طريق وطنية قد تُمكن مستقبلاً من دمج الطاقات المتجددة في سلاسل إنتاج الأسمدة بما يعزّز الاستدامة ويقلّل البصمة الكربونية¹.

5- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT):

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد العناصر الأساسية للتبني التكنولوجي في القطاع الزراعي الجزائري، حيث تُسهم في تحسين إدارة المزارع، تعزيز الإنتاجية، وتبسيط العمليات الزراعية. تتجلى هذه التقنية بشكل خاص من خلال التطبيقات المحمولة الموجهة للمزارعين، مثل تطبيقات التسوق عبر الإنترنت التي تُتيح شراء وبيع المنتجات الزراعية والخضروات بسهولة، مما يساهم في معالجة قضايا مثل عدم استقرار الأسعار والاحتكارات. كما يجري العمل على تطبيقات مبتكرة مثل سوق بيع وشراء

¹ “La Banque nationale de gènes opérationnelle dès juillet : L’Algérie renforce sa sécurité alimentaire,” *El Watan*, <https://elwatan-dz.com/la-banque-nationale-de-genes-operationnelle-des-juillet-lalgerie-renforce-sa-securite-alimentaire>.

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المنتجات الزراعية، الذي يُتوقع أن يُسهم في تسهيل المعاملات الإلكترونية¹. وفي مجال تعميق هذا المسار الرقمي، شهد القطاع الزراعي الجزائري توسعًا نحو حلول أكثر تطورًا، تمثلت في بروز تطبيقات “المزرعة الذكية” منذ سنة 2016، والتي حظيت في بعض الحالات باعتراف مؤسساتي من خلال جوائز الابتكار الوطنية. وقد مهد هذا التطور لانتقال نوعي من الرقمنة الوظيفية البسيطة إلى أنماط أكثر تكاملًا في تسيير النشاط الزراعي.. وتتقدم الزراعة الدقيقة باعتماد GPS و GIS والاستشعار عن بُعد، بدعم من الجامعات والمشاريع الأكاديمية، ما يعزز اتخاذ القرار وتقليل الهدر ورفع الإنتاجية، مع بقاء الحاجة إلى التكوين ورفع الوعي لتوسيع التبني².

أظهرت السياسات الزراعية خلال الفترة (2020-2024) جهودًا واضحة لتحديث الزراعة الجزائرية عبر الاستثمار، الرقمنة، والابتكار، رغم استمرار بعض التحديات البنيوية في التطبيق الميداني. ويمهد هذا إلى دراسة واقع الشُّعب الزراعية الإستراتيجية خلال الفترة (2000-2023)، باعتبارها الميدان العملي الذي تتجسد فيه نتائج تلك السياسات على الإنتاج والأمن الغذائي.

المبحث الثالث: واقع الشُّعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تُعدّ الزراعة قطاعًا استراتيجيًا في الجزائر بحكم دوره المحوري في تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الريفي. ثم تبني منذ مطلع الألفية سياسة لتعزيز سلاسل القيمة الزراعية المعروفة محليًا بـ “الشُّعب الزراعية”، خاصة تلك المصنفة كإستراتيجية. ويستند هذا التصنيف إلى نصوص قانونية رسمية أبرزها القانون التوجيهي الفلاحي لسنة 2008 واللوائح التنفيذية اللاحقة. تشير إلى أن هذه الشُّعب تم تحديدها عبر قرار وزاري في 11 ماي 2020 بعد فحص شامل³، صدر قرار وزاري يحدد قائمة الفروع (الشُّعب) الفلاحية المعتمدة. شملت هذه القائمة نحو 30 شعبة تغطي مختلف المنتجات الزراعية من الحبوب والحليب إلى الأشجار المثمرة والمنتجات الحيوانية. غير أن التركيز الاستراتيجي انصبّ

¹ Hamza Mammadi&Abd El DjalaleHamied, “Marketplace for buying and selling the agricultural products and vegetables”, mémoire de licence, Université de El-Oued, 2022, disponible sur DSpace El-Oued, <https://dspace.univ-eloued.dz/items/ece22891-b470-445f-9b3c-1557304d2b2a>

² Supernova DZ. (n.d.). 5 digital applications created by Algerian youth. Retrieved from <https://www.supernova-dz.net/5-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86/>

³ Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2025). *FAOLEX country profile: Algeria – Agricultural and rural development*. FAO. <https://www.fao.org/faolex/country-profiles/general-profile/see-more/fr/?area=agricultural+and+rural+development&countryname=Alg%C3%A9rie&iso3=DZA>

خصوصًا على عدد من الشُّعَب ذات الأهمية البالغة للأمن الغذائي الوطني ودعم الاقتصاد الريفي.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الشُّعَب الإستراتيجية في الجزائر

أولاً: قائمة الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية المعتمدة في الجزائر

تُصنَّف الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر بناءً على قدرتها على تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخلق فرص العمل، وتحفيز التنمية الريفية. واستنادًا إلى القرار الوزاري المؤرخ في 11 ماي 2020 (الملحق 01: القرار الوزاري المشترك المتعلق بتحديد قائمة الشعب الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي في الجزائر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية)، تم تحديد عدد من الفروع ذات الأولوية، أبرزها: الحبوب، الحليب، اللحوم الحمراء، البقوليات، الأشجار المثمرة، والخضر¹.

وتنص المادة الأولى من القرار، تطبيقًا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 96-64 المؤرخ في 27 جانفي 1996 الذي يحدّد إطار تنظيم المهنة الفلاحية المشتركة، على أن الغرض منه هو تحديد قائمة الفروع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي التي تعتبر أساسيًا في السياسة الفلاحية الوطنية². وتشمل هذه الشُّعَب الرئيسية ما يلي:

- **شعبة الحبوب:** وتشمل الحبوب الغذائية (القمح بنوعيه الصلب واللين والشعير وغيرها) باعتبارها أساس الأمن الغذائي.
- **شعبة الحليب:** إنتاج الألبان ومنتجاتها (الأبقار خصوصًا)، نظرًا لدورها في تغذية السكان وتقليص فاتورة استيراد مسحوق الحليب.
- **شعبة البطاطا:** محصول غذائي أساسي اكتسب وزنًا متزايدًا في النمط الغذائي الجزائري، وأسهم في تنويع مصادر السعرات الغذائية وتقليص الضغط النسبي على بعض الحبوب الأساسي.
- **شعبة البقوليات الجافة:** وتشمل الحمص والعدس والفاصولياء بأنواعه، كمصدر بروتين نباتي مهم ولأهميتها فيزراعية لتحسين خصوبة التربة.
- **شعبة الخضروات والمحاصيل البستانية:** تشمل الخضر الموسمية (كالطماطم والبصل والثوم والخضروات الورقية وغيرها) سواء للاستهلاك الطازج أو للتصنيع (مثل الطماطم الصناعية

¹ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA). د.ت. (محيطات - ONTA - الممر الأخضر. ONTA. تم الاطلاع عليه في 26 سبتمبر 2024 من <https://onta.dz/perimetres-onta-couloir-vert-ar>

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2020، 30 ماي/ بقرار (7 شوال 1441) يحدد قائمة الفروع الفلاحية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31 (30 ماي 2020)، ص 18 وما يليها. تم الاسترجاع من <https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg195765.pdf>

المخصّصة لصناعة المعجون)

• **شعبة الأشجار المثمرة والزيتية:** وعلى رأسها التمور (نخيل التّقلّة) التي تتوّأت بها الجزائر مراكز متقدمة عالميًا، وكذلك الزيتون لإنتاج زيت الزيتون، إضافة للحمضيات والعنب والتين الشوكي وغيرها.

• **شعبة اللحوم الحمراء:** تضم تربية الأبقار والأغنام والماعز والإبل، لما توفره من لحوم حمراء تغطي جزءًا من الطلب المحلي وتشغل سكان المناطق السهلية والصحراوية.

• **شعبة الدواجن (اللحوم البيضاء):** شمل تربية الدجاج وإنتاج البيض، والتي شهدت نموًا كبيرًا.

ثانيا: المعايير المعتمدة لتحديد الصفة الاستراتيجية

ارتكز تصنيف الشّعَب الزراعية كاستراتيجية في الجزائر على مجموعة من المعايير المتداخلة، المستمدة من الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، والتي تسمح بتقييم أهمية كل شعبة ليس فقط من حيث حجم إنتاجها، بل من حيث أثرها البيئي على المنظومة الغذائية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن إجمال هذه المعايير فيما يلي:

1- البعد المرتبط بالأمن الغذائي الوطني

يُعدّ مستوى ارتباط الشّعبة بتوفير المواد الغذائية الأساسية للسكان أحد المحددات الجوهرية لطابعها الاستراتيجي. وتشمل هذه الفئة الشّعَب التي تمسّ مباشرة أنماط الاستهلاك الغذائي الواسع، والتي يؤدي أي اختلال في أدائها الإنتاجي إلى مخاطر غذائية هيكلية. ويُقاس هذا المعيار بقدرة الشّعبة على تقليص فجوة العرض الغذائي والسير نحو تحقيق مستويات من الاكتفاء الذاتي النسبي في المنتجات الحيوية.¹

2- تقليص التبعية الخارجية وتعزيز السيادة الغذائية

يُعتمد هذا المعيار لتحديد الشّعَب التي يُرتّب ضعف إنتاجها المحلي أعباء معتبرة على الميزان التجاري الغذائي، من خلال واردات مرتفعة بالعملة الصعبة. ويُنظر إلى تطوير هذه الشّعَب كخيار استراتيجي لتعزيز استقلالية القرار الغذائي وتقوية السيادة الاقتصادية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات ذات الوزن الكبير في هيكل الاستيراد الغذائي.²

¹مجلس الأمة. (2024، 23 ماي) أشغال جلسة سماع لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لوزارة الفلاحة... حول الإطار القانوني... ودورها في تحقيق التوجّه الفلاحي الجديد. تم الاسترجاع في 26 سبتمبر 2024، من

<https://www.majliselouma.dz/ara/articles/>

²منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025، 24 مارس). (الموجز القطري لنظام الإنذار المبكر عن الأغذية - الجزائر). (GIEWS Country Brief).

FAO. تم الاسترجاع في 26 أكتوبر 2024 من <https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=DZA>

3- المردودية الاجتماعية ودعم التنمية الريفية

يكتسب الطابع الاستراتيجي لبعض الشُّعَب بعدًا اجتماعيًا واضحًا عندما تُظهر قدرة عالية على خلق فرص عمل مستدامة في الأوساط الريفية وشبه الريفية. ويشمل هذا المعيار الشُّعَب المتكيفة مع الخصوصيات البيئية للمناطق الهشة، لما لها من دور في تثبيت السكان، تحسين مستويات الدخل، والحد من ظاهرة النزوح الريفي، بما يعزز التوازنات الإقليمية.

4- مستوى القيمة المضافة وإمكانيات الإدماج الصناعي

يؤخذ بعين الاعتبار مدى قابلية الشُّعَب للاندماج ضمن سلاسل قيمة متكاملة تسمح بتطوير أنشطة تحويلية لاحقة ورفع القيمة المضافة محليًا. فالشُّعَب التي تتيح قيام روابط أمامية وخلفية مع الصناعات الغذائية التحويلية تُصنّف ضمن الأولويات الإستراتيجية، نظرًا لدورها في تنويع النسيج الإنتاجي وتعميق المحتوى المحلي¹.

5- لقابلية التصدير وتنويع مصادر الدخل

تُدرج بعض الشُّعَب ضمن التصنيف الاستراتيجي بالنظر إلى إمكانياتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وقدرتها على جلب مداخيل بالعملة الصعبة. ويُنظر إلى هذا المعيار بوصفه مكملًا لبقية بين تلبية الطلب الداخلي والانفتاح على التصدير².

هذه المعايير متداخلة وتتكامل فيما بينها. فمثلًا شعبة البطاطا حققت أمنيًا غذائيًا نسبيًا كغذاء شعبي وأسهمت في خفض الواردات بل وتحقيق فائض للتصدير أحيانًا، ووقّرت في نفس الوقت فرص عمل في مناطق جديدة (وادي سوف مثلًا). في المقابل، نجد شعبة مثل الصوف أو الفلين أُدرجت في القائمة الرسمية لدورها القطاعي المحدود، لكنها لم تحظ بالأولوية ذاتها لأنها لا تؤثر بقدر كبير على الأمن الغذائي أو ميزان المدفوعات. عمومًا، أي شعبة تستوفي واحدًا أو أكثر من هذه المعايير بشكل بارز تم التعامل معها كشعبة إستراتيجية ضمن السياسات الزراعية الجزائرية منذ عام 2000 حتى اليوم. بعد استعراض الإطار العام المنظم لتصنيف الشُّعَب الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي، وتوضيح

¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو. (2024). (أشغال ملتقى "الصناعة الغذائية في الجزائر: الإمكانيات والتحديات" (27-28 أكتوبر 2021). تم الاسترجاع في 26 سبتمبر 2024 من: https://www.ummto.dz/wp-content/uploads/2024/05/Proceeding-du-colloque-Lindustrie-agroalimentaire-en-Algerie-potentialites-et-defis-27_28_10_2021.pdf

² البنك الدولي - قاعدة بيانات. (2025). WITS/UN Comtrade. واردات العالم من التمور (HS 080410) من الجزائر: أبرز المستوردين في 2023 تم الاسترجاع في 26 أوت 2024 من: <https://wits.worldbank.org/trade/comtrade/en/country/All/year/2023/tradeflow/Imports/partner/DZA/product/080410>

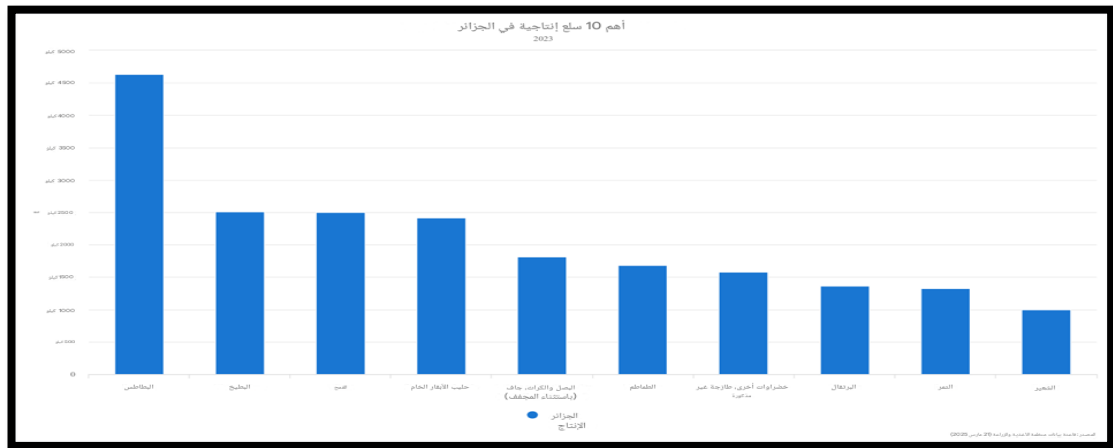
الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المعايير المعتمدة في اختيارها، يُخصّص هذا الجزء للانتقال إلى التحليل التفصيلي لكل شُعبة رئيسية على حدة. ويعتمد هذا التحليل على مقارنة شمولية تُعالج مختلف حلقات سلسلة القيمة، انطلاقًا من مرحلة الإنتاج، مرورًا بالتجميع والتخزين، وصولًا إلى التوزيع والتسويق، مع إبراز أبرز التحديات البنيوية والظرفية التي تواجه كل شُعبة، وكذا السياسات العمومية والآليات الحكومية الموجهة لدعمها

ثالثًا: موقع الشَّعب الإستراتيجية ضمن هيكل الإنتاج الزراعي الوطني

تُظهر بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2023 (الشكل 08) أنَّ أكبر السلع حجمًا في الإنتاج الجزائري تتمركز حول الخضر والحبوب والألبان: في المقدّمة الطماطم والبطاطا، يليهما القمح وحليب الأبقار الخام، ثم البطيخ، الحمضيات، التمور، والعنب. هذا ينسجم جزئيًا مع أولويات الشَّعب الإستراتيجية (الحبوب، الخضر، الألبان)، لكنه يكشف في المقابل ضعف حضور البقوليات والبذور الزيتية ضمن العشرة الأوائل حجمًا؛ ما يستدعي توجيهًا أقوى لأدوات التحفيز (بذور معتمدة، تمويل موجّه، إرشاد وتجميع، وتشجيع التصنيع التحويلي للزيوت والبقول)¹.

الشكل(08):المنتجات الزراعية الأكثر إنتاجاً في الجزائر (2023)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قسم الإنتاج النباتي،

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QCL/visualize>

وانطلاقًا مما سبق يركز التحليل على عدد من الشَّعب الزراعية ذات الأولوية في السلة الغذائية الوطنية والأمن الغذائي، نظرًا لأهميتها الإنتاجية والغذائية، وتوفر معطيات كمية وتحليلية كافية تتيح معالجتها بصورة علمية معمّقة. وتتمثل في:

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025). FAOSTAT – الإنتاج: المنتجات النباتية والحيوانية. FAO. (QCL) تم الاسترجاع في 12 جوان 2024 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QCL/visualize>

- الحبوب (باعتبارها القاعدة الأولى للسلة الغذائية الوطنية)
 - البقوليات الجافة (مصدر بروتين نباتي ومكوّن رئيسي في التناوب الزراعي)
 - الخضر والفواكه (مصدر رئيس للفيتامينات والطلب اليومي)
 - الأشجار المثمرة (تمر، زيتون، حمضيات)
 - والبذور الزيتية (لأهميتها في الحد من واردات الزيوت وتحقيق التوازن الزراعي)
- ويستند هذا الاختيار أيضًا إلى توفر بيانات كمية وتحليلية كافية لهذه الشُّعب في المصادر الوطنية والدولية، مما يُتيح دراسة وتحليل مؤشرات أداء وتطور الإنتاج. في المقابل، فإن الشُّعب الحيوانية رغم أهميتها الإستراتيجية، تستدعي معالجة مستقلة بسبب خصوصية أنظمتها الإنتاجية، وتعقيد سلاسل القيمة المرتبطة بها (كالعلف، الصحة الحيوانية، التحويل الصناعي)، وهو ما يتجاوز نطاق الدراسة الحالية، دون أن يُنقص من أهميتها في السياسة الفلاحية الوطنية.

المطلب الثاني: تحليل تطور أهم الشُّعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطوّر أهم الشُّعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، مع التركيز على مسارات الإنتاج والتحويلات المرتبطة بالأمن الغذائي. وبناءً على ذلك تم اختيار مجموعة من الشُّعب الزراعية لما لها من دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي.

أولاً- شعبة الحبوب

تحتل شعبة الحبوب مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الجزائري وفي تحقيق الأمن الغذائي. فهي تستحوذ على نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية المستغلة سنويًا، إذ تُقدّر مساهمة محاصيل الحبوب بحوالي 40% من المساحة الزراعية في الجزائر¹. ويأتي القمح في مقدمة هذه المحاصيل من حيث الأهمية الغذائية؛ فهو يشكّل الغذاء الرئيسي للمواطن الجزائري سواءً في شكل خبز أو كسكس وغيرهما. يبلغ متوسط استهلاك الفرد من القمح نحو 852 كغ سنويًا، وفق تقديرات عام 2023²، مما يضع الجزائر

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (د.ت) لإحصائيات الفلاحة. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تم الاسترجاع في 22 ماي 2024 من <https://madr.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9/>

² هيلز، نبيلة. (2024، 22 مارس). Grain and Feed Annual – Algeria (AG2024-0002). (وزارة الزراعة الأميركية، خدمة الزراعة الخارجية (USDA FAS). <https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName>

ضمن أكثر الدول استهلاكًا للحبوب. وبالفعل، يعدّ الخبز غذاءً أساسياً مدعوماً من الدولة، ويُستهلك على نطاق واسع إلى جانب أطباق تقليدية كالكسكس، الأمر الذي يؤدي إلى طلب مرتفع ومستمر على القمح. ومع الارتفاع المطرد لعدد السكان (بنسبة نمو حوالي 1.5% سنوياً في الطلب على القمح)، تبقى مسألة تطوير شعبة الحبوب جد مهمة لضمان الأمن الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر بالرغم من جهودها في تعزيز الإنتاج المحلي، ما تزال من أكبر مستوردي الحبوب لتلبية حاجيات الاستهلاك؛ حيث تجاوزت واردات القمح اللين 9 ملايين طن في موسم 2023. لذلك فإن تقوية الإنتاج الوطني من الحبوب وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية يشكلان هدفاً استراتيجياً لتخفيف فاتورة الاستيراد وتعزيز الاكتفاء الذاتي¹.

1- تطور المساحات والإنتاج (2000-2023)

شهدت المساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر تطوراً نسبياً خلال العقدين الماضيين، مع تسجيل اتجاه عام نحو الاستقرار. فقد بلغ متوسط المساحة المزروعة بالحبوب حوالي 3.2 ملايين هكتار سنوياً خلال الفترة (2000-2009)، قبل أن يرتفع إلى نحو 3.39 ملايين هكتار سنوياً خلال الفترة (2010-2017)، أي بزيادة تقارب 6%.

وبصفة عامة، حافظت المساحات المزروعة على مستوى يقارب 3 ملايين هكتار سنوياً، مع تقلبات موسمية واضحة ضمن نطاق يتراوح تقريباً بين 3 و3.5 ملايين هكتار²، دون تسجيل توسع هيكلي مستدام. وقد استمر هذا المنحى العام من الاستقرار النسبي خلال سنة 2023.

¹ K. B. (2024, December 27). Cereals: A U.S. report praises Algeria. JUST INFO DZ. Retrieved October 26, 2024, from <https://just-infodz.com/cereales-un-rapport-us-encense-lalgerie/>

² USDA Foreign Agricultural Service. (2024, March 22). Grain and feed annual: Algeria (Report No. AG2024-0002; N. Hales, Author; E. Ustinova, Approver). Global Agricultural Information Network (GAIN).

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (09): تطور المساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو).

يُظهر الشكل (09) تطور المساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، حيث يتّضح طابع التذبذب وعدم الانتظام، رغم الاتجاه العام نحو الاستقرار النسبي. فقد تراوحت المساحات المزروعة في معظم السنوات بين حوالي 3 و3.5 ملايين هكتار، دون تسجيل توسع هيكلي مستدام، ما يعكس محدودية قدرة السياسات الزراعية على إحداث تغيير عميق في القاعدة المساحية لهذه الشعبة.

كما يبرز الشكل تسجيل انخفاضات ملحوظة في بعض السنوات، لاسيما في بداية الفترة، وسنة 2008، ثم سنة 2020، وهي فترات تتزامن مع ظروف مناخية غير مواتية، خاصة تراجع التساقطات المطرية، ما يؤكد الحساسية العالية لزراعة الحبوب للعوامل المناخية. وفي المقابل، تُظهر بعض السنوات توسعاً نسبياً في المساحات، يُمكن ربطه بتفعيل برامج الدعم والتحفيزات الموجهة للفلاحين، غير أنّ هذا التوسع ظل ظرفياً ولم يتحول إلى مسار تصاعدي دائم.

ويُبرز هذا أن استقرار المساحات المزروعة لم يكن كافياً لضمان استقرار الإنتاج، الأمر الذي يفسر التذبذب الكبير في مستويات إنتاج الحبوب المسجلة خلال نفس الفترة. ويعكس ذلك استمرار الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية وضعف تعميم الزراعة المسقية، ما يحدّ من فعالية السياسات الزراعية في تحقيق أمن غذائي مستدام لشعبة الحبوب.

2- السياسات والحوافز الحكومية لدعم شعبة الحبوب

طبقت الدولة الجزائرية مجموعة من السياسات والحوافز خلال السنوات الأخيرة، تهدف إلى توسيع

المساحات المزروعة وتحسين المردودية. وقد شملت هذه السياسات توفير البذور والأسمدة¹، دعم أسعار شراء الحبوب من المنتجين، وتخفيف الأعباء المالية عن الفلاحين، لاسيما في المناطق المتضررة من الجفاف عبر تأجيل سداد القروض البنكية وتسهيل حفر الآبار. كما تم توجيه الجهود نحو استصلاح الأراضي الزراعية في الجنوب في إطار الامتياز، بما يندرج ضمن الإطار القانوني المنظم لمنح الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة للاستصلاح².

وعلى المستوى السعري، رفعت الدولة أسعار شراء الحبوب ابتداءً من فيفري 2022 إلى مستويات تحفيزية، عبر تحديد أسعار الشراء عند تسليم الإنتاج للهيئات الرسمية (OAIC/نقاط التجميع)، بهدف تشجيع المنتجين على رفع الإنتاج وتسويق المحاصيل عبر القنوات الرسمية³، بما يعكس التزامًا واضحًا بجعل شعبة الحبوب خيارًا استراتيجيًا لتقليص التبعية الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

3- تحليل الاستهلاك والتجارة

تعد الجزائر من أكبر الدول المستهلكة للحبوب، حيث يحتل القمح مكانة مركزية في النظام الغذائي الوطني. ويُسجل استهلاك مرتفع للفرد من القمح، مرتبطًا بأنماط غذائية قائمة على الخبز ومشتقاته، إضافة إلى سياسات دعم الأسعار التي تُبقي المنتجات الأساسية في متناول المستهلك. غير أن هذا النمط الاستهلاكي المرتفع، إلى جانب ضعف الإنتاج المحلي، أدى إلى استمرار الاعتماد الكبير على الواردات، خاصة من القمح والذرة، ما ينعكس سلبيًا على الميزان التجاري الغذائي.

ورغم توسع قدرات الطحن محليًا واستقرار عدد المطاحن، فإن الطلب المتزايد على القمح اللين المستورد، خاصة من طرف الصناعات التحويلية الخاصة، يعكس اختلالًا هيكليًا بين الإنتاج والاستهلاك، ويؤكد محدودية قدرة السياسات الحالية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأجل القصير.

4- التحديات الهيكلية لشعبة الحبوب

تواجه شعبة الحبوب في الجزائر جملة من التحديات الهيكلية التي تحدّ من استثمار إمكاناتها الإنتاجية كاملة. في مقدمتها الاعتماد شبه الكلي على الأمطار الموسمية، ما يجعل المردودية الزراعية شديدة الحساسية للتقلبات المناخية، خاصة في ظل محدودية المساحات المسقية التي لا تزال تمثل نسبة

¹McMeekin, P. (2024, February6). *Ongoing drought boosts Algeria's cereal imports*. GrainCentral.

²<https://www.graincentral.com/markets/ongoing-drought-boosts-algerias-cereal-imports/>

³الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2024). العدد 04. المرسوم التنفيذي رقم 55-24 المؤرخ في 23 جانفي 2024.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022، 3 فبراير). العدد 09. المرسوم التنفيذي رقم 56-22 المؤرخ في 2 فبراير 2022.

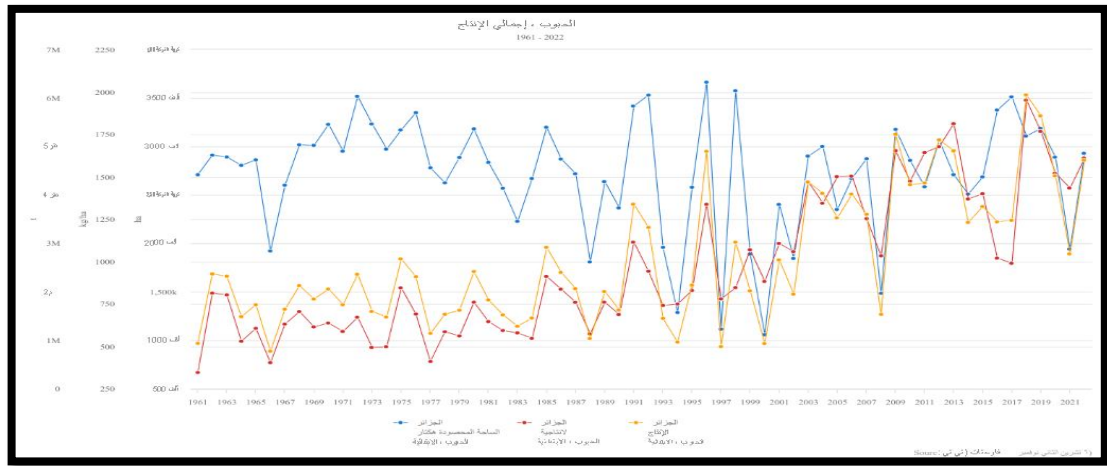
الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ضعيفة من إجمالي المساحة المزروعة. كما يفاقم تغيّر المناخ من حدة عدم الاستقرار الإنتاجي من خلال تكرار موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة¹.

إلى جانب ذلك، تعاني الشعبة من قيود هيكلية مرتبطة بتجزئة الملكية الزراعية، ضعف الاندماج الإنتاجي، وببطء تحديث أنماط الزراعة التقليدية، خاصة في الشمال حيث تُستغل الأراضي الخصبة منذ عقود. أما التوسع نحو الجنوب، فرغم إمكاناته الواعدة، فإنه يتطلب استثمارات كبيرة في البنى التحتية المائية والتجهيزات التقنية، وهو ما لم يتحقق بعد بالوتيرة الكفيلة بإحداث تحول بنيوي شامل في الشعبة.

يوضح الشكل (10) تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1961-2022)، مبرزًا الطابع المتذبذب للمسار الإنتاجي وتأثره الواضح بالعوامل المناخية والتدخلات السياساتية عبر الزمن.

الشكل(10): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1961-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

5- القمح:

يعد القمح المحصول الزراعي الأهم في الجزائر، حيث يمثل نحو 70% من إجمالي إنتاج الحبوب في البلاد². وباعتباره الغذاء الرئيسي لغالبية السكان، يُقدّر أن القمح وحده يساهم بما يقارب 60% من الحصة الغذائية اليومية للمواطن الجزائري، ما يُفسر تصنيفه الدائم ضمن قائمة المحاصيل الزراعية

¹ McMeekin, P. (2024, February 6). *Ongoing drought boosts Algeria's cereal imports*. Grain Central. تم الاسترجاع في 15 سبتمبر 2024 من <https://www.graincentral.com/markets/ongoing-drought-boosts-algerias-cereal-imports/>

² Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024, April 25). GIEWS Country Brief: The People's Democratic Republic of Algeria. Global Information and Early Warning System (GIEWS).

الإستراتيجية¹. ويكتسب القمح هذه المكانة الحيوية لكونه يتحوّل مباشرة إلى منتجات غذائية أساسية، مثل الخبز والعجائن، التي تشكّل مكونًا ثابتًا في المائدة الجزائرية. وبالتالي، فإن أي نقاش حول الأمن الغذائي في الجزائر لا يمكن أن يتجاهل شعبة القمح، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التبعية التجارية للخارج.

أ- مساحة زراعة القمح في الجزائر:

يتوزّع إنتاج القمح في الجزائر عبر ثلاث مناطق رئيسية، مع تركيز أكبر في الجهة الشرقية التي تستحوذ على نحو 35% من الإنتاج الوطني، تليها المنطقة الغربية بنسبة 31%، ثم المنطقة الوسطى بحوالي 26%. ويعكس هذا التوزيع الجغرافي تفاوتًا في مستويات الإنتاج بين الجهات؛ إذ تُظهر تحليلات صور الأقمار الصناعية أنّ المنطقتين الوسطى والشرقية تحققان عمومًا غلة أعلى مقارنةً بالغربية، ويرتبط ذلك بتباينات المناخ وخصوبة التربة والممارسات الزراعية². ولا يمكن فهم هذا التباين في الغلة بدون التطرق إلى الخصوصيات الزمنية للدورة الزراعية للقمح، التي تُعد عاملًا حاسمًا في تحديد النتائج الإنتاجية النهائية. إذ تخضع زراعة القمح في الجزائر لدورة موسمية تمتد من أكتوبر إلى جويلية، وتتوزّع على ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الزراعة من أكتوبر إلى ديسمبر، تليها مرحلة منتصف الموسم الممتدة من يناير إلى ماي والتي تشمل النمو الخضري والتكاثري، ثم مرحلة الحصاد خلال شهري جوان وجويلية. ويُبرز هذا التقويم الزراعي أنّ حساسية المحصول للظروف المناخية تختلف باختلاف المراحل، الأمر الذي يفسّر جزئيًا تفوّق بعض المناطق خلال سنوات معينة تبعًا لتزامن فترات الأمطار أو موجات الجفاف مع المراحل الحرجة لنمو القمح .

وبهدف توفير قراءة كمية دقيقة لواقع شعبة القمح في الجزائر، تم اعتماد سلسلة زمنية تغطي الفترة بين 2000 - 2023، تشمل أبرز المؤشرات الزراعية والتجارية المرتبطة بهذا المحصول الاستراتيجي. ويوضح الجدول (08) تطور الإنتاج، الواردات، نسب الاكتفاء الذاتي، استخدام الأراضي، والغلة المحققة،

¹ United States Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service (USDA-FAS). (2025, January 23). *Grain and Feed Update: Algeria* (Report No. AG2025-0001).

² USDA Foreign Agricultural Service. (2024). *Grain and Feed Update: Algeria*. Washington, DC: U.S. Department of Agriculture, p. 4. Based on NASA GLAMdata. <https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?>

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ما يُتيح تحليلًا شاملاً للأداء العام للقطاع خلال أكثر من عقدين.

الجدول (08): المؤشرات الأساسية لشعبة القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	استخدام الأراضي (مليون هكتار)	الإنتاج (طن)	إنتاجية القمح (طن/هكتار)	الواردات (طن)	الصادرات (طن)	الاستهلاك (مليون طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (SSR)	نسبة الاعتماد على الواردات (IDR)
2000	0.82	0.76	--	5.38	0	6.14	0.123	0.876
2001	1.84	2.04	1.11	4.56	0	6.60	0.309	0.691
2002	1.40	1.6	1.07	6.04	0	7.64	0.209	0.791
2003	2.05	2.96	1.45	5.120	7000	8.08	0.366	0.634
2004	2.01	2.73	1.36	5.12	13000	7.85	0.348	0.652
2005	1.60	2.41	1.51	5.70	7000	8.11	0.297	0.703
2006	1.78	2.69	1.51	4.99	14000	7.68	0.350	0.650
2007	1.82	2.32	1.27	4.89	24000	7.21	0.322	0.678
2008	1.01	1.11	1.10	6.51	37000	7.62	0.146	0.854
2009	1.85	2.95	1.60	5.76	9000	8.71	0.339	0.661
2010	1.76	2.61	1.48	5.11	5000	7.72	0.338	0.662
2011	1.67	2.91	1.74	7.49	5000	10.40	0.280	0.720
2012	1.95	3.43	1.76	6.39	2000	9.82	0.349	0.651
2013	1.73	3.30	1.91	6.34	3000	9.64	0.342	0.658
2014	1.65	2.44	1.48	7.48	7000	9.92	0.246	0.754
2015	1.81	2.66	1.46	8.53	6000	11.19	0.238	0.762
2016	2.06	2.44	1.18	8.26	10000	10.70	0.228	0.772
2017	2.12	2.44	1.15	8.11	3000	10.55	0.231	0.769
2018	1.95	3.98	2.04	8.44	3000	12.42	0.320	0.680
9120	1.97	3.88	1.96	6.80	8000	10.68	0.363	0.637
2020	1.85	3.11	1.68	7.08	57000	10.19	0.305	0.695
2021	1.37	2.17	1.58	8.05	58000	10.22	0.212	0.788
2022	1.82	3	1.66	7.05	91000	10.05	0.299	0.701
2023	1.8	2.5	1.39	9.5	----	12.00	0.208	0.792

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAOSTAT)، إحصاءات القمح في الجزائر (2000-2023)، تم الاطلاع عليها

عبر www.fao.org/faostat.

تُظهر بيانات الفترة (2000-2023) أن إنتاج القمح في الجزائر عرف تنذبًا واضحًا، يعكس هشاشة المنظومة الإنتاجية وعدم قدرتها على تحقيق استقرار مستدام. فرغم توسع المساحات المزروعة في بعض السنوات، لم يُترجم ذلك إلى تحسّن دائم في حجم الإنتاج أو في مستويات الإنتاجية، التي ظلت شديدة الحساسية للتقلبات المناخية، ولا سيما الجفاف المتكرر.

وتشير المؤشرات إلى أن الإنتاجية الزراعية بقيت في مستويات منخفضة ومتقلبة، غالبًا دون 1.6 طن/هكتار، وهي أقل من المعدلات الدولية، ما يعكس محدودية كفاءة استعمال الأرض وضعف الأثر التراكمي لبرامج الدعم والتمويل. كما ظلّ التحسّن المسجل في بعض السنوات ظرفيًا ومرتبًا بظروف

مناخية. وفي ظل فجوة مستمرة بين الإنتاج والاستهلاك، واصل القمح الاعتماد الكبير على الواردات، إذ لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي 37% في معظم الحالات، مقابل نسب اعتماد على الاستيراد فاقت 70% في معظم سنوات الفترة المدروسة. وتؤكد هذه المعطيات أن اختلال شعبة القمح لا يرتبط بحجم المساحات أو مستوى الدعم فقط، بل أساساً بضعف الإنتاجية، محدودية التحكم في المخاطر المناخية، وغياب تحول تكنولوجي وهيكل مستدام، ما يكرّس هشاشة الأمن الغذائي الوطني.

ثانياً - شعبة البقوليات

تُعدّ البقوليات الجافة (العدس، الحمص، الفول، الجلبانة) مكوناً أساسياً في النظام الغذائي الجزائري لما تتميز به من قيمة بروتينية عالية، إلى جانب دورها الزراعي في تثبيت الآزوت الجوي وتحسين خصوبة التربة¹. وتزرع هذه المحاصيل أساساً في الشمال والهضاب العليا. ورغم أهميتها الغذائية والبيئية، تواجه الشعبة تحدي ضعف الإنتاجية وضيق المساحات نتيجة تفضيل كثير من المزارعين محاصيل أعلى جدوى اقتصادية (كالخضر والحبوب)، ما أدى إلى اعتماد شبه كلي على الاستيراد وتعرّض الأسعار المحلية لتقلّبات السوق العالمية وتكاليف النقل.

وتتفاقم الصعوبات بسبب كلفة الحصاد (خصوصاً للمحاصيل الحساسة مثل العدس) ونقص الآلات المتخصصة، إضافة إلى آفات التخزين ونُدرة الأصناف المُحسّنة المتكيفة محلياً بكميات كافية. كما أن ضعف التنظيمات المهنية (تعاونيات/جمعيات منتجين) حدّ من القدرة التفاوضية للفلاحين على منافذ التسويق والحصول على مدخلات ودعم بشروط أفضل².

1- السياسات والحوافز الحكومية لدعم شعبة البقوليات في الجزائر:

تُصنّف البقوليات في الجزائر، ولا سيما العدس والحمص والفاصولياء، ضمن المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، نظراً لدورها في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين التوازن الغذائي وتقليص التبعية للاستيراد. وفي هذا الإطار، تبنت الدولة مجموعة من السياسات والحوافز التنظيمية والاقتصادية لدعم هذه الشعبة وضبط أسواقها.

¹Webteb. (2016, July 3). Types of legumes and their benefits. Retrieved from: https://www.webteb.com/articles/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7_16202

²جريدة أخبار اليوم الجزائرية، تحديثات تواجه شعبة البقوليات الجافة بالشلف، 27 أكتوبر 2018. متاح على: https://akhbarelyoum.dz/ar/index.php?id=257637&option=com_content&tmpl=component

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

فقد تم تعزيز دور الديوان الوطني المهني للحبوب (OAIC) في تنظيم استيراد وتموين البقوليات الجافة والأرز، بما يهدف إلى ضبط العرض والأسعار والحد من المضاربة، إلى جانب تحديد هوامش ربح قصوى على مستوى الجملة والتجزئة لضمان استقرار السلسلة التسويقية¹. وعلى مستوى دعم الإنتاج، وفّرت السلطات العمومية مدخلات زراعية مدعومة، شملت البذور والأسمدة، إضافة إلى تسهيلات تمويلية وقروض ميسرة، خاصة في المناطق المتضررة من الجفاف، مع اعتماد سياسة شراء مضمونة للمحاصيل الإستراتيجية بأسعار تشجيعية تُراجع دوريًا لمواكبة تطورات التكاليف.

كما أُدرجت شعبة البقوليات ضمن استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية، من خلال تشجيع توسيع المساحات المزروعة ورفع حجم الإنتاج المحلي بهدف تقليص الاعتماد على الواردات، مع الحثّ على إدماج التكنولوجيات الزراعية الحديثة لتحسين المردودية. وبالتوازي، قامت الدولة بوضع عدة آليات الرقابة لمحاربة المضاربة، لا سيما خلال الفترات الحساسة كرمضان، إلى جانب دعم مبادرات التوزيع المباشر عبر التعاونيات للحد من دور الوسطاء وحماية القدرة الشرائية للمستهلك. وتعكس هذه التدابير مجتمعة توجّهًا حكوميًا يهدف إلى إعادة هيكلة شعبة البقوليات، ليس فقط كخيار تمويني ظرفي، بل كرافعة إنتاجية ضمن رؤية أوسع لتحقيق أمن غذائي أكثر استدامة.

2- تطور المؤشرات الأساسية لشعبة البقوليات في الجزائر

الجدول (09): تطور المؤشرات الأساسية لشعبة البقوليات في الجزائر (2000-2022)

السنة	استخدام الاراضي (هكتار)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (طن/هكتار)	الواردات (طن)
2000	63.270	21.966	0.35	161.000
2001	59.600	38.541	0.65	177.000
2002	62.287	43.637	0.7	167.000
2003	68.147	57.858	0.85	173.000
2004	72.207	88.117	1.22	158.000
2005	69.392	47.230	0.68	197.000
2006	67.072	88.139	1.31	164.000
2007	63.650	50.164	0.79	191.000
2008	61.374	40.256	0.66	188.000
2009	67.617	64.373	0.95	176.000
2010	74.403	72.435	0.97	206.000
2011	87.473	78.904	0.9	251.000
2012	85.465	84.374	0.99	174.000

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

264.000	1.13	95.913	85.156	2013
192.000	1.03	93.783	90.659	2014
228.000	1.03	87.469	85.225	2015
199.000	1.00	77.388	77.564	2016
238.000	1.07	107.329	100.580	2017
236.000	1.23	137.716	111.978	2018
235.000	1.11	136.305	119.372	2019
191.000	1.12	119.125	103.082	2020
264.000	1.02	98.520	96.928	2021
-	1.13	101.311	89.371	2022

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT،

<https://www.fao.org/faostat/ar/>

تُظهر بيانات الفترة (2000-2022) تحسُّنًا نسبيًا في أداء شعبة البقوليات في الجزائر، تميز بتوسُّع متدرِّج في المساحات المزروعة وارتفاع ملحوظ في حجم الإنتاج، غير أنَّ هذا التطوُّر ظلَّ متذبذبًا وحساسًا للظروف المناخية. وقد سجَّلت الإنتاجية اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، ما يعكس تحسُّنًا في الحزمة التقنية المعتمدة، إلا أنَّ مستوياتها بقيت دون المتوسطات الإقليمية. ورغم هذا التحسُّن النسبي في العرض المحلي، استمرَّ الاعتماد على الواردات عند مستويات مرتفعة، دون تحسُّن هيكلي في الاكتفاء الذاتي، ما يكشف فجوة مستمرة بين العرض المحلي والطلب، ويؤكد محدودية أثر التوسُّع الإنتاجي على ميزان التوريد الغذائي.

يبين الجدول (10) تطوُّر إنتاج أهم أصناف البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، بما يسمح بتقييم اتجاهات النمو والفوارق بين الأصناف في ضوء السياسات الداعمة المعتمدة.

الجدول (10): تحليل تطور إنتاج البقوليات حسب الصنف (2000-2023)

الفترة الزمنية	الحمص (طن)	العدس (طن)	البازلاء الجافة (طن)	الفاصولياء الجافة (طن)	الفاول الجاف (طن)
متوسط 2004-2000	13862.6	438	4656.8	2726.38	938.8
متوسط 2009-2005	13955.6	1083.2	5310	5310	840.2
متوسط 2014-2010	29059.6	6040.4	8786.2	8786.2	1105.4
متوسط 2019-2015	30897.74	18048.37	10203.81	10203.81	1675.26
متوسط 2023-2020	39313.37	10630.53	10107.995	10108	2726.38

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT،

<https://www.fao.org/faostat/ar/>

وعلى مستوى التركيب الصنفي لإنتاج البقوليات (الجدول 10)، يبرز الحمص كأهم محصول من

حيث الكميات المنتجة، مسجلاً مساراً تصاعدياً واضحاً منذ 2010، ما يعكس ارتفاع الطلب عليه وتركيز السياسات التحفيزية نحوه. كما عرف العدس تحسناً ملحوظاً خلال النصف الثاني من الفترة المدروسة، في حين سجّلت الفاصولياء والبازلاء والبقول الجاف نمواً أبطأ وأكثر تذبذباً، بما يشير إلى تفاوت الجاذبية الاقتصادية والتسويقية بين الأصناف.

وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن التقدّم المحقق في شعبة البقوليات ارتبط أساساً برفع الكفاءة الإنتاجية لبعض الأصناف أكثر من توسيع الكمّ الإجمالي، مع محدودية انعكاسه على تقليص التبعية للاستيراد، ما يستدعي توجيه السياسات نحو تعظيم الغلة للهكتار وتعزيز التنظيم التسويقي لتحقيق أثر أكثر استدامة على الأمن الغذائي.

ثالثاً: شعبة الخضر

تُعدّ شعبة الخضر من الشعب الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية في الجزائر، بالنظر إلى دورها المحوري في النظام الغذائي الوطني، ومساهمتها المباشرة في خلق فرص العمل وتثبيت السكان في المناطق الريفية. وقد شهدت هذه الشعبة خلال العقدين الأخيرين نمواً ملحوظاً في المساحات المزروعة وحجم الإنتاج، مدعوماً بحزمة من السياسات العمومية وبرامج التمويل (الإنعاش الاقتصادي، برامج التجديد الفلاحي والريفي)، إضافة إلى التوسع الكبير في الزراعة المحمية بالبيوت البلاستيكية، خاصة في الولايات الساحلية والهضابية والجنوبية.

غير أنّ هذا التقدم الكمي لم يُترجم إلى استقرار هيكلي في أداء الشعبة، إذ لا تزال تعاني من اختلالات تنظيمية وتسويقية، أبرزها تقلبات الحادة في الأسعار الناتجة عن موسمية الإنتاج، ضعف آليات التخزين والتعاقد، والمضاربة، إلى جانب محدودية الصناعة التحويلية التي تظلّ متركزة في بعض المنتجات (معجون الطماطم والعصائر) مقابل ضعف تعليب وتجفيف الخضر. كما تُسجّل قيود مرتبطة بسلسلة التبريد والتوضيب المطابق للمعايير، فضلاً عن الضغوط المائية والمناخية التي تؤثر على استقرار العرض وجودته. ويواجه المنتجون الصغار، على وجه الخصوص، ضعفاً في القدرة التفاوضية وارتفاع كلفة الوساطة، ما يوسّع الفجوة بين أسعار الحقل وأسعار الاستهلاك¹.

¹ Transformed Fruits and Vegetables in Algeria: Trends and Outlook for 2024, Djazagro. متاح على: <https://www.djazagro.com/en/news-trends/studies-trends/fruits-and-vegetables>

1- السياسات وأشكال الدعم:

عرفت شعبة الخضر بأنماط متعددة من الدعم المالي والتقني بهدف تحفيز الإنتاج والاستثمار وتحسين الإنتاجية. ويُعد الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، الأداة الرئيسية لتمويل هذه التدخلات، حيث يغطي نسبة معتبرة من تكاليف الاستثمارات المرتبطة بتوسيع المساحات، اقتناء البيوت البلاستيكية، أنظمة الري بالتنقيط، وتأمين وتسويق المنتجات. كما شملت آليات الدعم صيغ تمويلية ميسرة، أبرزها قرض الرفيق (قرض موسمي دون فوائد) وقرض التحدي (قرض استثماري متوسط الأجل)، ما مكّن منتجي الخضر من اقتناء المدخلات الأساسية وتحمل أعباء الحملات الزراعية. وإلى جانب ذلك، استفاد المستثمرون في الزراعات الاستراتيجية من امتيازات جبائية وجمركية، خاصة ما تعلق باستيراد المعدات والتجهيزات الفلاحية، بهدف تشجيع التحديث التقني ورفع مردودية الشعبة¹.

2- الاستثمارات في البنية التحتية الفلاحية

أولت السياسات الزراعية اهتمامًا خاصًا لتطوير البنية التحتية الداعمة لشعبة الخضر، باعتبارها شرطًا أساسيًا لتحسين الأداء وتقليص الفاقد. ففي مجال الري، تم التوسع في اعتماد تقنيات الري المقتصد للمياه، خاصة السقي بالتنقيط، عبر إعانات استثمارية قد تصل إلى نصف تكلفة التجهيز، ما ساهم في رفع المردودية وتعدد المواسم الزراعية. كما شملت التدخلات حفر وتجهيز الآبار وإنشاء الأحواض المائية لضمان انتظام التزويد المائي في المناطق الجافة².

وفي مجال الزراعة المحمية، أدى الدعم العمومي الموجّه للبيوت البلاستيكية إلى توسع كبير في إنتاج الخضر المبكرة، وتحول ولايات مثل بسكرة والوادي ومنتجة إلى أقطاب إنتاج رئيسية، ما ساهم في توفير الخضر على مدار السنة وتحسين جودتها. أما على مستوى التحويل والتخزين، فقد تم إنشاء وحدات جديدة لفرز وتوضيب الخضر والفواكه، وتصنيع معجون الطماطم والعصائر، إلى جانب تمويل غرف التبريد وتحديث أسواق الجملة، وهو ما ساعد على تقليص فاقد ما بعد الحصاد وتحسين تسويق المنتجات

¹ زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في ولاية البرج، مجلة Assiut Journal of Agricultural Sciences، المجلد 45، العدد 4، 2014، الصفحات 159-172. متاح على https://ajas.journals.ekb.eg/article_3511_4073ce6d4e7f44ef1007ce604a13bd41.pdf :
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2010، 7 مارس). المرسوم التنفيذي رقم 10-80 المعدل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم 05-415 الذي يحدد كفايات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-121 المسمّى «الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الفلاحي».

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

خارج مواسم الذروة.¹ وتحولت ولايات كسبل متيجة وبسكرة والوادي إلى أقطاب رائدة في إنتاج الخضر المبكرة داخل البيوت البلاستيكية. هذا التطور ساعد على توفير محاصيل الخضر على مدار السنة وتحسين جودتها، بل وفتح المجال لإنتاج محاصيل غير تقليدية (مثل الموز) في بيوت بلاستيكية مدعمة تقنية.

3- تطور المؤشرات الأساسية لشعبة الخضر في الجزائر

الجدول (11): تطور المؤشرات الرئيسية لشعبة للخضر في الجزائر (2000-2022)

السنة	استخدام الاراضي (هكتار)	الإنتاج (مليون طن)	الإنتاجية (طن/هكتار)	الصادرات (طن)	الواردات (طن)
2000	180.684	1.78	9.87	2000	36.000
2001	187.444	2.02	10.76	4000	9.000
2002	196.845	2.14	10.87	1000	35.000
2003	209.455	2.49	11.90	3000	51.000
2004	220.633	2.91	13.20	8000	142.000
2005	233.531	3.01	12.89	16000	87.000
2006	238.817	3.05	12.75	8000	186.000
2007	233.018	3.20	13.73	10000	193.000
2008	224.657	3.16	14.06	7000	127.000
2009	240.174	3.74	15.57	5000	221.000
2010	257.996	4.12	15.96	13.000	207.000
2011	226.626	4.42	19.51	11.000	260.000
2012	275.000	4.69	17.05	10.000	358.000
2013	287.375	5.48	19.08	13.000	260.000
2014	279.701	5.85	20.91	14.000	266.000
2015	291.121	5.99	20.56	14.000	303.000
2016	295.858	6.45	21.79	16.000	285.000
2017	295.737	6.52	22.06	13.000	189.000
2018	299.308	6.91	23.08	7.000	216.000
2019	304.361	7.29	23.97	11.000	221.000
2020	314.990	7.99	25.36	9.000	186.000
2021	301.201	7.65	25.40	10.000	283.000
2022	307.525	8.00	26.01	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

تُبرز بيانات الفترة (2000-2022) ديناميكية واضحة لشعبة الخضر في الجزائر، تجسّدت في توسّع المساحات المزروعة وارتفاع قوي في الإنتاج وتحسّن ملحوظ في الإنتاجية، ما يعكس أثر السياسات

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2010، 7 مارس). المرسوم التنفيذي رقم 10-80 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 05-415 الذي يحدد كفاءات سير حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 المسمى «الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الفلاحي».

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

العمومية الداعمة والتوسع في الزراعة المسقية والمحمية. غير أنّ هذا الأداء الكمي لم يُترجم إلى توازن تجاري مستدام، إذ ظلّت الواردات عند مستويات معتبرة مقابل صادرات محدودة، نتيجة اختلالات في التخزين والتبريد والتحويل والتنظيم التسويقي. ويظهر المسار الزمني انتقال الشعبة من نمو متذبذب في العقد الأول إلى تحسّن أكثر استقراراً بعد 2010، مع تسجيل مكاسب هيكلية في المردودية. وعليه، فإنّ التحدي القائم لا يتمثل في الإنتاج فقط، بل في تجميع الفائض، تحسين سلسلة القيمة، وتعزيز القدرة التنافسية حسب نوع المنتج.

الجدول (12): تطور متوسط إنتاج أهم الخضر في الجزائر خلال الفترات الخمسية (2000-2023)

الفترة الزمنية	الثوم	البصل	الفلل	البطاطا	الطماطم
2004 - 2000	39.9	249.4	195.1	1,456.9	417.5
2009 - 2005	54.1	287.8	278.4	2,120.3	567.7
2014 - 2010	76.3	322.9	441.3	4,192.4	865.5
2019 - 2015	152.5	348.6	619.2	4,707.8	1,303.6
2023 - 2020	195.3	1,412.6	549.5	18,068.6	1,653.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT، :

<https://www.fao.org/faostat/ar/>

الوحدة: ألف طن

*ملاحظة: فترة (2020-2023) رباعية السنوات.

استناداً إلى بيانات الجدول (12) يُظهر التحليل حسب النوع أنّ تطوّر شعبة الخضر في الجزائر اتّسم بتركّز الإنتاج في عدد محدود من المحاصيل الإستراتيجية. فقد برزت البطاطا كأهم محصول من حيث الحجم والدور الغذائي، محققة اكتفاء ذاتياً مستقرّاً بفضل توسّع المساحات وتحسّن المردودية، رغم استمرار تحديات التخزين وتنظيم السوق. كما شهدت الطماطم، لا سيما الموجهة للتحويل الصناعي، تطوراً لافتاً مكّن الجزائر من بلوغ الاكتفاء الذاتي من معجون الطماطم والتوجّه نحو التصدير، وإن ظلّت طاقة التحويل محدّداً لاستيعاب الفوائض الموسمية. وفي المقابل، سجّل الفلفل والبصل مستويات إنتاج مرتفعة تغطي الطلب المحلي، غير أنّهما يظلان عرضة لتقلّبات سعرية ناتجة عن ضعف التخزين والتسويق، رغم تحقيق فائض في بعض المواسم. أمّا الثوم، فيتمثّل حالة ناجحة للتحوّل من العجز إلى الاكتفاء الذاتي الكامل خلال فترة وجيزة، نتيجة دعم توسيع المساحات وتحسين المردودية وتنظيم السوق. ويعكس هذا التفاوت بين المحاصيل أنّ التحدي في شعبة الخضر لم يعد إنتاجياً بحثاً، بل يرتبط أساساً بقدرة منظومة ما بعد الحصاد (التخزين، التحويل، التسويق) على تجميع الفائض وضمان استقرار السوق

وتعزيز الأمن الغذائي.

رابعاً: شعبة الفواكه:

تتمتع الجزائر بميزة نسبية معتبرة في إنتاج العديد من أصناف الفواكه، بحكم تنوعها المناخي الذي يجمع بين مناخ متوسطي ملائم للزراعات الشجرية في الشمال، ومناخ صحراوي يسمح بتطوير زراعات واحات ذات قيمة مضافة عالية في الجنوب. وتبرز ضمن هذه الشعبة ثلاثة أنواع تُعد ذات طابع استراتيجي، هي التمر والعنب والحمضيات، نظراً لوزنها الإنتاجي، وانتشارها الجغرافي، ودورها في تلبية الطلب الداخلي ودعم استقرار السوق. كما تشمل الشعبة فواكه أخرى ذات أهمية محلية وإقليمية، مثل التفاح والمشمش والخوخ في مناطق الهضاب والمرتفعات، والتين والزيتون في مناطق التل، والرمان في الواحات. وتكتسي شعبة الفواكه أهمية خاصة ضمن منظومة الأمن الغذائي، ليس فقط من حيث وفرة العرض، بل أيضاً من حيث تنوع النظام الغذائي وتحسين جودته، وهو ما يجعلها مجالاً مباشراً لتدخل السياسات العمومية وأدوات الدعم والاستثمار البنوي.

1- السياسات وأشكال الدعم لشعبة الفواكه

تندرج شعبة الفواكه في الجزائر ضمن السياسات العمومية الرامية إلى تنويع الإنتاج الزراعي وتحسين التوازن الغذائي، حيث أُدرجت الزراعات الشجرية ضمن سلاسل ذات أولوية في إطار برامج التجديد الفلاحي والريفي. وقد ارتكز دعم هذه الشعبة أساساً على تحفيز الاستثمار في غراسة الأشجار المثمرة وتجديد البساتين، من خلال إعانات مالية وتقنية يوفّرها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، إلى جانب صيغ تمويلية ميسرة مثل قروض الحملة دون فوائد وتمويل اقتناء العتاد الفلاحي. كما شملت التدخلات دعم مواد الغرس المحسّنة، وتحسين تقنيات السقي والصيانة، وربطها ببرامج الإرشاد والتكوين لرفع المردودية وتحسين الجودة¹.

غير أنّ أثر هذه السياسات ظلّ محدوداً من حيث الاستدامة، إذ بقي الدعم موجّهاً أساساً نحو الاستثمار الأولي، في مقابل ضعف التنظيم المهني والمتابعة الميدانية، ومحدودية آليات الضبط التسويقي، ما انعكس في شكل فوائض موسمية غير مُدارة وتقلبات سعرية. وعليه، فإن مساهمة شعبة

¹ Ministère de l'Agriculture, de l'Agroalimentaire et de la Forêt (France). (2014). Fiche pays — Algérie (politique agricole, Renouveau Agricole et Rural, instruments de financement et régulation)
https://agriculture.gouv.fr/sites/default/files/documents/pdf/fichepays2014-ALGERIE_cle4eccb1.pdf

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفواكه في الأمن الغذائي، رغم تحسّن الإنتاج، ما تزال رهينة تعزيز الحوكمة وتنظيم السوق بقدر ما هي رهينة توسيع الدعم الإنتاجي¹.

2- الاستثمارات في البنية التحتية الفلاحية لشعبة الفواكه

تُعد البنية التحتية الفلاحية عنصراً حاسماً في تمشين إنتاج الفواكه، بالنظر إلى قابليتها السريعة للتلّف وحساسية تسويقها للموسمية. وقد ركّزت الاستثمارات العمومية على توسيع اعتماد تقنيات الري المقتصد للمياه، خاصة السقي بالتنقيط، لما له من أثر في تحسين كفاءة استعمال الموارد المائية واستقرار مردودية الأشجار المثمرة. كما شملت الجهود دعم تجهيزات ما بعد الجني، ولا سيما غرف التبريد والتخزين، بهدف تقليص العجز وتنظيم العرض عبر الزمن.

ورغم هذا التوجه، لا تزال منظومة ما بعد الحصاد تعاني من اختلالات، أبرزها ضعف تعميم سلاسل التبريد، محدودية وحدات الفرز والتوضيب، وعدم كفاية الصناعة التحويلية (العصائر، التجفيف، التعليب) لامتناس الفوائض الموسمية. ويؤدي هذا القصور البنيوي إلى استمرار تقلبات الأسعار وضعف القيمة المضافة، ما يحدّ من الأثر الحقيقي للاستثمار على استقرار السوق وتعزيز الأمن الغذائي. وعليه، فإن تطوير شعبة الفواكه يظلّ مشروطاً ببناء منظومة متكاملة تربط الإنتاج بالبنية اللوجستية والتحويل، بما يسمح بالتحكم في الموسمية وتحسين استدامة العرض وجودته².

3- تطور المؤشرات الأساسية لشعبة الفواكه في الجزائر

الجدول (13): تطور المؤشرات الأساسية للفواكه في الجزائر (2000-2022)

السنوات	استخدام الاراضي (هكتار)	الإنتاج مليون (طن)	الإنتاجية (طن/هكتار)	الصادرات (طن)	الواردات (طن)
2000	324.539	1.80	5.55	11000	300000
2001	337.113	1.99	5.91	8000	115000
2002	358.298	2.13	5.94	11000	337000
2003	388.800	2.53	6.50	11000	333000
2004	414.343	2.66	6.43	9000	325000
2005	451.942	3.09	6.84	12000	305000
2006	485.434	3.32	6.83	13000	299000
2007	505.721	2.94	5.82	14000	362000

¹ MOUAS, Y. (2009).Analyse des résultats du PNDA pour la filière arboricole dans la wilaya de Blida (Mémoire de magister).Université de Blida. <https://di.univ-blida.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/408/32-630-109.pdf>

² AO. (s.d.). NEPAD/PDDAA – Algérie: Profil de projet d'investissement« Mise en valeur des eaux superficielles dans la région de Lardjem, wilaya de Tissemsilt » (aH206f).<https://www.fao.org/4/aH206f/aH206f00.pdf>

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

351000	11000	6.67	3.41	510.563	2008
448000	13000	7.73	3.96	515.358	2009
297000	12000	7.58	4.45	586.899	2010
516000	31000	8.32	4.90	589.384	2011
558000	22000	8.91	5.25	588.906	2012
605000	24000	9.61	5.64	587.081	2013
666000	32000	10.55	5.72	542.315	2014
598000	46000	11.40	8.24	546.997	2015
412000	50000	10.65	6.19	581.288	2016
328000	53000	11.07	6.38	576.216	2017
299000	56000	12.43	6.61	532.078	2018
432000	104000	13.14	7.07	537.870	2019
450000	127000	13.10	7.06	538.421	2020
370000	72000	12.98	6.84	526.899	2021
-	-	13.08	6.97	533.169	2022

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

يُبين الجدول (13)، توسّع المساحة المخصصة لإنتاج الفواكه من نحو 324 ألف هكتار عام 2000 إلى أكثر من 533 ألف هكتار عام 2022 (+64%). ورافق ذلك تحسّن كبير في حجم الإنتاج، إذ ارتفع من 1.8 إلى حوالي 7.0 مليون طن (+287%)، إلى جانب نموّ واضح في الإنتاجية من 5.55 إلى 13.08 طن/هكتار (+136%)، بما يعكس أثر برامج الدعم الزراعي وتطوير العتاد والتكوين وشبكات السقي. ورغم تحسّن العرض، ظلّت الواردات مرتفعة نسبيًا خلال عدد من السنوات وتجاوزت 500 ألف طن في بعض الفترات مثل (2012-2016) وهو ما يشير إلى فجوة في التخزين والتسويق يستلزم معالجتها. أمّا الصادرات فشهدت منحنى تصاعديًا، وبلغت ذروتها سنة 2020 عند 127 ألف طن، قبل أن تتراجع نسبيًا في 2021 بالتوازي مع انخفاض الإنتاج. وبناءً عليه، فإن تعميق العمل على سلاسل القيمة (التخزين المبرد، الفرز والتعبئة، اللوجستيات، والصناعات التحويلية) يبقى شرطًا لتعزيز الاكتفاء وتوسيع التصدير.

الجدول (14): تطوّر متوسط الإنتاج السنوي لبعض الفواكه المختارة في الجزائر (2000-2023)

الفترة الزمنية	البرتقال	الكرز	الخوخ	المشمش	العنب	التمر
2004-2000	359.1	3.5	67.2	78.7	238.0	431.6
2009-2005	505.9	4.0	110.8	160.8	374.1	537.8
2014-2010	809.1	7.0	176.7	255.3	519.0	788.3
2019-2015	1049.1	9.0	187.6	251.7	551.8	1061.9
2023-2020	1229.5	11.3	190.6	195.9	605.8	1227.5
نسبة التغير (%)	+242.3	226.0+	+183.6	+149.1	+154.5	+184.4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

يُبرز الجدول (14) اتجاهًا عامًا تصاعديًا في متوسط الإنتاج السنوي للفواكه المختارة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، مع تفاوت واضح في وتيرة النمو بين الأصناف. ويعكس هذا التطور أثر التوسع في المساحات المغروسة، وتحسّن بعض التقنيات الزراعية، خاصة في الزراعات الشجرية التي تستفيد من استثمارات طويلة الأجل. غير أن قراءة هذه الاتجاهات تقتضي التمييز بين النمو الكمي للإنتاج وبين القدرة الفعلية للشعبة على تحقيق استقرار العرض وتعزيز الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

تحتل التمور موقعا محورياً ضمن شعبة الفواكه، باعتبارها محصولاً استراتيجياً يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الصحراوية. ويظهر تطور متوسط إنتاج التمور مساراً تصاعدياً مستقراً نسبياً، ما يعكس نتائج سياسات التوسع في غرس النخيل وتحسين تقنيات الري ومكافحة الأمراض. غير أن هذا الأداء الإنتاجي المرتفع لا يقابله بالضرورة استغلال مكافئ على مستوى التثمين والتصدير، حيث يظل تسويق التمور محكوماً بقيود لوجستية وتنظيمية، خاصة فيما يتعلق بالفرز، والتوضيب، وسلاسل التبريد، ومعايير الجودة، وهو ما يحدّ من انعكاس الوفرة الإنتاجية على العائدات الخارجية.

أما العنب، فيُظهر الجدول تطوراً ملحوظاً في متوسط الإنتاج، مستفيداً من إعادة توجيه زراعة الكروم نحو عنب المائدة بدل الاستعمالات الصناعية التقليدية. ويعكس هذا التحول استجابة جزئية للطلب الداخلي، غير أنّ ضعف اندماج هذه الشعبة في التجارة الخارجية يؤكد استمرار اختلالات في التنظيم التسويقي، وغياب استراتيجيات تصدير واضحة، رغم توفر قاعدة إنتاجية معتبرة.

وفيما يخص الحمضيات، يكشف تطور الإنتاج عن مسار تعافٍ تدريجي منذ بداية الألفية، بعد فترات من التراجع المرتبطة بتقادم البساتين والمشكلات الصحية ونقص المياه. ويشير هذا التحسن إلى أثر برامج إعادة الهيكلة والغرس الجديدة، غير أن استدامة هذا المسار تظل رهينة بتوفر الموارد المائية، وبقدرة الشعبة على تقليص التذبذب الموسمي في الأسعار، وتحسين قابلية التخزين والتسويق.

وبموازاة هذه المحاصيل الرئيسية، تسجّل الفواكه المعتدلة المناخ (كالنفاخ والمشمش والرمان) ديناميكيات نمو لافتة، خاصة في المرتفعات والهضاب العليا وبعض المناطق الصحراوية، ما يعكس تنوعاً متزايداً في الخارطة الإنتاجية للفواكه. غير أن هذه الديناميكيات، رغم أهميتها، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف الصناعة التحويلية، وارتفاع الفاقد بعد الجني، ومحدودية الربط بين الإنتاج والبنية التحتية الداعمة.

وعليه، فإن تطور متوسط إنتاج الفواكه في الجزائر، كما يبيّنه الجدول (14)، يعكس تقدماً كمياً

معتبرًا، لكنه يظل غير كافٍ بمفرده لضمان مساهمة فعالة ومستقرة في الأمن الغذائي، ما لم يُواكب باستثمارات بنيوية وتنظيمية قادرة على تحويل الوفرة الإنتاجية إلى استقرار في العرض وتحكم أفضل في الأسواق.

خامسًا: شعبة البذور الزيتية

تُعد شعبة البذور الزيتية من الشعب الزراعية الحديثة نسبيًا في الجزائر، وتشمل محاصيل مثل عباد الشمس وفول الصويا والذرة الزيتية، الموجهة لاستخلاص الزيوت النباتية الغذائية وإنتاج الكسب العلفي. وقد ظلّ هذا النشاط تاريخيًا محدودًا، ما جعل الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على استيراد زيوت المائدة، في سياق فاتورة واردات تجاوزت ملياري دولار سنويًا. غير أنّ الفترة الأخيرة شهدت توجّهًا استراتيجيًا نحو تطوير هذه الشعبة، انطلاقًا من برامج تجريبية ثم توسعية منذ حوالي 2020، شملت زراعة عباد الشمس وفول الصويا والذرة الصفراء، خصوصًا في ولايات الجنوب تحت أنظمة الري المحوري¹، مع إدماج هذه المحاصيل ضمن السياسات الوطنية للأمن الغذائي.

ورغم أنّ الإنتاج المحلي ما يزال في بداياته، إلا أنّ النتائج الأولية، خاصة بالنسبة لعباد الشمس، أظهرت مردودية مشجعة في بعض المناطق، ما عزّز مسار تأهيل الصناعة التحويلية لعصر الزيوت محليًا. غير أنّ حداثة التجربة تطرح تحديات بنيوية تتعلق بالمنافسة على الأراضي الزراعية، نقص الخبرة التقنية، الحاجة إلى بنية تحويلية قريبة، وارتفاع تكاليف الاستثمار الأولي، فضلًا عن المخاطر المناخية والاقتصادية. وعليه، يبقى تطوير شعبة البذور الزيتية رهين تحقيق إنتاجية اقتصادية مجدية وتكامل فعال بين الإنتاج والتحويل، بما يسمح تدريجيًا بتقليص التبعية للواردات وتعزيز الأمن الغذائي الوطني. تُعد بذور عباد الشمس من المحاصيل الزيتية الرائدة عالميًا، حيث تحتل المرتبة الثالثة ضمن أكثر المحاصيل إنتاجًا للزيوت النباتية بعد النخيل وفول الصويا².

¹ The Maghreb Times. (2023، 8 مارس). Sunflower: Algeria Launches an Ambitious Program. من: <https://themaghrebtimes.com/sunflower-algeria-launches-an-ambitious-program/>

² NurhanDunford, Properties of High OleicSeedOils, Oklahoma State University Extension, متاح على: <https://extension.okstate.edu/fact-sheets/properties-of-high-oleic-seed-oils.html>

الفصل الثاني: واقع الزراعات الإستراتيجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الجدول (15): تطور المؤشرات الرئيسية لشعبة عباد الشمس (2000-2023)

السنة	استخدام الاراضي (هكتار)	الإنتاج (طن)	الانتاجية (طن/هكتار)	الواردات (طن)
2000	148	56.17	0.38	1000
2001	151	58.18	0.39	2000
2002	154	59.69	0.39	2000
2003	157	61.23	0.39	2000
2004	159	62.79	0.39	2000
2005	161	64.4	0.40	3000
2006	163	66.06	0.41	1000
2007	166	67.75	0.41	3000
2008	169	69.47	0.41	3000
2009	174	71.24	0.41	2000
2010	170	70	0.41	2000
2011	175	75	0.43	1000
2012	180	80	0.44	3000
2013	180	80	0.44	3000
2014	180	80	0.44	4000
2015	180	81.74	0.45	9000
2016	189	83.75	0.44	10000
2017	192	85.78	0.45	18000
2018	195	87.82	0.45	8000
2019	192	89.86	0.47	11000
2020	202	87.82	0.43	11000
2021	198	88.5	0.45	11000
2022	200	88.72	0.44	11000
2023	200	88.35	0.45	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT،

<https://www.fao.org/faostat/ar/>

يُظهر تحليل مؤشرات شعبة عباد الشمس في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) توسعًا محدودًا ذا طابع تجريبي في المساحات المزروعة، التي ارتفعت من نحو 148 هكتارًا إلى حوالي 200 هكتار فقط، وهو مستوى لا يسمح بإحداث أثر ملموس على توازن سوق الزيوت النباتية. ورغم هذا التوسع النسبي، ظل حجم الإنتاج ضعيفًا، إذ لم يتجاوز 90 طنًا سنويًا، ما يعكس فجوة واضحة بين نمو المساحة وتحقيق مردودية اقتصادية كافية، ويشير إلى وجود قيود إنتاجية وهيكلية.

وعلى مستوى الإنتاجية، سُجِّل تحسّن طفيف من 0.38 طن/هكتار سنة 2000 إلى حوالي 0.44-0.45 طن/هكتار خلال السنوات الأخيرة، مع تنذب ملحوظ بين المواسم، وهو ما يدل على تحقيق مكاسب تقنية محدودة مرتبطة بتحسين البذور وإدارة الري، لكنها لا تزال بعيدة عن المتوسطات العالمية، ما يحدّ من القدرة التنافسية للمحصول. وفي المقابل، تكشف تطورات الواردات عن اتساع مستمر

للفجوة بين العرض المحلي والطلب، حيث ارتفعت من حوالي 1,000 طن مطلع الفترة إلى أكثر من 11,000 طن سنوياً منذ 2019، مع تسجيل ذروة استثنائية سنة 2017، وهو ما يكرّس تبعية مرتفعة للأسواق الخارجية ويُبقي أمن الزيوت الغذائية هُشاً أمام تقلبات الأسعار العالمية.

ويؤكد غياب الصادرات خلال كامل الفترة المدروسة أنّ الإنتاج الوطني موجّه أساساً للاستهلاك الداخلي دون تحقيق فائض قابل للتسويق الخارجي، ما يعكس الطابع الأولي والتجريبي للشعبة. وعليه، يمكن الاستنتاج أنّ شعبة عباد الشمس في الجزائر ما تزال في مرحلة انتقالية مبكرة، وتتطلب استراتيجية متكاملة تقوم على توسيع المساحات القابلة للإنتاج اقتصادياً، رفع الغلة للهكتار، وتعزيز التكامل بين الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية، بما يسمح تدريجياً بتقليص الاعتماد على الواردات وتحسين الميزان التجاري الزراعي.

من خلال ما سبق، يمكن القول أنّ الجزائر انتهجت خلال الفترة 2000-2023 مقاربة شاملة لتطوير الشُّعب الزراعية الإستراتيجية باعتبارها ركيزة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد شملت هذه المقاربة معظم سلاسل القيمة الأساسية في القطاع الفلاحي (من الحبوب والبطاطا والبقوليات والزيوت النباتية، وصولاً إلى الخضر والفواكه)، حيث وُضعت لكل شعبة حزمة سياسات داعمة حسب خصوصياتها. ولم يقتصر الاهتمام على جانب الإنتاج فقط، بل امتدّ إلى حلقات التحويل والتوزيع والتصدير بهدف خلق قيمة مضافة أكبر وضمان استفادة كل من المنتج والمستهلك. وقد أفضت هذه الجهود إلى نتائج ملموسة: فالنمو السنوي للقطاع الفلاحي ظل واضحاً، وارتفعت مساهمته في توفير الحاجيات الأساسية للسكان (مثال ذلك مضاعفة إنتاج الحبوب والبقوليات خلال عقد ونصف، وتحقيق اكتفاء ذاتي في البطاطا والدواجن والبيض، وتقليص ندرة الحليب نسبياً. كما تنوعت الخريطة الفلاحية جغرافياً عبر استصلاح ملايين الهكتارات الجديدة خاصة في الجنوب، مما عزز إدماج المناطق الصحراوية في التنمية الوطنية.

خلاصة:

استنادًا إلى ما تقدّم عرضه وتحليله، يتبيّن أنّ القطاع الزراعي في الجزائر حقّق خلال العقدين الأخيرين تقدّمًا ملموسًا في عدد من المحاور البنيوية، لا سيّما التوسّع في المساحات المسقية، وتحقيق اكتفاءٍ شبه كامل في البطاطا، والطفرة المسجّلة في إنتاج التمور بما عزّز تموضع البلاد ضمن المنتجين الكبار عالميًا، إلى جانب تحسّن مؤشرات الأمن المائي بفعل مشاريع السدود وتطوير شبكات الري. ومع ذلك، يُظهر التشخيص المعتمد استمرار قيودٍ هيكلية تحدّ من تعبئة الإمكانيات الكاملة للقطاع، أبرزها تجزؤ الملكية وصِغَر الحيازات، وضعف التكامل على امتداد سلاسل القيمة الزراعية-الصناعات الغذائية بما يُبقي اعتمادًا مُعتبرًا على واردات المواد الأولية، فضلًا عن هشاشة وصلات التخزين والتوزيع وما ينجم عنها من تقلبات سعرية دورية. ويضاف إلى ذلك نقائص مؤسسية، في مقدّمتها غياب تعداد فلاحي شامل منذ 2001، بما يُضعف مرتكزات التخطيط القائم على بيانات مُحدّثة وقابلة للتحقّق.

ضمن هذا المنظور، تبدو آفاق تنمية زراعية مستدامة واعدة متى ما تمّ توجيه السياسات نحو معالجة محدّدات القصور أعلاه، مع مراعاة التغيرات الجهوي بين الشمال والجنوب وتعزيز التكامل القطاعي بين الزراعة والصناعة والخدمات. ومن شأن ذلك تقليص التبعية الغذائية وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي. وسنتطرق في الفصل الثالث إلى تحليل أثر التمويل الزراعي—بشقيّه العمومي والخاص—في نمو القطاع والتنمية الريفية وضمان الأمن الغذائي الوطني، عبر توصيفٍ دقيقٍ لأدوات التمويل وآلياته، واختبار فرضياتٍ تُعنى بدرجات فاعليته على مستوى الإنتاجية، وتقلّبات الأسعار، وميزان الغذاء، مع اقتراح حزمةٍ من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تمهيد:

يعتبر التمويل الزراعي أحد المرتكزات الجوهرية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية في الجزائر، لما له من دورٍ مباشر في تمكين الفلاحين من وسائل الإنتاج وتحسين مردودية الشُّعْب الزراعية الاستراتيجية. وقد عرفت الجزائر منذ سنة 2000 إصلاحاتٍ عديدة في سياسات التمويل البنكي والبرامج الفلاحية، هدفت إلى دعم الاستثمار الزراعي وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، من خلال دراسة الترابط بين تطور القروض البنكية، وبرامج الدعم العمومي، وأداء الشُّعْب الزراعية الاستراتيجية. ويركّز التحليل على تقييم فعالية هذه الآليات في تحسين مؤشرات التوفّر والوصول والاستخدام والاستقرار، باعتبارها الأبعاد الرئيسة للأمن الغذائي.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: عرض برامج التمويل الزراعي وتطوّرها

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التمويل الزراعي ومؤشرات الأمن الغذائي الوطني

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المبحث الأول: سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل البنكي أحد أعمدة دعم التنمية الفلاحية في الجزائر، غير أن سياسة الائتمان الزراعي ظلت تواجه عدة تحديات جوهرية. فقد عانت البنوك الزراعية من ضعف قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية، مما جعلها غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد من طرف الفلاحين على القروض. وبدلاً من الاعتماد على مواردها الذاتية، كانت هذه المؤسسات تعتمد على خزينة الدولة لتوفير التمويلات اللازمة.

المطلب الأول: إطار عام حول النظام البنكي في الجزائر

شهد النظام البنكي الجزائري سلسلة من التحوّلات المتعاقبة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة التأسيس والتكيف (1962-1986)، ثم مرحلة الإصلاحات الأولى (1986-1989)، وأخيراً مرحلة الإصلاحات المعمّقة (1990-1999)، وهو ما يتيح فهماً أوضح لمسار تطوّر القطاع البنكي ودوره في تمويل الفلاحة.

أولاً: مرحلة التأسيس والتكيف (1962 - 1986)

عرف التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962 - 1986) تطورات مهمة ارتبطت بتحوّلات اقتصادية وهيكلية متتالية. ففي بداية الاستقلال، ورثت الجزائر منظومتين للتمويل الزراعي، الأولى موجهة للمستعمر من خلال الصندوق الجزائري للائتمان الزراعي التضامني الذي أنشئ عام 1935¹، والثانية مخصصة للفلاحين الجزائريين عبر الشركات الزراعية التي تم إحداثها عام 1952. واعتباراً من سنة 1963، حافظت الجزائر على هذه الآليات، حيث أسندت مهمة تمويل المزارع الجماعية المدارة ذاتياً إلى الصندوق، فيما حُصّ القطاع الخاص بدعم من الشركات الزراعية. وبحلول عام 1966، قامت الخزينة العمومية بدور رئيسي في تمويل القطاع الفلاحي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الأخرى لتوفير الموارد المالية². غير أن هذه الجهود تعثرت بسبب غياب الاستقرار السياسي والقيود المالية المفروضة آنذاك.

في عام 1964، أوكلت مهمة توزيع القروض إلى البنك المركزي، لكنه واجه صعوبات في ضمان

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1968، 26 جانفي). العدد 8، المرسوم-القانون المؤرخ في 4 أكتوبر 1935 المتعلق بإنشاء الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني (CACAM).

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1963، 30 أبريل). العدد 26. المرسوم رقم 63-160 المؤرخ في 25 أبريل 1963 المتعلق بتنظيم تمويل الاستغلاليات الفلاحية بنظام التسيير الذاتي، ص. 395.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

التوزيع العادل والفعال، مما أدى إلى فرض شروط صارمة وتأخيرات أثرت سلبًا على استفادة الفلاحين، خصوصًا صغار المنتجين. ومن تم تولى البنك الوطني الجزائري عام 1967 مهمة التمويل الزراعي، واعتمد مبدأ اللامركزية لتسريع عملية الموافقة على القروض. وعلى الرغم من اعتماد أسعار فائدة منخفضة، فإن صغار الفلاحين لم يستفيدوا سوى من 5% فقط من إجمالي قروض القطاع العام¹.

جاء إصلاح عام 1975 كمحاولة لتعزيز استقلالية الفلاحين وتحسين التواصل بينهم وبين البنوك، لكن التحديات استمرت. وفي عام 1982، تم إنشاء بنك التنمية الفلاحية والريفية بهدف توسيع نطاق الخدمات المالية في المناطق الريفية، وتركز نشاطه على القروض قصيرة الأجل لصالح صغار الفلاحين². لكن بالرغم من هذا الجهد، ظل العديد من الفلاحين غير قادرين على سداد ديونهم أو توفير الضمانات المطلوبة، مما تطلب تدخلًا إضافيًا من الدولة لإعادة هيكلة النظام المالي الزراعي.

ثانياً: الإصلاحات البنكية خلال الفترة (1986 - 1989)

تأطرت هذه المرحلة بالقانون 86-12 الذي منح المؤسسات المصرفية هامشًا أوسع في تحديد مخصصاتها الائتمانية واتخاذ قراراتها على نحو أكثر لامركزية. ووفقًا للمادة 11 من القانون ذاته، مُنحت البنوك استقلاليةً أكبر في منح القروض ومتابعتها مع اعتماد تدابير لإدارة مخاطر عدم السداد. وفي السياق نفسه، اتجهت السياسة التنظيمية إلى تقليص حدة التخصص المصرفي، بما أتاح توزيع تمويل القطاع الفلاحي على مجمل البنوك التجارية، إلى جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي ظلّ فاعلاً محوريًا في الأرياف³. وبعد نحو عامين من دخول أحكام القانون 86-12 حيّز التنفيذ، تعرّز توجه الاستقلالية التشغيلية للبنوك وتكثفت إجراءات تبسيط المساطر، ما أسهم في تقليص زمن دراسة الملفات وتحسين نفاذ المنتجين الفلاحين إلى الخدمات الائتمانية غير أنّ التدخل العمومي ظلّ حاضراً لحماية تمويل الاستثمارات الزراعية الجديدة، خصوصًا في أعقاب إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بموجب القانون 87-19 الذي أعاد تنظيم الأصول الزراعية وأفرز صيغًا استثمارية جديدة. وفي هذا الإطار، حافظت الدولة على آليات توجيه ائتماني ملزم نحو مستثمرات محدّدة ذات أولوية، وهو ما قلّص جزئيًا من فاعلية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1968، 27 سبتمبر) العدد 78. الأمر رقم 534-68 المؤرخ في 24 سبتمبر 1968 المتعلق بحلّ مؤسسات القرض الفلاحي ونقل نشاطها.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1982، 16 مارس). العدد 11. المرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتحديد نظامه الأساسي، ص. 369-وما بعدها.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 20 أوت 1986، القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والائتمان.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الاستقلالية المصرفية وحدّ من قدرة البنوك على تسعير المخاطر وفرض ضمانات كافية في بعض الحالات، ولا سيما لدى الشرائح الأصغر من المنتجين¹.

ثالثاً: الإصلاحات البنكية خلال الفترة (1990 - 1999)

يعتبر القانون 90-10 المتعلّق بالنقد والقرض محطةً فاصلةً في تحديث الإطار المنظّم للنظام المصرفي الجزائري. ارتكز هذا القانون على حكمين جوهريين:²

– الفصل بين السلطة التنفيذية وبين السلطة النقدية والائتمانية من خلال إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في التسيير المالي والنقدي.

– الانفتاح التنافسي للقطاع المصرفي: تقليص احتكار الدولة للنشاط البنكي وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي) وفق ضوابط الترخيص والمزاولة والرقابة المبيّنة في المواد 127-130.

ورغم الإيجابيات الواضحة لهذا الإصلاح من حيث تعزيز الحوكمة الرقابية، وتحسين إدارة المخاطر، وتوسيع قاعدة الفاعلين فقد ارتبطت المرحلة الأولى من تطبيقه ببعض الآثار الجانبية على وفرة الائتمان في القطاعات الحساسة، ومنها الفلاحة. فقد أدّى تشديد المتطلبات الاحترازية وارتفاع كلفة المخاطر لدى البنوك، مع محدودية قنوات إعادة التمويل، إلى تقييد نسبي للتوسّع الائتماني. كما جرى تحرير أسعار فائدة الودائع ابتداءً من ماي 1990، بينما خضعت أسعار الإقراض لحدود تنظيمية مرتفعة نسبياً حتى مطلع 1994، ما انعكس على كلفة الاقتراض بالنسبة لصغار المنتجين³.

أدت شروط الإقراض المشدّدة وتزايد المخاطر خلال أوائل التسعينيات إلى تراجع ملحوظ في حجم الائتمان البنكي الموجّه للقطاع الفلاحي وتقلّص عدد الملفات الممولة، ما انعكس على وتيرة الاستثمار الزراعي، قبل أن تتجه السلطات والبنوك لاحقاً إلى ترتيبات تخفيفية وإعادة ضبط آليات التمويل.

ويوضح الجدول رقم (16) مسار تغيّر معدّلات الفائدة في الجزائر خلال المدة 1986-1996 وفق القروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 13 جانفي 1988، *بالقانون المؤرّخ في 13 جانفي 1988 المعدّل والمتّمسّق للقانون رقم 86-12 المؤرّخ في 19 أوت 1986 المتعلّق بنظام البنوك والائتمان*، ص. 35-36.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990، القانون رقم 90-10 المؤرّخ في 14 أفريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض، المواد 127-130، ص. 450. وما بعدها.

³ International Monetary Fund (IMF), Algeria — Recent Economic Developments, IMF Staff Country Report No. 96/71, 1996, section “Monetary Policy and Financial Sector Reforms”.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الجدول(16):رصد تطور معدلات الفائدة في الجزائر بين 1986 و1992

الفترة الزمنية	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة الأجل	القروض طويلة الأجل
1990-1986	من 4% إلى 6%	من 5% إلى 6%	من 4% إلى 6%
1992-1990	من 13% إلى 23.5%	من 13% إلى 23.5%	من 15% إلى 23.5%
بعد 1992	8%	6%	5%

المصدر: رابح بوزياني، إصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثرها على تطويره، مذكرة دكتوراه، 1996، ص. 105.

يُظهر الجدول تطوّر معدّلات الفائدة المطبّقة على القروض الفلاحية خلال الفترة (1986-1992)، حيث شهدت هذه المعدّلات تحولات ملحوظة، لا سيّما مع بداية التسعينيات في إطار الإصلاحات النقدية وتحرير السياسة الائتمانية. وقد تميزت هذه المرحلة بتوجّه أكثر تشدّدًا في شروط التسعير والضمان، وهو ما أثر بصورة خاصة على الفلاحين الصغار الذين يمارسون أنشطتهم في إطار المزارع الأسرية. ويعكس ذلك أنّ سياسات التسعير والضمان المعتمدة آنذاك لم تكن مكيفةً بالقدر الكافي مع الخصائص الهيكلية للمزارع الصغيرة والأسرية، سواء من حيث مستوى المخاطر، أو طبيعة الدخل، أو محدودية الضمانات، ما حدّد من قدرتها على الاستفادة الفعلية من التمويل البنكي.

المطلب الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي

يُعَدّ التمويل البنكي أحد المرتكزات الأساسية لدعم القطاع الفلاحي، حيث يساهم في تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف مراحل الإنتاج الزراعي. وتتأثر القروض الفلاحية بطبيعة السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية.

أولاً: أنواع القروض الفلاحية حسب المراحل:

يمكن تصنيف القروض الفلاحية حسب مراحل تطور السياسات الزراعية في الجزائر، حيث اختلف حجمها وطبيعتها تبعاً للتحوّلات الاقتصادية والمؤسسية التي عرفها القطاع الفلاحي .

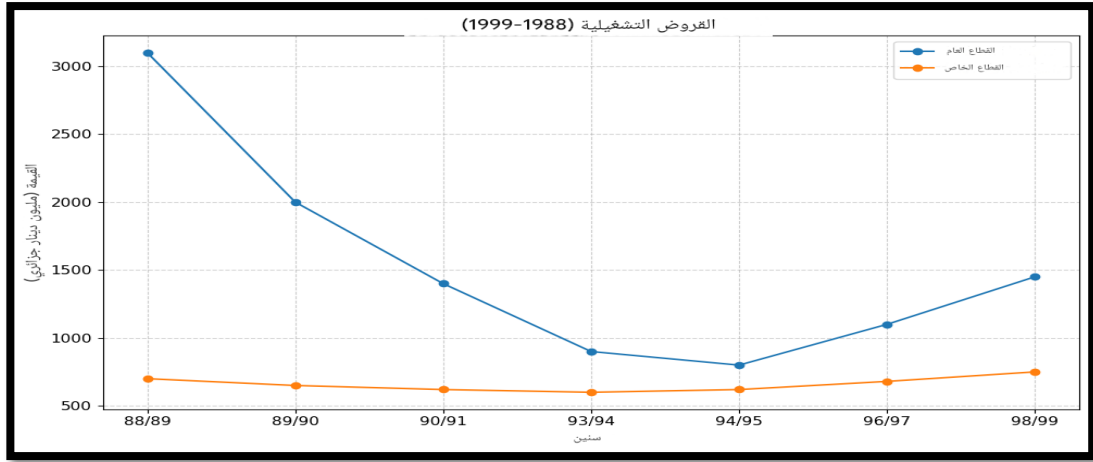
1- المرحلة الأولى(1986-1999)

شهدت هذه الفترة تراجعاً حاداً في قروض الاستغلال، كما بيّنه الشكل (11) للفترة 1988-1999. ففي القطاع العام انخفضت قيمة قروض الاستغلال من نحو 3,100 مليون دج في 1988-1989 إلى حوالي مليون دج في 1994-1995، قبل أن تسجّل تحسناً تدريجياً لاحقاً. أمّا القطاع الخاص فشهد تراجعاً أقلّ حدةً لكنه ظلّ عند مستويات متدنية نسبياً. ويرتبط هذا التراجع بعوامل هيكلية ومؤسسية مترامنة، أبرزها إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية بموجب القانون 87-19 (1987)، وتحويلها

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

إلى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية (EAC/EAI)، وقد ترتَّب عن هذا التحوُّل تغيُّر صفة العامل من أجير إلى مستثمر، ما أدَّى إلى زوال أجور اليد العاملة التي كانت تُموَّل تقليديًا من قروض الاستغلال، وهو ما أسهم في خفض الطلب على هذا الصنف من التمويل. وبحسب معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المقتبسة في الأدبيات الجامعية، تراجعت قروض الاستغلال خلال الفترة (1988-1994) بنحو 82% في القطاع العام و66% في القطاع الخاص، وهو ما يعكس عمق التحوُّل في آليات تمويل النشاط الفلاحي آنذاك.

الشكل (11): تطوُّر قروض الاستغلال الموجهة للقطاع الفلاحي حسب القطاع (العام/الخاص) خلال (1988-1999)



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ساهمت السياسات النقدية المعتمدة في بداية التسعينيات، لا سيَّما ارتفاع عبئ المخاطر، وتقييد أسعار الإقراض إلى غاية مطلع 1994، وتحرير أسعار الودائع ابتداءً من سنة 1990، في الحدّ من التوسُّع الائتماني، قبل أن تتجه السلطات العمومية والبنوك لاحقًا إلى إجراءات تمثَّلت أساسًا في إعادة جدولة الديون واعتماد انتقائية أكبر في الضمانات. ومع نهاية التسعينيات، تراكمت الديون المتعثِّرة على فئات من المزارعين قُدِّرت بنحو 40-55 مليار دج، ما استدعى تدخُّل الدولة عبر إجراءات التجميد والمسح الجزئي وتحويل جزء من الأعباء إلى الخزينة العمومية ضمن حزمة دعم القطاع الفلاحي، وهذا ما مهَّد لإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

2- المرحلة الثانية (2000-2014): سمح ارتفاع عائدات المحروقات خلال هذه المرحلة هامشًا ماليًا معتبرًا مكَّن السلطات العمومية من تفعيل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ثم برامج التجديد

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

- الاقتصادي اللاحقة. وقد ارتكزت هذه المرحلة على مقارنة تمويلية-تحفيزية متكاملة، تمثلت أساسًا في¹:
- زيادة حجم الدعم المالي وتوسيع أدوات التحفيز الموجّهة نحو رفع الإنتاجية وتعزيز الاستدامة؛
 - اعتماد إعانات وحوافز انتقائية، خاصة لفائدة شعب الحبوب والألبان، عبر صندوق التنمية الفلاحية (FNDA)؛
 - تحديث دور المؤسسات البنكية، ولا سيّما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي (CNMA)، بما يهدف إلى تيسير الولوج إلى الائتمان وتطوير منتجات تمويلية موسمية واستثمارية؛
 - توجيه استثمارات هيكلية نحو أنظمة الريّ، وقدرات التخزين، وشبكات النقل، دعمًا لسلاسل القيمة الفلاحية؛
 - تركيز قطاعي على الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية (الحبوب، الحليب، الخضر) بهدف تقليص التبعية الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات.

جرى تقييم أكثر من 185 ألف مشروع فلاحى بقيمة إجمالية تقارب 195 مليار دج بحلول سنة 2008، ساهم كلٌّ من BADR و FNDA بنحو 115 مليار دج منها في شكل قروض، فيما صُرفت قرابة 80 مليار دج في شكل إعانات مباشرة. وأسهمت برامج التجديد الاقتصادي (2000-2004 ثم 2005-2009) في تثبيت الاستثمار الزراعي وتحسين مردوديته، مع تسجيل تحسّن ملحوظ في معدلات نمو القيمة المضافة الزراعية خلال معظم سنوات العقد الأول من الألفية².

3- المرحلة الثالثة: ما بعد 2014

منذ سنة 2014، تعزّز الإطار التنظيمي لبرامج تخفيض الفائدة على القروض الفلاحية من خلال نصوص تنفيذية متتالية، هدفت إلى إعادة تنشيط التمويل البنكي الموجّه للقطاع لهذا. وبتاريخ 2020/12/13، تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لإعادة ضبط وتوسيع منتجين رئيسيين، يتمثلان في قرض «الرفيق» بوصفه قرض استغلال موسمي، وقرض الاستثمار «التحدي»، مع إدخال تحسينات على آجال دراسة الملفات، وإجراءات المتابعة، وآليات تحمّل

¹ Sid Ahmed Ferroukhi, Mohamed Yazid Boumghar, & Foued Chehat, "Analyse des effets des subventions sur la croissance agricole : Un essai de mesure pour la période (2000-2018)," Les Cahiers du CREAD, vol. 37, no. 2, pp. 35-65, 30 juin 2021.
² زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر، 2016/2015، ص 192-195

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفائدة. ويستمر قرض الرفيق كقرض استغلال بفائدة فعالة تساوي 0% في حال الالتزام بآجال السداد، مع شروط مبسطة وآجال محدّدة لدراسة الملفات. وتشير البيانات الرسمية المنشورة إلى استفادة شريحة واسعة من الفلاحين من هذا النظام خلال المواسم الأخيرة، بما يعكس توجّهاً نحو تمويل موجّه قائم على الأداء واحترام الالتزامات التعاقدية. وبالتوازي، يموّل صندوق التنمية الفلاحية اقتناء المعدات المنتجة محلياً ومدخلات أساسية، كالأسمدة.

ثانياً: صيغ القروض المستحدثة خلال الفترة (2000-2023)

1- قرض الرفيق:

أُطلق منتج «الرفيق» لأول مرة ضمن أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008¹، ثم أُعيد ضبطه وتوسيعه بموجب اتفاقية إطار بتاريخ 13 ديسمبر 2020 بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية مع البنوك المتعاقدة²، وتلت الاتفاقية مذكرات تطبيقية وتنظيمات داخلية للبنوك تُحدد المساطر وشروط الأهلية. ويمثّل قرض «الرفيق» آلية تمويل موجّهة تهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية وربط التمويل بأداء المستفيد واحترام آجال السداد. ويتكوّن من شقّ استغلالي/تشغيلي موسمي يغطي حاجيات الدورة الزراعية، وشقّ استثماري يدعم اقتناء الوسائل والمعدات و أساليب الإنتاج عبر مختلف حلقات سلاسل القيمة الزراعية.

أ- الفئات المؤهلة: تستهدف الآلية بصورة انتقائية:

- الفلاحين ومربي الماشية أفراداً، أو ضمن تعاونيات وجمعيات واتحادات مهنية؛
- وحدات الخدمات الفلاحية (التخزين، الخدمات اللوجستية للمواد الأساسية...)، والمزارع النموذجية؛
- المؤسسات/التعاونيات الناشطة في التحويل، التثمين، التعبئة، التخزين، التسويق، بما يعزّز تكثيف الإنتاج وسلاسل القيمة.

ب- المجالات التي يغطيها التمويل:

يغطي قرض «الرفيق» مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية، بدءاً من التوريد والمدخلات (البذور، الأسمدة، المبيدات المعتمدة، المحروقات)، مروراً بمرحلة الإنتاج والخدمات الزراعية، وصولاً إلى التحويل،

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، العدد 42، 24 جويلية 2008.
² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، اتفاقية إطار حول قرض «الرفيق»، موقعة بتاريخ 13 ديسمبر 2020

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

والتمثين، والتخزين، والتسويق. ويتفرّع ذلك إلى¹:

– **قرض موسمي (قرض الاستغلال):** يخصّ تغطية حاجيات الدورة الزراعية، مثل: اقتناء البذور والأسمدة والمبيدات المعتمدة، تمويل المحروقات، أعمال الحرث والري، الخدمات الفلاحية، والصيانة الخفيفة للعتاد المرتبط بالموسم.

– **قرض استثماري:** يمول اقتناء المعدّات والآلات الفلاحية، تجهيزات وأنظمة السقي، غرف التبريد، وحدات التعبئة والتوضيب، وسائل النقل والخدمات اللوجستية داخل السلسلة الإنتاجية، إضافة إلى حلول الطاقات المساندة المخصّصة للنشاط الفلاحي.

ج- الشروط المالية الرئيسية²:

– **سعر الفائدة:** فائدة فعّالة تساوي 0% على عاتق المستفيد عند الالتزام الكامل بآجال السداد، تتحمّلها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وفق النصوص التنظيمية النافذة؛

– **آجال السداد:** تتراوح بين 6 و24 شهرًا بالنسبة للقرض الموسمي، وتمتد إلى آجال أطول في القروض الاستثمارية حسب طبيعة المشروع؛

– **السقف التمويلي:** قد يبلغ إلى حدود 100 مليون دج، وفق طبيعة الملف، وقدرة السداد، ونوعية الضمانات؛

– **حالات التعثّر:** في حال عدم السداد، يفقد المستفيد ميزة تحمّل الفائدة من طرف الدولة، وقد تُعلّق أهليته للحصول على قرض جديد إلى غاية تسوية وضعيته، وفق أحكام اتفاقية 2020؛

– **القرض اللاحق:** تُشترط تسوية القرض السابق واحترام معايير الأداء والمتابعة لاكتساب الأهلية لتمويل جديد.

د- التمييز بين «الموسمي» و«المنظّم»

– **الصيغة الموسمية:** موجّهة لتغطية تكاليف دورة إنتاجية محدّدة لفائدة مستفيد فردي أو استغلالية صغيرة أو متوسطة؛

– **الصيغة المنظّمة:** موجّهة لكيانات مندمجة (تعاونيات، اتحادات، شركات)، وتهدف إلى تجميع الطلب، وخفض التكاليف اللوجستية، وتنسيق التمويل لفائدة مجموعة من المنتجين؛

¹وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (دب). القروض الفلاحية: قرض الرفيق والقرض الفيدرالي/التحدي. موقع الوزارة الرسمي. تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2024.

²وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2020، المرجع نفسه.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

2- القرض الاستثماري «التحدي»¹

يُعَدّ قرض التحدي من بين الأدوات التمويلية الاستثمارية المحسّنة التي أطلقتها الدولة الجزائرية، عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لدعم إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتطوير تربية الحيوانات، ولا سيّما على الأراضي الزراعية غير المستغلة التابعة للقطاع الخاص أو لأُملاك الدولة. ويندرج هذا القرض ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى استصلاح الأراضي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مع توفير تمويل ملائم للمشاريع الفلاحية المستحدثة.

أ- خصائص قرض التحدي:

تتميّز هذه الآلية باستفادتها من دعم مباشر لمعدّلات الفائدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، بما يخفّف العبء المالي على المستثمر خلال المراحل الأولى من إنجاز المشروع، ويُعزّز فرص نجاحه واستدامته على المدى الطويل².

- مبلغ القرض: من 1,000,000 دج إلى 100,000,000 دج، ويُحدّد فعليًا وفق جدوى المشروع، وقدرة السداد، ونوعية الضمانات؛

- المساهمة الشخصية للمستثمر: تتراوح بين 10% و 20% من الكلفة الاستثمارية؛

- مدة السداد: قد تصل إلى 15 سنة، مع إمكانية الاستفادة من فترة إمهال بحسب طبيعة المشروع؛

- معدّل الفائدة للمستفيد: تدرّج تحفيزي تقريبي، يتمثّل في:

▪ 0% خلال السنوات 1-5؛

▪ 1% خلال السنتين 6-7؛

▪ 3% خلال السنوات 8-9؛

▪ ابتداءً من السنة العاشرة، تُطبّق ترتيبات التحمل أو المساهمة وفق النصوص التنظيمية السارية،

وقد يتحمّل المستثمر كامل الفائدة غير المدعومة.

تُظهر هذه المعايير حرص السلطات العمومية على انتقاء المشاريع المؤهّلة لقرض «التحدي» وفق

مقاربة شاملة تجمع بين الجوانب التقنية والقانونية والبيئية. ويعزّز هذا التوجّه تحديث البنية الإنتاجية

¹ بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (د.ت) قرض على المدى المتوسط والبعيد "التحدي". موقع BADR. تم الاطلاع: 13 أكتوبر 2025. من الرابط : <https://badrbank.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86/>

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. "البرمجة والاستثمارات والدراسات." الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة الجزائرية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفلاحية، مع مراعاة استدامة الموارد الطبيعية ودعم أهداف الأمن الغذائي. يُمثّل قرض «التحدي» أداة استراتيجية لإطلاق ديناميكية استثمارية مسؤولة وفعّالة في القطاع الزراعي الجزائري.

3- الإيجار المالي

يعتبر الإيجار المالي أحد الصيغ التمويلية الحديثة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم اقتناء المعدات الفلاحية ومعدّات الريّ المحلية الصنع، وذلك في إطار تشجيع الاستثمارات الإنتاجية في القطاع الزراعي. ويُمكن هذا النمط من التمويل الفلاح من استئجار العتاد لفترة زمنية محدّدة، مع إمكانية تملكه لاحقًا عند انتهاء مدة العقد، دون تحمّل أعباء تمويلية ثقيلة في المراحل الأولى من الاستثمار¹.

أ- خصائص الإيجار المالي

تتراوح مدة الإيجار المالي عادة بين ثلاث وخمس سنوات، ويغطي هذا النمط ما يصل إلى 100% من قيمة التمويل، مع اشتراط مساهمة شخصية من المستثمر تتراوح بين 20% و30% من قيمة المعدات. أمّا من حيث تكلفة التمويل، فيبلغ سعر الفائدة الاسمي نحو 5%، مع استفادة المستثمر من دعم حكومي يغطي 4% من هذا المعدّل، ما يجعل شروط الإيجار المالي أكثر تحفيزًا مقارنة بالقروض البنكية الكلاسيكية. ويعكس هذا النظام توازنًا واضحًا بين دور الدولة في تخفيف العبء المالي على المستثمرين الفلاحيين، ودور البنوك المتخصصة، ولا سيّما بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في توفير آلية تمويل مرنة ومرتبطة بالاستخدام الفعلي للمعدّات. ويسهم هذا التوجّه في دعم الاستثمار الإنتاجي دون إثقال كاهل الفلاحين بديون طويلة الأمد، مع الحفاظ على استدامة النشاط الفلاحي.

ثالثًا: صناديق التمويل الزراعي في الجزائر

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تحولات هيكلية مهمّة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تجسّدت أساسًا في إنشاء وتفعيل مجموعة من الصناديق التمويلية العمومية، التي استهدفت دعم الإنتاج الفلاحي، وتطوير البنى التحتية الريفية، وتعزيز الأمن الغذائي. وقد تميّزت هذه الصناديق بتنوّع أهدافها، والفئات المستفيدة منها، وطبيعة المشاريع التي مولّتها، بما يعكس تعدّد أبعاد السياسة الفلاحية خلال هذه المرحلة. وتشمل الصيغ التالية:

¹وزارة المالية. (د.ت) نشاط الإيجار المالي في الجزائر — الإطار القانوني والتنظيمي العام لعمليات القرض الإيجاري. تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2024

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

1- صناديق التنمية الفلاحية (2000-2009)

أ- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشئ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بموجب المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 (قانون المالية لسنة 2000)، عقب دمج الصندوق الوطني للتنمية الزراعية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي¹.

- **الأهداف:** دعم وتنمية فروع الإنتاج الفلاحي، رفع الإنتاجية، تطوير الموارد المائية وأنظمة الري، تحسين الأمن الغذائي، تعزيز الصادرات الفلاحية، ورفع دخل الفلاحين.

- **آليات الدعم:** تعتمد سياسات دعم القطاع الفلاحي على إعانات مباشرة لتمويل أنشطة الحفر والري والطاقة والتسويق، إلى جانب تخفيض نسب الفائدة على القروض الموجهة للفلاحين وللصناعات الغذائية بما يعزز القدرة الاستثمارية. كما يتم اعتماد آلية تعويض الأسعار المرجعية للمنتجات الفلاحية الاستراتيجية لضمان حدٍّ أدنى من الاستقرار السعري وحماية المنتجين من تقلبات السوق.

ب- صندوق التنمية والاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC)

أنشئ هذا الصندوق بموجب أحكام قانون المالية لسنة 1998 تحت تسمية Fonds de mise en valeur par concession.²

- **الأهداف:** تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية، لا سيّما في المناطق الصحراوية، وتنمية الاستثمار الفلاحي وخلق فرص العمل.

- **آليات الدعم:** تمويل مشاريع الاستصلاح عن طريق الامتياز، وتوفير المرافقة الفنية والبنية التحتية الأساسية. استمر نشاطه إلى غاية سنة 2002، قبل أن تُدمج مهامه ضمن آليات أخرى عقب إعادة هيكلة برامج الاستصلاح.

ت- تعزيز آليات التمويل البنكي الزراعي (BADR) والاعتمادات الزراعية).

انطلقت هذه الصيغة خلال موسم (2000-2001) في إطار توجّه حكومي يهدف إلى تعزيز الوساطة المصرفية ودعم القروض الفلاحية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 (قانون المالية لسنة 2000)، المادة 94 الخاصة بحسابات التخصيص الخاصة، مع دمج الصندوق الوطني للتنمية الزراعية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي.
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 1998، العدد 58، 9 أوت 1998، متضمن إنشاء حساب التخصيص الخاص رقم 094-302 بعنوان: "الصندوق الخاص لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

-الأهداف: تمكين الفلاحين من الوصول إلى التمويل البنكي بشروط ميسرة، وتحسين دورة الاستثمار الزراعي.

-آليات الدعم: تخفيض نسب الفائدة على القروض الممنوحة للقطاع الزراعي عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتوسيع نظام الاعتماد الزراعي. تمثل هذه الآلية بعداً تكميلياً لبرامج الدعم العمومي المباشر، بهدف تعزيز التمويل الذاتي والاستدامة المالية للقطاع.

ث - الصندوق الوطني للتعااض الفلاحي (CNMA)

تأسس الصندوق الوطني للتعااض الفلاحي سنة 1972، وأعيد تنظيمه بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 24 ديسمبر 2002¹.

-الأهداف: تغطية مخاطر النشاط الزراعي، وتعزيز التنمية الريفية من خلال نظام تعااضي وتعاوني.
-آليات الدعم: تعتمد آليات الدعم على تمويل عمليات الريّ وحفظ التربة وتحسين الإنتاج، إلى جانب دعم استصلاح الأراضي وتعزيز البنى التحتية الريفية المرتبطة بالمياه والكهرباء والطرق، بما يرفع من جاهزية الوسط الزراعي للإنتاج المستدام. كما تشمل المساهمة في تمويل الدراسات والتكوين المهني ودعم الحرف والصناعات الريفية، بما يمنح هذه الآليات دوراً تكميلياً في تقليص هشاشة الفلاحين وتعزيز قدرتهم على الصمود أمام المخاطر المناخية والاقتصادية.

ج - صندوق ترقية الصحة الحيوانية والرقابة النباتية (FDSACV)

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، ونُظّم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000².

-الأهداف: حماية الصحة الحيوانية والنباتية والوقاية من الأمراض والأوبئة المهددة للإنتاج الفلاحي.
-آليات الدعم: تعتمد آليات الدعم على تمويل حملات التلقيح والمراقبة الصحية، وتغطية نفقات الذبح الإجباري مع تعويض الأضرار الناجمة عنه، إضافة إلى دعم برامج الوقاية النباتية ومكافحة الآفات، بما يعزز منظومة السلامة الصحية في القطاع الفلاحي. ويُعدّ هذا الصندوق من أهم الآليات المتخصصة في ضمان جودة الإنتاج الفلاحي وحمايته من المخاطر الوبائية والبيئية.

¹ الأمر رقم 64-72 المؤرخ في 2 ديسمبر 1972 المتضمن إنشاء التعااضد الفلاحي، مع قرار 23 نوفمبر 2002 المتعلق باعتماد الصندوق الوطني للتعااض الفلاحي (CNMA)، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 6 لسنة 2003.
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000، المحدّد لكيفيات عمل حساب التخصيص الخاص المتعلق بترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية (برامج الوقاية، الذبح الإجباري والتعويضات، مكافحة الآفات)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ح- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

أنشئ بموجب القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، ونُظِمَ بالمرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 جويلية 2002¹.

-الأهداف: مكافحة التصحر، تطوير المراعي، تحسين الإنتاج الحيواني، وتنمية الاقتصاد الرعوي في المناطق السهلية.

-آليات الدعم: تركز آليات الدعم على تمويل مشاريع تثبيت التربة واستصلاح المراعي، وتعزيز أنشطة التكوين ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى تشجيع الأنشطة الزراعية-الرعوية المتكاملة بما يرسّخ مقاربة تنموية شمولية في الأوساط الهشة. ويُعدّ هذا التوجه أداة بيئية واقتصادية مكّلة لسياسات الأمن الغذائي، من خلال الحدّ من تدهور الموارد الطبيعية وتعزيز استدامة الإنتاج المحلي.

يُظهر تحليل منظومة الصناديق التمويلية خلال الفترة (2000-2009) انتقال السياسة الفلاحية الجزائرية من آليات الدعم العام الشامل، كما في حالة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، إلى برامج أكثر تخصّصًا موجّهة للصحة الحيوانية، والبيئة الرعوية، والتعاقد الفلاحي، والتمويل البنكي. وقد أتاح هذا التنوع توسيع نطاق التدخّل العمومي ليشمل مختلف حلقات الإنتاج الفلاحي، من التمويل إلى الوقاية والإصلاح البيئي، ممّا مهّد للانتقال نحو صيغ تمويل بنكي موسّعة وبرامج تنمية ريفية متكاملة في المراحل اللاحقة.

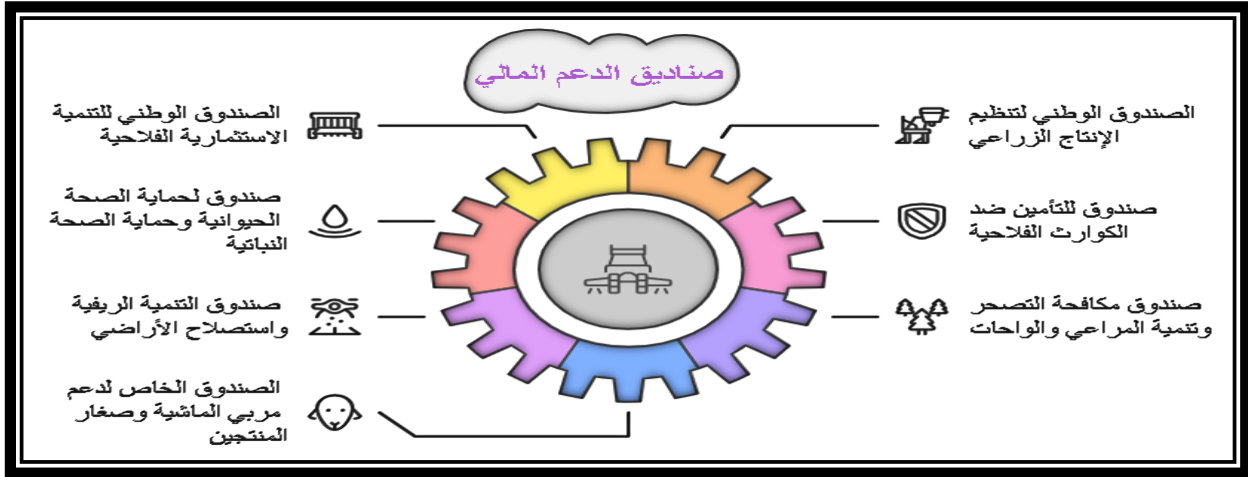
2- صناديق الدعم الفلاحي (2010-2014)

منذ تفعيل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، تطوّر الدعم المالي الموجّه لصالح المستثمرين الفلاحيين والفاعلين في الفروع وسكان المناطق الريفية. وقد تم خلال الفترة (2010-2014) تدعيم منظومة الصناديق العمومية المتخصّصة لتلبية احتياجات متنوّعة، تشمل دعم الإنتاج، والحماية من المخاطر، وتمويل التنمية الريفية، ودعم الفروع والمناطق الهشة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 جويلية 2002، المحدّد لكيفيات عمل حساب التخصيص الخاص رقم 302-109 بعنوان «صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب»، مع النصوص اللاحقة المكمّلة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (12): صناديق الدعم المالي المرتبطة بالقطاع الفلاحي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى البرامج الوطنية معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يوضح الشكل (12) الهيكل التكاملي لصناديق الدعم المالي المعتمدة ضمن تنفيذ البرنامج خلال الفترة (2010-2014)، حيث جاءت هذه الصناديق استجابة لحاجات متعددة تمسّ مختلف أوجه النشاط الفلاحي، من حيث دعم الإنتاج، والحماية/التأمين، والوقاية الصحية، والتنمية الريفية، ومرافقة المناطق الهشة.

المبحث الثاني: برامج التمويل الزراعي في الجزائر

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تحولات جوهرية منذ الاستقلال، حيث ساهم بدور استراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني. بدأت هذه التحولات بتوجه الدولة نحو إعادة هيكلة القطاع الزراعي واسترجاع الأراضي المُستغلة من قبل المستعمرين، تلتها سلسلة من الاستراتيجيات والسياسات الشاملة التي هدفت إلى تطوير الفلاحة والريف، من خلال تحسين الإنتاج وتحديث الوسائل الزراعية.

المطلب الأول: تطور السياسات الريفية والفلاحية من (1962 إلى 2000)

فهم التطور المتسلسل للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال ضروري لفهم المسار الذي أدى إلى تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي. هذه السياسة تمثل تنويعًا لعملية تدريجية من التكوين والتخصص المتجذرة في تاريخنا. كما يتيح ذلك بتقدير عمق ومدى الإصلاحات والحلول التي قدمتها السياسات.

أولاً: التسيير الذاتي (1962 - 1979)

بعد استقلال الجزائر عام 1962، تم تأميم الأراضي الزراعية المسترجعة عقب مغادرة المستعمر، التي بلغت مساحتها حوالي 2.5 مليون هكتار، وتمت تسييرها من خلال نظام "الإدارة الذاتية"، الذي تم

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تأسيسه على النموذج الزراعي الأوروبي الموروث، واعتمد على الآلات والأسمدة الكيميائية¹. ورغم الجهود المبذولة، واجه القطاع العديد من التحديات منها²:

- ضعف الحوافز الاقتصادية للعمال كان سبباً رئيسياً في تراجع الإنتاجية؛
- تركزت معظم الموارد والدعم المالي على المزارع العامة، ما أدى إلى إهمال القطاع الخاص، الذي كان يتضمن أراضي أقل خصوبة أو ذات طبيعة جبلية؛
- سيطرت الدولة بشكل مباشر على العمليات الإنتاجية والتوزيع، خلق بيروقراطية أعاق الابتكار والكفاءة؛

ثانياً: الثورة الزراعية (1971 - 1979)

- مع بداية السبعينيات، تبنت الجزائر سياسة الثورة الزراعية بهدف تعزيز مبادئ الاشتراكية في القطاع الفلاحي. تضمنت هذه السياسة³:
- إعادة توزيع الأراضي: تم تأميم الملكيات الخاصة الكبيرة غير المستغلة ومنحها لفلاحين، لكن وفق نظام إداري جماعي فرضته الدولة.
 - تطوير البنية التحتية: إنشاء هيئات للأبحاث الزراعية والإرشاد الفلاحي وتحسين ظروف الري بالرياف.
 - ومع ذلك، واجهت هذه السياسة تحديات كبيرة، منها⁴:
 - النمو السنوي للإنتاج ظل ضعيفاً وغير متكافئ مع التزايد الكبير في الطلب المحلي نتيجة النمو السكاني.
 - الاعتماد الأساسي على الإيرادات النفطية لتمويل القطاع ما جعل المنظومة التمويلية هشة في فترات تراجع أسعار النفط.

ثالثاً: الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي (1979 - 1999)

تميزت هذه الفترة بإصلاحات شاملة كإعادة توزيع الأراضي، وتطوير البنية التحتية الريفية، وتبني

¹Laoubi, K., &Yamao, M. (2012, March). The challenge of agriculture in Algeria: Are policies effective?[Agricultural and Fisheries Economics Research], 12, 66-73. <https://home.hiroshima-u.ac.jp/food0709/seika/seika2012-3.pdf>

² Bessaoud, O. (1994). L'agriculture en Algérie : de l'autogestion à l'ajustement (1963-1992). In A.-M. Jouve (Ed.), Crises et transitions des politiques agricoles en Méditerranée (pp. 89-103). Montpellier: CIHEAM.

³الجزائر. (1971، 30 نوفمبر). الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، المتضمن الثورة الزراعية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 97، ص. <https://www.joradp.dz/Jo6283/1971/097/Fp1281.pdf>

⁴ République Algérienne Démocratique et Populaire. (1971). Charte de la Révolution agraire ; Ordonnance n° 71-73 du 8 novembre 1971 portant Révolution agraire. Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, No. 97.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تقنيات زراعية حديثة. وخلال الفترة 1979-1999، اتخذت الجزائر خطوات مهمة نحو تحرير الاقتصاد الفلاحي والتحول إلى اقتصاد السوق، مما ساهم في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الريفية¹.

1- التحول إلى اقتصاد السوق للفترة (1980 - 1986)

أدى تقسيم القطاع الزراعي إلى قطاعات فرعية خاصة، وأخرى ذاتية الإدارة، وأخرى للثورة الزراعية إلى إعاقة التنمية الزراعية الشاملة. يعود الركود المستمر في الإنتاج الزراعي بشكل رئيسي إلى غياب سياسة زراعية موحدة تعالج الخصائص الفريدة لهذه القطاعات الفرعية. وإدراكًا منها للاعتماد المتزايد على الواردات الزراعية، أولت الحكومة الأولوية لإنعاش القطاع الزراعي.

في سنة 1981، خُفِضت القيود على القطاع من خلال زيادة ملكية الأراضي الخاصة. سهّل هذا الإصلاح الوصول إلى الملكية، ووحد وحدات المزارع ذاتية الإدارة وتعاونيات الإصلاح الزراعي في قطاع حكومي واحد يُعرف باسم الولايات الزراعية الاشتراكية، والتي بلغ مجموعها 3200 وحدة زراعية. كان الهدف من ذلك إنشاء وحدات إنتاج مجدية اقتصاديًا وسهلة الإدارة. دُعِمت هذه الجهود بتدابير مثل الحد من الرقابة على شبكة التسويق، ورفع أسعار المنتجين، وتوفير الائتمان للقطاعين العام والخاص، وإتاحة الوصول إلى رأس المال المدعوم. شهدت هذه الفترة بداية التحول إلى اقتصاد السوق، مما شجع القطاع الخاص وقلص تدريجيًا تدخل الدولة في تنظيم النظام الزراعي الجزائري وتشغيله².

ويوضّح الاتجاه العام لإصلاح الأراضي في الجزائر خلال الفترة (1962-1987)، أن تطور أنماط إدارة الأراضي الزراعية وانتقالها من الملكية الجماعية ذات الطابع الاشتراكي إلى أنماط أكثر انفتاحًا نحو الملكية الخاصة³. وتبيّن المعطيات التاريخية أن الإصلاحات الزراعية مرت بعدة مراحل مركزية: بدأت بالتسيير الذاتي مباشرة بعد الاستقلال، ثم التحول إلى التعاونيات والمزارع الاشتراكية، قبل أن تتطلق موجة الخصخصة التدريجية ابتداءً من سنة 1981، وصولًا إلى إعادة توزيع الأراضي في سنة 1987 عبر إنشاء المزارع الجماعية والفردية. ويعكس هذا التطور التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق سعيًا

¹الجزائر. (1987، 8 ديسمبر). القانون رقم 87-19 المحدّد لأسلوب استغلال أراضي التّوطين الوطني والحقوق والالتزامات المترتبة على المنتجين. السجل الوطني للتشريعات (NATLEX)، منظمة العمل الدولية. تم الاسترجاع في 15 مارس 2025، من: https://natlex.ilo.org/dyn/natlex2/r/natlex/fe/details?p3_isn=4655

²Aghrout, A. (Ed.), with Bougherira, R. M. (2004). *Algeria in transition: Reforms and development prospects*. London & New York: RoutledgeCurzon. <https://doi.org/10.4324/9780203307632>

³ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، العقار الفلاحي؛ والجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، العدد 50، 9 ديسمبر 1987.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

لتجاوز اختلالات المرحلة الاشتراكية وتحفيز الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

2- الأزمة الاقتصادية وإعادة هيكلة الزراعة الجديدة (1987 - 1999)

في عام 1987، بدأت الجزائر باتخاذ خطوات جبارة نحو التحول الاقتصادي للقطاع الزراعي. فُككت المزارع الحكومية وحُوِّلت إلى مزارع حكومية جماعية (22,356 مزرعة) ومزارع حكومية فردية (5,677 مزرعة) تتألف من ثلاث مزارع فردية على الأقل. وفي عام 1990، أعادت الدولة الأراضي المؤممة التي استولت عليها الثورة الزراعية إلى أصحابها السابقين بموجب المرسوم 90-25 المؤرخ 18 نوفمبر 1990. أدى النظام الجديد إلى زيادة الإنتاج في وقت مبكر من عام 1988¹.

تجلى اهتمام السلطات بتحسين الإنتاج الزراعي لإعداد البلاد لـ"حياة ما بعد النفط" في خطة 1985-1989. خصصت الخطة نسباً أعلى من الأموال العامة للقطاع الزراعي، وخاصة مشاريع المياه. ارتفعت نسبة الاستثمار في هذه المشاريع من 10% من إجمالي الميزانية عام 1985 إلى 14.5% عام 1990، وأعلنت الحكومة عن إضافة 20,000 هكتار مروي سنوياً.

من الخطوات المهمة الأخرى تحرير الأسواق الزراعية. سمح مرسوم صدر عام 1988 للمزارعين من القطاع الخاص بشراء المدخلات من أي مورد يختارونه. واعتباراً من أبريل 1991، أصبح بإمكان الأفراد والتعاونيات الزراعية ممارسة تجارة الجملة في المدخلات الزراعية، ومنحوا تصريحاً باستيراد المدخلات الزراعية بسعر الصرف الرسمي. في عام 1991، صدر قانون آخر حرر معاملات الأراضي، وألغى احتكار البلديات لاحتياطات العقارات، مما جعلها متاحة للشراء العام.

أعقبت عملية إعادة الهيكلة هذه سلسلة من التدابير الرامية إلى استقرار الاقتصاد وتعزيز التكيف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي. شملت إلغاء أشكال الدعم على المدخلات والمنتجات (باستثناء إنتاج القمح والحليب)، إلى جانب انخفاض حاد في قيمة العملة الجزائرية. نتيجةً لذلك، اتسمت هذه الفترة بانخفاض كبير في حجم الاستثمارات، وانخفاض التجهيزات الزراعية، وتراجع حاد في الإنتاج.

¹الجزائر. (1990، 18 نوفمبر). القانون رقم 90-25 المتعلق بالتوجه العقاري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، ص. 1332—وما بعدها. تم الاسترجاع في 15 مارس 2025، من: https://fr.madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/12/Loi_90-25_18_11_1990_orientation_fonciere.pdf

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي من 2000 إلى 2024

مع بداية 2000، ومع عودة الاستقرار الاجتماعي، وزيادة عائدات النفط، ونهاية برامج التكيف الهيكلي، بادرت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ العديد من السياسات الزراعية التي أخذت في الاعتبار الفضاء الريفي. وكانت معظم تدابير الدعم الزراعي موجهة نحو توسيع التربة والحفاظ عليها، وشراء الماشية، ولوجستيات النقل، ومعدات الثروة الحيوانية المتخصصة، ومعدات الري، ومعدات الإنتاج الحرفي الريفي المرتبط بالنشاط الزراعي. وتهدف البرامج العامة الطموحة مثل الخطة الوطنية لإعادة التحريج (PNR) إلى تعزيز سبل العيش الريفية القابلة للاستمرار، وتمكين السكان الريفيين من تحسين دخلهم وظروف معيشتهم.

الجدول رقم (17): الأحجام المالية الموجهة للقطاع الزراعي في ظل الخطط الثلاث

النسبة (%)	الاستثمار الزراعي (مليار دج)	إجمالي الاستثمار (مليار دج)	الخطة
12.46	65.04	525	خطة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
7.14	299.88	4200	خطة دعم النمو (2005-2009)
4.71	1000	21,214	الخطة الخماسية (2010)

المصدر: زهير عمارية، تحليل اقتصادي كمي لأهم العوامل المؤثرة في أداء القطاع الفلاحي من خلال فترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 65.

يوضح الجدول تباين مستويات الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي في الجزائر عبر ثلاث مراحل رئيسية من السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014). فقد شهدت فترة خطة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تخصيصاً محدوداً نسبياً من حيث الحجم الإجمالي للاستثمارات (525 مليار دج)، لكن حصة الزراعة من هذه الاستثمارات كانت الأعلى نسبياً بنسبة 12.46%، ما يعكس تركيزاً واضحاً على دعم هذا القطاع في مرحلة إعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد الأزمة. أما خطة دعم النمو (2005-2009)، فقد ارتفع الحجم الكلي للاستثمارات بشكل ملحوظ ليصل إلى 4200 مليار دج، غير أن نسبة ما خصص للقطاع الزراعي انخفضت إلى 7.14%، وهو ما قد يشير إلى توسيع الاستثمارات نحو قطاعات أخرى كالصناعة والبنية التحتية. وفي المرحلة الأخيرة، أي خلال الخطة الخماسية (2010-2014)، استمرت الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستثماري لتبلغ 21.214 مليار دج، لكن نسبة ما خُصص للزراعة من هذا المبلغ تراجعت بشكل لافت إلى 4.71%، ما قد يُفهم على أنه نتيجة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية أو تغيير أولويات الاستثمار لصالح قطاعات أخرى في الخطط التنموية. هذا التباين في النسب يعكس تطور النظرة إلى القطاع الزراعي ضمن الاستراتيجية الاقتصادية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

للدولة، ويؤكد الحاجة إلى تحليل نوعية هذه الاستثمارات وأثرها على الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ولتوضيح التحولات التي شهدتها تمويل القطاع الزراعي خلال العقود الأخيرة، يمكن مراجعة تطور الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع في ظل المخططات الوطنية الثلاث، كما هو مبين في الجدول 18. الجدول رقم (18): تطور الاستثمارات الزراعية في الجزائر في إطار المخططات الوطنية الكبرى (2001-2022)

السنة	حصة الزراعة من النفقات الحكومية	التوجه الزراعي للنفقات الحكومية
2001	4.0	0.46
2002	3.8	0.43
2003	3.8	0.43
2004	3.7	0.44
2005	4.1	0.51
2006	4.3	0.48
2007	2.2	0.79
2008	5.2	0.42
2009	3.1	0.28
2010	2.0	0.35
2011	3.3	0.33
2012	3.1	0.31
2013	3.3	0.29
2014	3.0	0.27
2015	3.2	0.26
2016	3.1	0.24
2017	2.9	0.23
2018	2.7	0.21
2019	2.9	0.20
2020	2.8	0.21
2021	2.7	0.24
2022	4.0	0.33

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) --- متاح على-<https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1---agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>

توضّح المعطيات أنّ ارتفاع حجم الإنفاق الكليّ عبر المراحل الثلاث لم يكن مصحوباً بارتفاعٍ موازٍ في نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي؛ بل على العكس، شهدت هذه النسبة تراجعاً من 12.46% إلى 4.7% خلال أقلّ من خمسة عشر عاماً، ما يطرح تساؤلات حول فاعلية السياسات العمومية في دعم الأمن الغذائي وتكريس الزراعة كأولوية استراتيجية. ويشير هذا التراجع أيضاً إلى

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تغيّرات في الأولويات الاقتصادية الوطنية نحو قطاعات أخرى قد تكون أعلى مردودية أو أكثر حيوية سياسيًا كالصناعة والخدمات.

يمكن استعراض كل مرحلة من مراحل تطور السياسات الزراعية بشكل منفصل، من أجل الوقوف على أهدافها، مضامينها، وأثرها الفعلي على القطاع الزراعي والتنمية الريفية في الجزائر.

أولاً: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2002)

أطلقت الجزائر مبادرة زراعية جديدة عُرفت باسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في سنة 2000، وذلك في سياق اتّسم بعودة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحسّن المؤشرات الاقتصادية الكلية، ونهاية برامج التكيف الهيكلي. وقد ركّز هذا المخطط في مرحلته الأولى على القطاع الزراعي، قبل أن يتم توسيعه سنة 2002 ليشمل البعد الريفي وإعادة تسميته بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفي (PNDAR)، وكان تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالتزامن مع استعادة التوازن الاقتصادي الكلي في المناطق الحضرية والريفية، وبعد تقييم نقدي للبرامج السابقة، لا سيما تلك التي نُفذت خلال فترة التكيف الهيكلي. وقد استهدف المخطط إعادة بعث النمو في القطاع الزراعي الذي تأثر سلبًا بالأزمة الاقتصادية وسياسات التحرير، من خلال اعتماد مقاربة تخطيطية متعددة السنوات وآليات تمويل موجهة، وهو ما مثّل آنذاك أحد أوجه التجديد في السياسات العمومية الزراعية.

كما ساهم المخطط في تعزيز منطق التخطيط التنموي الوطني، خاصة في إطار الديناميكية التي مهّدت لاحقًا لإطلاق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004). واندرجت تدخلاته ضمن رؤية شاملة هدفت إلى خلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر، بما ساهم في معالجة عدة إشكالات هيكلية كان يعاني منها القطاع الزراعي.

1- مضمون وأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

شهد القطاع الزراعي في الجزائر تحولات عميقة متأثرًا بتغيّر التوجهات الاقتصادية، حيث انتقلت السياسات العمومية من نموذج التنمية المكثفة إلى اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط والغاز. وقد سمح الارتفاع الحاد في أسعار النفط، إذ ارتفع متوسط سعر البرميل من حوالي 17.5 دولارًا سنة 1999 إلى ما يفوق 47 دولارًا في منتصف العقد الأول من الألفية، بزيادة عائدات المحروقات من

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

نحو 10 مليارات دولار إلى أكثر من 42 مليار دولار بحلول سنة 2009. وقد ساهم ذلك في توفير موارد مالية معتبرة وُجِّه جزء منها إلى الزراعة والتنمية الريفية ضمن إطار مؤسساتي جديد¹.

وقد شكّل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أحد مكونات الديناميكية الاقتصادية العامة التي رافقت برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خُصّص له غلاف مالي قُدِّر بـ 65.04 مليار دينار من إجمالي 525 مليار دينار، أي بنسبة 12.46% من مجموع الاستثمارات العمومية خلال فترة (2001-2004). وتركّزت أهدافه الأساسية على تشجيع الاستثمار الزراعي، ورفع مستويات الإنتاج والإنتاجية في المدى القصير، وتحسين مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي². وقد تمثلت أهداف المخطط فيما يلي:

أ-الأهداف الوطنية

- تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تغطية الاحتياجات الاستهلاكية بالاعتماد على الإنتاج المحلي؛
- ضمان توفر المنتجات الغذائية الوطنية بكميات كافية وبجودة مرضية؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان المناطق الريفية؛
- الحفاظ على مناصب الشغل القائمة وخلق فرص عمل جديدة؛
- حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، خاصة في المناطق السهلية والجبلية والصحراوية؛

ب-أهداف الإنتاج القطاعي

- تحسين الإنتاج الزراعي عبر تطوير القدرات الإنتاجية، واستخدام المدخلات والوسائل التقنية الحديثة؛
- تكييف نظم استخدام الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق المعرضة للجفاف، عبر توجيهها نحو أنشطة أكثر ملاءمة، مثل زراعة الأشجار المثمرة وتربية الماشية، بما يحدّ من تدهور الأراضي؛

ت-أهداف تعبئة الموارد

- توسيع المساحة الزراعية المفيدة عبر برامج تنمية الأراضي ومنح الامتيازات؛

¹Hamouchene, H. (2019). Land and food sovereignty in Algeria: The Algerian peasantry between colonial dispossession and the upheavals of *Infatih*. In *Arab Watch Report on Economic and Social Rights in the Arab Region: Right to Food* (pp. 200–219). Beirut: Arab NGO Network for Development (ANND). <https://www.annd.org/data/file/files/10%20Algeria.pdf>

² Banque mondiale. (2003). *Algérie — Projet emploi rural (PER-2), Document d'évaluation du projet* (n° 24715). Washington, DC: p.12 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/521511468003876007/pdf/247150FRENCH0FR0PER2PAD0032703.pdf>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

- مكافحة التصحر وتثمين المناطق الجبلية من خلال التشجير الاقتصادي؛

- تشجيع الاستثمار الزراعي العمومي والخاص؛

وقد استند المخطط إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي: النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والقبول الاجتماعي، مع اعتماد حزمة من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تنمية زراعية متوازنة ومستدامة. غير أنّ طموح هذه الأهداف ظلّ، في كثير من الحالات، مقيداً بحدود التنفيذ الميداني وضعف التنسيق المؤسسي، ما يطرح إشكالية الفجوة بين التصميم النظري للمخطط ونتائجه الفعلية على الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

2- إستراتيجية وطرق تطبيق المخطط: تتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في الجزائر مجموعةً من المكونات المتكاملة التي تهدف إلى تعزيز النمو الزراعي وضمان استدامته على المدى المتوسط والبعيد. وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على رفع الإنتاجية الزراعية وتنويع مصادر الإنتاج من خلال تدخلات متعددة شملت الجوانب التقنية والهيكلية والبيئية، بما يتلاءم مع الخصوصيات الجغرافية والمناخية للبلاد.

أ- تعزيز الإنتاجية الزراعية والإنتاج

سعيًا إلى تقليص فاتورة استيراد الغذاء، ركّزت الإستراتيجية على إنشاء مزارع نموذجية تُعدّ وحدات مرجعية لتكثيف استخدام المدخلات الزراعية، مثل البذور المحسّنة والشتلات وأصناف الحيوانات. وقد صُمّمت هذه المزارع لتتطور تدريجيًا إلى وحدات متخصصة في إنتاج البذور، مستفيدةً من التقنيات الحديثة لتحسين الممارسات الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية. وأُعطيت الأولوية للمنتجات التي تمتلك ميزات تنافسية في الأسواق المحلية وقابليةً للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، بما يضمن توافق الإنتاج الوطني مع المعايير الدولية. كما أُدخلت تعديلات على نظام الدعم المقدم من الصندوق الوطني للرقابة والتنمية الزراعية، الذي حلّ محل الصندوق الوطني للتنمية الزراعية السابق، بهدف تبسيط وتسريع إجراءات الدعم وتوسيع قاعدة المستفيدين، مع توجيه الدعم نحو أهداف إنتاجية محددة.

ب- تكيف وتوجيه نظم الإنتاج

تمحورت هذه الآلية حول تحسين نظم الإنتاج القائمة من خلال مواءمتها مع الموارد المتاحة والظروف المناخية الإقليمية. وتشجيع المزارعون على دورهم الفاعل المركزي في المنظومة الإنتاجية، وعلى اعتماد محاصيل وأنشطة زراعية ملائمة لبيئاتهم المحلية. وقد قُدِّم دعم مباشر لتيسير عملية التحول، بما يضمن تحقيق دخل فوري أو متوسط الأجل للمزارعين خلال فترة التكيف. وأسهمت هذه

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المقاربة في تعزيز المرونة الإنتاجية والحد من المخاطر المرتبطة بتغيير أنماط الزراعة.

ت- استصلاح الأراضي الزراعية عبر نظام الامتيازات

أُطلق هذا المحور في إطار المرسوم التنفيذي رقم 97-483، ويهدف إلى استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق الصحراوية والسهول والمرتفعات عبر نظام الامتيازات. ولتسريع وتيرة التنفيذ، أُدخلت تعديلات على مساطر الموافقة والمتابعة، مع إشراك السلطات المحلية، بما في ذلك الولاية ومديرو المصالح الفلاحية، في الإشراف والتسيير. وقد استهدف البرنامج استصلاح نحو 600 ألف هكتار، مع توقع خلق قرابة 500 ألف منصب شغل خلال ثلاث سنوات، ما يعزز القدرات الإنتاجية ويُنشّط الاقتصاد الريفي¹.

ث- البرنامج الوطني للتشجير:

يسعى البرنامج الوطني لإعادة التشجير إلى استعادة الغطاء الغابي وحمايته من خلال التشجير الغابي والمثمر، وإنشاء أحزمة وقاية، وحماية الأحواض المائية. وقد حدّد البرنامج هدفًا كمّيًا يتمثل في تشجير نحو 1.245 مليون هكتار على مدى عشرين سنة منذ اعتماده سنة 1999². كما ينسجم هذا التوجه مع الأطر الدولية للتقارير الحرجية الرامية إلى رفع نسبة التغطية الغابية في الجزائر من 11% إلى 13% عبر استصلاح المجالات المتدهورة، بما يدعم الوظائف البيئية والاقتصادية للمناطق الريفية³.

ج- استصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات:

يُعدّ استصلاح أراضي الجنوب والمناطق المحيطة بالواحات محورًا أساسيًا في الإستراتيجية، إذ يهدف إلى توسيع الإنتاج الزراعي من خلال إدماج هذه المناطق ضمن برنامج الامتيازات الزراعية. وبالنسبة للمشاريع الكبرى التي تتطلب استثمارات وتقنيات متقدمة، فتح البرنامج المجال أمام الاستثمارين الوطني والأجنبي، بما يساهم في تنمية الأقاليم الصحراوية وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي.

تستند الإستراتيجية العامة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى توسيع الرقعة الزراعية بمختلف أنماطها، إلى جانب زيادة الإنتاج عبر التكثيف وتحسين الكفاءة، بما يهدف إلى إرساء قاعدة إنتاجية

¹ Algérie, (1997, 15 décembre). Décret exécutif n° 97-483 du 15 Chaâbane 1418 correspondant au 15 décembre 1997 fixant les modalités, charges et conditions de la concession de parcelles de terre du domaine privé de l'État dans les périmètres de mise en valeur. Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, n° 83 (17 décembre 1997), pp. 12-16. <https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1997/F1997083.PDF>

² المديرية العامة للغابات (الجزائر). Synthèse sur le Plan national de reboisement (PNR).
³ الأمم المتحدة – منتدى الأمم المتحدة للغابات (UNFF)، (2019). Algeria: National report to UNFF11

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

مستدامة تدعم الأمن الغذائي والتنمية الريفية في الجزائر.

ثانياً: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR 2002-2004)

تم تصميم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) كإستراتيجية شاملة لمعالجة التحديات البنيوية التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر، مع إيلاء اهتمام خاص بإحياء وتنمية المناطق الريفية، لا سيما المناطق المعزولة والمهمشة. ويُعد هذا المخطط امتداداً مباشراً للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDAR)، وتتميز بإدماج البعد الريفي بشكل أوضح، بما يعكس انتقال السياسة العمومية من مقارنة قطاعية ضيقة إلى مقارنة تربية متكاملة. وهدف المخطط إلى تحقيق توازن مستدام بين استغلال الموارد الزراعية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال تعزيز دور الفلاحة في دعم الأمن الغذائي، وتحسين ظروف المعيشة في الأرياف، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

1- أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: يُعدّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أداةً إستراتيجية محورية في دعم القطاعين الفلاحي والريفي في الجزائر، حيث سعى إلى الاستجابة لجملة من التحديات الهيكلية من خلال:

- تحقيق التوازن بين استغلال الوحدات الفلاحية وحماية الأراضي الزراعية؛
 - إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في السياسات التنموية الزراعية؛
 - تطوير الشراكات بين السلطات العمومية، والمستثمرين، والفاعلين الاقتصاديين المحليين؛
 - مراعاة الخصوصيات الإيكولوجية والاجتماعية للمناطق الريفية في صياغة وتنفيذ البرامج التنموية؛
- 2- أهداف المخطط وبرامجه التنفيذية:** تم تنفيذ المخطط من خلال مجموعة من البرامج التي تركز على¹:

- إعادة تأهيل وتطوير نحو 200 ألف مزرعة، وإضافة ما يقارب 300 ألف مزرعة خلال (2000-2004)؛
- تنظيم ودعم الإنتاج الزراعي ورفع مردوديته؛
- توسيع وتدعيم الهياكل الزراعية الموحدة؛
- خلق فرص عمل دائمة في المناطق الريفية والحد من الهجرة نحو المدن؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية (المنبع والمصب)؛

¹Banque mondiale. (2003). Deuxième Projet d'Emploi Rural (PER2) – Document d'évaluation de projet. pp. 10–12.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

- مكافحة التصحر، خاصة في المناطق السهبية والصحراوية؛
 - حماية البيئة من خلال برامج إعادة التشجير والحد من طمي السدود؛
 - تحسين القدرات المؤسسية في تسيير القطاع الزراعي؛
 - إدخال أدوات حديثة لقياس ورصد وتقييم البرامج التنموية وتعزيز الحوكمة؛
- 3- مبادئ وأسس إستراتيجية التنمية الريفية:** ارتكزت إستراتيجية التنمية الريفية في إطار المخطط على مجموعة من المبادئ الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، من أبرزها:
- أ- دعم الشراكات التعاونية:** تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يسمح بتطوير حلول تنموية متكاملة تشمل قطاعات الزراعة، والتعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية المحلية.
- ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية الريفية:** تشجيع ريادة الأعمال ودعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، مثل الزراعة المستدامة، والسياحة الريفية، والحرف التقليدية. وتوظيف التكنولوجيا والممارسات المبتكرة لرفع الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل في الأرياف.
- ت- تهمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي:** الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للمناطق الريفية. واستثمار التراث المحلي كرافعة للتنمية الاقتصادية، مع الالتزام بمبادئ الاستدامة البيئية.
- ث- تحقيق التآزر بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية:** دمج برامج التنمية الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة وضمان شمول النمو الاقتصادي بما يعزز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود ويحدّ من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ثالثا: برامج تمويل التنمية الزراعية والريفية (2005-2009)

في إطار إستراتيجية الجزائر الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتقليص الفوارق المجالية، أُطلقت خلال الفترة (2005-2009) مجموعة من البرامج التمويلية والتنموية، لا سيما تلك المرتبطة بمخطط دعم النمو والمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. وقد ركّزت هذه البرامج على دعم المناطق الأكثر هشاشة، مع اعتماد مقاربة تنموية إقليمية تراعي الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة، بما يعكس تحوُّلاً في السياسة العمومية نحو توجيه الموارد على أساس الحاجة التنموية.

1- ميزانية المخطط ودعم النمو: خُصّصت موارد مالية معتبرة لدعم هذه البرامج، تمثلت أساساً في:

- تخصيص غلاف مالي إجمالي قُدِّر بـ 250 مليار دينار لدعم البرامج التنموية؛
- رصد ميزانية سنوية قدرها 60 مليار دينار للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

(2005-2009)؛

وقد مكّنت هذه الموارد من تمويل برامج إقليمية شاملة استهدفت المناطق الأكثر احتياجًا، مع مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- البرامج الإقليمية للتنمية الزراعية والريفية

أ- برنامج تنمية الهضاب العليا

اعتمدت الجزائر هذا البرنامج الإقليمي الموجّه للمناطق الأكثر هشاشة، بغلاف مالي إجمالي قُدِّرَ بـ 47.327 مليار دينار، منها 33.103 مليار دينار ممولة من الصناديق. وقد هدف البرنامج إلى تحسين التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية والثقافية، وتهيئة الظروف لانطلاق الأنشطة الاقتصادية، مع حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وشمل البرنامج ولايات: البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، الجلفة، المسيلة، باتنة، خنشلة، تبسة، إضافة إلى عدد من البلديات في ولايات أخرى، من بينها: تلمسان، سيدي بلعباس، تيسمسيلت، المدية، برج بوعريّيج، سطيف، أم البواقي، سوق أهراس، ميلة، والبويرة. وقد أسهم هذا التوجّه في تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق وتقليص الفجوة التنموية بينها وبين المناطق الساحلية¹ - 2.

ب- برنامج التنمية التكميلي الخاص بالولايات الجنوبية

يُعد هذا البرنامج أحد أبرز البرامج التنموية الإقليمية التي استهدفت تحسين الظروف المعيشية لسكان الولايات الجنوبية، وشمل ولايات: أدرار، ورقلة، إليزي، تندوف، الأغواط، تمنراست، بسكرة، بشار، الوادي، وغرداية. وقد رُصد لتنفيذه غلاف مالي إجمالي قُدِّرَ بـ 17.412 مليار دينار، منها 14.714 مليار دينار من الاعتماد. حيث ركّز البرنامج على توفير الخدمات الأساسية، مثل الطاقة والمياه والصحة والتعليم والتكوين والسكن، إلى جانب تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة. وتضمّنت تدخلاته إنشاء محيطات زراعية رعوية ومائية، كهربة المناطق الزراعية، تجهيز وصيانة الآبار وشبكات الصرف، تحسين البنية التحتية الزراعية، إنشاء وتأهيل بساتين النخيل، وحماية البيئة الطبيعية.

¹CREAD et partenaires gouvernementaux. (n.d.). Revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie (version finale).

²مرجع سابق

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

وقد أفضت هذه التدخلات إلى نتائج ملموسة خلال الفترة (2006-2009)، حيث:¹

- ارتفع عدد مناصب الشغل المستحدثة من 132,428 إلى 422,656 وظيفة، بمعدل 219.15%؛
- زادت المساحة الفلاحية المفيدة من 61,043 هكتار إلى 172,153 هكتار، بنسبة نمو قدرها 182%؛
- توسع المساحة المزروعة من 74,650 هكتار إلى 130,759 هكتار، بنسبة 75%؛
- ارتفعت المساحة المجهزة للري بالتنقيط من 44,340 هكتار إلى 152,892 هكتار، بمعدل 244.44%؛
- زادت سعة غرف التبريد التراكمية من 808,122 م³ إلى 1,034,291 م³؛
- توسع شبكة كهربية الريف بنسبة 41.79%، وشبكة المسارات الزراعية بنسبة 51%؛

رابعاً: برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

أطلقت سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) سنة 2009، ودخلت مرحلة التنفيذ الفعلي ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014)، الذي مثّل مرحلة التعميم الميداني لهذه السياسة. وقد استندت هذه المقاربة إلى القانون التوجيهي للفلاحة رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، الذي شكّل أول إطار تشريعي شامل ينظم القطاع الفلاحي منذ الاستقلال. وخلال هذه الفترة، جرى تعميم مخططات تنمية الأقاليم الريفية (PPDRI) ليلبلغ عددها نحو 12,148 مخططاً، ما يعكس اتساع نطاق التدخل وتكريس المقاربة الترايبية في السياسات الفلاحية والريفية². ويمثل هذا القانون التوجيهي محطة مفصلية في مسار إصلاح القطاع، خاصة إذا ما قورن بتجارب دول مجاورة قامت بتحسين تشريعاتها الزراعية عدة مرات، وهو ما يعكس تأخرًا نسبيًا في بلورة رؤية قانونية وتنظيمية متكاملة للفلاحة الجزائرية قبل سنة 2008. غير أنّ اعتماد هذا الإطار التشريعي أتاح لاحقًا إعادة تنظيم التدخلات العمومية، وتوحيد أدوات التخطيط والتمويل، وتحسين قابلية تنفيذ السياسات الميدانية.

1- أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: أعادت سياسة التجديد الفلاحي والريفي التأكيد على الهدف الجوهري الذي تبنته السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962، والمتمثل في تعزيز الأمن الغذائي الوطني بشكل دائم، وتحويل الفلاحة إلى محرك فعلي للنمو الاقتصادي الشامل. ولتحقيق هذا الهدف

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي: الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية. تاريخ الاطلاع 20 سبتمبر 2024.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، العدد (06 أوت 2008)، نص كامل بالعربية (PDF).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الاستراتيجي، استلزمت السياسة إدخال تغييرات هيكلية عميقة على المدى المتوسط، من خلال معالجة مكامن الضعف الهيكلية وتعزيز عناصر القوة داخل المنظومة الفلاحية والريفية. كما ارتكزت هذه المقاربة على إشراك فَعَالٍ لمختلف الفاعلين من القطاعين العام والخاص، إلى جانب تكريس نمط جديد من الحوكمة يقوم على التشاركية، والشفافية، وربط المسؤولية بالنتائج.

2- ركائز البرنامج: تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز متكاملة تعمل ضمن إطار تحفيزي موحد، يجمع بين أدوات التمويل، والحوافز الجبائية، والآليات التنظيمية، بما يضمن الاتساق والفعالية في التنفيذ .

أ- التجديد الريفي:

يهدف التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية متناسقة، متوازنة ومستدامة للمناطق الريفية، استنادًا إلى مبدأ التكامل بين الموارد والتدخلات على المستوى المحلي. ويتم ذلك من خلال تنفيذ مشاريع تنمية ريفية محلية متكاملة (PPDRI) ، تقودها الجهات الفاعلة في الميدان، بالاعتماد على مقاربة تشاركية قائمة على اللامركزية، والشفافية، والمساءلة¹. ويندرج هذا التوجه ضمن إطار أوسع لإصلاح الدولة وترسيخ الديمقراطية الاجتماعية وتعزيز الحكامة الرشيدة للمجالات الريفية، من خلال تكريس اللامركزية وتفعيل دور الجماعات المحلية في قيادة مشاريع التنمية. وتراعي هذه الركيزة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بخلق فرص العمل، تحسين الدخل، وتحقيق الاستقرار السكاني. وتنسجم هذه الرؤية مع الأهداف الكبرى للخطة الوطنية لتهيئة الإقليم، حيث يتجاوز التجديد الريفي المقاربة الفلاحية الضيقة ليستهدف جميع السكان المقيمين بالمناطق الريفية، خاصة الفئات الهشة وسكان المناطق ذات الظروف الصعبة، مثل المناطق الجبلية، السهلية، والصحراوية.

ب - التجديد الفلاحي:

تركز هذه الركيزة على دعم البعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي، من خلال ضمان أمن غذائي دائم عبر تحديث أنماط الإنتاج، ورفع الإنتاجية، وتكثيف المردودية في مختلف المستثمرات الفلاحية. كما تسعى إلى إدماج هذه المستثمرات ضمن مقاربة فروع الإنتاج (Value Chains)، بما يسمح بخلق قيمة مضافة مستدامة وتحسين تنافسية المنتجات. وتستند هذه الاستراتيجية إلى إصلاح نظام دعم الاستثمار

¹الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مشروع البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014: الوثيقة الأساسية، الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2010، ص 20. (وانظري كذلك العرض الرسمي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والبرنامج الخماسي 2010-2014، نوفمبر 2010).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفلاحي، عبر إعادة توجيه تدخلات الدولة من منطق الدعم المباشر إلى مقارنة قائمة على النتائج والأداء، تشمل تطوير سلاسل القيمة من مرحلة الإنتاج إلى التسويق¹.

وقد تم تحديد نحو 10 فروع استراتيجية ذات استهلاك واسع اعتُبرت ذات أولوية، وهي: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، الزيتون، النخيل، والبذور والشتائل، لما لها من دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للاستيراد.

ت - برنامج تدعيم القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT)

تُعنى هذه الركيزة ببناء وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الفلاحي، باعتبارها شرطاً أساسياً لنجاح سياسة التجديد الفلاحي والريفي، واستجابةً للتحديات الجديدة التي أفرزتها التحولات الهيكلية للقطاع، خاصة تلك المرتبطة بتغيّر الأدوار والمسؤوليات، وتزايد الحاجة إلى التخصص والكفاءة التقنية. ويُعدّ هذا البرنامج أحد أدوات التمويل غير المباشر للتنمية الزراعية، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين جودة الخدمات الداعمة للإنتاج².

ويهدف برنامج PRCHAT المحاور التالية:

- تحديث أنماط الإدارة الفلاحية بما يتماشى مع متطلبات الحكامة الحديثة والنجاعة الاقتصادية.
- تعزيز منظومات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، بما يسمح بابتكار وتطوير تكنولوجيات زراعية جديدة، وضمان نقلها السريع والفعال إلى الميدان.
- تدعيم القدرات البشرية والمادية للمؤسسات الداعمة للقطاع، ولا سيما أجهزة التأطير والمرافقة التقنية.
- تحسين جودة الخدمات البيطرية، والمراقبة التقنية، وآليات المصادقة على البذور والشتائل، بما يضمن سلامة المدخلات الزراعية.
- تعزيز أنظمة الوقاية والتدخل لمواجهة المخاطر الطبيعية، خاصة حرائق الغابات، بما يحدّ من الخسائر البيئية والإنتاجية.

¹الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، «الإجراءات المتخذة خلال اجتماع إطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد أيام 18-19 جويلية 2008»، الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008.

²Commission européenne. 2013. Fiche d'action – Algérie: Appui à la mise en œuvre du PRCHAT et au renforcement des capacités institutionnelles (avec le PNUD). Bruxelles: Commission européenne

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ث- الإطار التحفيزي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي: استكمالاً للركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وتنمية القدرات البشرية)، اعتمدت الدولة إطاراً تحفيزياً متكاملًا يضم جملة من الآليات التنظيمية والمؤسسية والمالية، يهدف إلى تفعيل السياسات العمومية وتوجيه القطاع نحو الأهداف المسطرة. ويشمل تكييف المنظومة التشريعية والتنظيمية والمعارية مع التوجهات الجديدة، بما يضمن الفعالية والشفافية، إلى جانب اعتماد آليات للتخطيط التشاركي والتمويل العمومي القائم على إشراك الفاعلين المحليين والمؤسسات الاقتصادية في تحديد الأولويات وتوجيه الموارد. كما فُعِّلَت آليات ضبط السوق لضمان استقرار العرض وتعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب تعزيز أنظمة مراقبة الجودة والسلامة لحماية المستهلك والمنتج والالتزام بالمعايير الصحية والبيئية. وقد تُرجم هذا الإطار التحفيزي إلى واقع عملي خلال المرحلة الأولى من تنفيذ سياسة التجديد، في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، حيث جرى تعبئة ما يقارب 1,000 مليار دينار جزائري من الأموال العمومية، بما يعكس حجم الالتزام المالي والمؤسسي الموجّه لدعم التحول الفلاحي والريفي¹.

ج- نتائج سياسة التجديد الفلاحي والريفي: في سياق تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وبناءً على مشاورات موسّعة شملت مختلف الفاعلين العموميين والخواص، تم تحديد سبعة عشر محوراً استراتيجياً تمحورت حول ثلاثة أهداف كبرى، هي: تحقيق أمن غذائي مستدام، وتنمية بشرية متوازنة في المناطق الريفية، وتحسين حكمة القطاع. وتتمثل النتائج العامة المتوقعة في إرساء منظومة فلاحية أكثر كفاءة وشمولاً، تحدّد من الفوارق المجالية وتدعم العدالة الاجتماعية. كما شملت النتائج الخاصة تبني أساليب جديدة في حكمة القطاع تقوم على المقاربة التشاركية وتقاسم المسؤوليات، إلى جانب تحقيق نمو اقتصادي مدعوم ومستدام يُنَاط أساساً بالقطاع الخاص، في مقابل تجديد أدوات التسيير العمومي وتحسين فعاليتها، وهي مسؤولية تقع على عاتق الإدارة العمومية. وتُبرز هذه النتائج الطابع المتكامل لسياسة التجديد، من حيث شمولها للأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والتنموية².

¹ قانون التوجيه الزراعي 16-08 (3 أوت 2008) يضع الإطار التشريعي والأهداف العامة للزراعة والأمن الغذائي والحكومة.
² المفوضية الأوروبية ENPARD - الجزائر (2013) يعرض أهداف دعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والمقاربة التشاركية عبر PPDR، وتقاسم الأدوار وتمويل المشاريع ذات الأولوية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

خامسا: الإطار المؤسسي الحديث لتمويل الفلاحة في الجزائر (2013-2024)

انتقلت الجزائر من مرحلة البرامج التنموية القطاعية المتفرقة إلى مرحلة أكثر تنظيماً وتكاملاً، اتسمت بإصلاحات مؤسسية ومالية عميقة هدفت إلى إرساء منظومة تمويل فلاحية فعالة ومستدامة. وقد جاء هذا التحول تنويجاً لمسار طويل من التجارب، تُوج بتأسيس الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) كإطار مالي محوري لتنسيق أدوات التمويل البنكي، والدعم العمومي، والحوافز الجبائية الموجهة للقطاع الفلاحي. ويُعدّ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الركيزة الأساسية في منظومة تمويل الفلاحة بالجزائر، إذ أنشئ كحساب تخصيص خاص رقم 139-302 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 1 أوت 2013. ويقوم هذا الصندوق بدور تنسيقي يهدف إلى توجيه الموارد المالية نحو الفروع الزراعية ذات الأولوية، بما ينسجم مع أهداف الأمن الغذائي والسيادة الغذائية¹. وتُفَعِّل هذه المنظومة عبر مجموعة من الأدوات التمويلية الأساسي:

- 1- قرض الرفيق:** وهو قرض استغلال موسمي مدعم، تتحمل الدولة كلياً فوائده، ويُوجّه أساساً لتمويل اقتناء المدخلات الزراعية خلال الحملات الإنتاجية، مع آجال قد تمتد إلى عامين. وتُعدّ هذه الأداة آلية مباشرة لدعم صغار ومتوسطي الفلاحين وضمان استمرارية الإنتاج².
 - 2- قرض الاستثمار:** وهو قرض استثماري بنكي موجه لتحديث وتوسيع القدرات الإنتاجية، يتميز بنسبة فائدة صفرية خلال السنوات الخمس الأولى، ثم نسب تصاعدية لاحقاً، مع آجال سداد قد تصل إلى خمس عشرة سنة. ويسهم هذا القرض في تشجيع الاستثمار طويل الأجل ورفع الإنتاجية الزراعية³.
 - 3- الإيجار التمويلي:** الذي يتيح اقتناء العتاد والتجهيزات الفلاحية، خاصة المنتج محلياً، دون تحميل المستثمر عبئاً مالياً فورياً، ما يخفّض كلفة التحديث ويُيسر إدماج التكنولوجيا في النشاط الزراعي.
- على مستوى مناخ الاستثمار الفلاحي، عزّزت الدولة الإطار التحفيزي عبر قانون الاستثمار رقم 18-22 لسنة 2022، الذي أقرّ مزايا جبائية وجمركية تفاضلية تُدار عبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، مع مراعاة البعد الإقليمي وأولوية الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية. كما سُمح باستيراد العتاد الفلاحي المستعمل (حتى سبع سنوات) بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2023، وتفصيلاته

¹ المرسوم التنفيذي 13-280 (2013/08/01) المنبئ لطريقة تسيير الحساب الخاص 139-302 - "FNDA" - الجريدة الرسمية (JO) رقم 2013/41.

² Octroi de crédits Agricoles bonifiés "R'FIG" - وزارة الفلاحة، بوابة الخدمات (PSL).

³ Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural (MADR). (n.d.). Crédits agricoles. Retrieved March 15, 2025, from <https://fr.madr.gov.dz/agriculture/programmes-investissements-et-etudes-economiques/credits-agricoles/>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

التنظيمية اللاحقة، بما ساهم في خفض كلفة التحديث التكنولوجي¹.

ولتقليل المخاطر المرتبطة بالنشاط الزراعي، تعتمد المنظومة على التأمين الفلاحي من خلال الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي (CNMA)، إلى جانب شراكات مع البنوك العمومية لتغطية القروض الفلاحية، ما يعزز ثقة المؤسسات المالية ويشجّع توسيع الإقراض. كما أتاح إدراج التمويل الإسلامي (بموجب تعليمات بنك الجزائر) صيغاً بديلة مثل المراجعة، والإجارة، والسَّلَم، بما يوسّع قاعدة المستفيدين ويُراعي الخصوصيات الاجتماعية².

والى جانب القروض، تتضمن المنظومة آليات دعم مباشر موجّهة عبر بوابة الخدمات الفلاحية (PSL)، تشمل منح دعم إنتاج الحليب الخام، وتعويض تكاليف تخزين البطاطا، وبرامج تطوير الأعلاف، وكلها تُدار ضمن إطار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وفق دفاتر شروط وإجراءات رسمية. وتُبرز هذه المنظومة المؤسسية الحديثة تحول تمويل الفلاحة في الجزائر من منطق الدعم الظرفي إلى مقاربة شمولية متعددة الأدوات، تجمع بين التمويل، والتحفيز، وإدارة المخاطر، بما يعزز قدرة القطاع على الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الثالث: تحليل أثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد المكونات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، ليس فقط لدوره في تحقيق الأمن الغذائي، بل أيضاً لإسهامه في تنشيط الدورة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، لا سيما في المناطق الريفية، وتقليل التفاوتات المجالية. كما يمثّل هذا القطاع ركيزة أساسية في مساعي تنويع القاعدة الاقتصادية والحد من التبعية البنيوية للقطاع الطاقوي. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر التمويل الزراعي الموجّه للشُّعْب الزراعية الإستراتيجية، من خلال تقييم مدى انعكاسه على الأداء الاقتصادي والإنتاجي للقطاع خلال الفترة (2000-2023).

¹ قانون الاستثمار 2022-18 (2022/07/24) مواد تطبيقية ومقتطفات رسمية عبر AAPI
² بنك الجزائر. (2020، 2 أفريل). تعليمية رقم 2020-03 المتعلقة بتحديد المنتجات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وإجراءات تنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. تم الاسترجاع في 15 مارس 2025، من: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2021/02/instruction032020.pdf>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

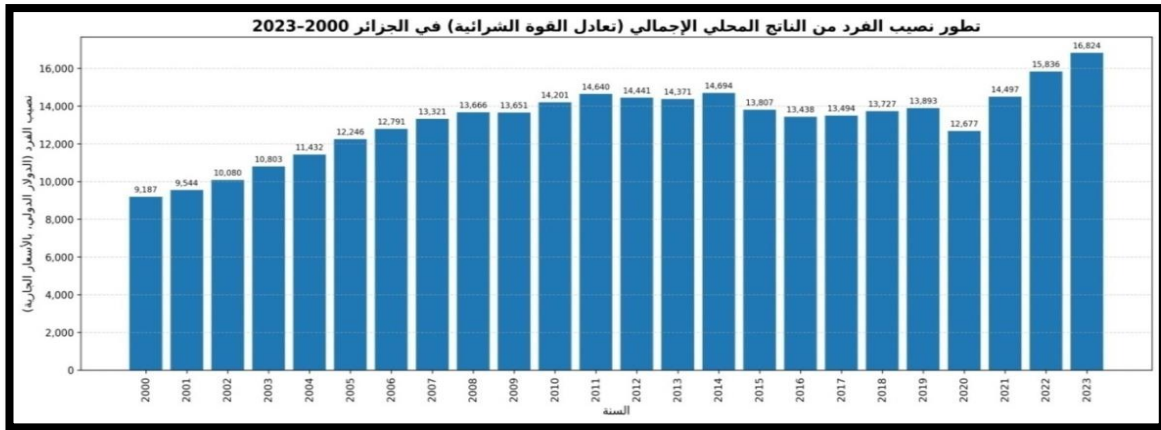
المطلب الأول: تحليل أثر التمويل الزراعي على الأداء الاقتصادي والزراعي

يعتبر التمويل الزراعي من الأدوات الاقتصادية الأساسية لدعم ديناميكية القطاعات المنتجة في الدول النامية، ولا سيما تلك التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها وتقليص تبعيتها للقطاعات الريعية. حيث كثفت الجزائر جهودها الرامية إلى إعادة تموضع القطاع الزراعي كمحرك فعال للنمو الاقتصادي الشامل، وعنصر داعم للاستقرار الاجتماعي والغذائي، خصوصاً في المناطق الريفية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أثر التمويل الزراعي على الأداء الاقتصادي والزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، من خلال دراسة تطور حجم وآليات التمويل الموجّه للقطاع، وربطها بمجموعة من المؤشرات الكمية والهيكلية التي تعكس مستوى الأداء الزراعي.

أولاً: تحليل المؤشرات الاقتصادية

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (وفق تعادل القوة الشرائية) يعتبر من أهم المؤشرات الكلية التي تُستخدم لتقييم الأداء العام للاقتصاد الوطني ومستوى معيشة السكان. وتكمن أهميته في قدرته على عكس الديناميكية الاقتصادية العامة، بما في ذلك المساهمات غير المباشرة للقطاعات الإنتاجية كالزراعة، ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي، حسب القوة الشرائية)¹.

الشكل (13): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية (بالدولار الدولي)"،

رمز المؤشر: NY.GDP.PCAP.PP.CD. تم الاطلاع في جوان 2025 من:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=DZ>

¹ World Bank, GDP per capita, PPP (current international \$), definition, World Development Indicators (WDI), available at: <https://databank.worldbank.org>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يوضح الشكل (13) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مقاسًا بالدولار الدولي الجاري حسب تعادل القوة الشرائية، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023. ويُلاحظ أنَّ المؤشر عرف اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفع من حوالي 9,187 دولارًا دوليًا سنة 2000 إلى نحو 16,824 دولارًا دوليًا سنة 2023، مسجلًا معدل نمو سنوي مركب يُقدَّر بحوالي 2.7%.

ويكشف التحليل الزمني لمسار هذا المؤشر عن تميّز الفترة المدروسة بأربع مراحل رئيسية. فقد شهدت المرحلة الأولى (2000-2014) نموًا متواصلًا مدعومًا أساسًا بارتفاع أسعار النفط وتحسن الإيرادات العمومية، ما انعكس إيجابًا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني. غير أنَّ هذا المسار عرف تباطؤًا ملحوظًا خلال الفترة (2015-2019) نتيجة تراجع أسعار الطاقة، قبل أن يسجل المؤشر انخفاضًا حادًا سنة 2020 بفعل الصدمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ابتداءً من سنة 2021، عاد المؤشر إلى مسار تصاعدي قوي، ليُسجَل خلال الفترة (2021-2023) مستويات تفوق ذروة ما قبل 2014 بحوالي 13%، مدعومًا بتحسّن نسبي في الأداء الاقتصادي الكلي وارتفاع أسعار الطاقة مجددًا.

ورغم أنَّ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى محدودة نسبيًا مقارنة بالقطاع الطاقوي، فإن السياسات العمومية الداعمة للإنتاج الفلاحي، بما فيها آليات التمويل الزراعي، قد تُسهم بصورة غير مباشرة في تحسين هذا المؤشر، من خلال تخفيف الضغط على الواردات الغذائية، وتنشيط القطاعات غير الربعية، ودعم الدخل في المناطق الريفية. غير أنَّ قياس هذا الأثر ضمن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية يظلّ محدودًا، نظرًا لطبيعته الكلية واعتماده على منهجية معيارية تتأثر بعوامل متعددة، من بينها تقلبات أسعار الطاقة، والتحويلات الديموغرافية، وهيكل الاقتصاد الوطني.

يُعتمد هذا المؤشر في إطار هذا التحليل بوصفه مؤشرًا عامًا يعكس البيئة الاقتصادية الكلية التي تطورت في ظلها سياسات التمويل الزراعي، دون اعتباره أداة مباشرة لقياس أثر هذه السياسات على الأمن الغذائي. فارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإن عكس تحسّنًا في القدرة الشرائية النظرية، لا يضمن بالضرورة تحسّنًا فعليًا في الأمن الغذائي، ما لم يُترجم إلى زيادة مستدامة في الإنتاج الغذائي المحلي واستقرار في الأسعار وتوفر فعلي للغذاء. وهو ما يستدعي الانتقال إلى مؤشرات أكثر ارتباطًا مباشرة بالأداء الزراعي والإنتاج الغذائي، سيتم تناولها في الفقرات اللاحقة.

2- الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة: يُعد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من أهم المؤشرات

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المباشرة لقياس القيمة المضافة المتولدة عن الأنشطة الفلاحية، إذ يعكس مستوى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ومدى فعالية السياسات العمومية، ولا سيما السياسات التمويلية، الموجهة لدعم الإنتاج. وتكتسب متابعة هذا المؤشر أهمية خاصة في الاقتصادات الريفية مثل الجزائر، التي تسعى إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية وتقليص الاعتماد على المحروقات، خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالأمن الغذائي.

الشكل (14): تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الجزائر (2000-2023)



المصدر: موقع Trading Economics ، بالاستناد إلى بيانات رسمية من الديوان الوطني للإحصاء الجزائري.(ONS)
<https://tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture> تم الاطلاع في جوان 2025.

يوضح الشكل (14) تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، حيث ارتفع من نحو 346.2 مليار دينار جزائري في بداية الألفية إلى أكثر من 4,200 مليار دينار سنة 2023، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب يُقدَّر بحوالي 7.7%. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي توسع النشاط الفلاحي مدفوعاً بحزمة من السياسات العمومية التي اعتبرت الزراعة خياراً استراتيجياً، من خلال برامج تمويل ودعم متعددة، على غرار البرنامج الوطني للتنمية الريفية ومخططات التجديد الفلاحي والريفي، والتي ركزت بشكل خاص على الشَّعب ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الأشجار المثمرة والزراعات الصناعية.

وقد ساهمت هذه البرامج في تحفيز الاستثمار الفلاحي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، سواء عبر التوسع الأفقي في المساحات المزروعة أو عبر تحسين تجهيزات الإنتاج، رغم ما عرفته بعض الفترات من تباطؤ نتيجة الأزمات المالية الدولية أو الصدمات المناخية. كما ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 10% في مطلع الألفية إلى ما بين 12% و13% خلال الفترة (2010-2016)، ما يعكس تحسناً نسبياً في وزن القطاع داخل الاقتصاد الوطني.

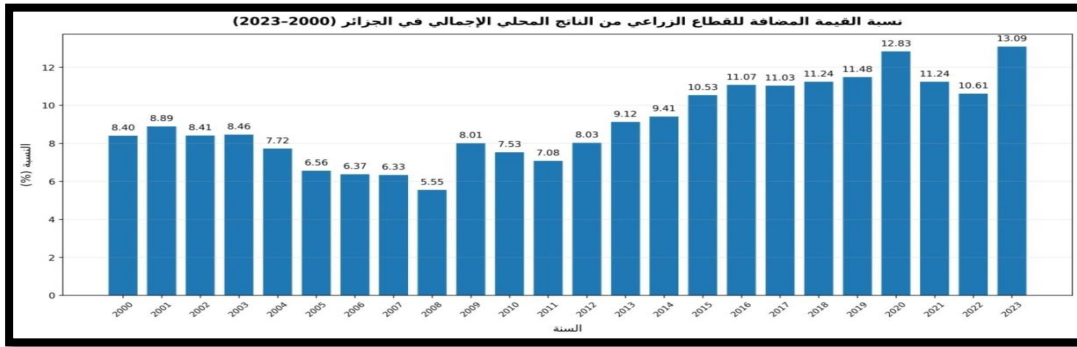
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

غير أنَّ هذا التحسن ظلَّ محدودًا من حيث البعد الهيكلي، إذ لم تتجاوز مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي سقف 14% المسجَّل خلال تسعينيات القرن الماضي. ويشير ذلك إلى أنَّ التمويل الزراعي، رغم دوره الإيجابي في رفع حجم الإنتاج والقيمة المضافة، لم يتمكن إلى حدِّ الآن، من إحداث نقلة هيكلية جوهريّة في الاقتصاد الوطني، كما لم ينجح في إعادة تموضع القطاع الزراعي باعتباره محركًا استراتيجيًا للنمو. فإن تقييم أثر التمويل الزراعي على الأمن الغذائي لا يقتصر على متابعة نمو القيمة المضافة، بل يستدعي الانتقال إلى مؤشرات أكثر ارتباطًا بالإنتاج الغذائي الفعلي، ومردودية الشُّعَب الاستراتيجية، واستقرار الإمدادات الغذائية.

3- القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2023)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هيكلياً أساسياً لقياس الوزن النسبي للزراعة داخل الاقتصاد الوطني، كما تمثِّل أداة تحليلية مهمة لتقييم الأثر البنوي للسياسات العمومية، ولا سيما السياسات التمويلية، الموجهة لدعم النشاط الفلاحي¹. وتكتسب متابعة هذا المؤشر أهمية خاصة في حالة الجزائر، باعتبارها اقتصاداً ربيعياً يسعى إلى إعادة تموقع القطاع الزراعي كدعامة للتنوع الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي.

الشكل (15): القيمة المضافة للزراعة (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، المؤشر :

NV.AGR.TOTL.ZShttps://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ

يُظهر الشكل (15) تطور القيمة المضافة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، حيث انتقلت من حوالي 8.4% في مطلع الألفية إلى نحو 13.1% سنة 2023، ما يعكس تحسناً تدريجياً في مساهمة القطاع داخل الناتج المحلي الإجمالي. وقد تميزت السنوات الأولى من الألفية

¹ World Bank, Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP), World Development Indicators Metadata Glossary,; <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/NV.AGR.TOTL.ZS>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

(2000-2004) بمستويات متوسطة نسبياً، قبل أن يعرف المؤشر تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة (2005-2008)، نتيجة محدودية الاستثمارات وضعف البنية الإنتاجية وهيمنة النشاط الريعي. منذ عام 2009، بدأ المؤشر في الارتفاع بشكل ملحوظ، نتيجة لتكثيف التمويل العمومي وتوجيه الاستثمارات نحو الشَّعب الزراعية ذات الأولوية، وهو ما سمح برفع القيمة المضافة الفلاحية لتبلغ حوالي 10% سنة 2014. غير أنَّ هذا المسار عرف تباطؤاً مؤقتاً خلال فترة انخفاض أسعار النفط (2015-2016)، حيث انعكس تقلص الموارد العمومية على حجم التمويل الموجَّه للقطاع. عند سنة 2017، استعاد المؤشر منحاه التصاعدي، مدعوماً بإطلاق برامج التنمية الفلاحية والريفية التي شجعت الاستثمار الزراعي، خاصة في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب دعم الشَّعب ذات الأهمية الغذائية. ورغم الصدمة الظرفية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 سنة 2020، واصل القطاع تحسنه ليلبلغ مستوى يقارب 13% سنة 2023، في ظلّ توجّه الدولة إلى دعم الزراعة المستدامة والحدّ من التبعية الغذائية. توضح هذه الاتجاهات أن استقرار واستمرارية التمويل الزراعي يمثلان ركيزتين أساسيتين في رفع مساهمة القطاع الزراعي ضمن الناتج المحلي الإجمالي، في حين يؤدي تقلب التمويل إلى إضعاف الأثر التنموي وتقليص فرص إحداث تحول هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني. كما تشير النتائج إلى أن تحسن الوزن النسبي للزراعة يمثل شرطاً ضرورياً، رغم أنه لا يكفي بمفرده، لتعزيز الأمن الغذائي، ما يستدعي استكمال التحليل بمؤشرات الإنتاجية ومردودية الشَّعب الزراعية الاستراتيجية.

4- مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية.

يُستخدم هذا المؤشر في قياس مدى انحياز السياسة المالية نحو القطاع الزراعي، وذلك من خلال مقارنة حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي بحصتها من الناتج المحلي الإجمالي. وباعتباره مؤشراً نسبياً بلا وحدات، فهو لا يعكس الحجم النقدي للإنفاق، بل يعبر عن درجة أولوية الزراعة ضمن الموازنة العامة مقارنة بوزنها في الاقتصاد الوطني. ويشير ارتفاع قيمة المؤشر فوق الواحد إلى تفضيلٍ نسبيٍّ للقطاع الزراعي في تخصيص الموارد العمومية¹.

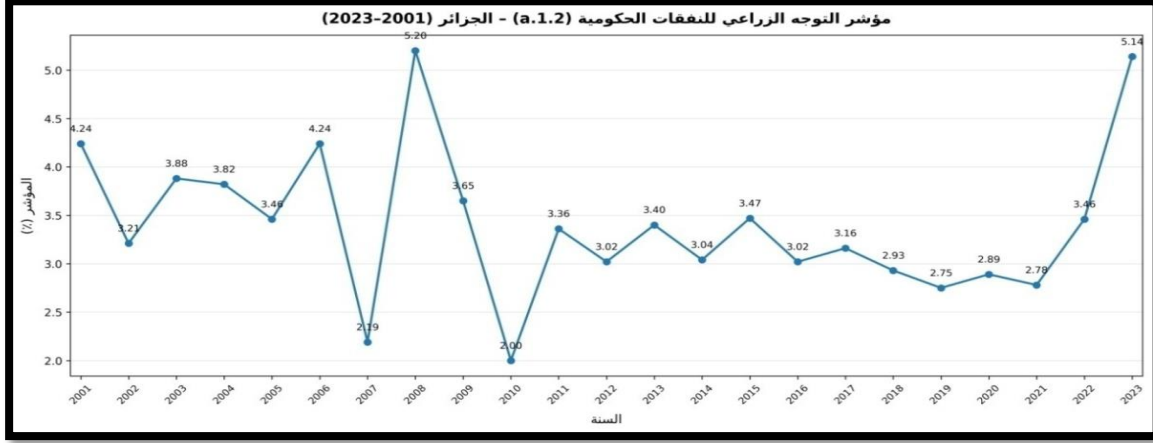
ويعتبر هذا المؤشر أداة تحليلية مهمة لتقييم التزام الدولة بدعم التنمية الزراعية المستدامة، إذ يسمح

¹ FAO, *The Agriculture Orientation Index (AOI) for Government Expenditures (SDG Indicator 2.a.1)*; <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1---agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

برصد مدى ترجمة السياسات التمويلية إلى توجهات فعلية في توزيع النفقات العمومية، وكذلك مدى استقرار هذا التوجه عبر الزمن، لا سيما في سياق التقلبات الاقتصادية والمناخية التي تواجهها الجزائر.

الشكل (16): تطور مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية في الجزائر (2000-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية. - <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1>

2025 الاطلاع في جوان 2025

يُظهر الشكل (16) تذبذبًا ملحوظًا في مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية خلال الفترة (2000-2023). فبعد تسجيل مستويات متوسطة في مطلع الألفية، بلغ المؤشر ذروة استثنائية سنة 2008 بحوالي 5.2، ما يعكس أولوية قوية للزراعة في تلك المرحلة. ثم تراجع خلال الفترة (2009-2010) إلى مستويات أدنى تراوحت بين 2.0 و3.6، متأثرًا بتداعيات الصدمات الاقتصادية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العمومي. وخلال الفترة (2012-2019)، استقر المؤشر نسبيًا عند مستويات تقارب 3.3 في المتوسط، بما يشير إلى استمرار تفضيل نسبي للقطاع الزراعي، وإن كان أدنى من مستويات الذروة السابقة.

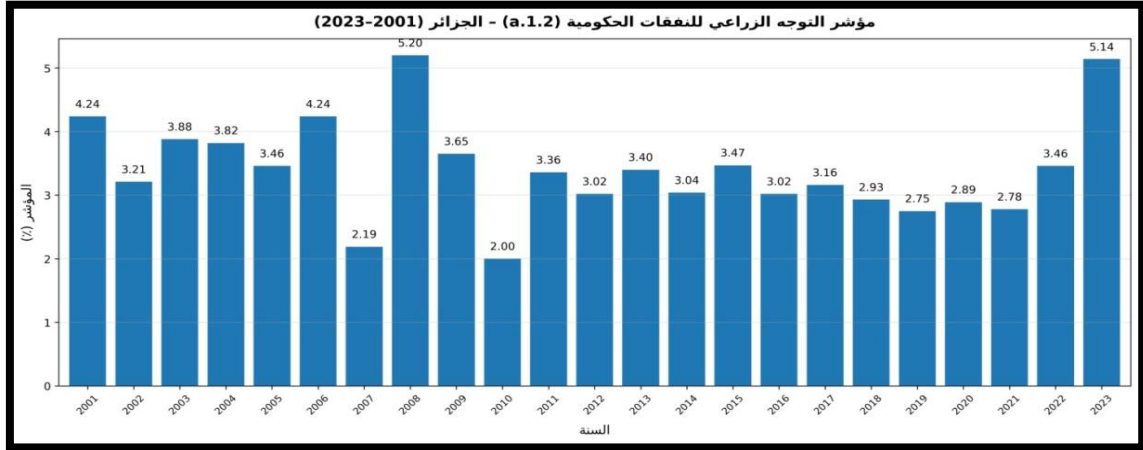
وفي سنة 2023، برزت قفزة لافتة في قيمة المؤشر لتتأهز 5.1، وهو ما يعكس عودة قوية لإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي ضمن السياسة المالية، على الصعيد الدولي اتسم بتفاقم المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي وارتفاع فاتورة الاستيراد. غير أنّ ارتفاع هذا المؤشر، رغم دلالاته على توجّه إيجابي للسياسة العمومية، لا يُعد كافيًا بمفرده للحكم على فعالية التمويل الزراعي أو على حدوث تحوّل هيكلي عميق في القطاع، ما يستدعي قراءته بالتكامل مع مؤشرات أخرى، مثل القيمة المضافة الزراعية، وحجم الإنفاق العمومي الفعلي، وإنتاجية العمل والأرض.

5- حصة الزراعة من النفقات الحكومية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تم اعتماد هذا المؤشر كونه يعكس صورة أولويات السياسة المالية للدولة، ويُظهر مدى تخصيص الموارد العمومية لدعم القطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات. ويختلف هذا المؤشر عن مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية كونه يقيس الحجم النسبي الفعلي للإنفاق الزراعي ضمن الميزانية العامة، في حين يقيس المؤشر السابق درجة التفضيل النسبي للزراعة مقارنة بوزنها في الناتج المحلي الإجمالي¹.

الشكل (17): تطور حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر (2001-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT - حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي. تم الاطلاع في جوان 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

يوضح الشكل (17) تطور حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2001-2023)، حيث تميّزت هذه الحصة بتذبذب واضح، إذ تراوحت بين نحو 2.0% و 5.2%. وقد سُجّلت ذروة ملحوظة سنة 2008 بحوالي 5.20%، تلتها مرحلة تراجع حادّ بلغ أدنى مستوياته سنة 2010 (≈2.00%)، في مجال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العمومي عقب الصدمات الاقتصادية. كما بلغت الحصة حوالي 3.47% سنة 2015، قبل أن تتراجع مجدداً إلى نحو 2.93% في 2018. وفي الفترة الأخيرة، سُجّل تحسّن نسبي في حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي، حيث ارتفعت من حوالي 3.46% في 2022 إلى نحو 5.14% في 2023، ما يعكس عودة الاهتمام الرسمي بالقطاع الزراعي في سياق تزايد المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية.

وتُظهر هذه المسارات أنّ غياب الاستقرار طويل الأمد في الاعتمادات الزراعية يحدّ من قدرة

¹ FAO, The Agriculture Orientation Index (AOI) for Government Expenditures (SDG Indicator 2.a.1); <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1---agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>.

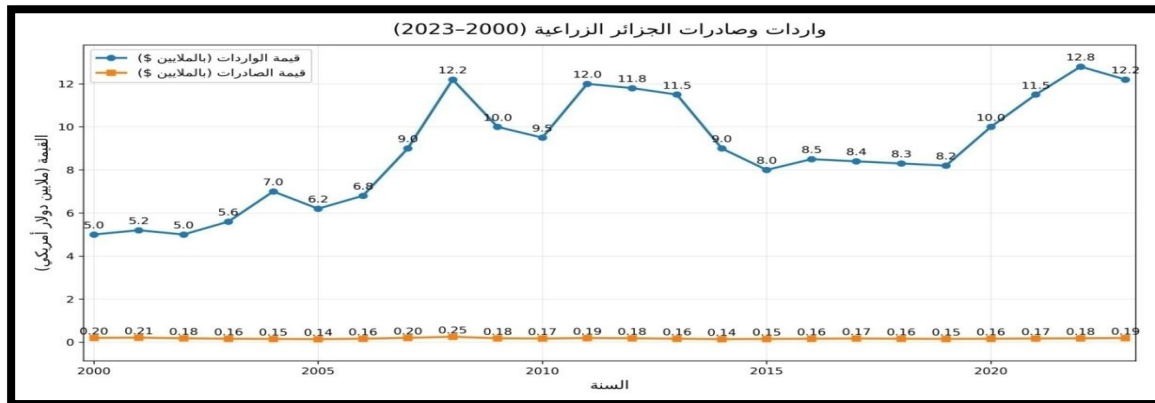
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الفاعلين الاقتصاديين على التخطيط والاستثمار، ويُضعف فعالية التمويل الزراعي في بناء سلاسل قيمة مستدامة. وفي المقابل، فإن تثبيت حصة أعلى وأكثر استمرارية للزراعة ضمن الإنفاق العمومي يُعدّ شرطاً داعماً لتحسين الإنتاجية، وتعزيز مردودية الشَّعب الزراعية الاستراتيجية، وتقليص التبعية الغذائية، بما يخدم أهداف الأمن الغذائي على المدى المتوسط والطويل.

6- التجارة الزراعية (الواردات والصادرات)

تم اعتماد مؤشر التجارة الزراعية ضمن الجانب التطبيقي للدراسة لارتباطه المباشر بفعالية التمويل الزراعي في دعم الإنتاج الوطني وتقليص التبعية الغذائية. فمستوى الواردات الزراعية يعكس قدرة السياسات التمويلية على تعزيز العرض المحلي وتلبية الطلب الداخلي، في حين تعبر ديناميكية الصادرات عن درجة التنافسية، وجودة الإنتاج، ونجاعة توجيه التمويل نحو سلاسل القيمة ذات الإمكانيات التصديرية. ويُمثل هذا المؤشر أداة عملية لتقييم أثر تمويل الشَّعب الزراعية الاستراتيجية على الأمن الغذائي، والميزان التجاري، والنمو الاقتصادي المستدام¹

الشكل (18): تطور واردات وصادرات الجزائر من المنتجات الزراعية (2000-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT مؤشرات التجارة الزراعية، 2000-2023.

يوضح الشكل (18) تطور واردات وصادرات الجزائر من المنتجات الزراعية خلال الفترة (2000-2023)، كاشفاً عن اعتمادٍ مرتفعٍ ومستمر على الواردات مقابل ضعفٍ مزمن في الصادرات، ما يعكس اختلالاً هيكلياً في أداء القطاع الزراعي، وحدودية الأثر التحويلي لسياسات التمويل المعتمدة.

¹ FAO, FAOSTAT: Data Structure, Concepts and Definitions – Trade: Exports / Imports,; <https://openknowledge.fao.org/bitstreams/8f3f2ac4-88ea-47d0-8923-11a5eafc5d9d/download>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

أ - الواردات الزراعية: اعتماد متزايد وهشاشة إنتاجية:

ارتفعت الواردات الزراعية من نحو 4.8 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 12.3 مليار دولار في 2023، وهو اتجاه تصاعدي يعكس هشاشة الإنتاج المحلي، خاصة في المواد الأساسية مثل الحبوب والزيوت والألبان. ويعكس هذا المسار إلى محدودية فعالية توجيه التمويل نحو الزراعات الاستراتيجية ذات الطلب المرتفع، رغم تعدد برامج الدعم، وهو ما جعل الاقتصاد الغذائي عرضة لتقلبات الأسواق الدولية.

ب - الصادرات الزراعية: أداء ضعيف وفرص غير مستغلة:

سجلت الصادرات الزراعية مستويات محدودة خلال الفترة، حيث لم تتجاوز 0.64 مليار دولار في مطلع الألفية، قبل أن تتراجع إلى حوالي 0.25 مليار دولار في 2019، ثم تستقر في حدود 0.19 مليار دولار سنة 2023. ويعكس هذا الأداء غياب استراتيجية تمويل موجهة نحو سلاسل الإنتاج الموجهة للتصدير، وضعف الاستثمار في الجودة والتحويل والتسويق، إضافة إلى محدودية الالتزام بالمعايير الدولية.

ج - الفجوة التجارية الزراعية: عجز هيكلي مزمن:

أبرز هذا التباين اتساعاً كبيراً في الفجوة التجارية الزراعية، حيث فاقت قيمة الواردات الصادرات بأكثر من ثلاثين ضعفاً في بعض السنوات، ما شكّل ضغطاً متزايداً على الميزان التجاري واحتياجات العملة الصعبة. فعلى سبيل المثال، بلغت واردات الغذاء حوالي 8.1 مليار دولار سنة 2020، أي ما يقارب 23.5% من إجمالي الواردات، في حين ظلت الصادرات محصورة أساساً في التمور وبعض المنتجات المحدودة. ورغم الجهود الحكومية، لا يغطي الإنتاج الزراعي المحلي سوى نحو 73% من الاحتياجات الغذائية، وتبقى فجوة تقارب 27% ممولة عبر الاستيراد، خصوصاً في الحبوب، ما يجعل الأمن الغذائي الوطني شديد الحساسية للصدمات الخارجية. تُظهر هذه النتائج أن التمويل الزراعي في الجزائر لم يُوجَّه بعد بفعالية كافية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تطوير القدرة التصديرية، وهو ما يتماشى مع ما تؤكدته الأدبيات الدولية الصادرة عن البنك الدولي منظمة الأغذية والزراعة²¹، حيث تشير إلى أن

¹ FAO, The State of Food and Agriculture 2012: Investing in agriculture for a better future.
<https://www.fao.org/4/i3028e/i3028e.pdf>

² World Bank. (2008). *How Do We Improve Public Expenditure in Agriculture?*
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/724121468338506334/pdf/668170SR0White0Expenditure00PUBLIC0.pdf>

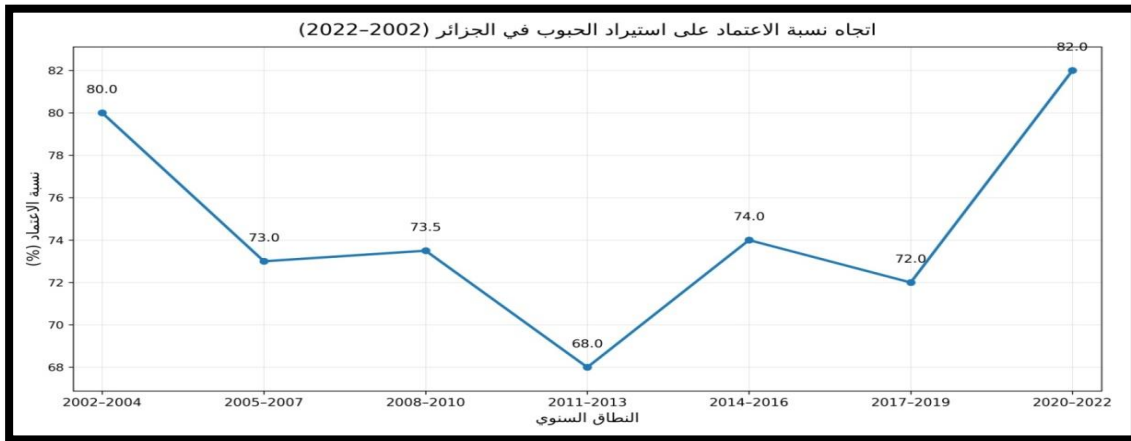
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

فعالية التمويل الزراعي لا تعتمد فقط على حجمه، بل على كفاءة توجيهه ونوعية تخصيصه.

7- نسبة الاعتماد على واردات الحبوب

تم اعتماد مؤشر نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في هذه الدراسة باعتباره أحد أكثر المؤشرات تعبيرًا عن هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر، نظرًا للطابع الاستراتيجي للحبوب في السلة الغذائية الوطنية، ولا سيما القمح والشعير. وتكمن أهمية هذا المؤشر في القدرة على قياس الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب الوطني، وتقييم مدى فعالية السياسات والآليات التمويلية الزراعية في دعم زراعة الحبوب وتقليل التبعية للأسواق الخارجية، خاصة في مجال دولي يتميز بتقلبات حادة في الأسعار، وتزايد المخاطر الجيوسياسية والمناخية¹.

الشكل (19): نسبة اعتماد الجزائر على واردات الحبوب، 2002-2022



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات - FAOSTAT مؤشرات ميزان الأغذية، نسبة الاعتماد على واردات الحبوب (2002-2022) تم الاطلاع في جوان 2025 من:

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>

يوضح الشكل (19) تطور نسبة اعتماد الجزائر على واردات الحبوب خلال الفترة (2002-2022)، حيث ظلَّ المؤشر عند مستويات مرتفعة تراوحت بين نحو 68% و82%، مع اتجاه عام يميل إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة. وقد بلغت النسبة ذروتها في الفترة 2022-2020 بحوالي 82%، ما يعكس اعتمادًا شبه كلي على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الوطنية من الحبوب الأساسية.

ويرجع هذا الاعتماد المرتفع إلى مجموعة من العوامل الهيكلية، في مقدمتها محدودية الاستثمار

¹ FAO, FAOSTAT – Suite of Food Security Indicators: Cereal imports dependency ratio.; https://files-faostat.fao.org/production/FS/Descriptions_and_Metadata.xlsx.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

طويل الأجل في شعبة الحبوب، رغم تصنيفها ضمن المحاصيل الاستراتيجية. فرغم تعدد برامج الدعم والتمويل الموجهة للفلاحة، ظلَّ أثرها على توسيع المساحات المزروعة وتحسين الإنتاجية محدودًا، نتيجة غلبة المقاربة الظرفية على حساب التخطيط الهيكلي المستدام، وضعف الربط بين التمويل، الإنتاج، وأنظمة التخزين والتوزيع. ويعكس التراجع المؤقت في نسبة الاعتماد خلال الفترة 2011-2013 (حيث بلغت حوالي (68%)، وارتبط ذلك بتحسين ظرفي في الإنتاج نتيجة برامج دعم موسمية وظروف مناخية مواتية، دون أن يتحول إلى مسار دائم، حيث سرعان ما عادت النسبة إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة. ويكشف هذا التذبذب عن هشاشة الإنجازات المحققة، وغياب استدامة السياسات التمويلية الموجهة للحبوب.

كما ساهمت التغيرات المناخية، ولا سيما موجات الجفاف المتكررة خلال الفترة 2019-2021، إلى جانب ضعف البنية التحتية للري والتخزين، في تآكل القدرة الإنتاجية المحلية، وزيادة الاعتماد على الاستيراد. ويُضاف إلى ذلك ارتباط تمويل واردات الحبوب بعائدات المحروقات، ما يجعل الأمن الغذائي الوطني رهينًا لتقلبات أسعار الطاقة وأسواق الصرف، كما أظهرت بوضوح أزمة انخفاض أسعار النفط خلال (2014-2016).

فالتحدي المطروح لا يتمثل في رفع حجم التمويل الزراعي فحسب، بل في إعادة توجيهه استراتيجيًا نحو حلول هيكلية مستدامة، تشمل الاستثمار في أنظمة الري، تطوير البذور المحسنة والمقاومة للجفاف، تحسين قدرات التخزين واللوجستيك، وضمان استقرار الدعم الموجه للمنتجين في شعبة الحبوب.

ثانياً: تحليل المؤشرات الزراعية

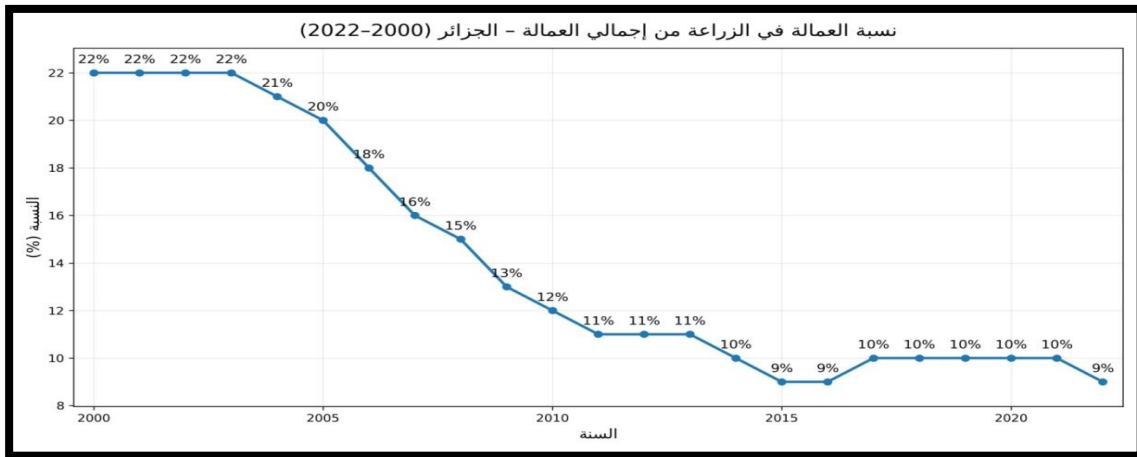
تعتبر المؤشرات الزراعية أدوات أساسية لتحليل الأداء الفعلي للقطاع الفلاحي، لأنها تقيس تطور الإنتاجية والمردودية، وفعالية استخدام الموارد، ومدى توظيف التقنيات الحديثة، إضافة إلى انعكاس ذلك على البعد الاجتماعي للتنمية الريفية. وتتميز هذه المؤشرات أهمية خاصة في المجال الجزائري، حيث تسعى الدولة إلى رفع الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي عبر برامج تمويلية وتشجيعية موجهة لتحديث الشَّعب الإستراتيجية وتحسين كفاءتها.

1- العمالة في القطاع الزراعي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

تعتبر العمالة الزراعية من أبرز المؤشرات التي تعكس ديناميكية القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الريفية، إذ تسمح بتقييم مدى قدرة السياسات العمومية على الحفاظ على الأنشطة الفلاحية وخلق فرص عمل، في مجال يمتيز بالتوسع الحضري والتحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني¹. ويتبع هذا المؤشر خلال الفترة (2000-2023) فهم العلاقة بين تطور التمويل من جهة، والتحويلات في سوق العمل الزراعي من جهة أخرى، سواء عبر تعزيز الاستثمار، أو التحديث التكنولوجي في الزراعة.

الشكل (20): تطور نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة في الجزائر (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي. (2025). نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة (نموذج تقديري وفق بيانات منظمة العمل الدولية) - الجزائر، 2000-2023. تم الاطلاع في جانفي 2025

من https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000&utm_

يُظهر الشكل (20) اتجاهًا تنازليًا واضحًا في نسبة العمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة، إذ تراجعت من نحو 22% سنة 2000 إلى أقل من 10% في 2023، بما يعكس تحولًا هيكليًا في سوق العمل وتراجع الوزن النسبي للزراعة ضمن التشغيل الوطني. ورغم إطلاق برامج دعم وتمويل متعددة (مثل PNDAR - PNDA وبرامج التجديد الفلاحي والريفي)، فإن توجيه جزء معتبر من التمويل نحو اقتناء العتاد لم يكن دائمًا مصحوبًا بسياسات تشغيل موازية أو اشتراطات واضحة للإدماج الوظيفي داخل المشاريع الممولة.

ويشير هذا المسار إلى أنّ التمويل الزراعي (في كثير من الحالات) ساهم في رفع الإنتاجية وتحسين ناتج العامل الزراعي، لكنه في المقابل قلّص الحاجة إلى اليد العاملة، خاصة في الأنشطة التي يسهل

¹ World Bank, Employment in agriculture (% of total employment) (modeled ILO estimate).: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/SL.AGR.EMPL.ZS>.

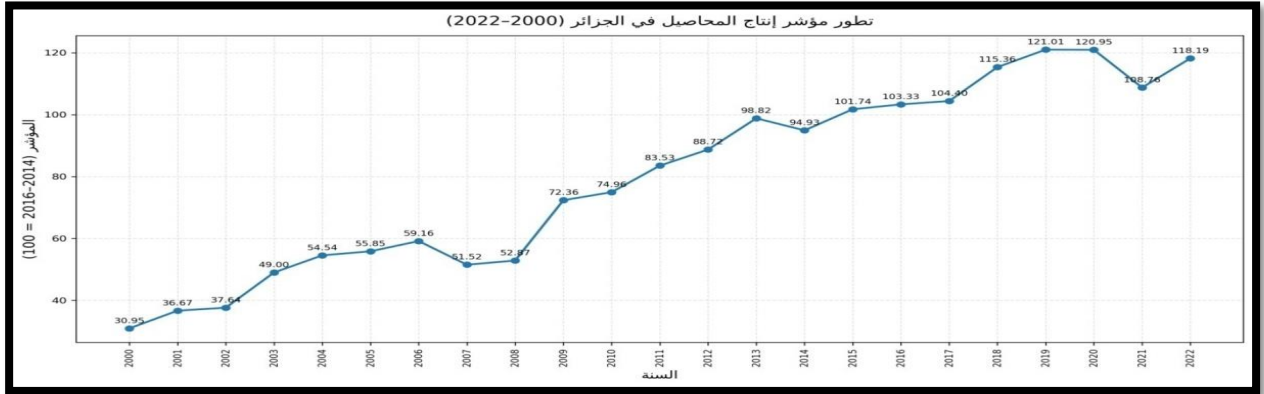
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ميكنتها. كما أن ضعف الربط المؤسسي بين التمويل وأهداف التشغيل (مثل إلزام المشاريع بخطط تشغيل أو نسب إدماج) حدّ من قدرة التمويل على تحقيق أثر اجتماعي مباشر ومستدام، خصوصًا في المناطق الريفية التي يُعد فيها التشغيل عنصرًا حاسمًا للاستقرار السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن. وعليه، يعكس انخفاض العمالة الزراعية تحسُّنًا نسبيًا في الكفاءة بفعل التحديث، لكنه يطرح تحديات اجتماعية تتعلق بالتشغيل الريفي، ما يفرض تقييم التمويل الزراعي ليس فقط بزيادة الإنتاج، بل بقدرته على خلق فرص عمل وتحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

2- مؤشر إنتاج المحاصيل.

يسمح تحليل مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2000-2022) بتقييم الأثر الكمي للتمويل الزراعي على تطور الإنتاج النباتي، وقياس مدى استجابة الشُّعْب الزراعية المستهدفة للسياسات التحفيزية العمومية. ويُعد هذا المؤشر أداةً محورية لفهم ديناميكية العرض الغذائي الوطني، ورصد التقدم المحقق نحو تعزيز الأمن الغذائي وتقليص التبعية للاستيراد، لاسيما في ظل الضغوط المناخية وتزايد الطلب الداخلي¹.

الشكل (21): تطور مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر (2000-2022)



المصدر: البنك الدولي 2025 مؤشر إنتاج المحاصيل (AG.PR.D.CROP.XD)، الجزائر (2000-2022). تم الاطلاع في جوان 2025 من:

<https://data.worldbank.org/indicator/AG.PR.D.CROP.XD?locations=DZ>

يُظهر الشكل (21) منحًى تصاعديًا عامًا لمؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية، إذ ارتفع من نحو 31 نقطة سنة 2000 إلى ذروة تقارب 121 نقطة خلال 2019-2020، قبل أن يسجّل تراجعًا

¹ World Bank, Crop production index (2014-2016 = 100).; <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/AG.PR.D.CROP.XD>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ملحوظًا في 2021 (~106.8) ثم تعافيًا جزئيًا في 2022 (~118.2). ويعكس هذا المسار تحسنًا كميًا معتبرًا في الإنتاج النباتي، مدفوعًا أساسًا بتوسيع المساحات المزروعة، وتحسين تقنيات الري، وتكثيف استخدام المدخلات الزراعية.

وقد ساهمت السياسات التمويلية العمومية (خاصة عبر برامج دعم الاستثمار الزراعي وصناديق التنمية الريفية) في تسهيل اقتناء المدخلات (البذور، الأسمدة، العتاد)، وتحديث وسائل الإنتاج لدى صغار ومتوسطي الفلاحين، مما ساعد على رفع حجم الإنتاج في عدد من الشَّعب، لا سيما الحبوب، الخضر، والتمور. غير أنَّ هذا التحسن ظل في معظمه ذا طابع كمي، غير أنَّ هذا التحسن لم يؤدِّ بشكل مستمر إلى رفع المردودية أو ضمان استقرار الإنتاج. ويُلاحظ أنه منذ سنة 2017، بدأ المؤشر يُظهر علامات تباطؤ نسبي، دون تسجيل طفرات جديدة، وهو ما يشير إلى بلوغ أثر التمويل التقليدي حدوده، في ظل غياب إصلاحات مؤسسية موازية. فقد ظلَّ التمويل في كثير من الأحيان منفصلًا عن منظومات الإرشاد الزراعي، والبحث التطبيقي، وربط الدعم بمؤشرات أداء إنتاجية واضحة.

كما يوضح تحليل تركيبة الإنتاج أنَّ بعض الزراعات الإستراتيجية (القمح اللين والزيوت النباتية) لا تزال تسجِّل أداءً دون المستوى المطلوب، رغم حجم الموارد الموجهة لها، مما يُبقي فجوة الاستيراد قائمة ويُضعف أثر التمويل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. في المقابل، تحقق التحسن الأكبر في إنتاج الخضر والفواكه، مدفوعًا بتوسع المساحات المسقية، بينما بقي أداء الإنتاج الحيواني محدودًا بفعل اختناقات الأعلاف وشح الموارد المائية.

عموماً، يوضح هذا المؤشر أنَّ التمويل الزراعي العمومي أسهم في تحسين المؤشرات الكمية لإنتاج المحاصيل، لكنه لم ينجح بعد في ضمان ديناميكية إنتاجية مستقرة ومستدامة. ويبين ذلك ضرورة الانتقال من منطق دعم الكم إلى منطق تعزيز الكفاءة، عبر توجيه التمويل نحو الابتكار، وتأهيل رأس المال البشري، وتبني الزراعة الذكية مناخياً، وربط التمويل بنتائج إنتاجية قابلة للقياس، بما يعزز صمود القطاع أمام تحديات المناخ ويخدم الأمن الغذائي الوطني على المدى الطويل.

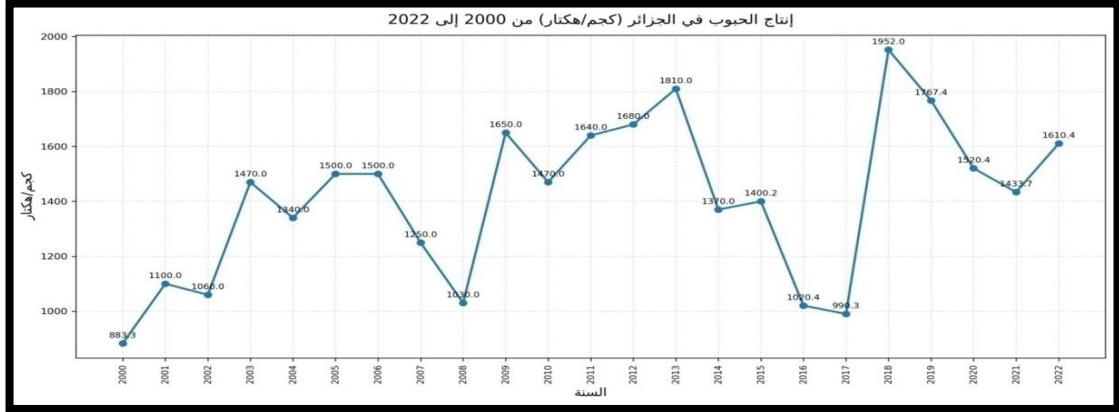
3- مؤشر إنتاج الحبوب.

مؤشر إنتاجية الحبوب من أهم المؤشرات الزراعية الإستراتيجية، لارتباطه المباشر بتحقيق الأمن

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الغذائي وتقليص الاعتماد على الواردات، لا سيما في بلدٍ مثل الجزائر حيث تشكّل الحبوب عنصرًا أساسيًا في السلة الغذائية الوطنية¹. ويُظهر مسار هذا المؤشر خلال الفترة (2000-2022) تقلبًا واضحًا يعكس هشاشة الإنتاج أمام الصدمات المناخية، واعتمادًا هيكليًا على الزراعة المطرية.

الشكل (22): تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر (2000-2022) بالكيلوغرام لكل هكتار



المصدر: البنك الدولي عبر موقع (2025). Trading Economics. إنتاجية الحبوب في الجزائر (كيلوغرام لكل هكتار)، 2000-2022. تم الاطلاع في جوان 2025 من <https://tradingeconomics.com/algeria/cereal-yield-kg-per-hectare-wb-data.html>

إنتاجية الحبوب تراوحت بين 883 كغ/هكتار كحدّ أدنى و1952 كغ/هكتار كحدّ أقصى خلال الفترة المدروسة، وهي مستويات تبقى دون الإمكانيات الزراعية الوطنية، ما يؤكد محدودية أثر التمويل الزراعي في غياب إصلاحات هيكلية وتكنولوجية مرافقة. فقد شهدت الفترة (2000-2008) تحسّنًا تدريجيًا بلغ ذروته قرابة 1500 كغ/هكتار سنة 2005، قبل أن تتراجع الغلة بفعل موجات الجفاف وضعف البنية التحتية الريفية.

ورغم توسيع البرامج التمويلية بعد 2009، ظل الأداء متقلّبًا حتى 2013، قبل تسجيل انتعاش نسبي سنة 2018 بلغ 1952 كغ/هكتار، وهو أعلى مستوى في السلسلة. غير أن هذا التحسن لم يكن مستدامًا، إذ عادت الإنتاجية إلى التراجع بين 2019 و2021 (1430-1470 كغ/هكتار)، مما أعاد التأكيد على هشاشة الإنجازات المحققة أمام الضغوط المناخية والمالية. في عام 2022، استقرت الإنتاجية عند نحو 1610 كغ/هكتار، وهو مستوى يقلّ عن نصف المتوسط العربي (≈ 3.5 طن/هكتار) وأقل من 40% من المتوسط العالمي (≈ 4 طن/هكتار). ويعكس هذا الفارق استمرار فجوة الكفاءة،

¹ World Bank, Cereal yield (kg per hectare): <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/AG.YLD.CREL.KG>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

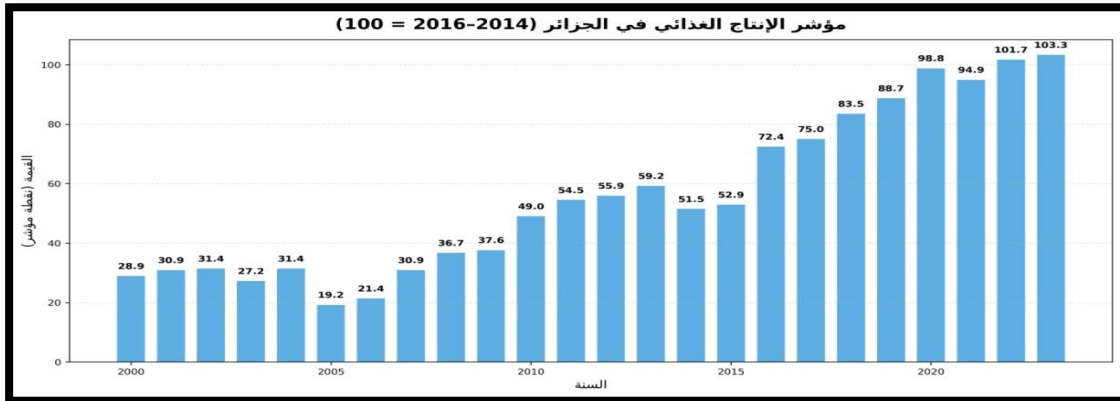
خاصة إذا ما قورن بحجم واردات الجزائر من القمح التي بلغت نحو 8.7 ملايين طن خلال سنتي 2024/2023، وهو ما يعمّق الارتهان للأسواق الخارجية.

يُظهر هذا المؤشر أن التمويل الزراعي، بصيغته الحالية، ساهم في تحسين بعض النتائج الكمية، لكنه لم ينجح بعد في إحداث تحوّل إنتاجي مستدام في شعبة الحبوب. ومن ثَمَّ، يظهر التحول نحو نموذج تمويل ذكي قائم على النتائج، مدعوم بالتقنيات الحديثة، والإرشاد الفلاحي، والحوكمة الفعالة للموارد، كشرطٍ استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتقليص التبعية الهيكلية للاستيراد.

4- مؤشر الإنتاج الغذائي.

مؤشر الإنتاج الغذائي من المؤشرات الكلية الأساسية لقياس أداء القطاع الزراعي في تلبية الطلب المحلي وتعزيز الأمن الغذائي، إذ يعكس التطور الكمي للإنتاج الغذائي بمختلف مكوناته النباتية والحيوانية. وتكمن أهميته في كونه أداة مباشرة لتقييم مدى فعالية السياسات والبرامج التمويلية في دعم العرض الغذائي المحلي، وتقليص الفجوة الغذائية، والحدّ من الاعتماد على الواردات¹.

الشكل (23): تطور مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر (2000-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات - FAOSTAT مؤشرات الإنتاج الكمي، تم الاطلاع في مارس 2025

من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QI>

يُظهر المؤشر مسارًا تصاعديًا واضحًا منذ مطلع الألفية، حيث ارتفع من نحو 28.9 نقطة سنة 2000 إلى حوالي 103.3 نقطة في 2022 (أساس 2014-2016 = 100)، أي بزيادة تفوق 250 %. ويعكس هذا التطور تحسّنًا ملحوظًا في حجم الإنتاج الغذائي الكلي، مدفوعًا بتوسّع البرامج التمويلية

¹ World Bank, Food production index (2014–2016 = 100).: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/AG.PRD.FOOD.XD>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

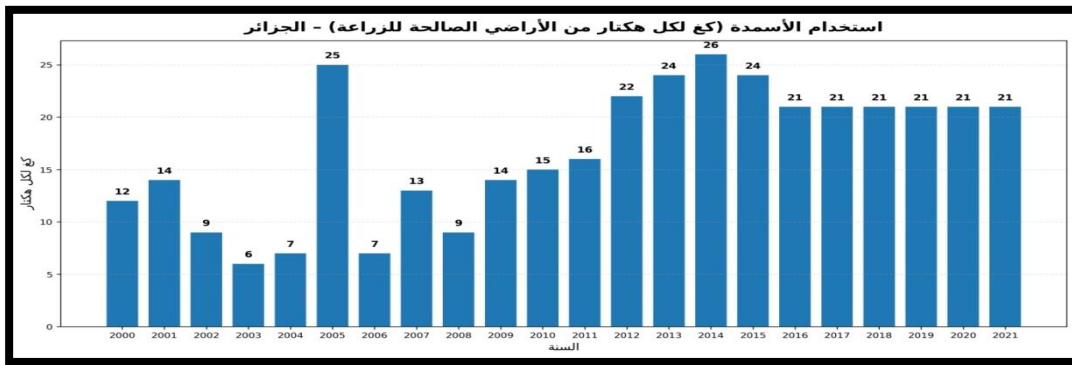
والدعم العمومي، ولا سيما تلك الموجهة لتكثيف الإنتاج، توسيع المساحات المسقية، وتحسين وسائل الإنتاج. ورغم الاتجاه الإيجابي العام، سجّل المؤشر بعض التقلبات المرحلية خلال سنوات 2003، 2010 و2015، نتيجة تداخل عوامل ظرفية، أبرزها الجفاف، تقلص الموارد المالية العمومية، وضعف استقرار التمويل الزراعي. غير أنّ المرحلة اللاحقة، خاصة بعد 2016، عرفت انتعاشاً واضحاً، يرجع إلى إصلاحات مؤسساتية وإعادة توجيه التمويل نحو التجهيزات الزراعية، الري الحديث، ودعم الشَّعب ذات المردودية العالية¹.

يُظهر المؤشر أن التمويل الزراعي ساهم بوضوح في رفع العرض الغذائي المحلي، غير أنّ تعميق أثره يتطلب الانتقال من منطق دعم الكمية إلى منطق تمويل ذكي قائم على النتائج، يدمج بين الاستثمار في الري المستدام، التقنيات الزراعية الذكية، وحوكمة فعّالة للموارد، بما يضمن أمناً غذائياً مستداماً واستقراراً طويل الأجل في سلاسل الإمداد.

5- استخدام الأسمدة لكل هكتار.

يُعدّ استهلاك الأسمدة لكل هكتار مؤشراً تقنياً لقياس فعالية السياسات التمويلية الزراعية، إذ يعكس قدرة منظومة الدعم على توفير مدخلات الإنتاج في الوقت المناسب بما يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل مع مراعاة الاستدامة².

الشكل(24):تطور استهلاك الأسمدة في الجزائر لكل هكتار من الأراضي الزراعية (2000-2021)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات- FAOSTAT تم الاطلاع في ماي 2025 من:

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/RFB>

شهد استخدام الأسمدة في الجزائر تقلبات حادة خلال الفترة المدروسة، إذ ارتفع من نحو 12 كغ/هكتار

¹ FAO (2017) The Future of Food and Agriculture – Trends and Challenges.

<https://www.fao.org/3/i6583e/i6583e.pdf>

² World Bank, Fertilizer consumption (kilograms per hectare of arable land), available at:

<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/AG.CON.FERT.ZS>.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

في 2000 إلى 25 كغ/هكتار في 2005، قبل أن ينخفض بشكل حاد إلى 7 كغ/هكتار في 2006 نتيجة صعوبات التزويد واضطراب آليات الدعم. بعد ذلك، اتخذ المؤشر منحى تصاعدياً تدريجياً، ليبلغ ذروته 26 كغ/هكتار سنة 2014، بدعم من برامج التمويل الموجهة لتحديث المدخلات الزراعية.

ومنذ 2016، استقرَّ الاستهلاك حول 21 كغ/هكتار، ما يعكس مرحلة توازن نسبي بين ترشيد الموارد ورفع المردودية. غير أنَّ هذه المستويات تبقى دون المتوسط الإقليمي والعالمي، إذ لا تتجاوز الجزائر 21 كغ/هكتار مقابل أكثر من 50 كغ/هكتار في بلدان مغربية مجاورة، ونحو 140 كغ/هكتار عالمياً.

يرجع هذا الضعف النسبي إلى اختلالات هيكلية، أبرزها ضعف شبكات التوزيع، تأخر إيصال الدعم، وغياب الإرشاد الفني الكفيل بضمان استعمال فعال للأسمدة، ما حدّ من استفادة صغار الفلاحين. كما يُلاحظ تاريخياً أنَّ مستويات الاستعمال كانت أعلى في منتصف الثمانينيات (≈ 40 كغ/هكتار)، قبل أن تتراجع بفعل التحولات الاقتصادية وتفكك منظومة الدعم السابقة.

وتُظهر هذه المعطيات أن محدودية كثافة استخدام الأسمدة تُقيّد مردودية القطاع الزراعي، وتُضعف أثر التمويل العمومي على الإنتاج. فإن تحسين هذا المؤشر لا يتطلب زيادة الدعم فحسب، بل يستدعي إصلاحاً نوعياً لمنظومة التمويل يقوم على الاستهداف الدقيق، الربط بالإرشاد والتكوين، وضمان كفاءة الاستعمال، بما يخدم الإنتاجية المستدامة ويعزز الأمن الغذائي الوطني¹.

6- مؤشرات أسعار الاستهلاك الغذائي.

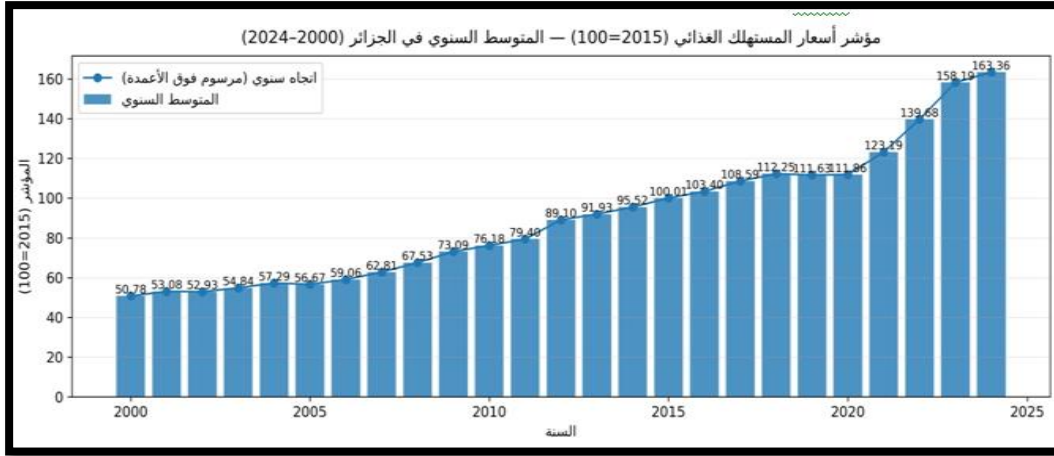
تم اعتماد مؤشر "أسعار المستهلك - الغذاء (2015 = 100) في هذا التحليل نظراً لقدرته على قياس التغيرات في أسعار المواد الغذائية عبر الزمن، ما يعكس مدى فعالية التمويل الزراعي في تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية². يُعد هذا المؤشر أداة اقتصادية مهمة لربط السياسات الزراعية بواقع السوق الغذائي المحلي، ويغطي فترة زمنية طويلة (2000-2024)، مما يسمح بتحليل اتجاهات طويلة الأمد لقياس أثر النمو الاقتصادي المدفوع بالقطاع الزراعي. لتحقيق دقة أكبر، تم احتساب المتوسطات السنوية من القيم الشهرية لتجنب تأثيرات التقلبات الموسمية، وتوفير قاعدة مستقرة للتحليل الاقتصادي.

¹ World Bank, *Revisiting Public Spending in Agriculture: Why Better Spending Matters*, Washington, DC, 2022, available at: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37282>

² FAO, *Consumer Price Indices: Food CPI (2015 = 100)*; https://data360.worldbank.org/en/dataset/FAO_CP.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (25): تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر (2000-2024)



المصدر: FAO ، FAOSTAT ، مؤشر أسعار المواد الغذائية (CPI) ، الجزائر (2000-2024)

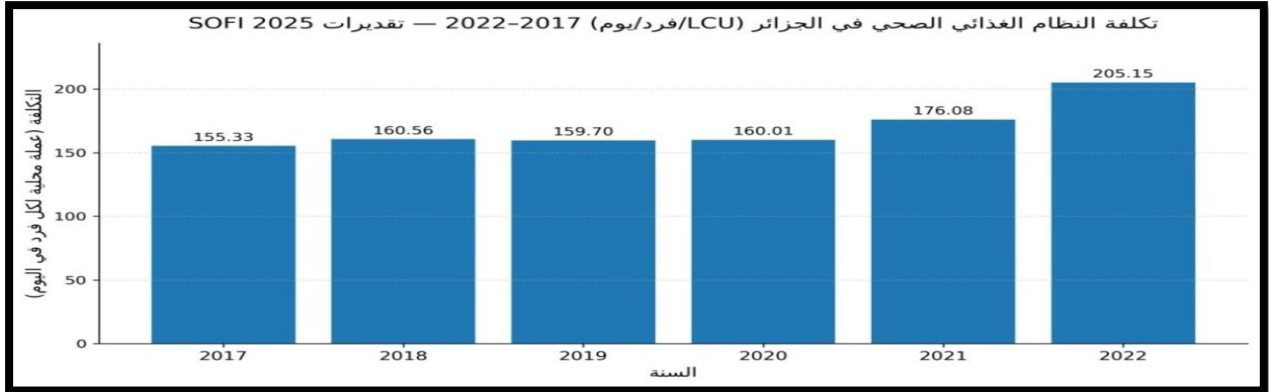
يُظهر المؤشر مسارًا تصاعديًا واضحًا؛ إذ انتقل من نحو 50.8 نقطة إلى حوالي 163.4 نقطة في 2025. ورغم الأثر المُخفِّض نسبيًا لبعض برامج التمويل الزراعي على كلفة الإنتاج في فترات محدودة، فقد تغلَّبت العوامل الكلية والهيكلية على هذا الأثر. فمع تراجع عائدات النفط تقلَّصت القدرة التمويلية للدولة وما يرتبط بها من دعم، وتزامن ذلك مع ارتفاع كلفة الاستيراد تحت ضغط تقلبات سعر الصرف، ما انعكس مباشرة على أسعار السلع الغذائية المستوردة أو المُكوِّنة مدخلًا في الإنتاج المحلي. وزاد من حدَّة الارتفاع تعرُّض الزراعة لمواسم جفاف وتقلُّص في الغلة، ما قيّد المعروض الداخلي. يكشف المسار أن فعالية آليات التمويل الزراعي في كبح الأسعار ظلَّت محدودة على المدى الطويل ما لم تُقرَّن بإصلاحات مكملة في إدارة المخاطر المناخية، وترشيد الواردات، وتحسين كفاءة سلاسل القيمة، والتنسيق مع السياسات النقدية والمالية.

7- تكلفة النظام الغذائي الصحي (بالدولار، تعادل القوة الشرائية)

مؤشر تكلفة النظام الغذائي الصحي أداة حاسمة لقياس مدى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تقييم القدرة الشرائية للأفراد للوصول إلى غذاء مغذٍ ومتوازن. ويرتبط هذا المؤشر بشكل مباشر بفعالية التمويل الزراعي، إذ يُسهِّم الاستثمار في الإنتاج المحلي، وخفض تكاليف سلاسل الإمداد، في تقليل الكلفة النهائية على المستهلك. وتحليل هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة يُساعد في تقييم العلاقة بين السياسات التمويلية وتكلفة الغذاء، بما يُعزز فهم دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (26): تكلفة النظام الغذائي الصحي في الجزائر (2017-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، FAOSTAT – Cost and Affordability of a Healthy Diet (CAHD)،

الجزائر (2017-2022)، <https://www.fao.org/faostat> تم الاطلاع في 12 مارس 2025.

تُظهر بيانات تكلفة النظام الغذائي الصحي في الجزائر اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة (2017-2022)، حيث ارتفعت من نحو 155 دولارًا للفرد في اليوم عام 2017 إلى أكثر من 205 دولار سنة 2022، أي بزيادة تقارب 32%. ويعكس هذا الارتفاع تآكل القدرة الشرائية للأسر، رغم استمرار برامج الدعم والتمويل الزراعي، ما يدل على أن أثر هذه البرامج لم يكن كافيًا لتعويض الضغوط الناتجة عن التضخم، وارتفاع أسعار المدخلات، وتقلبات الأسواق العالمية. ويعكس هذا المؤشر أن تحقيق الأمن الغذائي لا يتوقف على وفرة الإنتاج فقط، بل يتطلب قدرة اقتصادية حقيقية على تحمّل كلفة نظام غذائي صحي ومتوازن.

يُظهر تحليل التجربة الجزائرية في تمويل الشُّعب الزراعية الاستراتيجية خلال الفترة (2000-2023) تباينًا واضحًا بين التقدّم الكمي والقصور النوعي. فمن جهة، ساهمت السياسات التمويلية والدعم العمومي في تعزيز نمو الإنتاج الإجمالي للقطاع، وتوسيع المساحات المستغلة، وتحسين بعض عناصر البنية القاعدية للإنتاج، لاسيما عبر دعم الري التكميلي والمكننة وتوفير بعض المدخلات (بذور/شتائل/عتاد). كما انعكس ذلك على تحسّن نسبي في وزن الزراعة ضمن الاقتصاد خلال بعض السنوات، وارتفاع الأداء الكمي في عدد من الشُّعب ذات الاستجابة السريعة، خصوصًا الخضر والفواكه وبعض الزراعات ذات القيمة المضافة.

غير أن هذا الأثر ظلّ محدودًا من حيث الجودة والاستدامة، إذ لم يؤدّ إلى تحقيق قفزة إنتاجية مستقرة في المحاصيل الأساسية وعلى رأسها الحبوب، التي بقيت مردوديتها متقلبة ودون المستويات

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الإقليمية والدولية، بفعل استمرار الاعتماد على الزراعة المطرية، وضعف التحديث التقني الموجّه للحبوب، وغياب رافعات إنتاجية مكّلة (بحث، إرشاد، تنظيم السلاسل، تخزين وتجميع فعّال). كما لم يتحقق تحول هيكلي في نمط الإنتاج لدى قاعدة واسعة من صغار المنتجين، حيث استمر الطابع التقليدي مسيطراً مع محدودية إدماج التقنيات الحديثة والزراعة الذكية مناخياً.

وعلى المستوى الاجتماعي، ورغم التوسع النسبي في المساحات وتوفير بعض التجهيزات، لم يتحقق تشغيل ريفي مستدام؛ إذ بقيت فرص العمل الزراعية هشّة وموسمية في الغالب، بما يحدّ من قدرة القطاع على لعب دور قاطرة للتنويع الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وبذلك يمكن القول إن التمويل العمومي أسهم في حماية القطاع من التدهور وتحسين بعض المؤشرات الكمية، لكنه لم يحدث بعدُ تحولاً نوعياً يرفع التنافسية ويُرسخ استدامة الأداء.

المطلب الثاني: تحليل مدى تأثير التمويل الزراعي على أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي أحد الأهداف الإستراتيجية في السياسات الاقتصادية للجزائر، لاسيما في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بتقلبات المناخ، واختلالات التوازن الغذائي، والاعتماد الهيكلي على الواردات، خصوصاً فيما يتعلق بالحبوب والمواد الغذائية الأساسية. ومنه تكتسي الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية، مثل الحبوب والبقوليات والخضر، أهمية خاصة باعتبارها الركيزة الإنتاجية الأساسية لتعزيز السيادة الغذائية وتقليص التبعية للأسواق الخارجية.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل أثر سياسات وبرامج تمويل هذه الشُّعَب الحيوية على أبعاد الأمن الغذائي الأربعة، والمتمثلة في: توفر الغذاء، وإمكانية النفاذ إليه، وجودة الاستخدام الغذائي، واستقراره عبر الزمن. ويستند التحليل إلى مقاربة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والقراءة التفسيرية لبعض المؤشرات، بالاعتماد على بيانات وطنية ودولية رسمية (تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي) خلال الفترة (2000 - 2023)، حيث يتم تقييم مدى فعالية برامج التمويل الزراعي (بما في ذلك آليات التحفيز المالي لإنتاج الحبوب ودعم الري الفلاحي) في تحسين الوضع الغذائي الوطني. بالإضافة إلى تقديم قراءة تحليلية لمسار سياسات التمويل الزراعي في الجزائر من منظور الأمن الغذائي، والاستثمار في الشُّعَب الإنتاجية الحيوية، بما يضمن تحقيق أمن غذائي أكثر استقراراً وفعالية على المدى الطويل.

أولاً: الوضع العام لانعدام الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بالمتوسط العالمي (2014-2023)

من أجل وضع الأمن الغذائي في الجزائر في إطاره الدولي، يستلزم الأمر تحليل تطور أبرز مؤشرات انعدام الأمن الغذائي، عبر مقارنتها بالمتوسط العالمي خلال الفترة (2014-2023)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الجدول(19): نسب انعدام الأمن الغذائي (الجزائر والعالم) حسب الفترات

المؤشر	2016-2014	2021-2019	2022-2020	2023-2021
انعدام الأمن الغذائي الحاد – الجزائر	13.0	6.6	5.6	5.6
انعدام الأمن الغذائي الحاد – العالم	7.6	10.3	10.8	10.9
انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد – الجزائر	22.9	19.0	18.9	18.9
انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد – العالم	21.7	27.7	29.0	29.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، الكتاب الإحصائي السنوي 2024 – الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة 267،

<https://openknowledge.fao.org/items/43ef9f2c-a023-4130-81ce-dc5ac3f825ef>

يبين الجدول (19) تطور نسب انعدام الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بالمعدل العالمي وفق متوسطات ثلاثية السنوات، استنادًا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). وتُظهر هذه البيانات أن الجزائر شهدت مسارات متباينة خلال الفترة المدروسة، تعكس تفاعل مجموعة من العوامل، من بينها السياسات الزراعية المعتمدة، والظروف الاقتصادية الداخلية، فضلاً عن الصدمات الخارجية، ولاسيما جائحة كوفيد-19.

فيما يتعلق بمؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد، بلغت النسبة في الجزائر حوالي 13% خلال الفترة 2016-2014، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 7.7% خلال نفس الفترة. غير أن هذا المؤشر سجل تراجعًا ملحوظًا ليبلغ 5.6% في الفترة 2023-2021، وهو تطور إيجابي، خاصة في ظل ارتفاع المتوسط العالمي إلى 10.9% خلال الفترة ذاتها، ما يعكس قدرة نسبية للجزائر على الحد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص مؤشر انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد (مجتمعين)، فقد سجلت الجزائر نسبة 22.9% خلال الفترة 2016-2014، وهي نسبة تقارب ربع السكان، وتفوق المتوسط العالمي البالغ 21.8%. ورغم تحسن هذه النسبة إلى 19% في الفترة 2019-2017، فإنها شهدت استقرارًا نسبيًا عند مستوى 18.9% خلال الفترة 2023-2021. يرجع هذا التذبذب إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتأثير جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، وهو ما أثر سلبيًا على إمكانية النفاذ المستقر للغذاء لدى فئات واسعة من السكان.

تعكس هذه المؤشرات أن الجزائر، ورغم تحقيق بعض النجاحات في تقليص حدة انعدام الأمن الغذائي الحاد، لا تزال تواجه تحديات هيكلية في ضمان أمن غذائي مستدام، خاصة في ظل هشاشة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

منظومات الحماية الاجتماعية، وتقلب الإنتاج المحلي، واستمرار الاعتماد على الواردات الغذائية. وعلى أساس التشخيص العام، سيتم تحليل أبعاد الأمن الغذائي الأربعة (التوفر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار) من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، بهدف تقييم مدى فعالية سياسات تمويل الشُّعب الزراعية الإستراتيجية في تحسين الوضع الغذائي في الجزائر.

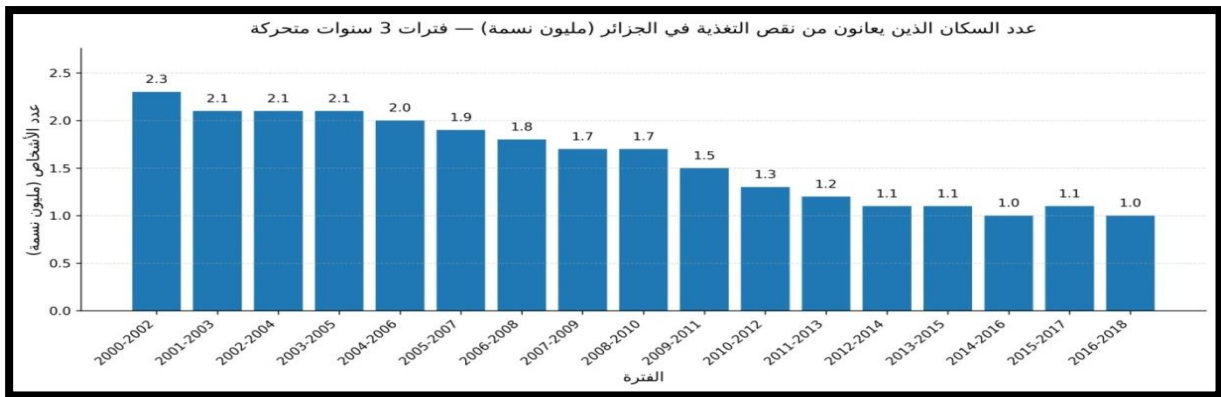
ثانياً: تحليل بعد التوافر

كمدخل تحليلي لتقييم مستوى توفر الغذاء في الجزائر، سيتم التطرق إلى أحد أهم المؤشرات المباشرة المعتمدة دولياً، والمتمثل في:

1- عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية

يعتبر هذا المؤشر أداة مباشرة وموثوقة لتقييم مدى فعالية السياسات والاستثمارات الزراعية في تحسين إنتاجية الغذاء وتوسيع التغطية الغذائية، لاسيما لفائدة الفئات الهشة. كما يوفر قراءة كمية دقيقة لتطور مستوى توفر الغذاء على الصعيد الوطني، ومدى استجابة البرامج التمويلية الزراعية (مثل دعم إنتاج الحبوب وتطوير شبكات التوزيع) لتحديات تقليص الجوع وتعزيز الإمدادات الغذائية. يساعد تحليل هذا المؤشر في تقديم تقييم استراتيجي لمدى مساهمة التمويل الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، خاصة في ظل التحولات المناخية والاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال العقد الأخيرين.

الشكل (27): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر (بالملايين) خلال الفترة 2001-2022



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). (منصة - FAOSTAT بيانات نقص التغذية)، الجزائر، للفترة 2001-2022.

رابط المنصة: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الشكل (27) مؤشر عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الجزائر تحسناً ملحوظاً في الوضع الغذائي العام، حيث انخفض عدد المتأثرين من حوالي 2 مليون شخص في الفترة 2000-2002 إلى ما بين 0.8 و 1 مليون شخص خلال الفترة 2014-2016، قبل أن يستقر عند مستويات تتراوح بين 0.7 و 0.9 مليون شخص خلال الفترة 2021-2023. ويرجع هذا التحسن إلى تفاعل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، من أبرزها تحسن الأداء الاقتصادي العام خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وما رافقه من توسع في القدرة التمويلية للقطاع الزراعي، خاصة عبر برامج تمويل الشَّعب الزراعية الإستراتيجية مثل الحبوب والبقوليات، والتي ساهمت في تعزيز وفرة الغذاء وتقليص الفجوات الغذائية لدى الفئات الهشة. كما أسهمت برامج الدعم الاجتماعي، إلى جانب تحسين البنية التحتية الزراعية، في رفع كفاءة التوزيع الغذائي وتعزيز إمكانية النفاذ إلى الغذاء.

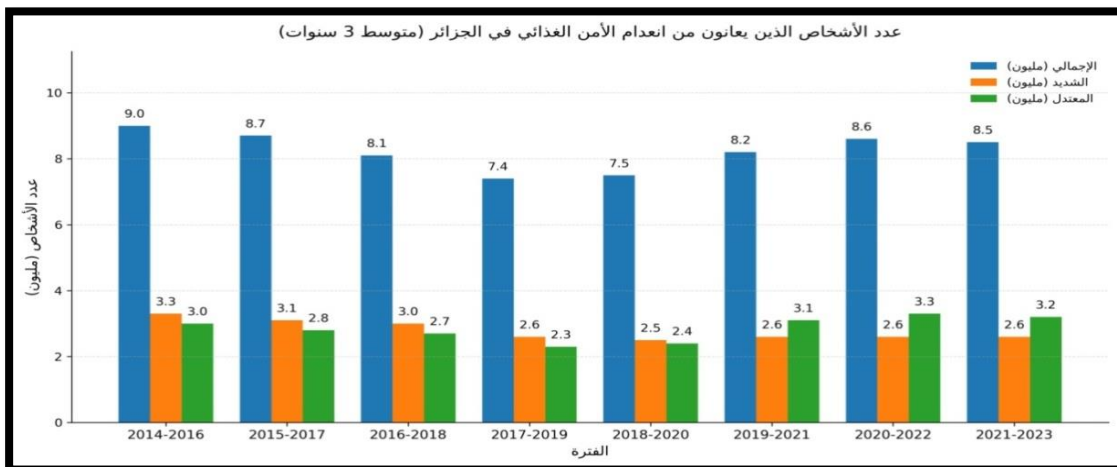
غير أن استقرار هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة يعكس تباطؤاً نسبياً في وتيرة التقدم، مما يشير إلى استمرار تحديات هيكلية لم تُعالج بشكل كافٍ، من بينها الاعتماد الكبير على واردات الحبوب، وضعف الإنتاجية الزراعية تحت تأثير الضغوط المناخية (الجفاف وتقلب التساقطات)، فضلاً عن محدودية التنوع الزراعي.

2- عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد

يعكس هذا المؤشر فعالية السياسات الزراعية ليس فقط على مستوى زيادة الإنتاج الغذائي، بل أيضاً على مستوى عدالة الوصول إلى الغذاء، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والضغوط التضخمية التي تؤثر على القدرة الشرائية للأسر. ويُعد من المؤشرات الأساسية التي تقيس مدى تمكّن الأفراد من الحصول المنتظم على غذاء كافٍ ومغذٍ، حتى في غياب الجوع الحاد. ومن خلال تتبع تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2014-2023)، يمكن استقراء العلاقة بين سياسات التمويل الزراعي ومدى قدرة الأفراد، لاسيما الفئات الهشة ومحدودة الدخل، على تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية بصورة مستقرة.

الشكل (28): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط أو شديد في الجزائر (بالملايين)

خلال الفترة 2014-2023



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منصة - FAOSTAT الأمن الغذائي: عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط أو شديد، الجزائر، 2014-2023. تم استخراج البيانات من قسم "FS - Food Security" 2025. ::

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الرسم البياني حالة من الاستقرار النسبي في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في الجزائر، حيث تراوحت الأعداد الإجمالية بين 8 و9 ملايين شخص وفق متوسطات ثلاثية السنوات، دون تسجيل تحسن جوهري خلال السنوات الأخيرة.

وعند تحليل البيانات حسب الجنس، تُظهر النتائج انخفاضاً طفيفاً في عدد الأشخاص المتأثرين من الذكور والإناث، حيث تقترب القيم من حوالي 3 ملايين شخص لكل فئة، غير أن هذا التراجع يظل محدوداً حيث يعبر عن بطء وتيرة التحسن الغذائي العام. ويشير هذا الثبات النسبي في المؤشر إلى وجود تحديات هيكلية مستمرة في الوصول الفعلي إلى الغذاء، سواء من حيث القدرة الشرائية للأسر أو من حيث التوزيع الجغرافي المتوازن للعرض الغذائي. ومن جهة أخرى، قد يرجع هذا الاستقرار نتيجة إلى عوامل هيكلية تتجاوز نطاق القطاع الزراعي المباشر، من بينها التبعية لعائدات النفط، وتقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، إضافة إلى الضغوط المناخية المتزايدة، مما يبين الحاجة إلى إعادة هيكلة سياسات التمويل الزراعي ضمن مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي.

يُمثل هذا المؤشر إشارة تنبيه واضحة لضرورة توجيه سياسات التمويل الزراعي نحو تعزيز العدالة الغذائية، وتوسيع نطاق الاستفادة ليشمل الفئات الأقل قدرة على الوصول المنتظم إلى الغذاء، بما يدعم تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام.

3- تطور متوسط إمداد البروتين الغذائي (غ/فرد/يوم)

يُعد متوسط إمداد البروتين الغذائي (غ/فرد/يوم) مؤشراً مكملاً لمؤشرات الكمية، إذ يسمح بتقييم مستوى وفرة الإمدادات الغذائية من حيث التركيب النوعي، وليس فقط من حيث الحجم الإجمالي للإنتاج. ويعكس هذا المؤشر قدرة النظام الغذائي الوطني على توفير مصادر بروتينية كافية من أصل نباتي وحيواني ضمن العرض الغذائي المتاح للسكان. ويساعد تتبع تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2000-2023 على تقييم مدى مساهمة السياسات الزراعية وبرامج التمويل في تعزيز وفرة الأغذية ذات المحتوى البروتيني، خاصة من خلال دعم إنتاج الحبوب والبقوليات، بما يعزز قاعدة الإمدادات الغذائية الوطنية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الجدول(20): متوسط إمدادات البروتين حسب المنشأ (غرام للفرد في اليوم)

الفترة	متوسط إمداد البروتين – الجزائر (غ/فرد/يوم)	متوسط إمداد البروتين – العالم (غ/فرد/يوم)	نسبة انعدام الأمن الغذائي (متوسط أو شديد) – الجزائر (%)	نسبة انعدام الأمن الغذائي (متوسط أو شديد) – العالم (%)
2016-2014	91.0	84.8	22.9	21.7
2021-2019	95.7	91.5	19.0	27.7
2022-2020	95.7	91.5	18.9	29.0
2023-2021	95.7	91.5	18.9	29.0

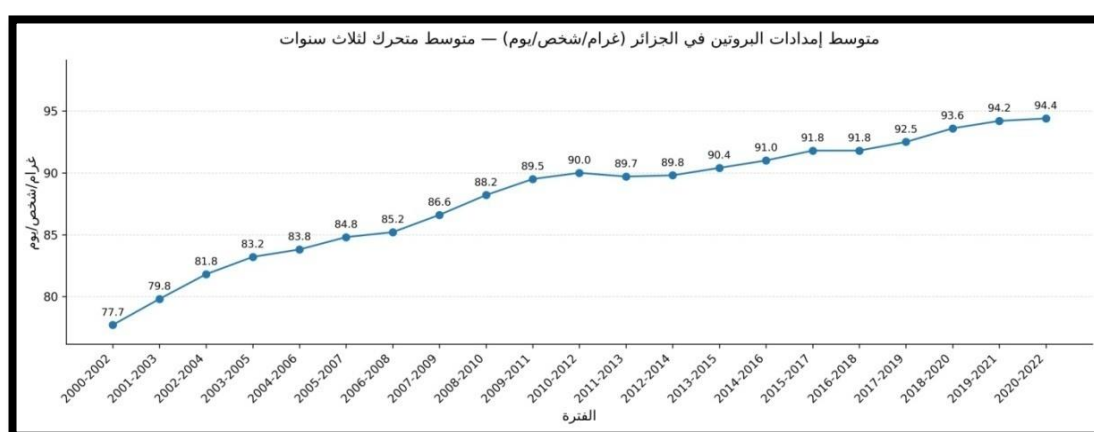
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2024). (الكتاب الإحصائي السنوي 2024 – الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة

292. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يُظهر الجدول تحسناً ملحوظاً في متوسط إمداد البروتين الغذائي في الجزائر، حيث ارتفع من نحو 91.0 غ/فرد/يوم خلال الفترة 2016-2014 إلى حوالي 95.7 غ/فرد/يوم خلال الفترات اللاحقة، وهو ما يعكس تحسناً في وفرة الإمدادات الغذائية من حيث الجودة البروتينية. ويتزامن هذا التطور مع تراجع نسبي في معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ما يشير إلى دور محتمل لتحسن وفرة الإمدادات الغذائية في دعم الأمن الغذائي العام.

ويوضح الشكل (29) الاتجاه الزمني لتطور متوسط إمداد البروتين في الجزائر خلال الفترة 2001-2022، اعتماداً على متوسطات ثلاثية السنوات، بما يسمح بتتبع التحولات التدريجية في وفرة البروتين ضمن النظام الغذائي الوطني.

الشكل(29):تطور متوسط إمداد البروتين في الجزائر (غ/فرد/يوم) خلال الفترة 2001-2022 (بمتوسط ثلاث سنوات)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). (منصة – FAOSTAT الأمن الغذائي: متوسط إمداد البروتين (جم/فرد/يوم)،

الجزائر، للفترة 2001-2022. تم استخراج البيانات من قسم "FS – Food Security" بتاريخ 14 افريل 2025، من الرابط:

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الاتجاه العام للمؤشر مساراً تصاعدياً واضحاً في وفرة البروتين الغذائي المتاح، حيث ارتفع

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المتوسط من نحو 80 غ/فرد/يوم في بداية الألفية إلى قرابة 95 غ/فرد/يوم بحلول عام 2022. ويرجع هذا التحسن إلى توسع الاستثمارات الزراعية، خاصة برامج تمويل الشَّعب الزراعية الاستراتيجية، التي ساهمت في تعزيز إنتاج المحاصيل البروتينية وتطوير الإنتاج الحيواني، بما دعم قاعدة التوفّر الغذائي من حيث الكمّ والنوع. ورغم هذا التحسن، فإن استقرار المؤشر قد يعكس بلوغ مستوى تشبع نسبي في وفرة الإمدادات البروتينية، ما يستدعي توجيه السياسات التمويلية نحو تعزيز تنوع مصادر البروتين وتحسين استدامة الإنتاج، حفاظًا على استقرار بُعد التوفّر الغذائي على المدى الطويل.

4- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية

يعتبر متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية مؤشرًا كمّيًا أساسيًا لتقييم قدرة النظام الغذائي الوطني على توفير الطاقة الغذائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الفيزيولوجية للسكان بصورة كافية ومستدامة. ويقاس هذا المؤشر مدى كفاية العرض الغذائي المتاح مقارنة بالاحتياجات الطاقوية المرجعية، دون أن يعكس بالضرورة أنماط الاستهلاك أو التوزيع الفعلي للغذاء.

ويُستخدم هذا المؤشر لتقدير فعالية السياسات الزراعية وبرامج تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية في تعزيز وفرة وتنوع الإنتاج الغذائي، لاسيما في المحاصيل الأساسية ذات المحتوى الطاقوي المرتفع، مثل الحبوب والبطاطا والبقوليات والحليب، كما يسمح برصد الفجوة بين الإمكانات الزراعية الوطنية وحجم الطلب الغذائي المتزايد، بما يدعم توجيه السياسات نحو تحقيق قدر أعلى من الاكتفاء الغذائي.

الجدول (21): متوسط كفاية الطاقة الغذائية في الجزائر والعالم (2000-2022)

السنة	الجزائر (سعة حرارية/فرد/يوم)	العالم (سعة حرارية/فرد/يوم)
2010	3243	2832
2015	3425	2895
2017	3457	2903
2018	3395	2926
2019	3478	2935
2020	3504	2947
2021	3499	2974
2022	3468	2985

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2022). الكتاب الإحصائي السنوي 2022 - الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة

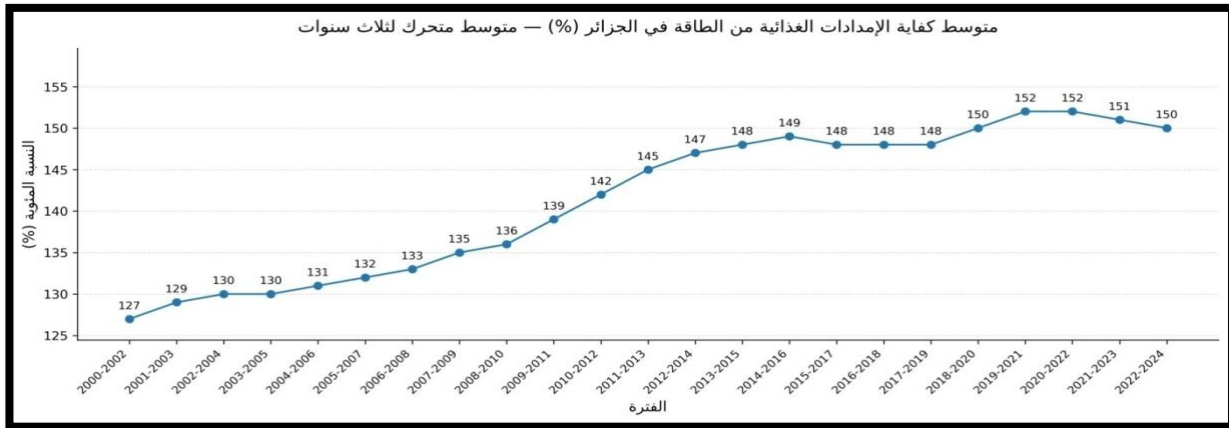
277. روما: منظمة الأغذية والزراعة

تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى تحسن ملحوظ في متوسط إمدادات الطاقة الغذائية في

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الجزائر، حيث ارتفع متوسط الإمداد من نحو 2938 سعة حرارية/فرد/يوم خلال الفترة 2000-2002 إلى حوالي 3479 سعة حرارية/فرد/يوم في الفترة 2019-2021، متجاوزًا بذلك المتوسط العالمي. غير أن تقييم الأمن الغذائي لا يقتصر على القيم المطلقة للإمدادات، بل يستوجب النظر إلى مدى كفايتها مقارنة بالاحتياجات الطاقوية للسكان. وارتفعت نسبة كفاية إمدادات الطاقة الغذائية من حوالي 126% إلى نحو 155% خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس تحسُّنًا واضحًا في قدرة العرض الغذائي الوطني على تلبية المتطلبات الطاقوية للسكان. ويرجع هذا التطور إلى جملة من السياسات الزراعية، وفي مقدمتها برامج تمويل الشَّعب الزراعية الاستراتيجية، التي ركزت على دعم إنتاج الحبوب والمحاصيل عالية الطاقة، وتوسيع الري التكميلي، وتحديث البنية الفلاحية. ويوضح الشكل (39) الاتجاه الزمني لتطور متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، اعتمادًا على متوسطات ثلاثية السنوات، بما يسمح متابعة تطور أداء النظام الغذائي الوطني على المدى الطويل.

الشكل(30):تطور نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر خلال 2000-2023



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). FAOSTAT الأمن الغذائي: متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية

(%)، الجزائر، للفترة 2000-2023. تم استخراج البيانات من قسم "FS الأمن الغذائي"، من

الرابط: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الرسم البياني اتجاهًا تصاعديًا في كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، حيث ارتفعت النسبة من حوالي 135% في بداية الألفية إلى ما يقارب 155% بحلول عام 2022، مع تسجيل استقرار نسبي خلال الفترة 2020-2022. ويعكس هذا المسار الإيجابي نجاح السياسات التمويلية الزراعية في تعزيز وفرة الإمدادات الغذائية من حيث الكم والطاقة.

غير أن استقرار المؤشر خلال السنوات الأخيرة قد يشير إلى بلوغ مستوى تشبع نسبي في التوسُّع الكمي للإمدادات الطاقوية، في ظل تحديات هيكلية متزايدة، من بينها الضغوط المناخية (الجفاف

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

والفيضانات) والنمو السكاني. ويدل هذا الوضع الحاجة إلى إعادة توجيه التمويل الزراعي نحو الابتكار والإنتاج المستدام، من خلال اعتماد الزراعة الذكية مناخياً، وتنويع المنتجات الغذائية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، بما يضمن استمرارية بُعد التوفّر الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي على المدى البعيد.

ثانياً: تحليل بعد الوصول

بُعد الوصول إلى الغذاء أحد الأبعاد الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، إذ يرتبط بمدى قدرة الأفراد والأسر على الحصول المنتظم، مادياً واقتصادياً، على غذاء كافٍ ومغذٍ. ويتأثر هذا البعد بمجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها مستوى الدخل، أسعار المواد الغذائية، فعالية شبكات التوزيع، إضافة إلى السياسات الاجتماعية الداعمة. ولفهم هذا البعد بصورة أدق، سيتم تحليل مجموعة من المؤشرات الكمية .

1- مؤشر انتشار سوء التغذية

مؤشر انتشار نقص التغذية من المؤشرات الكمية الأساسية التي تُستخدم لقياس قدرة السكان على الحصول المنتظم على الغذاء الكافي من حيث الطاقة، وهو بذلك يعكس ليس فقط مستوى التوفّر الغذائي، بل أيضاً فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ضمان الوصول المستقر إلى الغذاء، خاصة لدى الفئات الهشة. وتبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس بصورة غير مباشرة نتائج سياسات تمويل الشَّعب الزراعية الاستراتيجية، إلى جانب سياسات الدعم الاجتماعي، في تقليص الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي المستدام، لا سيما في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالتغير المناخي والتضخم الغذائي.

الجدول(22): تطور معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر والعالم (نسبة مئوية) خلال الفترة (2000-2023)

الفترة	الجزائر (%)	العالم (%)
2002-2000	7.5	13.0
2006-2004	6.2	12.0
2011-2009	4.1	8.7
2018-2016	< 2.5	7.3
2019-2017	< 2.5	7.3
2000-2018	< 2.5	7.8
2022-2020	< 2.5	8.3
2023-2021	< 2.5	9.1

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2024). (الكتاب الإحصائي السنوي 2024 - الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة 257. روما: منظمة الأغذية والزراعة. تم

الاطلاع عليه بتاريخ 14 فيفري 2025، من https://oikosnomos.world/downloads/fao_cd2971en.pdf

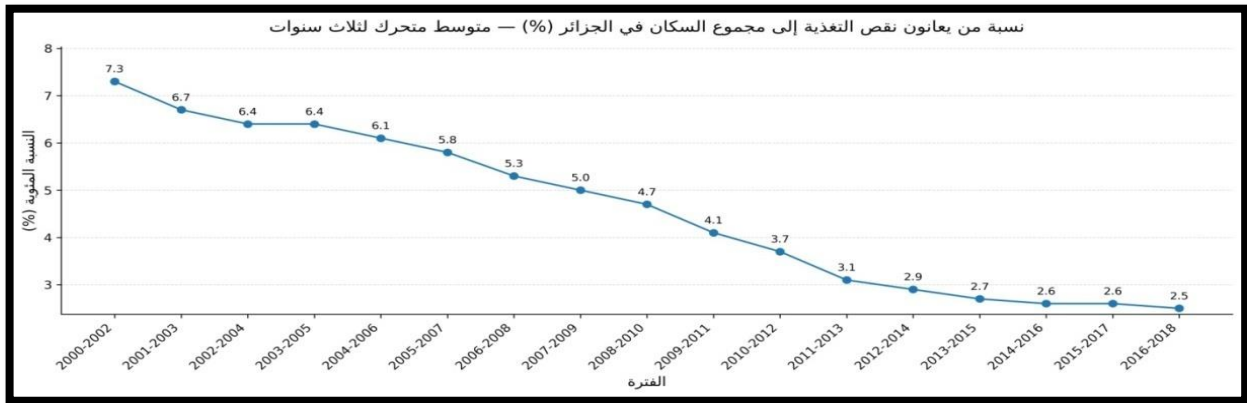
يبين الجدول أن الجزائر سجلت في بداية الألفية نسبة تقارب 7.5% من السكان يعانون من نقص

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

التغذية، مقابل حوالي 13% كمعدل عالمي، وهو ما يعكس وضعًا نسبيًا أفضل من حيث القدرة على الوصول إلى الغذاء مقارنة بالمعدل العالمي في تلك المرحلة. وقد انخفض هذا المعدل تدريجيًا ليصل إلى أقل من 2.5% بحلول عام 2023، في حين ظل المتوسط العالمي عند مستويات أعلى. ويرجع هذا التحسن إلى تفعيل الدولة لسياسات تمويل زراعي موجهة نحو الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية، إلى جانب برامج الدعم الاجتماعي، لا سيما في قطاعات الحبوب، الألبان، والمحاصيل الغنية بالسعرات والطاقة، مع التركيز على تطوير الزراعة في الجنوب والهضاب العليا.

ويُظهر الشكل (31) الاتجاه الزمني لتطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، اعتمادًا على متوسطات ثلاثية السنوات، بما يسمح بتتبع التحولات التدريجية في قدرة السكان على الوصول إلى الغذاء.

الشكل(31):تطور معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر (% من إجمالي السكان) خلال الفترة 2000-2023



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). (منصة - FAOSTAT الأمن الغذائي: معدل انتشار نقص التغذية (% من السكان)، الجزائر، للفترة 2000-2023. تم استخراج البيانات من قسم - FS الأمن الغذائي" بتاريخ 14 مارس 2025، من الرابط: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

تُظهر البيانات انخفاضًا واضحًا في معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر من حوالي 7.5% في عام 2000 إلى أقل من 2.5% ابتداءً من عام 2015، وهو ما يعكس تحسنًا ملموسًا في قدرة السكان على النفاذ المنتظم إلى الغذاء. غير أن استقرار هذا المؤشر عند هذا المستوى خلال السنوات الأخيرة يكشف عن استمرار تحديات هيكلية، من بينها ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية الزراعية، والاعتماد الكبير على اقتصاد الرعي، فضلًا عن التأثيرات المتزايدة للتغير المناخي.

إن هذا المؤشر لا يعكس فقط تطور مستوى الجوع، بل يُعد مؤشرًا لفعالية سياسات تمويل الزراعة الإستراتيجية والسياسات الاجتماعية المصاحبة في تعزيز بُعد الوصول إلى الغذاء، ما يجعله عنصرًا أساسيًا في تحليل العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

2- مؤشر أسعار الغذاء المحلية.

مؤشر أسعار الغذاء المحلية من المؤشرات الأساسية لقياس استقرار السوق الغذائي الداخلي، ويكتسب في سياق هذه الأطروحة أهمية خاصة لكونه يُستخدم في تقييم مدى فعالية سياسات تمويل الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية في الحد من تقلبات أسعار الغذاء وضمان استقراره. ويرتبط هذا المؤشر مباشرة بقدرة الأسر على الوصول الاقتصادي إلى الغذاء، خاصة في ظل الضغوط التضخمية المتزايدة. كما يتيح هذا المؤشر تحليل العلاقة بين تطور الإنتاج المحلي المدعوم بالتمويل الزراعي، ومستوى الاعتماد على الواردات الغذائية، بما يسهم في تقليص التأثير بالتقلبات الخارجية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني من منظور الوصول.

الجدول رقم (23): تطور معدل التضخم في أسعار الغذاء في الجزائر والعالم (2015-2023)

السنة	الجزائر (%)	العالم (%)
2015	4.7	2.5
2016	3.4	1.8
2017	5.0	2.1
2018	3.4	2.1
2019	-0.5	2.8
2020	0.2	3.2
2021	10.0	3.7
2022	13.4	10.6
2023	13.3	8.9

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2024). (الكتاب الإحصائي السنوي 2024 - الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة

252. روما: منظمة الأغذية والزراعة https://oikosnomos.world/downloads/fao_cd2971en.pdf.

تُظهر بيانات الجدول أن معدل التضخم في أسعار الغذاء في الجزائر بلغ حوالي 4.7% سنة 2015، وهو مستوى قريب من المتوسط العالمي، قبل أن يسجل ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى نحو 5% في عام 2017، ثم واصل تصاعده ليبلغ حوالي 13.3% بحلول عام 2023.

وخلال الفترة 2015-2019، تجاوزت معدلات التضخم الغذائي في الجزائر المتوسط العالمي، ما يعكس ضغوطاً هيكلية على منظومة تموين الغذاء، من بينها محدودية الإنتاج المحلي لبعض السلع الأساسية، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين. ورغم تسجيل تراجع نسبي في المؤشر خلال سنتي 2020-2021، فإنه عرف ارتفاعاً حاداً مجدداً في 2022-2023، نتيجة تداخل عدة عوامل، أبرزها القيود المفروضة على الواردات في إطار سياسات تشجيع الإنتاج الوطني، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

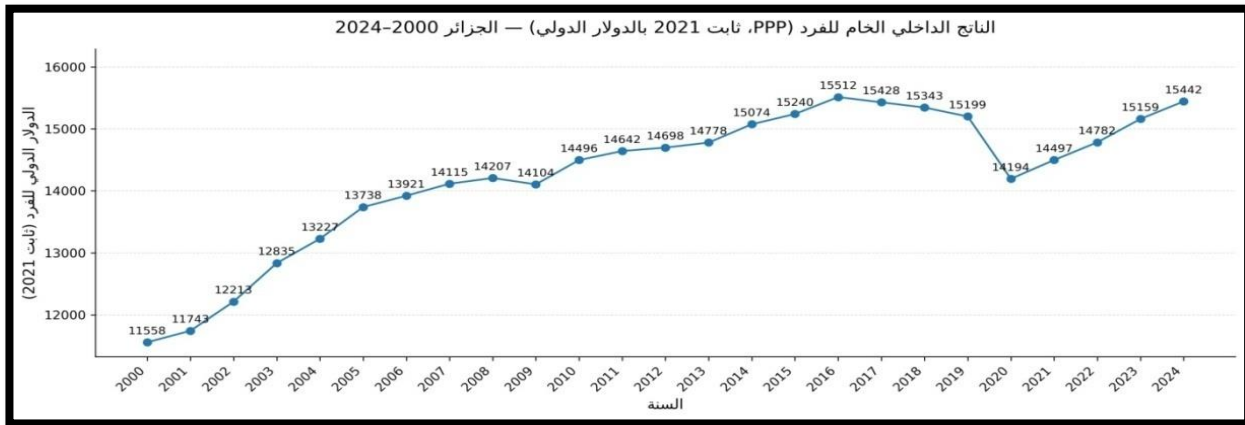
إضافة إلى تفاقم ظاهرة المضاربة في الأسواق المحلية.

ورغم أن القيود على الاستيراد تهدف إلى تحفيز الشَّعب الزراعية الاستراتيجية، فإنها، في حال عدم تزامنها مع زيادة كافية ومستدامة في الإنتاج المحلي، قد تؤدي إلى نقص في العرض وارتفاع في الأسعار، وهو ما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للأسر ويُضعف بُعد الوصول إلى الغذاء. ويبين هذا المؤشر أن فعالية سياسات التمويل الزراعي لا تُقاس فقط بزيادة الإنتاج، بل أيضًا بقدرتها على المساهمة في استقرار أسعار الغذاء وضمان توفره بأسعار ميسرة.

3- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد وفق تعادل القوة الشرائية مؤشرًا اقتصاديًا كليًا مهمًا في تحليل بُعد الوصول إلى الغذاء، إذ يُستخدم لقياس مستوى الدخل الحقيقي وقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل منتظم ومستدام. تبرز أهمية هذا المؤشر بشكل خاص في الحالة الجزائرية، لكون القدرة الشرائية للأسر تُعد أحد المحددات الرئيسة لإمكانية الوصول الاقتصادي إلى الغذاء، لا سيما في ظل تقلبات الأسعار وتفاوت مستويات الدخل.

الشكل (32): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر (تعادل القوة الشرائية، بالدولار الدولي الثابت لسنة 2011) خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). (منصة - FAOSTAT الأمن الغذائي: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية)، الجزائر، للفترة المختارة. تم استخراج البيانات من قسم - FS "الأمن الغذائي" بتاريخ 15 مارس 2025، من الرابط:

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

تُظهر البيانات أن الجزائر شهدت اتجاهًا تصاعديًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث ارتفع من حوالي 10,000 دولار في عام 2000 إلى ذروة بلغت نحو 14,500 دولار في عام 2014، مدفوعًا أساسًا بارتفاع عائدات المحروقات، وما أتاحه ذلك من توسع في الإنفاق العمومي، بما في ذلك

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

برامج دعم وتمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية، مثل دعم إنتاج الحبوب، وتطوير شبكات الري، وتحسين البنية التحتية الزراعية. غير أن التراجع المسجل بعد عام 2014، ليستقر المؤشر عند حوالي 12,500 دولار في عام 2022، يعكس أثر الصدمات الخارجية، خاصة انخفاض أسعار النفط وتباطؤ مسار التنوع الاقتصادي، إضافة إلى التأثيرات المتزايدة للتغيرات المناخية على الأداء الزراعي. وقد ساهم هذا التراجع في إضعاف القدرة الشرائية للأسر، مما حدّ من فاعلية التمويل الزراعي في تعزيز استقرار بُعد الوصول إلى الغذاء.

ويشير هذا التطور إلى أن فعالية التمويل الزراعي في تحسين الأمن الغذائي تظل مرتبطة بالاقتصادي العام، ولا يمكن فصلها عن السياسات الكلية للدخل والتشغيل والحماية الاجتماعية. وهو ما يؤكد ضرورة إدماج سياسات التمويل الزراعي ضمن رؤية اقتصادية شاملة، تستهدف تحسين القدرة الشرائية للفئات الهشة، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد، بما يضمن تحقيق أمن غذائي مستدام في الجزائر.

ثالثاً: تحليل بعد الاستخدام

يُعدّ بعد الاستخدام أحد أبعاد الأمن الغذائي، ويرتبط بكيفية استفادة الأفراد من الغذاء المتاح من حيث الجودة والقيمة الغذائية والسلامة الصحية، بما يعكس أثر التغذية على الصحة والقدرة المعيشية.

1- مؤشر انتشار التقزم لدى الأطفال

مؤشر التقزم لدى الأطفال من أهم المؤشرات الصحية المرتبطة بالأمن الغذائي، ويكتسب أهمية خاصة، كونه يُجسّد الأثر المباشر للسياسات التمويلية الزراعية ليس فقط في وفرة الغذاء، بل في جودته وتنوعه الغذائي. كما يُشير إلى مدى نجاح البرامج الزراعية الممولة من الدولة في تحسين النمط الغذائي.

الجدول رقم (24): معدل التقزم لدى الأطفال في الجزائر والعالم (2000-2022)

السنة	الجزائر (%)	العالم (%)
2000	22.3	33.0
2005	18.1	31.1
2010	13.6	27.9
2012	12.1	26.3
2015	10.7	24.6
2019	9.4	23.0
2020	9.1	22.7
2021	8.8	22.5

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

22.3

8.6

2022

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2023). الكتاب الإحصائي السنوي 2023 - الأغذية والزراعة في العالم، الوثيقة المرجعية : https://oikosnomos.world/downloads/fao_cd2971en.pdf 2025 مارس 15

يوضح الجدول تطور معدل انتشار التقرّم بين الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر، مقارنةً بالمتوسط العالمي، خلال الفترة (2000-2022). ففي عام 2000، سجّلت الجزائر نسبة تقرّم بلغت 22.3%، أي أن أكثر من طفل من بين كل خمسة أطفال كان يعاني من تأخر في النمو البدني نتيجة سوء التغذية المزمن. وعلى الرغم من أن هذا المعدل كان أدنى من المتوسط العالمي المسجل في نفس الفترة (33.0%)، ويمثل تحديًا صحيًا واجتماعيًا بالغ الأهمية. سنة 2022 انخفض هذا المعدل إلى 8.6%، وهو تراجع ملحوظ يعكس تحسّنًا في الوضع الغذائي العام وجودة الإمدادات الغذائية.

غير أن استمرار تسجيل نسب تقارب 9% يُشير إلى وجود فجوات في التغطية الغذائية، خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة في المناطق ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى الخدمات الغذائية والصحية. ويمثل هذا المؤشر أداةً رئيسية لتقييم الأثر الصحي والاجتماعي لبرامج الدعم الزراعي والتمويل الغذائي، ومدى إسهامها في تعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

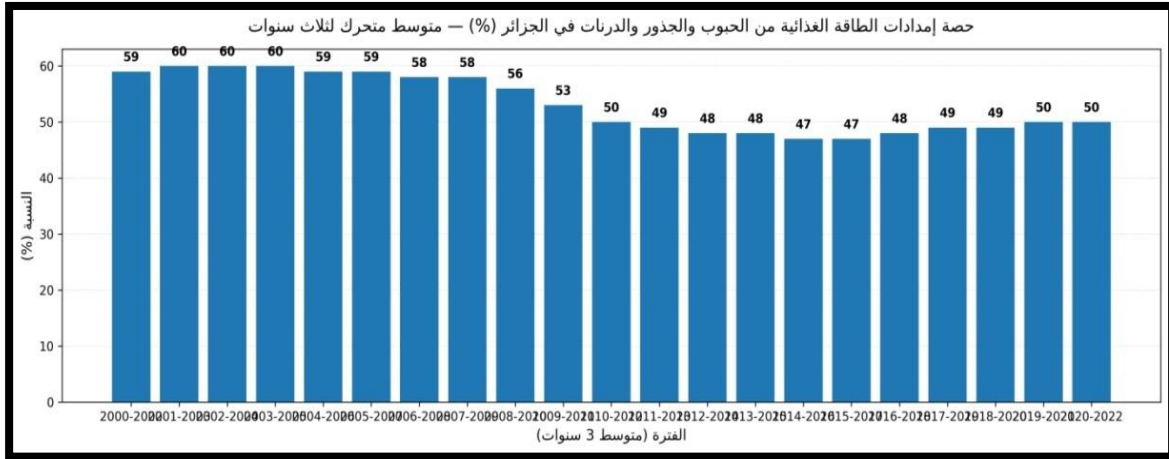
2-نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات(%)

مؤشر نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات أداة تحليلية مهمة لتقييم جودة النظام الغذائي، إذ يسمح بقياس درجة اعتماد السكان على مصادر غذائية نشوية مقابل المصادر ذات القيمة الغذائية الأعلى. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في تحليل بُعد الاستخدام، لكونه يعكس مدى تنوع النظام الغذائي الناتج عن السياسات التمويلية الزراعية، وليس فقط وفرة الأسعار الحرارية.

من خلال تحليل هذا المؤشر، يمكن التمييز بين سياسات تمويل زراعي ركّزت على زيادة الكمية المتاحة من الغذاء، لا سيما من المحاصيل الأساسية، وبين سياسات تسعى إلى تنويع الإنتاج الغذائي ليشمل الخضر، الفواكه، البقوليات، ومنتجات البروتين الحيواني، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق أمن غذائي مستدام من حيث الكمية والتنوعية معًا.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (33): تطور نسبة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات في الجزائر (2000-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023). (FAO). الكتاب الإحصائي السنوي 2023 - الأغذية والزراعة في العالم، الوثيقة

المرجعية: FAO_CD2971EN. تم استخراج البيانات من منصة FAOSTAT ، قسم الأمن الغذائي، بتاريخ 15 مارس 2025، من الرابط :

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الشكل أن نسبة الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور والدرنات في الجزائر ظلت مرتفعة نسبياً خلال الفترة 2000-2022، حيث بلغت حوالي 75.4% في بداية الألفية، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى نحو 74.8% في عام 2010، لتستقر عند حوالي 73.6% في السنوات الأخيرة (2021-2022). ورغم هذا التراجع المحدود، فإن أكثر من 70% من إجمالي الطاقة الغذائية لا تزال تأتي من مصادر نشوية أساسية، مثل القمح والبطاطا والذرة، وهو ما يعكس استمرار هيمنة نظام غذائي ضعيف التنوع. ويرتبط هذا النمط إلى حدٍ كبير بالسياسات التمويلية الزراعية التي ركزت، لأسباب تتعلق بتحقيق الأمن الغذائي الكمي، على دعم سلاسل إنتاج الحبوب والمحاصيل عالية الطاقة.

غير أن محدودية الانخفاض في هذا المؤشر تدل على أن هذه السياسات لم تُوجّه بعد بشكل كافٍ نحو تنويع القاعدة الإنتاجية الغذائية أو تعزيز سلاسل الإنتاج ذات القيمة الغذائية المرتفعة، مثل البقوليات، الخضر، الفواكه، ومنتجات البروتين الحيواني. وبذلك، يدعم هذا المؤشر فرضية الأطروحة التي ترى أن التمويل الزراعي في الجزائر نجح نسبياً في تعزيز وفرة الغذاء من حيث الأسعار الحرارية، لكنه لا يزال قاصراً من حيث تحسين جودة النظام الغذائي وتنوعه، وهو ما يحدّ من تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام.

3- مؤشر انعدام الأمن الغذائي.

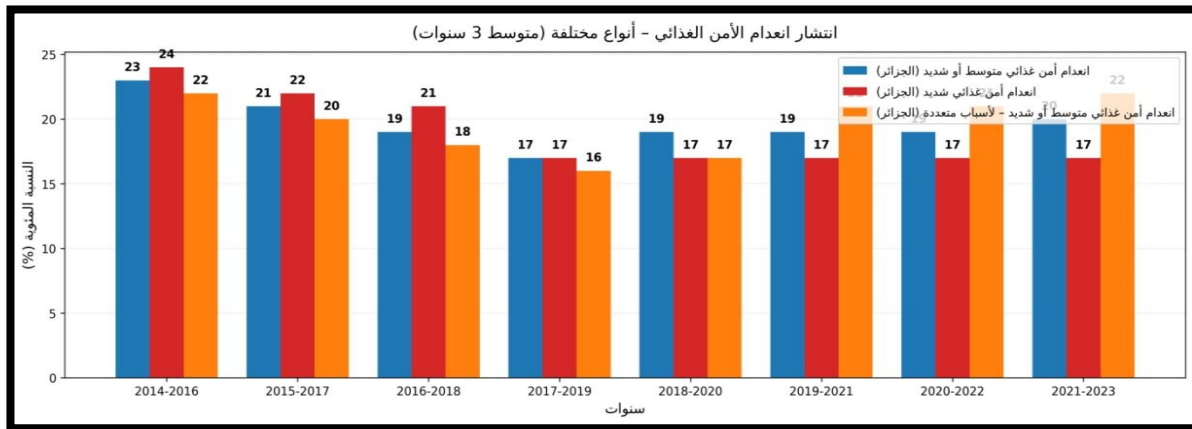
يكتسب مؤشر انعدام الأمن الغذائي أهمية خاصة ، لأنه يمثل بشكل مباشر الأثر التراكمي للسياسات التمويلية الزراعية على الوضع الغذائي الفعلي للسكان، ولا سيما الفئات الهشة. ولا يقتصر هذا

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

المؤشر على قياس وفرة الغذاء أو القدرة الشرائية فحسب، بل يعكس أيضًا درجة استقرار الأمن الغذائي وجودة استخدام الغذاء، من خلال رصد مستويات الشدّة وأسباب انعدام الأمن الغذائي.

ويظهر هذا المؤشر مدى قدرة برامج الدعم الزراعي والتمويلي على تحسين النمط الغذائي للأسر، خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات البنية التحتية المحدودة، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع القيود الصحية والاجتماعية، مما يرفع من هشاشة الأمن الغذائي. كما يُعد انعكاسًا مباشرًا لمدى استفادة الجسم فعليًا من الغذاء المتاح، وهو ما يربط بين السياسات الزراعية ومخرجات التغذية الصحية، خصوصًا لدى الفئات الأكثر عرضة لسوء التغذية.

الشكل رقم(34): تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في الجزائر حسب الشدة والمصدر (متوسط متحرك لثلاث سنوات) خلال الفترة (2014-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). (منصة - FAOSTAT الأمن الغذائي: انتشار انعدام الأمن الغذائي (المتوسط أو الشديد)، الجزائر، حسب تجربة الأمن الغذائي (FIES)، للفترة 2023-2014. تم استخراج البيانات من قسم - FS "الأمن الغذائي" بتاريخ 15 مارس 2025، من الرابط:

<https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الشكل تطور نسب انعدام الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2014-2023)، موزعة حسب درجة الشدة (معتدل أو شديد) وحسب مصدر السبب (مالي أو غير مالي). وتشير البيانات إلى تسجيل انخفاض ملحوظ في نسبة السكان الذين يعانون من انعدام أمن غذائي معتدل أو شديد لأسباب مالية فقط، حيث تراجعت من نحو 24% في الفترة (2014-2016) إلى أقل من 19% في الفترة (2021-2023). ويمكن ربط هذا التطور جزئيًا بتوسيع برامج تمويل الشَّعب الزراعية الاستراتيجية وتحسن الإمدادات الغذائية المحلية، خاصة في المواد الأساسية.

غير أن المؤشرات تُظهر في المقابل استقرار نسبة انعدام الأمن الغذائي الشديد عند مستويات تتراوح بين 16% و 17%، وهو ما يعكس استمرار فجوات بنيوية في التغطية الغذائية، سواء بسبب

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ضعف الدخل لدى بعض الفئات، أو محدودية العرض الغذائي المتنوع في بعض المناطق. كما يُلاحظ أن نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لأسباب مالية وغير مالية معًا بقيت مرتفعة، متجاوزة 22% خلال الفترة 2020-2022، ما يدل على أن التحديات لم تعد محصورة في البعد الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضًا اختلالات التوزيع، ارتفاع الأسعار، ضعف البنية التحتية، وتقلبات السوق الغذائية.

وتبين هذه النتائج أهمية إعادة توجيه السياسات التمويلية الزراعية نحو مقاربة أكثر شمولاً، تراعي البُعد الصحي والاجتماعي إلى جانب البُعد الإنتاجي، بما يضمن تحسين استخدام الغذاء، وتقليص الفوارق الغذائية، وتعزيز فعالية الأمن الغذائي في أبعاده المختلفة على المدى الطويل.

رابعاً: تحليل بعد الاستقرار

يعتبر استقرار الإمدادات الغذائية أحد الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي، ويكتسي أهمية خاصة في السياق الجزائري الذي يتأثر بعوامل خارجية كالتقلبات المناخية وأسعار السوق العالمية.

1- الاعتماد على واردات الحبوب.

إن مؤشر نسبة الاعتماد على واردات الحبوب من المؤشرات الأساسية لتحليل بُعد الاستقرار في الأمن الغذائي، لكونه يقيس درجة هشاشة النظام الغذائي الوطني تجاه الأسواق الخارجية وتقلباتها. وتكتسب دراسة هذا المؤشر أهمية خاصة في السياق الجزائري، نظراً للمكانة المحورية التي تحتلها الحبوب في النمط الغذائي الوطني، سواء في الاستهلاك المباشر أو في سلاسل الإنتاج الحيواني. ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى فعالية السياسات الزراعية الممولة، لا سيما تلك التي استهدفت دعم الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية، في رفع الإنتاج المحلي من الحبوب وتقليص التبعية الغذائية للواردات.

الجدول رقم (25): تطور نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في الجزائر مقارنة ببعض مناطق العالم (2000-2022)

(نسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك المحلي)

الفترة	الجزائر (%)	العالم (%)
2002-2000	79.7	0.5
2006-2004	77.0	0.6
2011-2009	74.9	72
2017-2015	77.4	0.7
2018-2016	74.3	0.8
2019-2017	72.5	1.3
2020-2018	71.9	1.3
2021-2019	80.6	0.7
2022-2020	80.6	0.1

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

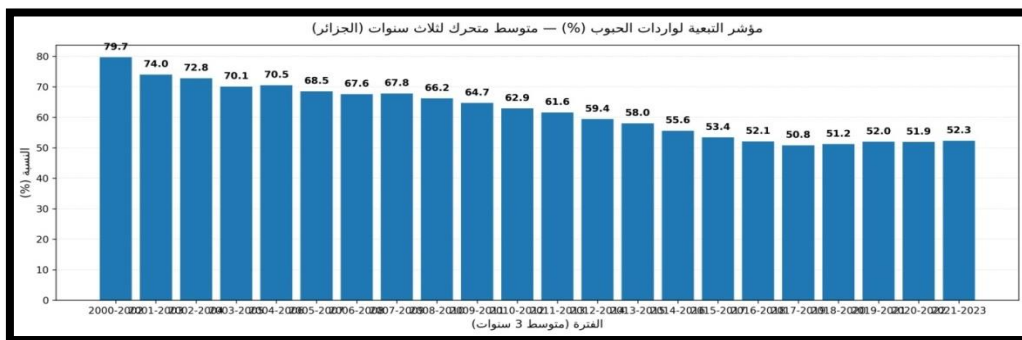
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2023). الكتاب الإحصائي السنوي 2023 - الأغذية والزراعة في العالم، الجدول رقم 43، الصفحة 282 https://oikosnomos.world/downloads/fao_cd2971en.pdf

تُظهر بيانات الجدول أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في الجزائر ظلت مرتفعة خلال كامل الفترة المدروسة، حيث قاربت 80% في بداية الألفية، ولم تنخفض دون عتبة 70% حتى في أفضل الفترات، قبل أن ترتفع مجدداً لتبلغ 80.6% في الفترة 2020-2022. ورغم تسجيل بعض التذبذبات الطفيفة خلال العقدين، فإن هذه النسبة لم تشهد أي انخفاض هيكلي يعكس تحسناً مستداماً في الإنتاج المحلي للحبوب¹.

وتتزايد أهمية هذا الوضع بالنظر إلى أن الحبوب تشكل مكوناً أساسياً في النظام الغذائي الجزائري، مما يجعل الاعتماد المستمر على الواردات عاملاً رئيسياً في هشاشة الأمن الغذائي، خاصة في ظل الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، التي أثرت بشكل مباشر على أسعار القمح وتوافره في الأسواق الدولية².

ويعكس هذا المؤشر محدودية فعالية التمويل الزراعي الموجه لقطاع الحبوب، سواء من حيث حجمه أو من حيث طريقة توجيهه، إذ لم يُترجم إلى زيادة ملموسة ومستدامة في الإنتاج المحلي. تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم السياسات التمويلية وفق مقاربة متكاملة، تراعي تحسين الإنتاجية، تعزيز القدرات التخزينية، ورفع كفاءة سلاسل التوزيع، بما يُقلل من هشاشة الجزائر أمام تقلبات السوق العالمية ويعزز استقرار أمنها الغذائي على المدى الطويل.

الشكل (26): مؤشر التبعية لواردات الحبوب - متوسط متحرك لثلاث سنوات بالجزائر



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). (منصة - FAOSTAT الأمن الغذائي: تم استخراج البيانات من قسم - FS "الأمن الغذائي"، بتاريخ 15 إبريل 2025، من الرابط <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>)

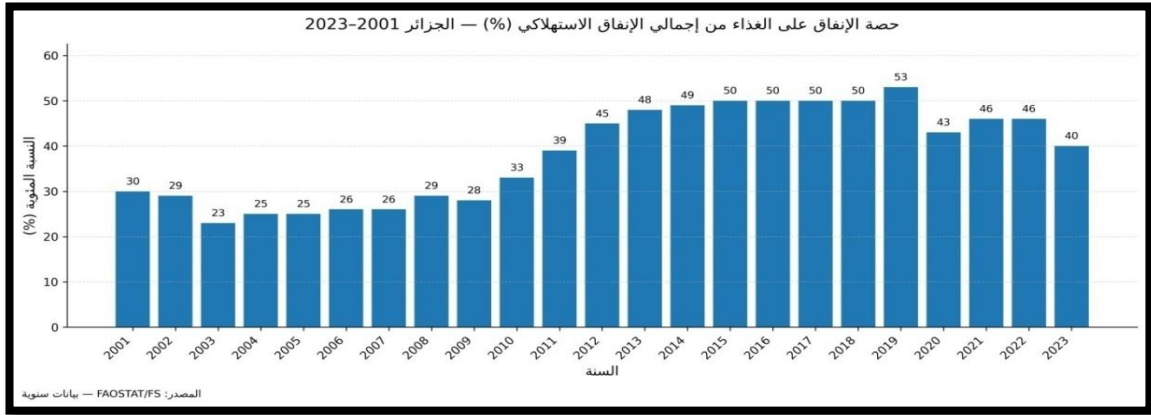
¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). FAOSTAT – Suite of Food Security Indicators, indicator: Cereal import dependency ratio (%), Algeria.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

2- تباين إمدادات الغذاء للفرد (كيلو كالوري/فرد/يوم)

مؤشر تباين إمدادات الغذاء للفرد من المؤشرات الكمية الأساسية في تحليل بُعد الاستقرار ضمن منظومة الأمن الغذائي، إذ يقيس درجة انتظام أو تقلب الإمدادات الغذائية عبر الزمن، وليس مستوياتها المطلق. وتزداد أهمية هذا المؤشر في ظل تكرار الأزمات المناخية (الجفاف، الفيضانات) والتقلبات الاقتصادية، حيث يُمثل أداة تحليلية لفهم ديناميكية العرض الغذائي واستقراره على المدى المتوسط والطويل، كما يُساهم في توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق أمن غذائي أكثر استدامة واستقرارًا.

الشكل رقم(36):تباين نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في الجزائر (كيلو كالوري/فرد/يوم) خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2025). منصة FAOSTAT الأمن الغذائي: تباين إمدادات الغذاء للفرد (كيلو كالوري/فرد/يوم) في الجزائر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 ماي 2025، من الرابط <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الشكل انخفاضًا نسبيًا في مستوى التباين من حوالي 45 كيلو كالوري/فرد/يوم في عام 2000 إلى نحو 35 كيلو كالوري/فرد/يوم بحلول عام 2010، وهو ما يمكن ربطه بتحسين نسبي في استقرار الإنتاج الغذائي خلال تلك الفترة، نتيجة برامج تمويل زراعي ركزت على دعم المحاصيل الأساسية، وتحسين شبكات الري، وتطوير بعض البنى التحتية الإنتاجية، مدعومة بظروف اقتصادية مواتية مرتبطة بارتفاع عائدات النفط¹.

غير أن المؤشر عرف ارتفاعًا ملحوظًا بعد عام 2010، ليلبغ حوالي 55 كيلو كالوري/فرد/يوم في عام 2018، مع استمرار تقلبات متفاوتة حتى عام 2022. ويعكس هذا الارتفاع تزايد هشاشة الإمدادات

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ((FAO، kcal/cap/day، Per capita food supply variability))، بيانات الجزائر، FAOSTAT/UNData.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الغذائية، نتيجة تداخل عدة عوامل، من أبرزها تأثيرات التغير المناخي على الإنتاج الزراعي، تراجع عائدات المحروقات وما صاحبه من تقلص في القدرة التمويلية، إضافة إلى محدودية تنويع القاعدة الإنتاجية الزراعية وضعف منظومات التخزين والتوزيع.

وتشير هذه النتائج إلى أن استقرار الأمن الغذائي في الجزائر لا يزال عرضة لانقطاعات وتقلبات في العرض، وهو ما يُحدّ من فعالية سياسات التمويل الزراعي الحالية في تحقيق استقرار طويل الأمد للإمدادات الغذائية. تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه التمويل الزراعي نحو دعم الزراعة المقاومة للمناخ، تعزيز القدرات التخزينية، وتحسين كفاءة سلاسل التوزيع، إلى جانب تنويع الإنتاج الزراعي، بما يُسهم في الحد من التقلبات وضمان وصول مستقر ومستدام للغذاء.

3- مؤشرات التجارة والاعتماد على الواردات

ان تحليل مؤشرات التجارة الغذائية، ولا سيما صافي التجارة الخارجية للمواد الغذائية ونسبة قيمة الواردات الغذائية إلى إجمالي الصادرات السلعية، أداة مركزية لتقييم بُعد الاستقرار ضمن منظومة الأمن الغذائي. وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة في سياق هذه الأطروحة، باعتبارها تعكس بشكل مباشر درجة هشاشة النظام الغذائي الوطني أمام الصدمات الخارجية، ومدى فعالية السياسات الزراعية الممولة في تقليص التبعية الغذائية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

الجدول (26): صافي التجارة الخارجية للمواد الغذائية في الجزائر (مليون دولار أمريكي)

السنة	الجزائر - مجموع الأغذية (مليون \$)	العالم - مجموع الأغذية (مليون \$)
2000	-2,382	-5,473
2010	-5,372	-19,052
2022	-10,912	-46,931

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2023). الكتاب الإحصائي السنوي 2023 - الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة

221، الجدول رقم 30.

https://oikosnomos.world/downloads/fao_cd2971en.pdf

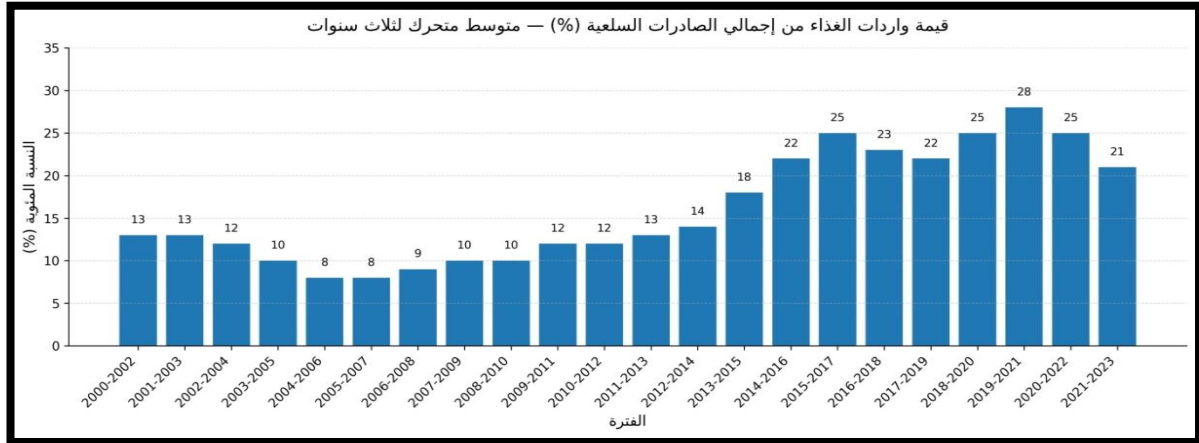
تُظهر بيانات الجدول أن الميزان التجاري الغذائي في الجزائر ظل يعاني عجزًا هيكليًا واضحًا خلال الفترة المدروسة، حيث فاقت قيمة واردات الأغذية قيمة صادراتها بشكل مستمر. فقد بلغ العجز الغذائي حوالي -2382 مليون دولار أمريكي في عام 2000، وازداد بشكل ملحوظ ليصل إلى أكثر من -5372 مليون دولار في عام 2010، قبل أن يتفاقم ليلبلغ حوالي -10,912 مليون دولار في عام 2022.

ويعكس هذا التطور تفاقم الاعتماد على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي، مقابل ضعف مساهمة الصادرات الغذائية في تغطية هذه الفاتورة، وهو ما يبين هشاشة البنية الإنتاجية الزراعية،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

ومحدودية قدرة سياسات التمويل الزراعي على تحويل القطاع إلى رافد فعّال للتوازن التجاري الغذائي. كما يجعل هذا الوضع الجزائر أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، والاختناقات في سلاسل الإمداد، خاصة في ظل الأزمات الدولية المتكررة¹.

الشكل (37): تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في الجزائر (بالمتوسط المتحرك لثلاث سنوات) خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2023). (FAO). الكتاب الإحصائي السنوي 2023 - الأغذية والزراعة في العالم، الصفحة 221، الجدول رقم 31.

https://oikosnomos.world/downloads/fao_cd2971en.pdf

يُوضح الشكل تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في الجزائر، وهي نسبة تُعد مؤشراً بالغ الحساسية لقياس الضغط الذي تمثله الفاتورة الغذائية على الاقتصاد الوطني. وتُظهر البيانات تسجيل مستويات مرتفعة نسبياً طيلة الفترة المدروسة، حيث تراوحت القيم بين حوالي 11% و25%، ما يعكس توجيه جزء معتبر من عائدات التصدير لتغطية الاحتياجات الغذائية المستوردة.

ورغم بعض التراجع الظرفي في بعض السنوات، لا يُلاحظ وجود اتجاه نزولي هيكلي واضح، وهو ما يُشير إلى محدودية تأثير سياسات التمويل الزراعي في تقليص التبعية الغذائية وتحسين القدرة التصديرية للقطاع الزراعي. ويبين هذا الوضع استمرار الضغط على الميزان التجاري وعلى احتياطات العملة الصعبة، بما يُضعف استقرار الأمن الغذائي ويزيد من قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات الخارجية. وعليه، يؤكد هذا المؤشر ضرورة إعادة توجيه سياسات التمويل الزراعي نحو دعم سلاسل القيمة

¹ 2022 Algeria Economic Update: Staying the Course for Transition. Washington, DC: World Bank.: البنك الدولي. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099515101042323665/pdf/IDU04fda430200ad7041ff09aeb02ce1453d7bbc.pdf>

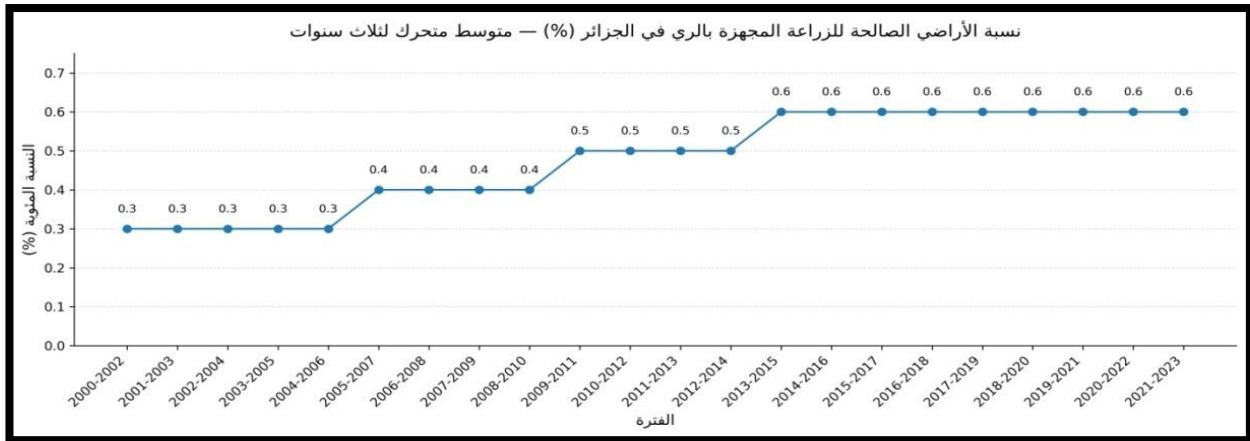
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشَّعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الغذائية القابلة للتصدير، وتعزيز التصنيع الغذائي، وتحسين تنافسية المنتجات الزراعية، بما يُسهم في تقليص العجز الغذائي التجاري وتعزيز استقرار الأمن الغذائي على المدى الطويل.

4- مؤشر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري (%) في الجزائر

مؤشر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري من المؤشرات الهيكلية الأساسية في تقييم استقرار الإنتاج الزراعي وفعالية سياسات التمويل الزراعي، نظرًا لارتباطه المباشر بقدرة القطاع الزراعي على مواجهة التقلبات المناخية، ولا سيما تذبذب الأمطار وارتفاع وتيرة موجات الجفاف. وتكتسي دراسة هذا المؤشر أهمية خاصة في السياق الجزائري، حيث تُعد ندرة الموارد المائية وعدم انتظام التساقطات من أبرز القيود البنيوية التي تواجه النشاط الزراعي، ما يجعل الاستثمار في شبكات الري الحديثة أحد الأعمدة الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام وتقليص هشاشة الإمدادات الغذائية.

الشكل (38): تطور نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري في الجزائر (%) خلال الفترة 2000-2022



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، قسم مؤشرات الأمن الغذائي -

تمت زيارة الموقع في 15 مارس 2025 : <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الشكل أن نسبة الأراضي الزراعية المجهزة للري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ظلت محدودة نسبياً، حيث تراوحت بين حوالي 7.4% و 9.2% فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. ورغم تسجيل بعض التحسن الطفيف، لكن المؤشر لم يشهد تحولاً هيكلياً يعكس توسعاً فعلياً في المساحات المروية.

ويكشف هذا الاستقرار النسبي عند مستويات منخفضة عن محدودية أثر السياسات التمويلية الزراعية في تطوير البنية التحتية للري، خاصة في ظل استمرار هيمنة الزراعة البعلية واعتماد الإنتاج الزراعي على العوامل المناخية غير المستقرة. ويُسهم هذا الوضع في تعميق تقلبات الإنتاج، ويُضعف قدرة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

القطاع الزراعي على ضمان إمدادات غذائية منتظمة، لا سيما في سنوات الجفاف¹. يوضح هذا المؤشر أن التمويل الزراعي الموجه لم يُترجم بالشكل الكافي إلى استثمارات مادية مستدامة في شبكات الري وتحديث تقنياته، وهو ما يحدّ من فعالية السياسات الزراعية في تعزيز بعد الاستقرار ضمن منظومة الأمن الغذائي.

ومن ثمّ، فإن توجيه برامج التمويل الزراعي نحو توسيع المساحات المروية، واعتماد تقنيات ري أكثر كفاءة في استخدام المياه، يُعد شرطاً محورياً لتعزيز الاستقرار الغذائي وتقليص المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية على المدى الطويل.

خامساً: تحليل مؤشر الجوع العالمي

مؤشر الجوع العالمي (Global Hunger Index – GHI) من أهم الأدوات المركّبة لقياس مستوى الجوع ونقص التغذية على المستوى الوطني والدولي، إذ يعتمد على دمج أربعة مؤشرات فرعية أساسية هي: معدل نقص التغذية، تَقَرُّم الأطفال، الهزال، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويتميّز هذا المؤشر بقدرته على تقديم قراءة شاملة ومتعددة الأبعاد لحالة الأمن الغذائي، تتجاوز المقاربات الجزئية المرتكزة فقط على حجم الإنتاج أو توافر الغذاء.

وقد تم اعتماد مؤشر الجوع العالمي في سياق هذه الأطروحة لكونه يُوفّر تقييماً تركيبيّاً نهائياً لمدى انعكاس السياسات التمويلية الزراعية على النتائج الفعلية للأمن الغذائي، سواء من حيث تحسين الوضع التغذوي، أو تقليص الفجوات الغذائية، أو حماية الفئات الأكثر هشاشة. كما يسمح هذا المؤشر بإجراء مقارنات زمنية ودولية، ما يعزّز من موضوعية التحليل.

استناداً إلى بيانات مؤشر الجوع العالمي (GHI, 2024) تُظهر نتائج مؤشر الجوع العالمي لعام 2024 تحسناً ملحوظاً في الوضع الغذائي العام في الجزائر، حيث انخفضت قيمة المؤشر من 14.5 نقطة في عام 2000 إلى 6.7 نقاط في عام 2024، ما صنّف الجزائر ضمن فئة الجوع المنخفض جداً، مع احتلالها المرتبة 35 عالمياً من أصل 127 دولة. ويعكس هذا التراجع التدريجي تحسناً هيكلياً في بعض أبعاد الأمن الغذائي، يمكن ربطه بعدة عوامل متداخلة، أبرزها توسّع برامج التمويل الزراعي

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، نظام المعلومات العالمي والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (GIEWS)، موجز قطري: الجزائر، أرشيف الموجزات القطرية، متاح على: https://www.fao.org/giews/countrybrief/country/DZA/pdf_archive/DZA_Archive.pdf

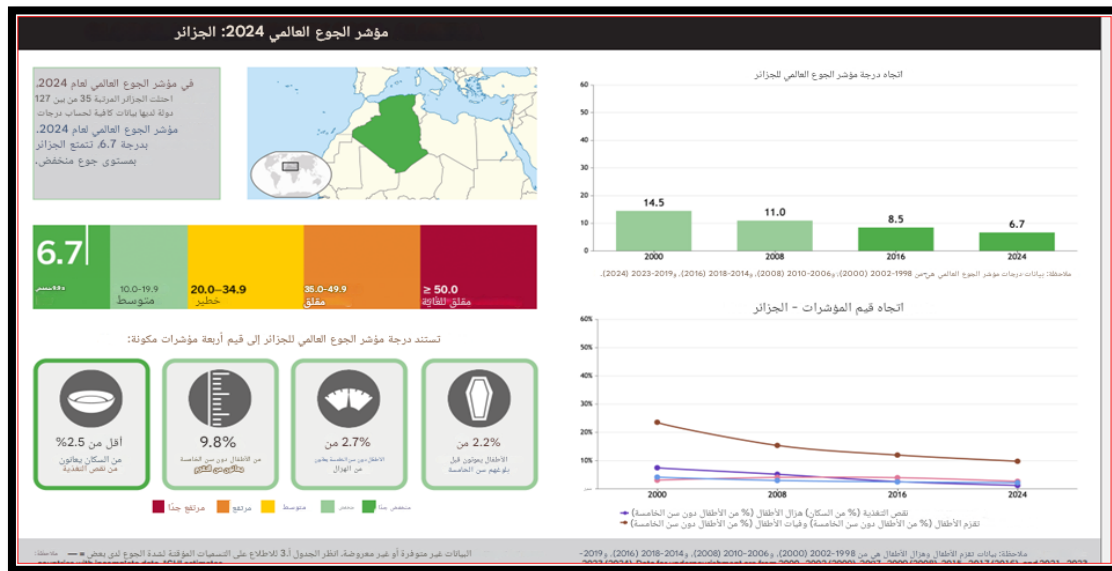
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعْب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الموجهة نحو الشُّعْب الزراعية الاستراتيجية، ودعم الإنتاج المحلي للمواد الغذائية الأساسية، إلى جانب تطوير البنية التحتية الفلاحية. كما ساهمت عائدات المحروقات في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وتحسين القدرة العامة للسكان على الوصول إلى الغذاء.

غير أن التحليل التفصيلي لمكونات المؤشر يكشف عن استقرار نسبي في بعض المؤشرات الصحية الحساسة، مثل الهزال (2.7%) ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة (2.2%)، وهو ما يشير إلى أن التقدّم المسجل ظل في معظمه كمّيًا أكثر منه نوعيًا. ويعكس هذا الوضع استمرار التحديات، من بينها ضعف التنويع الغذائي، التفاوتات في الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية، وتأثيرات التغير المناخي على استقرار الإنتاج الزراعي.

يُظهر مؤشر الجوع العالمي أن سياسات التمويل الزراعي في الجزائر كانت فعّالة نسبيًا في تقليص مستويات الجوع الظاهر، مع ذلك لم تبلغ بعد مستوى التأثير الكافي في تحسين جودة التغذية والنتائج الصحية المرتبطة بها. فإن تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام يتطلب إعادة توجيه التمويل الزراعي نحو مقاربات أكثر تكاملًا، تشمل الزراعة الذكية مناخيًا، دعم سلاسل القيمة ذات المحتوى الغذائي العالي، وتعزيز التنسيق بين السياسات الزراعية، الصحية، والاجتماعية.

الشكل رقم(39): تطور مؤشر الجوع العالمي في الجزائر (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000 و2024)



<https://www.globalhungerindex.org/2024/algeria.html>

أظهر تحليل أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر أن سياسات التمويل الزراعي ساهمت في تحقيق تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات الكمية، خاصة ما يتعلق بتوفر الغذاء وارتفاع إمدادات الطاقة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

والبروتين، إلى جانب تراجع نسبي في معدلات نقص التغذية. غير أن هذا التحسن ظل في معظمه ذا طابع كمي، ولم يُفضِ إلى تحول نوعي ومستدام في بنية النظام الغذائي.

فقد بيّن تحليل بُعْد التوفر أن الوفرة الغذائية تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج محدود التنوع، يتركز أساساً في الحبوب، بما يعكس محدودية توجيه التمويل نحو تنويع القاعدة الإنتاجية. كما كشف بُعْد الوصول عن استمرار فجوة بين توفر الغذاء والقدرة الفعلية على اقتنائه، نتيجة تقلب الأسعار وضعف القدرة الشرائية. أما بُعْد الاستخدام، فقد أبرز استمرار اختلالات في جودة التغذية، في ظل ضعف التكامل بين السياسات الزراعية والصحية. وفيما يتعلق ببُعد الاستقرار، فقد أظهرت النتائج هشاشة المنظومة الغذائية نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات وتأثر الإنتاج بالعوامل المناخية.

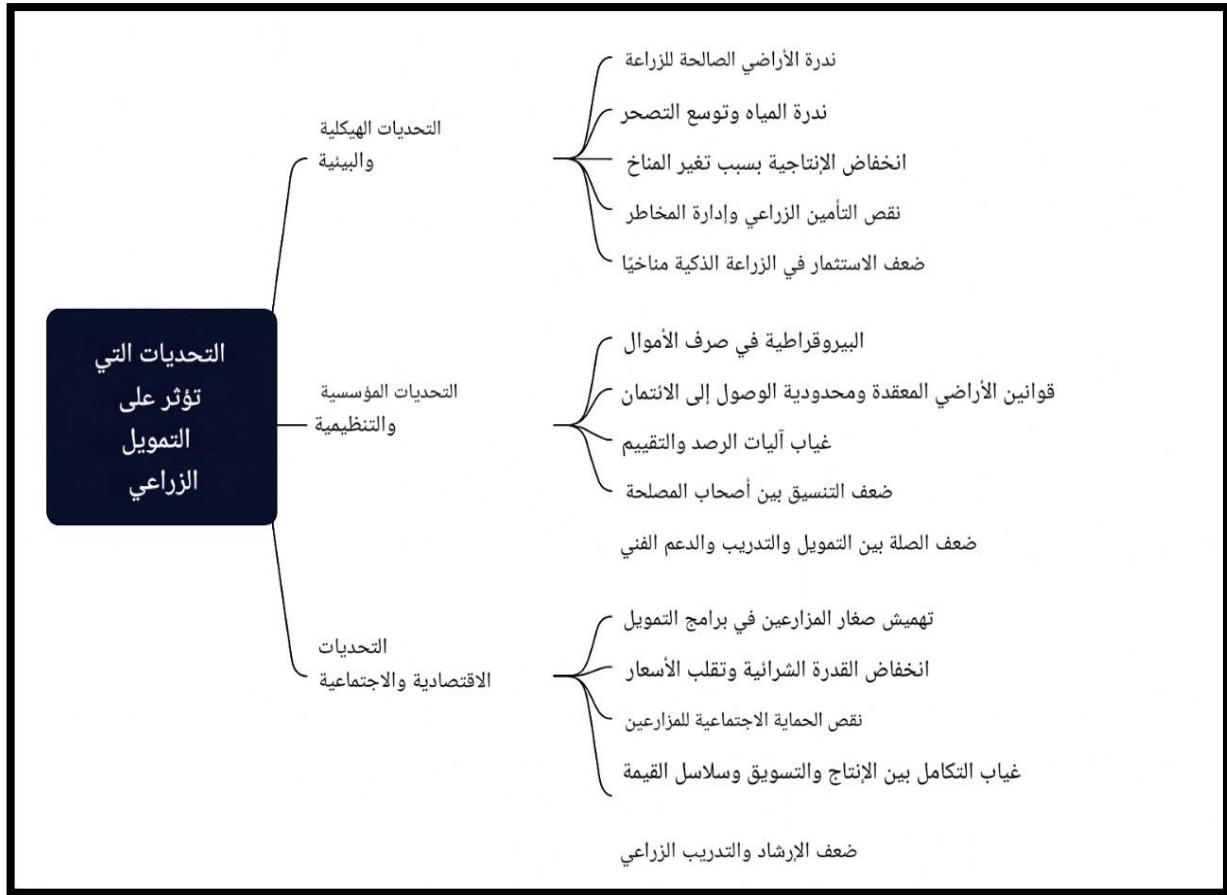
وتُظهر هذه النتائج أن التمويل الزراعي في الجزائر، رغم أهميته، ظل محدود الأثر في تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام، وذلك بسبب ضعف كفاءة توجيهه وغياب التكامل بينه وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويُفسّر هذا القصور بمجموعة من **التحديات** المتداخلة، من أبرزها محدودية التنويع الغذائي، واستمرار الاعتماد على الواردات، وضعف الإنتاجية الزراعية، إلى جانب تعقيدات الإطار المؤسسي وصعوبة وصول صغار الفلاحين إلى التمويل، فضلاً عن ضعف خدمات الإرشاد والتكوين وتأثير العوامل المناخية.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن فعالية التمويل الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي لا ترتبط بحجمه فقط، بل بمدى كفاءة توجيهه وتكامله مع مختلف السياسات القطاعية، وهو ما لم يتحقق بالقدر الكافي في الحالة الجزائرية خلال الفترة المدروسة.

ولتوضيح هذه **التحديات** بشكل تكاملي، يُبيّن الشكل (47) أبرز العوائق البنيوية والمؤسسية والتقنية المؤثرة على فعالية تمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (47): التحديات المؤثرة على فاعلية تمويل الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر



من خلال هذه النتائج، انتقل التحليل إلى تشخيص جملة من التحديات التي تُقوّض فاعلية التمويل الزراعي داخل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية، من الحبوب إلى البقوليات والخضر والفواكه. وقد تراوحت هذه التحديات بين معيقات بنيوية، مثل شح الموارد المائية وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، وأخرى مؤسسية تتعلق بالبيروقراطية وضعف التنسيق والحوكمة، إضافة إلى صعوبات تنظيمية وتقنية مرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية، وضعف البحث الزراعي والإرشاد والتأطير التقني

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل الزراعي للشُّعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

خلاصة:

أوضح التحليل الوارد في هذا الفصل أن تقييم فعالية التمويل الزراعي في الجزائر لا يمكن أن ينحصر في حجم الكتلة المالية المخصصة أو عدد البرامج المعتمدة، بل يستوجب تحليلاً معمّقا للأثر الفعلي لهذا التمويل على أداء القطاع الزراعي وقدرته على الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي. فقد أظهر تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية أن الزراعة الوطنية لا تزال تعاني من ضعف الإنتاجية، وتواضع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومحدودية قدرتها على خلق فرص عمل مستدامة في الوسط الريفي، وهو ما يعكس محدودية دور التمويل الزراعي في إحداث تحول بنيوي شامل داخل القطاع. وعند إسقاط سياسات التمويل الزراعي على أبعاد الأمن الغذائي الأربعة (وفرة الغذاء، القدرة على الوصول إليه، الاستخدام الغذائي، واستقراره) تبيّن أن التحسن المسجل في بعض المؤشرات الكمية، خاصة في التوفر، لم يُواكبه تحسن نوعي مماثل في بقية الأبعاد. إذ لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، وتواجه فئات واسعة من السكان أوضاعاً من الهشاشة الغذائية، إلى جانب استمرار مظاهر سوء التغذية المتقاطعة والتفاوت الجغرافي في وفرة وجودة الغذاء. وقد أتاح هذا التشخيص بلورة رؤية أكثر شمولية للعوامل الحقيقية التي تعيق تحويل التمويل الزراعي من أداة دعم مالي إلى رافعة تنمية وغذائية فعالة. وبذلك، يمهد هذا الفصل للانتقال الى الفصل الموالي لدراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال تمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية، بهدف استخلاص الآليات والسياسات القابلة للتكيف مع حالة للجزائر، بما يعزز نجاعة التمويل الزراعي في تحقيق أمن غذائي مستدام.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية
حول أثر التمويل الزراعي للشُّعب
الإستراتيجية على الأمن الغذائي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى فهم كيفية مساهمة التمويل الزراعي في دعم الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال دراسة عدد من التجارب الدولية. ويعتمد التحليل على عرض تطور السياسات التمويلية الزراعية في كل تجربة، مع التركيز على الأدوات المعتمدة، وكيفية توجيهها نحو دعم الإنتاج الزراعي، ثم تقييم النتائج المحققة على مستوى الأمن الغذائي.

وتكمن أهمية هذا الفصل في أنه يساعد على إبراز ما نجح في هذه التجارب، مما يتيح الاستفادة منها في تحسين سياسات التمويل الزراعي في الجزائر. وتُعد المقارنة بين هذه التجارب أداة تحليلية فعالة لفهم ما نجح منها يمكن الاستفادة منها مع حالة الجزائر. وتم ترتيب التجارب الأربعة وفق منحنى تصاعدي يعكس تطوّر أداء المؤسسات والقدرة على توظيف التمويل الزراعي كأداة إستراتيجية لدعم الأمن الغذائي. يبدأ التحليل بتجربة كينيا، باعتبارها نموذجًا إفريقيًا يعكس الواقع الزراعي، يعتمد على أنشطة إنتاجية صغيرة النطاق في بيئة مناخية قاسية، ويبين أهمية آليات التمويل التعاوني والتدخلات الموجهة لصغار المنتجين. تليها تجربة الفيتنام التي تمثل نموذجًا آسيويًا فريدًا في توظيف التمويل الزراعي لإعادة بناء الاقتصاد بعد فترات النزاع، من خلال إصلاحات تدريجية تركز على الشمول المالي وتنمية الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية. أما رومانيا، فتعكس تجربة انتقالية ناجحة من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق، بدعم من التمويلات الأوروبية المهيكلّة التي ساهمت في تحديث القطاع الزراعي. وأخيرًا تجربة البرازيل، باعتبارها نموذجًا متقدمًا لبلد سعى لتطوير قطاع زراعي صناعي متكامل، قائم على أسس التمويل المؤسسي، البحث العلمي، ودعم الزراعة الأسرية في إطار العدالة الاجتماعية والاستدامة. وتم اختيار هذه الدول، بناءً على بعض المعايير كطبيعة التحديات المشتركة مع الجزائر، ومسارات التحول الاقتصادي التي خاضتها هذه الدول، ومدى تأثير سياسات التمويل الزراعي في تحسين أدائها الغذائي والاقتصادي.

استنادًا إلى ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة كينيا في تمويل الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

المبحث الثاني: تجربة فيتنام في تمويل الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

المبحث الثالث: تجربة رومانيا في تمويل الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

المبحث الرابع: تجربة البرازيل في تمويل الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول: تجربة كينيا في تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

تعتبر كينيا نموذجًا لدولة زراعية تواجه ظروف مناخية صعبة واختلافات بين المناطق تشبه إلى حدٍ كبير تحديات الجزائر. ونظر المحدودية التمويل التقليدي، اتجهت كينيا إلى هندسة منظومة تمويل مبتكرة تركز على الشمول المالي الرقمي وربط المزارعين الصغار بالمدخلات والأسواق والتأمين عبر الهواتف الذكية، بالتوازي مع تبني ممارسات الزراعة الذكية مناخياً. هذا التحول لم يقتصر على الأدوات، بل شمل كذلك على سياسات ومؤسسات دعمت الانتشار والحوكمة للتقليل من المخاطر. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أدوات وآليات تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية في كينيا، وانعكاساتها على توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستقراره وجودته، بالإضافة إلى الدروس التي يمكن تطبيقها في الجزائر مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول: مكانة الشعب الزراعية الإستراتيجية في كينيا

تعتبر الزراعة قطاعًا استراتيجيًا في كينيا، إذ تسهم بحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر سبل العيش لأكثر من 70% من السكان¹. وتبرز بعض المنتجات كعناصر أساسية مثل الذرة، الشاي، القهوة، المحاصيل البستانية، والأفوكادو؛ لما لها من دور في الأمن الغذائي وتوفير العملة الصعبة. ورغم هذه الأهمية، تواجه هذه الشعب تحديات متزايدة تتعلق بالتغيرات المناخية، ومحدودية المدخلات الإنتاجية، وضعف كفاءة الأسواق الزراعية.

وتوضح بيانات قائمة أهم المنتجات الزراعية من حيث متوسط الإنتاج خلال الفترة (2000-2023)، حيث يحتل قصب السكر المرتبة الأولى يليه كل من الذرة والبطاطا والأرز والفواكه الاستوائية²؛ مما يؤكد تعدد الشعب الزراعية ذات المردودية العالية وأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات الزراعية في كينيا.

¹World Bank. (2023). *Kenya overview*. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/country/kenya/overview>

² FAO, FAOSTAT Database, Crops and Livestock Products: Production Quantity by item – Kenya, average production for 2000–2023, available at: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الجدول (27): أهم المنتجات الزراعية في كينيا: الإنتاج والغلة (2000-2023)

السنة	القهوة الخضراء (كغ/هكتار)	القهوة الخضراء ألفطن	أوراق الشاي (كغ/هكتار)	أوراق الشاي والفطن	الذرة/طن/هكتار	الذرة مليونطن	قصب السكر طن/هكتار	قصب السكر مليونطن
2000	100	100	1100	1100	2.7	2.7	6.3	4.4
2001	50	100	1250	1200	2.8	2.9	4.4	3.6
2002	50	100	1200	1200	2.5	2.6	6.0	4.5
2003	52	100	1350	1230	2.6	2.5	6.2	4.6
2004	48	100	1450	1260	2.5	2.6	6.4	4.9
2005	45	100	1500	1300	2.7	3.1	6.5	5.1
2006	45	100	1400	1320	3.3	3.3	6.7	5.4
2007	50	100	1600	1450	2.5	3.4	6.8	5.8
2008	55	95	1650	1500	3.5	3.4	6.9	6.0
2009	35	95	1700	1550	3.5	3.5	7.1	6.3
2010	30	80	1600	1600	3.2	3.2	7.1	6.7
2011	40	80	1800	1600	3.3	3.3	6.9	6.4
2012	42	5	1750	1700	3.8	3.1	7.0	6.7
2013	44	40	1600	1800	3.2	3.3	7.3	7.0
2014	48	42	1700	1750	3.5	3.5	5.7	5.7
2015	38	45	1800	1850	3.2	2.9	5.4	5.6
2016	37	47	1650	1750	3.7	3.5	5.1	5.0
2017	36	48	1800	2000	3.4	3.2	5.6	5.6
2018	34	49	2000	2000	3.5	3.4	6.0	6.5
2019	33	50	2000	2100	3.6	3.6	7.1	7.7
2020	32	51	2250	2250	3.2	3.3	9.0	8.9
2021	35	53	2000	2250	3.0	3.2	11.8	11.8
2022	45	45	2000	2100	3.3	3.8	—	—
2023	45	50	2150	2150	4.5	3.3	—	—

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>

- **شعبة قصب السكر:** تعتبر شعبة قصب السكر في كينيا امتداداً صناعياً من الحقل إلى المصنع، ولذلك فإن ديناميكية تمويلها لا تقف عند القرض الزراعي التقليدي بل تشمل تمويلًا لجميع مراحل سلسلة القيمة (تشغيل موسمي للمزارعين، عقود توريد مضمونة، وتمويل تحديث معامل العصر والتكرير). يعكس المسار العام للإنتاج في السنوات الأخيرة قدرة الشعبة على التوسع حين تتوفر السيولة، العقود، والبنية الهيكلية، لكنه يكشف أيضًا حساسية شديدة لاضطرابات المناخ والأسعار. ومن منظور سياسات التمويل، تُظهر التجربة الكينية أن ربط القروض بمؤشرات أداء قابلة للقياس (نقاوة العصير، نسب الاستخلاص،

الالتزام بمواعيد التسليم)، مع أدوات تخفيف المخاطر (تأمين مناخي، تغطية تقلب الأسعار)، يمكن من تثبيت الإنتاج ويقلل الانقطاعات الدورية¹.

- **شعبة الذرة:** باعتبارها غذاءً أساسياً، أصبحت الذرة مؤشراً واضحاً على مدى فعالية التمويل الزراعي في دعم الأمن الغذائي. حيث يعرف الاتجاه الطويل المدى نموًا في الإنتاج مع تذبذبات ناتجة عن الأمطار والأسعار وتكلفة المدخلات، ما يظهر أن القيود ليست تقنية فقط بل تمويلية وسوقية². تستفيد الشعبة عندما يُوفّر تمويل موسمي مرّن للبذور والأسمدة وخدمات الإرشاد، وعندما يُربط التمويل بزراعة ذكية مناخياً وبالتوسع المروي الجزئي، فتتحسّن الغلة وتقلّ مخاطر الانقطاع³.

- **شعبة الشاي:** يُظهر الشاي في كينيا مساراً تصاعدياً عاماً في الإنتاج والعائد للهكتار انعكس في موقع تنافسي عالمي، وهو ما ارتكز على منظومة تعاونية قوية وخدمات إرشاد وتسويق وتدرّج في التقنيات. لكن فترات الانخفاض بعد الارتفاع تبين بأن الشعبة رهينة لتقلّبات مناخية وسعرية وتكاليف مدخلات متغيرة. التمويل الفعّال هنا ليس مجرد سيولة زراعية، بل وسيلة منظمة لتحسين الجودة والتسويق، تمويل شبكات الجمع والمعالجة الأولية، اعتمادات لتحسين الجودة والتتبع، وأدوات تحوّل سعري تقلّص أثر تذبذب الأسواق العالمية⁴.

- **شعبة القهوة:** تُعدّ القهوة في كينيا محصولاً نقدياً مهماً ومرتفع القيمة، إلا أنها تعاني من تراجع تدريجي بسبب عدة عوامل، أبرزها شيخوخة المزارعين وضعف إقبال الشباب على هذا النشاط، إلى جانب بعض التحديات المرتبطة بتنظيم السوق. ورغم الجهود الإصلاحية، لا تزال هذه الشعبة بحاجة إلى تمويل موجه يعزز جاذبيتها ويحسن أدائها. ويشمل ذلك توفير قروض استثمارية صغيرة لتجديد الأشجار وتحديث وحدات المعالجة، ودعم الشباب للانخراط في التعاونيات الزراعية، إضافة إلى تشجيع قدراتهم في التسويق المباشر وإبرام عقود طويلة الأجل⁵.

من خلال تحليل الشعب الأربع يتّضح أن فعالية التمويل تُقاس بقدرتها على خفض التذبذب ورفع القيمة المضافة لا بزيادة المدخلات فقط. تمويل سلسلة القيمة المشروط بالأداء، وأدوات تخفيف المخاطر

¹Ministry of Agriculture, Kenya. (2023). Policy on Revitalization of the Sugar Industry. Updated for discussion in 2024.

²Duflo, E., Kremer, M., & Robinson, J. (2011). *Nudging farmers to use fertilizer: Theory and experimental evidence from Kenya*. American Economic Review, 101(6), 2350–2390. <https://doi.org/10.1257/aer.101.6.2350>.

³Simtowe, F., Asfaw, S., Abate, T., & Kassie, M. (2019). *Impacts of drought-tolerant maize varieties on productivity, risk, and resource use: Evidence from Uganda*. Land Use Policy, 88, 104091. <https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2019.104091>

⁴Tea Board of Kenya. (2024). *Kenya Tea Industry Performance Report 2024*. Nairobi: TBK.

⁵U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2025). *Coffee Annual: Kenya (KE2025-0011)*. Nairobi. <https://apps.fas.usda.gov/>

المناخية والسعرية، وتوجيه السيولة إلى حلقات المعالجة والتسويق والتخزين، كلها عناصر ميّزت التجربة الكينية الناجحة نسبيًا حين توفرت، وتعثر الأداء حين غابت.

المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في كينيا وتحليل أثرها خلال الفترة (2000-2023)

أولاً: برامج ومشاريع التمويل الزراعي في كينيا

تقدم كينيا العديد من برامج التمويل الزراعي لدعم المزارعين والشركات الزراعية، ومن أهمها:

1- المشروع الوطني لتنمية سلسلة القيمة الزراعية (NAVCDP)

يعتبر هذا المشروع من أبرز برامج التمويل الزراعي الحديثة في كينيا، حيث يعمل بدعم من البنك الدولي ويُنفذ في 33 مقاطعة. يهدف المشروع إلى دمج أكثر من 500.000 مزارع صغير في الأسواق، من خلال تطوير 09 سلاسل قيمة رئيسية تشمل الألبان، الخضروات، الفواكه (المانجو، الأفوكادو، الموز)، القهوة، القطن، الكاجو، النحل، والبيرثروم¹. ويرتكز المشروع على محاور تمويلية وتقنية متكاملة، منها:²

- دعم البنية التحتية الزراعية؛
- تحسين خدمات الإرشاد الرقمي والمجتمعي؛
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتوفير المدخلات والائتمان؛
- دعم نظم الري الفعالة بقيادة المزارعين؛
- استخدام أدوات تمويلية مبتكرة كالقوائم الإلكترونية وإيصالات المستودعات.

كما يستهدف المشروع مختلف الفاعلين في سلسلة القيمة، من مزارعين ومجمعين إلى شركات صغيرة ومقدمي الدعم، بهدف خلق بيئة إنتاجية مرنة ومستدامة. ويُبنى هذا البرنامج على تجارب سابقة مثل مشروع الزراعة الذكية مناخياً ومشروع النمو الريفي الشامل، مما يمنحه طابعاً تراكمياً في التأثير والإصلاح³.

¹ National Agricultural Value Chain Development Project (NAVCDP), About us, <https://navcdp.go.ke/about-us/>

² Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, Livestock, Fisheries and Cooperatives. *National Agricultural Value Chain Development Project (NAVCDP) – Labour Management Procedures*. 2022.: Government of Kenya / Ministry of Agriculture, Livestock, Fisheries and Cooperatives

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099535009052223382/pdf/P17675802dd6e10120a63b0f902ab81fd69.pdf>

³ World Bank. (2022, March 29). *Kenya secures \$250 million to help 500,000 smallholder farmers enhance value addition and access markets*. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/03/29/kenya-secures-250-million-to-help-500-000-smallholder-farmers-enhance-value-addition-and-access-markets>

2- صندوق التحدي (AgriFI Kenya)

يعتبر صندوق التحدي مبادرة تمويلية مدعومة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 18 مليون يورو، ويهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة والذكية مناخياً في أكثر من 30 مقاطعة كينية. يعمل الصندوق من خلال شراكات مع شركات محلية ومؤسسات تمويلية (مثل Equity Bank Kenya)، ويستهدف أكثر من 200,000 مزارع صغير، مع التركيز على خلق أكثر من 13.000 فرصة عمل في سلاسل القيمة الزراعية. ويدعم الصندوق استثمارات في قطاعات متنوعة تشمل الألبان، الحبوب، البستنة، وتربية المواشي، من خلال منح تنافسية، وتمويل ميسر، ودعم تقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يساهم في تحسين سلامة الأغذية، وتعزيز ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، وتوسيع التمويل المحلي من خلال التعاون مع مؤسسات مثل Development Imani - Self Help Africa، ويمثل المشروع نموذج تمويل متكامل يجمع بين التنمية البيئية، تمكين صغار المنتجين، وربط التمويل بالتحول في سلاسل القيمة، وهذا ما يزيد من مرونة النظام الزراعي الكيني وتوجهه نحو أسواق أكثر استدامة وربحية¹.

ج. مشروع الزراعة الذكية مناخياً في كينيا (KCSAP)

يعتبر هذا المشروع من أهم البرامج الممولة من طرف البنك الدولي، ويهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في المناطق الهشة. يُنفذ المشروع في عدد من المقاطعات التي تعاني من ضعف الإنتاجية والتقلبات المناخية².

ويرتكز المشروع على مجموعة من المحاور التمويلية والتقنية، منها³:

- دعم الممارسات الزراعية الذكية مناخياً؛
- تمويل تقنيات إدارة المياه والتربة؛
- تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي والتدريب؛
- توفير دعم مالي للمجموعات الزراعية المحلية؛
- تحسين الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة.

كما يستهدف المشروع صغار المزارعين والمجتمعات الريفية، ويسعى إلى رفع الإنتاجية الزراعية مع

¹ AgriFI Kenya Challenge Fund, "Home – AgriFI Kenya Challenge Fund," <https://agrifichallengefund.org/home/>

² Government of Kenya. Kenya Climate Smart Agriculture Project (KCSAP).: <https://www.kcsap.go.ke/>

³ World Bank. Kenya Climate Smart Agriculture Project. Project Appraisal Document, 2017. p. 6–10: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/440241486868444705/kenya-climate-smart-agriculture-project>

ضمان الاستدامة البيئية.

د. مؤسسة التمويل الزراعي (Agricultural Finance Corporation - AFC)

تعتبر مؤسسة التمويل الزراعي من أقدم المؤسسات الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في كينيا، والتي تهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعي وتحسين دخل المزارعين من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل. وتلعب دوراً مهماً في تقديم القروض، وتشمل مجالاتها التمويلية ما يلي:¹

- تقديم قروض لشراء المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، معدات)؛
- تمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الاستثمار في الإنتاج الحيواني والزراعي؛
- تقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للمزارعين؛
- تمويل الأنشطة المرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية.

هـ. برنامج الشمول المالي الريفي (RK-FINFA)

يعتبر هذا البرنامج من المبادرات الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ويهدف إلى تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية وربط المزارعين بالخدمات المالية، إذ يساهم في تحسين الاندماج المالي للفئات الريفية وتعزيز الاستثمار الزراعي². ويرتكز على مجموعة من الآليات، منها:³

- توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لصغار المزارعين؛
- دعم مؤسسات التمويل الريفي؛
- تمويل سلاسل القيمة الزراعية؛
- تعزيز القدرات المؤسسية للجمعيات التعاونية؛
- تشجيع الادخار والاستثمار في الأنشطة الزراعية.

و. نظام إيصالات المستودعات (Warehouse Receipt System - WRS)

يعتبر نظام إيصالات المستودعات من الآليات التمويلية المهمة التي تربط التمويل بالتخزين والتسويق الزراعي، حيث يسمح للمزارعين بالحصول على تمويل مقابل المحاصيل المخزنة، ويساهم في

¹ Agricultural Finance Corporation (AFC). Official Website.: <https://agrifinance.org/>

² Government of Kenya. Rural Kenya Financial Inclusion Facility (RK-FINFA).: <https://rkfinfa.go.ke/>

³ International Fund for Agricultural Development (IFAD). Rural Kenya Financial Inclusion Facility Project (RK-FINFA) – Project Design Report, 2021: <https://webapps.ifad.org/members/eb-seminars/2021-12-07-EB-Consultation/docs/EB-2021-134-R-42-Project-Design-Report.pdf>

تعزيز استقرار الأسعار وتحسين دخل المزارعين¹. وتتمثل أهم محاوره في²:

- تمكين المزارعين من تخزين منتجاتهم في مستودعات معتمدة؛
- الحصول على قروض بضمان المحصول المخزن؛
- تقليل خسائر ما بعد الحصاد؛
- تحسين القدرة على التفاوض في الأسواق؛
- ربط التمويل بعمليات التسويق الزراعي.

ثانياً: تحليل أثر التمويل الزراعي في كينيا خلال الفترة (2000-2023)

ومن أجل تقييم أثر سياسات التمويل على الأمن الغذائي والنمو الزراعي في كينيا، سيتم تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والغذائية.

1- التمويل الزراعي والأداء الاقتصادي والزراعي:

يشكل التمويل الزراعي والأداء الاقتصادي والزراعي محوراً أساسياً في تحليل فعالية السياسات التنموية. فقد اعتمدت دراسة (Gicharu&Kiriti-Nganga, 2022)³ على مؤشرات المساعدات الإنمائية الزراعية (ODA)، والإنفاق الحكومي الزراعي، ومؤشر الإنتاج الغذائي (FPI) لقياس أثر التمويل على الأمن الغذائي. كما استخدمت دراسة (Wangusi&Muturi, 2015)⁴ مؤشرات القيمة المضافة الزراعية، والعمالة الزراعية، والقروض الزراعية، والإنفاق العام والمناخ لتقييم الإنتاجية الزراعية. في حين ركزت دراسة (Esamwata, 2014)⁵ على مؤشرات انتشار نقص التغذية، والواردات الغذائية، والمساعدات الغذائية، والإنتاج الزراعي لتحليل وضع الأمن الغذائي. أما دراسة (Kipruto&Nzai, 2018)⁶ فقد وظفت مؤشر الإنفاق الحكومي إلى جانب متغيرات كلية لقياس أثره على الناتج الزراعي. وعليه، يندرج اعتماد هذه المؤشرات ضمن امتداد منهجي لأعمال سابقة تربط بين التمويل الزراعي ومخرجاته الاقتصادية والغذائية.

¹ Warehouse Receipt System Council (Kenya). Official Website.: <https://wsrc.go.ke/>

² Agricultural Finance Corporation (AFC). Warehouse Receipt Project.: <https://agrifinance.org/warehouse-receipt-project/>

³ Gicharu, P. N., & Kiriti-Nganga, T. (2022). The effects of official development aid on food security in Kenya. International Journal of Economics, Commerce and Management, 10(3), pp. 1-15.

⁴ Wangusi, C., & Muturi, W. (2015). Impact of agricultural public spending on agricultural productivity: Case study of Kenya. International Journal of Sciences: Basic and Applied Research, 24(4), pp. 180-187.

⁵ Esamwata, J. O. (2014). Exporting food, importing food aid? Kenya and food security in the world food system (Master's thesis, Kansas State University).

⁶ Kipruto, T. A., & Nzai, C. (2018). Effect of government expenditure on agriculture output performance in Kenya. International Journal of Economics, Commerce and Management, 6(10), pp. 190-202.

1-1: المؤشرات الاقتصادية:

أ. الناتج المحلي الإجمالي للفرد:

الجدول (28): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP) في كينيا (2000-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	السنة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
2000	3700	2012	4500
2001	3700	2013	4600
2002	3700	2014	4700
2003	3650	2015	4800
2004	3700	2016	4900
2005	3750	2017	5000
2006	3900	2018	5200
2007	4050	2019	5300
2008	4100	2020	5150
2009	4200	2021	5400
2010	4300	2022	5550
2011	4400	2023	5700

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - كينيا. تم الاسترجاع من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=KE>

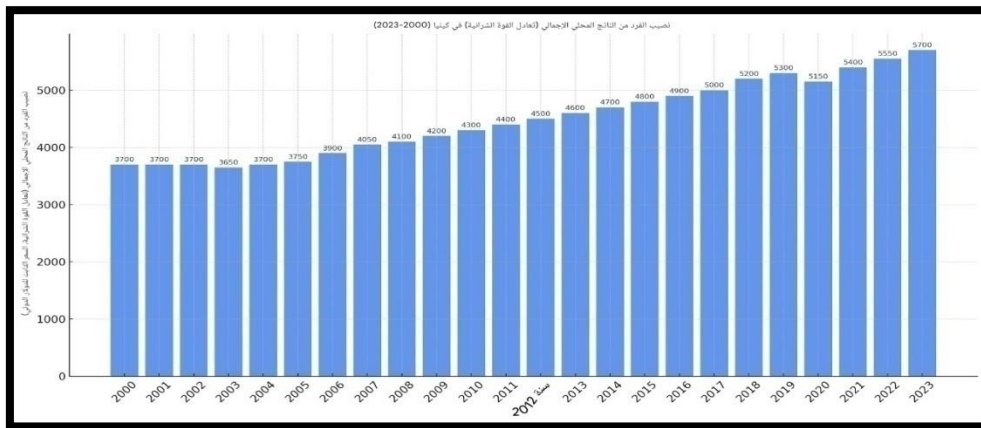
شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا اتجاهًا تصاعديًا ملحوظًا خلال الفترة (2000-2023)، حيث ارتفع بنحو 65%، ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في مستوى الدخل الحقيقي. ويُظهر هذا المسار، رغم بعض التقلبات الظرفية، قدرة الاقتصاد الكيني على الحفاظ على نمو مستمر مدعوم جزئيًا بأداء القطاع الزراعي، الذي يظل ركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد. كما يُلاحظ تسارع نسبي في مرحلة ما بعد 2020، وهو ما يمكن ربطه بمرونة القطاع الزراعي وقدرته على التكيف مع الصدمات، لا سيما في ظل الأزمات العالمية¹. ولا يرتبط هذا التحسن فقط بزيادة حجم التمويل، بل أيضًا بمدى كفاءة توجيهه نحو الأنشطة الإنتاجية، بما يساهم في رفع الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الأمن الغذائي، وهو ما تؤكد تقارير دولية تشير إلى أن فعالية الإنفاق الزراعي لا تقل أهمية عن حجمه في تحقيق نتائج تنموية ملموسة². ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كينيا في الشكل (41)

¹World Bank, GDP per capita, PPP (constant 2021 international \$) - Kenya, World Development Indicators, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=KE>.

²World Bank. (2025). *A Diagnostic Review of Public Expenditures in Agriculture*. Washington, DC: World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099553208152530454/pdf/IDU-5feb5ad5-2423-4aac-823d-6468c7faf7b0.pdf>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (41): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية كينيا للفترة (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - كينيا. تم الاسترجاع من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=KE>

ب. مؤشر التوجّه الزراعي في النفقات الحكومية:

جدول (29): مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية في كينيا (2001-2023)

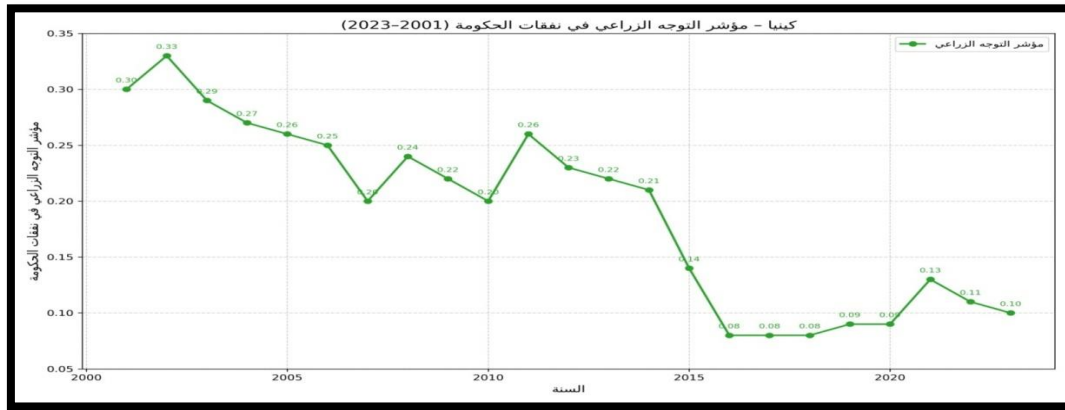
السنة	القيمة	السنة	القيمة
2001	0.30	2012	0.23
2002	0.33	2013	0.22
2003	0.29	2014	0.21
2004	0.27	2015	0.14
2005	0.26	2016	0.08
2006	0.25	2017	0.08
2007	0.20	2018	0.08
2008	0.24	2019	0.09
2009	0.22	2020	0.09
2010	0.20	2021	0.13
2011	0.26	2022	0.11

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1: مؤشر التوجّه الزراعي للنفقات الحكومية. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

يشير مسار مؤشر التوجه الزراعي في كينيا إلى تراجع ملموس في أولوية الزراعة في السياسات المالية الحكومية، حيث انخفض من نحو 0.3 في عام 2001 إلى أدنى مستوياته بحوالي 0.05 خلال سنتي 2013 و2014. ويعكس هذا التحول التركيز المتزايد على قطاعات بديلة كالصناعة والخدمات، فيمقابل تراجع نسبي في دعم الزراعة، رغم مساهمتها الكبرى في التوظيف والناتج¹. ورغم التعافي الطفيف بعد عام 2015، استقر المؤشر عند مستويات منخفضة، ما يُظهر فجوة هيكلية مستمرة بين الأهمية الاقتصادية للزراعة وحصلتها من الموارد المالية العامة². ويوضح الشكل التالي هذا التطور.

الشكل (42): مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في كينيا (2001-2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1: مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

د. حصة الزراعة من الإنفاق العام:

جدول (30): حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في كينيا (2001-2022)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2001	4.9	2012	4.3
2002	5.1	2013	3.9
2003	4.5	2014	3.5
2004	4.0	2015	2.5
2005	3.7	2016	1.6
2006	2.9	2017	1.5
2007	3.6	2018	1.7
2008	3.3	2019	1.9

¹World Bank, *Employment in agriculture (% of total employment) (modeled ILO estimate) – Kenya*. World Development Indicators. الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=KE>

²FAO, *SDG Indicator 2.a.1: Agriculture Orientation Index for Government Expenditures*, FAOSTAT, https://de-publicstatsuite.fao.org/?bp=true&fc=Sustainable+Development+Goals+%28SDGs%29&fs%5B0%5D=Sustainable+Development+Goals+%28SDGs%29%2C1%7CGoal+2+Zero+Hunger%23SDG_G2%23%7C2.a.1+Public+Investment+in+agriculture%23SDG_G2_2A1%23&pg=0&snb=3

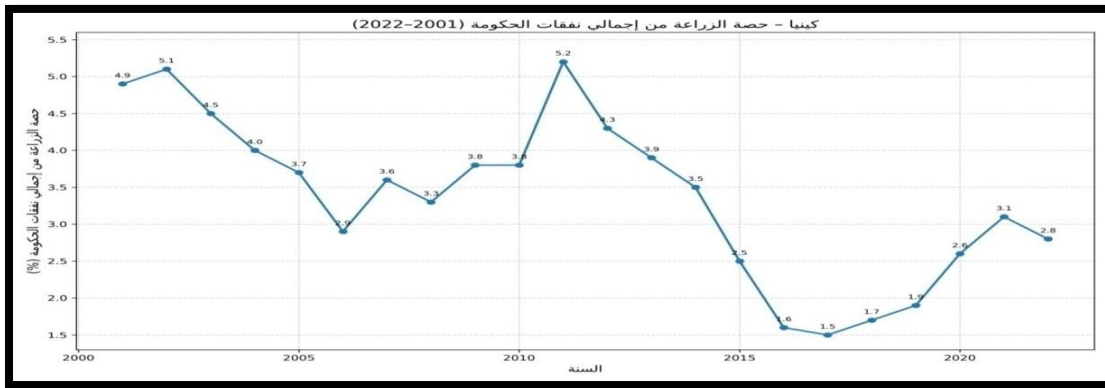
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

2.6	2020	3.8	2009
3.1	2021	3.8	2010
2.8	2022	5.2	2011

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1: حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي العام. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

شهدت حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في كينيا انخفاضاً واضحاً خلال الفترة 2000-2023، متراجعة من 5% تقريباً في عام 2000 إلى أدنى مستوياتها عند 1.5% بين عامي 2012 و2016، قبل أن تستقر نسبياً عند حوالي 3% في عام 2023. تعكس هذه التحولات تغيراً في أولويات السياسات العامة، حيث جرى توجيه موارد مالية أكبر نحو قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، في حين تراجعت حصة الزراعة رغم دورها المحوري في توفير سبل العيش لشرائح واسعة من السكان¹. ويُعد الانتعاش الطفيف في الإنفاق الزراعي بعد عام 2017 مؤشراً على عودة تدريجية للاهتمام الحكومي بالزراعة كركيزة للتعافي الاقتصادي ومواجهة تغير المناخ². والاتجاه العام التنازلي يسلط الضوء على الفجوة المزمنة بين الوزن الاستراتيجي للقطاع الزراعي ومستوى تمويله الفعلي، وهو واقع شائع في اقتصادات عديدة تشترك في التحديات الهيكلية نفسها. ويُحتمل أن يكون لهذا التراجع طويل الأمد في الإنفاق الزراعي تأثير مباشر في تفسير بعض مظاهر هشاشة الأمن الغذائي التي ستنتج لاحقاً عبر تحليل المؤشرات الغذائية. وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (43): حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في كينيا (2001-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1: حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي العام. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

¹International Monetary Fund (IMF).Kenya: Selected Issues; IMF Country Report No. 21/276. Washington, DC,2021

² FAO, FAOSTAT – Government Expenditure on Agriculture: Share of agriculture in total government expenditure (Kenya),: <https://www.fao.org/faostat/>

1-2: المؤشرات الزراعية:

المؤشرات الزراعية الإنتاجية والتقنية من الأدوات الأساسية لتقييم أداء القطاع الزراعي، إذ تعكس مستوى التمويل، التحديث، وكفاءة استغلال الموارد في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

أ. مصادر تمويل الزراعة في كينيا (المساعدة الإنمائية الرسمية والائتمان المحلي)

جدول(31): تطور المساعدة الإنمائية الرسمية والائتمان المحلي الموجّه للزراعة في كينيا (2000-2022)

السنة	الائتمان المحلي للزراعة	مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية	التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية
2000	320	60	80
2001	300	0	50
2002	310	20	30
2003	350	60	70
2004	370	80	170
2005	430	70	90
2006	450	60	60
2007	420	60	50
2008	450	130	270
2009	490	200	250
2010	540	160	180
2011	600	180	190
2012	700	190	200
2013	850	200	230
2014	910	210	210
2015	890	300	300
2016	820	230	200
2017	820	220	210
2018	880	570	480
2019	860	600	650
2020	950	350	450
2021	1000	320	350
2022	1020	320	550

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO (تحليلات التمويل والأمن الغذائي)، وبيانات الائتمان الزراعي (AFF) للفترة 2000-

2022.

يُظهر الجدول تطور تمويل الزراعة في كينيا (2000-2022) تكاملاً تدريجياً بين الدعم الخارجي والتمويل المحلي. فبعد عام 2008، ارتفعت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ لتبلغ ذروتها عام 2020 بنحو 650 مليون دولار أمريكي، نتيجة ازدياد الاهتمام الدولي بالأمن الغذائي ومواجهة

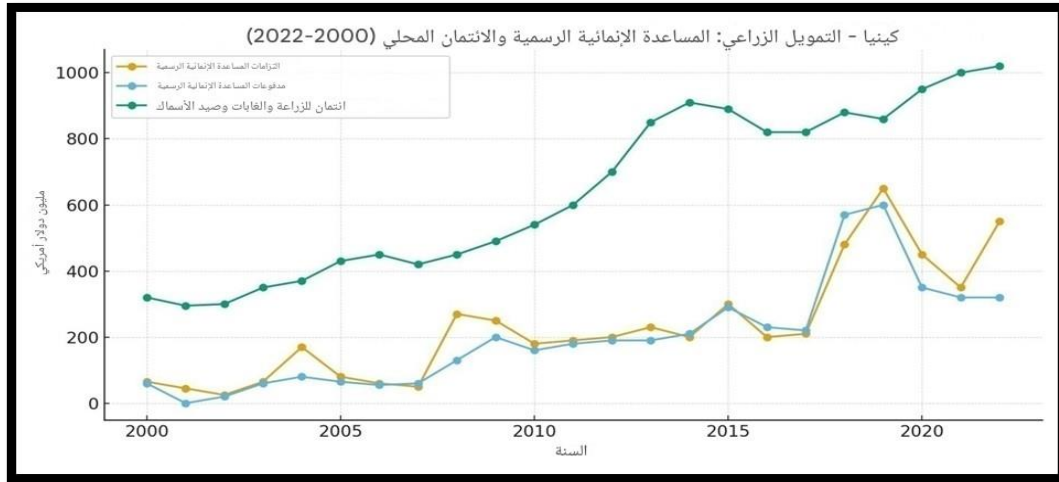
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

آثار الأزمات المناخية وجائحة كوفيد-19. غير أن الفجوة الواضحة بين الالتزامات والمدفوعات الفعلية تعكس هشاشة الاعتماد على التمويل الخارجي وتحدّ من قدرة القطاع على وضع خطط طويلة الأمد. في المقابل، شهد الائتمان الزراعي المحلي نموًا مطردًا وأكثر استقرارًا، إذ انتقل من نحو 400 مليون دولار عام 2000 إلى أكثر من مليار دولار عام 2022، مما يعكس نضج البنية التمويلية الداخلية وتزايد الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاستثمار في الموارد الطبيعية¹. تؤكد هذه الاتجاهات أن استدامة النمو الزراعي لا تتحقق بحجم التمويل فقط، بل بانتظام تدفقاته وكفاءته، وبمزيج متوازن بين المساعدات الخارجية والائتمان المحلي الموجّه نحو الإنتاجية والاستدامة.

ويبيّن الشكل التالي تطور مصادر تمويل الزراعة في كينيا خلال الفترة (2000-2022)

الشكل (44): تطور المساعدة الإنمائية الرسمية والائتمان المحلي الموجّه للزراعة في كينيا خلال الفترة (2000-

2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) (تحليلات التمويل والأمن الغذائي)، وبيانات الائتمان الزراعي (AFF) للفترة 2000-2022.

يُظهر مؤشر إنتاج المحاصيل في كينيا خلال الفترة 2000-2022 اتجاهًا تصاعديًا عامًا، حيث انتقل من مستويات أقل من 90 في بداية الفترة إلى ما يفوق 120 نقطة بعد 2020، مع تسجيل بعض التذبذبات المرحلية. ويعكس هذا تحسّنًا تدريجيًا في الأداء الإنتاجي للقطاع الزراعي، نتيجة تداخل عدة عوامل، أبرزها تبني تقنيات زراعية محسّنة، وتوسع استخدام المدخلات، إلى جانب تحسن نسبي في آليات

¹World Bank / FAO. *Credit to Agriculture* (dataset metadata). The dataset provides national data on loans extended by the private/commercial banking sector to agriculture. Available at: https://data360files.worldbank.org/data360-data/datasetmetadata/FAO_IC.pdf

التمويل والدعم الموجه لسلاسل القيمة الزراعية. غير أن التذبذبات المسجلة، خاصة الانخفاض الطفيف بعد 2020، تشير إلى أن هذا التحسن لم يكن مستقرًا بالكامل، بل ظل مرتبطًا بدرجة كبيرة بعوامل خارجية مثل التقلبات المناخية وتقلبات الأسواق الزراعية. وعليه، فإن تطور المؤشر يعكس تحسنًا في القدرة الإنتاجية الزراعية، ويكشف عن هشاشة نسبية في استدامة هذا الأداء، مما يؤكد أن تعزيز الإنتاج لا يعتمد فقط على زيادة التمويل، بل أيضًا على كفاءة توجيهه وقدرة النظام الزراعي على مقاومة الصدمات¹

عرف إنتاج الحبوب في كينيا خلال الفترة 2000-2022 مسارًا تصاعديًا عامًا على المدى الطويل، رغم تسجيل تذبذبات دورية واضحة. وقد تراوح مستوى الإنتاج عمومًا بين نحو 1400 و1800 ألف طن، مع تسجيل قمم ملحوظة في سنوات مثل 2004 و2011 و2020، مقابل فترات تراجع نسبي خاصة خلال 2008-2009 و2016-2017. ويرجع تحسن الإنتاج في سنوات الذروة إلى توافر ظروف مناخية مواتية، إلى جانب تبني أصناف محسنة وتحسن نسبي في استخدام المدخلات الزراعية. في المقابل، تعكس فترات الانخفاض هشاشة الإنتاج الزراعي أمام الصدمات، خاصة الجفاف وانتشار الآفات وضعف الاستقرار في الدعم المؤسسي. وعليه، فإن هذا النمط المتذبذب يؤكد أن نمو إنتاج الحبوب، رغم اتجاهه الإيجابي، يظل غير مستقر، مما يستدعي تعزيز مقاربات تمويلية وتقنية متكاملة تجمع بين تحسين استخدام الأسمدة، وتطوير أنظمة الري التكميلي، وتفعيل أدوات إدارة المخاطر المناخية لضمان استدامة الإنتاج².

سجل مؤشر إنتاج الغذاء في كينيا خلال الفترة 2000-2022 اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث ارتفع من مستويات أقل من 90 في بداية الفترة إلى نحو 125 بحلول 2020 (قبل أن يشهد تراجعًا طفيفًا إلى غاية 2022). ويعكس هذا تحسنًا تدريجيًا في القدرة الإنتاجية الغذائية، مدفوعًا بتكامل السياسات الزراعية الداعمة مع تبني التقنيات الحديثة وتحسن أداء سلاسل القيمة، خاصة في مراحل ما بعد الحصاد. كما يشير استقرار المؤشر حول مستوى يفوق 120 نقطة إلى تحقيق زيادة تقارب 25% مقارنة

¹ Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, Livestock, Fisheries and Irrigation, *Agricultural Sector Transformation and Growth Strategy (2019-2029)*, Nairobi, 2019; World Bank & Republic of Kenya, *National Agricultural Value Chain Development Project (NAVCDP) – Project Information Document*, 2022.

² Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, Follow Up of the Implementation of the World Food Summit Plan of Action: National Report, 2008; Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, Livestock, Fisheries and Irrigation, *Agricultural Sector Transformation and Growth Strategy (2019-2029)*, 2019.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

بالفترة المرجعية، وهو ما يعكس تحسناً ملموساً في وفرة الغذاء. غير أن التراجع المسجل بعد 2020 يؤكد أن هذا التحسن ظل نسبياً وغير مستقر، نتيجة تأثر القطاع الزراعي بالعوامل المناخية والتقلبات الاقتصادية¹.

ب. العمالة في القطاع الزراعي:

جدول(32): تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي التوظيف في كينيا (2000-2022)

السنة	النسبة(%)	السنة	النسبة(%)
2000	46.0	2012	37.5
2001	45.5	2013	36.5
2002	45.0	2014	36.0
2003	44.0	2015	35.0
2004	43.5	2016	34.5
2005	43.0	2017	34.0
2006	42.0	2018	33.5
2007	41.0	2019	33.0
2008	40.5	2020	32.8
2009	40.0	2021	32.5
2010	39.5	2022	32.0
2011	38.0		

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية - نسبة التوظيف في الزراعة (% من إجمالي التوظيف). من:

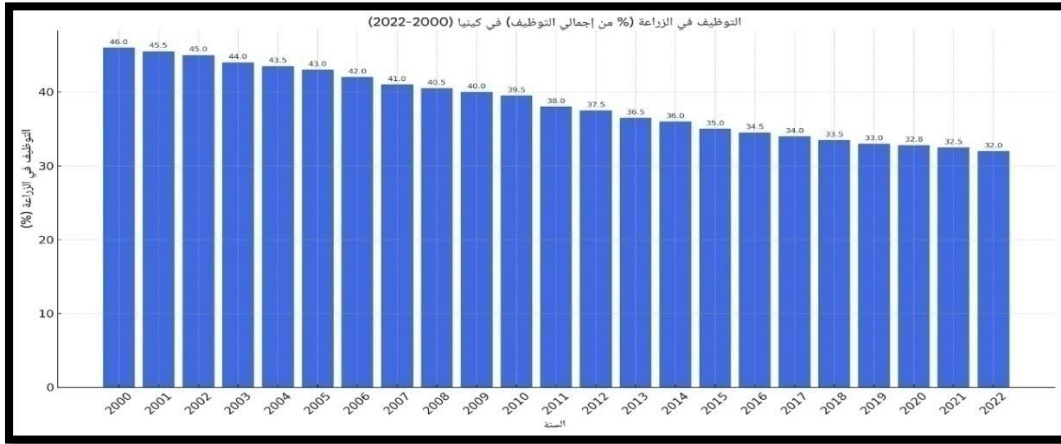
<https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

عرفت نسبة العمالة الزراعية في كينيا اتجاهها تنازلياً، حيث انخفضت سنة 2000 من حوالي 46% إلى نحو 32% سنة 2022، وهو ما يعكس تحولاً تدريجياً في هيكل سوق العمل. ويرتبط هذا التراجع النسبي بتوسع القطاعات غير الزراعية، خاصة قطاع الخدمات، الذي أصبح يستقطب نسبة متزايدة من اليد العاملة في الاقتصاد الكيني. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنظر إلى استمرار الدور الحيوي للزراعة في الاقتصاد، سواء من حيث مساهمتها في الناتج أو في دعم سبل العيش الريفية. ويتمثل الأثر الرئيسي لهذا التحول في تراجع الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسي للتشغيل، مقابل تنامي

¹Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, *Agricultural Policy 2021*, Nairobi, 2021؛ World Bank, *Kenya: Agricultural Sector Risk Assessment*, Washington, DC, 2015.

دور القطاعات الأخرى، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاجية¹.

الشكل (45): تطور نسبة التوظيف في القطاع الزراعي من إجمالي التوظيف في كينيا (2000-2022)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية - نسبة التوظيف في الزراعة (% من إجمالي التوظيف). تم الاطلاع في فيفيري 2025 من <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

2- التمويل الزراعي والأمن الغذائي في كينيا خلال الفترة (2000-2023)

يشكل تحليل العلاقة بين التمويل الزراعي والأمن الغذائي محوراً مهماً، حيث سعت العديد من الدراسات إلى توظيف مؤشرات كمية لقياس أثر التمويل على أبعاد الأمن الغذائي المختلفة. فقد اعتمدت دراسة (Kang'ethe, 2006)² على مؤشرات إنتاج الحبوب، والواردات الغذائية، ومستويات نقص التغذية لتحليل وضع الأمن الغذائي في كينيا وربطه بالدعم الزراعي العمومي. كما استخدمت دراسة (D'Alessandro et al., 2015)³ مؤشرات إنتاج المحاصيل، وتقلبات الإنتاج، وأسعار الغذاء لتقييم هشاشة النظام الزراعي في ظل المخاطر المناخية والاقتصادية. في حين ركزت دراسة (Fontan Sers & Mughal, 2019)⁴ على مؤشر انتشار نقص التغذية، وتقلب أسعار الغذاء، ومؤشرات العرض الغذائي لقياس أثر الإنفاق الزراعي على أبعاد الأمن الغذائي في إفريقيا. أما دراسة (Marson, 2025)⁵ فقد وظفت مؤشر نقص التغذية إلى جانب متغيرات الإنتاجية الزراعية والإنفاق العام لتحليل أثر التمويل

¹World Bank. *Employment in services (% of total employment) (modeled ILO estimate) – Kenya*. World Development Indicators, based on ILO Modelled Estimates database (ILOSTAT).:

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.SRV.EMPL.ZS?locations=KE>

²Kang'ethe, W. Gitu. (2006). *Food Security and Agricultural Development in Sub-Saharan Africa: Building a Case for More Public Support – The Case of Kenya*.

³D'Alessandro, S. P., Caballero, J., Simpkin, S., & Lichte, J. (2015). *Kenya: Agricultural Sector Risk Assessment*.

⁴Fontan Sers, C., & Mughal, M. (2019). *From Maputo to Malabo: Public Agricultural Spending and Food Security in Africa*.

⁵Marson, M. (2025). *Effects of Public Expenditure for Agriculture on Food Security in Africa*.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الزراعي على الأمن الغذائي. وعليه يندرج اعتماد هذه المؤشرات ضمن امتداد منهجي لأعمال سابقة ربطت بين التمويل الزراعي ومخرجاته الغذائية، من خلال تحليل أبعاد التوفر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار.

أولاً- تحليل بُعد التوفر:

أ. عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) (متوسط ثلاث سنوات)

جدول(33): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في كينيا (بالملايين) (2001-2022)

الفترة	عدد الأشخاص (مليون)	الفترة	عدد الأشخاص (مليون)
2003-2001	10.5	2013-2011	8.5
2004-2002	11.2	2014-2012	8.6
2005-2003	11.8	2015-2013	8.7
2006-2004	11.3	2016-2014	9.5
2007-2005	10.3	2017-2015	10.3
2008-2006	9.8	2018-2016	11.4
2009-2007	10.4	2019-2017	11.6
2010-2008	10.7	2019-2018	13.0
2011-2009	10.0	2021-2019	15.4
2012-2010	9.2	2022-2020	17.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية. تم الاطلاع في فيفيري 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يبين الجدول تطور عدد الأفراد المتأثرين بسوء التغذية في كينيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2022، حيث يظهر استقرار نسبي في عدد المتضررين بين عامي 2005 و2015، وهي فترة شهدت تنفيذ برامج تمويل زراعي موجهة نحو صغار المنتجين، إلى جانب دعم مؤسستي من منظمات دولية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية¹. ويعكس هذا الاستقرار فعالية السياسات التمويلية في تحسين وفرة الغذاء وتحقيق نوع من الأمن الغذائي المؤقت.

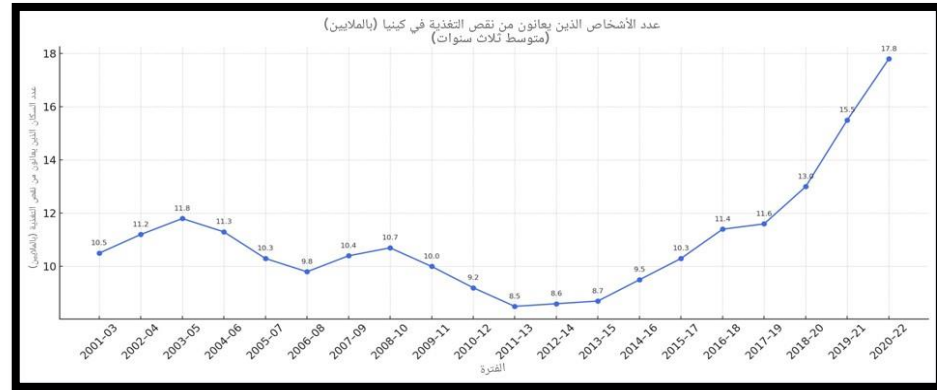
لكن بعد عام 2015، شهدت البلاد ارتفاعاً متسارعاً في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، حيث بلغ هذا العدد 17.8 مليون شخص في الفترة (2022-2020)، مقارنة بـ 11.6 مليون فقط خلال 2017-2019. يمكن ربط هذا التدهور بجملة من العوامل الهيكلية، أبرزها هشاشة البنية

¹World Bank.Kenya Secures \$250 Million to Help 500,000 Smallholder Farmers Enhance Value Addition and Access Markets, 29 March 2022.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

التحتية الزراعية، محدودية القدرة التخزينية والتوزيعية، تزايد وتيرة الكوارث المناخية (الجفاف المتكرر)، وضعف استمرارية البرامج التمويلية، خاصة تلك المعتمدة على الدعم الخارجي دون تعزيز القدرات الوطنية¹.

يبين الشكل التالي: تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في كينيا
الشكل (46): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في كينيا (بالملايين) خلال الفترة (2001-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية. تم الاطلاع في فيفري 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

- متوسط إمداد البروتين (غ/فرد/يوم، متوسط ثلاث سنوات). كما يبين (الملحق 22: تطور متوسط إمداد البروتين في كينيا (غرام/فرد/يوم) خلال الفترة (2001-2022)، تحسن الإمداد البروتيني بين 2004 و2014 (من 57.5~ إلى >60 غ/فرد/يوم)، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى نحو 56.5 غ/فرد/يوم في 2020-2022. ويشير ذلك إلى فجوة بين وفرة الغذاء كمّاً وجودته نوعاً؛ ما يستلزم تمويلاً موجّهاً لتنويع الإنتاج الغذائي (حبوب+بقول+ثروة حيوانية/سمكية)، وخفض كلفة البروتينات، وربط القروض بسلاسل القيمة ذات الكثافة الغذائية العالية وبرامج التغذية المدرسية².

- الإنتاج الإجمالي للحبوب (يظهر الملحق 23: تطور الإنتاج الإجمالي للحبوب في كينيا (1961-2023)) مساراً تصاعدياً عامّاً لإنتاج الحبوب مع تقلبات دورية مرتبطة بالمناخ والبنية التحتية. ويؤكد الاتجاه أن التمويل أسهم في التوسع والإنتاجية عبر البذور المحسّنة والريّ والتجهيزات، لكنه يظلّ شرطاً لازماً غير كافٍ ما لم يُقرن بحزم تقنية وإدارة مخاطر (تأمين مناخي، تخزين استراتيجي، تسويق داخلي

¹IFAD, Republic of Kenya Country Strategic Opportunities Programme (COSOP) 2020-2025, International Fund for Agricultural Development, 2019, disponible sur : <https://webapps.ifad.org/members/cb/128/docs/EB-2019-128-R-19.pdf>

²IFAD, Republic of Kenya Country Strategic Opportunities Programme (COSOP) 2020-2025, International Fund for Agricultural Development, 2019, <https://webapps.ifad.org/members/cb/128/docs/EB-2019-128-R-19.pdf>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

منظم) تضمن استقرار الإمداد. وبذلك، يدعم هذا البعد استنتاج الشكل الرئيس بأن الأمن الغذائي يتحقق بمزج من تمويل مستدام ومؤسسية فعالة تزيد الأثر على التوافر كمًا ونوعًا¹.

ثانياً - تحليل بُعد الوصول:

أ. الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية (السعر الثابت للدولار الدولي لعام 2011)

جدول (34): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PPP) في كينيا (2000-2022)

السنة	القيمة (دولار دولي ثابت 2011)	السنة	القيمة (دولار دولي ثابت 2011)
2000	3682	2012	4710
2001	3650	2013	4885
2002	3612	2014	4977
2003	3623	2015	5177
2004	3727	2016	5331
2005	3927	2017	5102
2006	4145	2018	5342
2007	3997	2019	5651
2008	4130	2020	5789
2009	4273	2021	5896
2010	4387	2022	5972
2011	4531	-	-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي. تم الاطلاع في جوان 2025

من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة (2000-2022)، حيث ارتفع من حوالي 3680 إلى ما يقارب 6000 دولار، وهو ما يعكس تحسناً عاماً في مستوى الدخل والمعيشة. لكن في فترات مختلفة. ففي البداية كان التحسن بطيئاً، ثم تسارع تدريجياً، قبل أن يعرف بعض التراجع المؤقت في سنوات مثل 2017 و 2020 نتيجة عوامل خارجية كالجفاف وجائحة كورونا، ليعود بعدها إلى الارتفاع².

هذا التطور يشير إلى أن الاقتصاد الكيني أصبح أكثر قدرة على النمو والتعافي، مع دور مهم للقطاع الزراعي الذي يظل مصدر دخل أساسي، خاصة في المناطق الريفية. كما يعكس جزئياً تحسناً في أدوات التمويل والاستثمار. بالتالي، إن النمو الاقتصادي في كينيا يمثل عاملاً داعماً للأمن الغذائي، لكنه غير

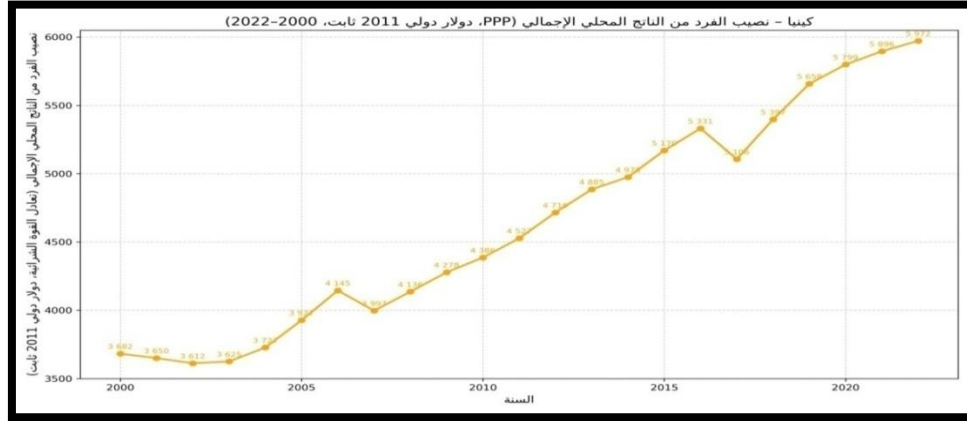
¹World Bank & DFID, How Do We Improve Public Expenditure in Agriculture?, World Bank, 2011, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/724121468338506334/pdf/668170SR0White0Expenditure00PUBLIC0.pdf>

²World Bank. Kenya Economic Update, December 2017: Poised to Bounce Back? Reviving Private Sector Credit Growth and Boosting Revenue Mobilization to Support Fiscal Consolidation. Washington, DC: World Bank, 2017.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

كافٍ لوحده، ما لم يُدعم بسياسات تمويل زراعي أكثر كفاءة وتوجيهًا.

الشكل (47): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا (2000-2022) حسب تعادل القوة الشرائية (دولار دولي ثابت) لسنة 2011



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي. تم الاطلاع في جوان 2025

من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

ثالثاً - تحليل بُعد الاستخدام:

1. معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد:

جدول (35): تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا (%)

النسبة (%)	الفترة (متوسط ثلاث سنوات)
15.0	2016-2014
17.8	2017-2015
21.6	2018-2016
23.4	2019-2017
24.9	2020-2018
28.8	2021-2019
31.5	2022-2020

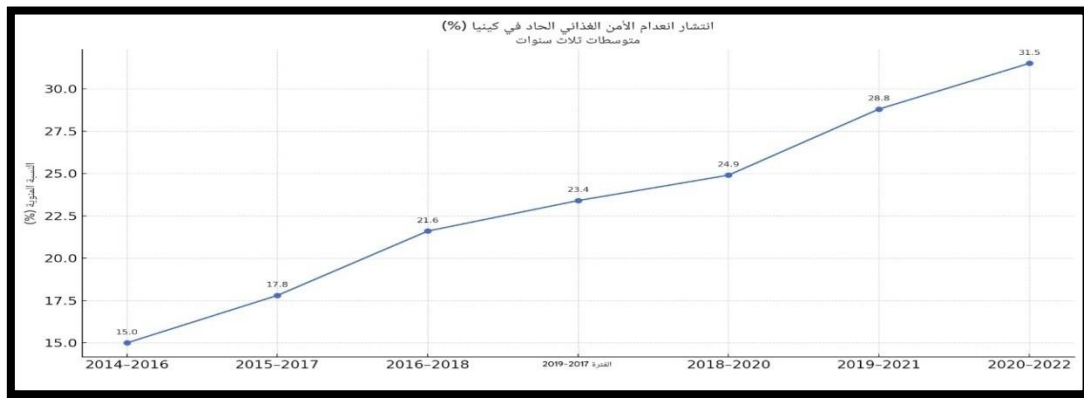
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد. تم الاطلاع

في فيفيري 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

يوضح الجدول تصاعداً مستمراً في معدل انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022. فقد ارتفعت النسبة من 15% في 2014-2016 إلى 31.5% في 2020-2022، أي تضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات حرجية من الجوع خلال أقل من عقد. يعكس هذا الاتجاه تصاعد التحديات الميدانية مثل الجفاف المتكرر، وضعف البنية التحتية المادية بما يحّد من كفاءة توزيع الغذاء والوصول إلى الأسواق، إضافة إلى تأثر الأسر الريفية بالصدمات المناخية والاقتصادية المتتالية، وهو ما قلّص من فعالية التدخلات والسياسات المعتمدة في احتواء الأزمة¹. ويبين الشكل التالي كيف تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا

الشكل (48): تطور معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في كينيا (%) خلال الفترة (2022-2014)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد. تم الاطلاع في فيفيري 2025 من: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

رابعا - تحليل بُعد الاستقرار:

أ. قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع (%) - متوسط ثلاث سنوات

جدول (36): تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في كينيا (%)

الفترة (متوسط ثلاث سنوات)	النسبة (%)	الفترة (متوسط ثلاث سنوات)	النسبة (%)
2003-2001	23.1	2013-2011	29.2
2004-2002	18.9	2014-2012	30.1
2005-2003	16.0	2015-2013	33.0
2006-2004	16.5	2016-2014	32.1
2007-2005	19.7	2017-2015	37.7
2008-2006	23.2	2018-2016	38.7
2009-2007	26.9	2019-2017	42.9

¹ World Food Programme (WFP), Kenya, official country page الرابط: <https://www.wfp.org/countries/kenya>

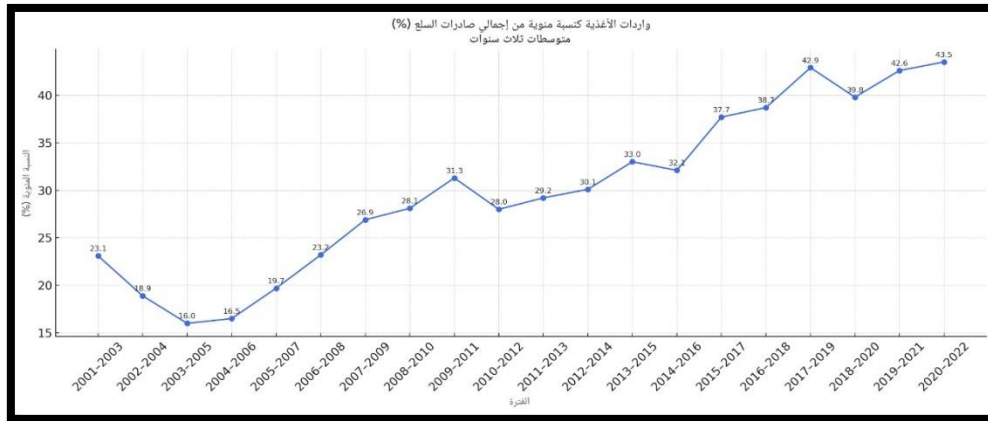
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

39.8	2020-2018	28.1	2010-2008
42.6	2021-2019	31.3	2011-2009
43.5	2022-2020	28.0	2012-2010

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - نسبة واردات الأغذية من صادرات السلع. تم الاطلاع في فيفيري 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

تُظهر النسبة اتجاهًا تصاعديًا من قرابة 16% في 2003-2005 إلى نحو 43.5% في 2020-2022، ما يدلّ على تنامي الاعتماد على الخارج وتزايد هشاشة الاستقرار الغذائي أمام صدمات الأسعار وسلاسل الإمداد العالمية. هذا الاعتماد لا يكشف فجوة في الإنتاج/الاستهلاك فحسب، بل يتقاطع مع عدم استقرار العرض المحلي؛ إذ تُبين بيانات (الملحق 24): مؤشر تباين إمدادات الغذاء للفرد (ك/الفرد/يوم) أن الإمدادات شهدت تقلبات حادة هبوطًا حادًا في 2015-2016 ثم تحسنًا تدريجيًا، وهو ما يبرر أن عدم توجيه التمويل الزراعي نحو البنى التحتية التخزينية وإدارة المخاطر فلن يحدّ من الواردات ولن يضمن استقرار العرض. وبالتالي، يُستحسن تحويل جزء أكبر من التمويل نحو التخزين المبرد والحبوب، النقل الداخلي، عقود التحوط، والتصنيع الغذائي لامتصاص الصدمات وتقليل النسبة على المدى المتوسط¹. يبين الشكل التالي نسب هذا التطور بوضوح.

الشكل (49): تطور نسبة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في كينيا (%) خلال الفترة (2001-2022)

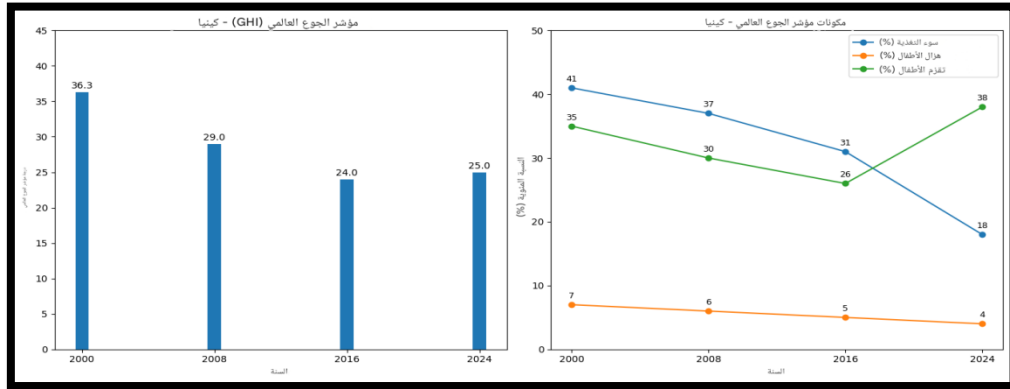


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - نسبة واردات الأغذية من صادرات السلع. تم الاطلاع في فيفيري 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

¹ International Fund for Agricultural Development (IFAD), *Smallholders, Food Security, and the Environment*, Rome: IFAD, 2013, available at: https://www.ifad.org/documents/38714170/39135645/smallholders_report.pdf/133e8903-0204-4e7d-a780-bca847933f2e.

خامسا - تحليل مؤشر الجوع العالمي:

الشكل (50): تطور مؤشر الجوع العالمي ومكوناته في كينيا خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، تقرير مؤشر الجوع العالمي 2024. تم الاطلاع في فيفري 2025 من :

<https://www.globalhungerindex.org/>

من خلال تحليل هذه المؤشرات مجتمعة، كما يوضح الملحق (50): تطور مؤشر الجوع العالمي في كينيا (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000-2024)، يتبين أن التمويل الزراعي في كينيا، رغم تحقيقه لبعض النجاحات المرحلية، ظل هشاً نسبياً أمام الصدمات الاقتصادية والمناخية. ففي عام 2024، سجّلت كينيا درجة 25.0 على مقياس مؤشر الجوع العالمي، ما يصنّفها ضمن فئة "الجوع الخطير"، مع احتلالها المرتبة 100 من أصل 127 دولة. ورغم استمرار هذا المستوى المقلق، تُظهر البيانات تحسناً تدريجياً مقارنة بسنة 2000، حيث بلغت الدرجة آنذاك 36.3، وهو ما يعكس أثراً جزئياً لسياسات التمويل الزراعي، خاصة تلك الموجهة لدعم إنتاج المحاصيل الأساسية مثل الذرة والبقول¹.

غير أن قراءة الأبعاد الفرعية للمؤشر، كما يبيّنها الملحق (50)، تكشف محدودية هذا التحسن من حيث جودة الأمن الغذائي، إذ لا يزال نحو 34.5% من السكان يعانون من نقص التغذية، إلى جانب استمرار معدلات التقزم (17.6%) والهزال (4.5%) لدى الأطفال، مما يعكس ضعف الأثر التنموي للتمويل في تحسين التغذية النوعية، لا سيما في المناطق الريفية والهامشية. كما تشير نسبة وفيات الأطفال (4.1%) إلى أهمية التكامل بين السياسات الزراعية والصحية، وهو بعد لا يزال يعاني من قصور في ظل هيمنة مقاربة إنتاجية أحادية لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والغذائية بشكل كافٍ.

المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة كينيا والدروس المستفادة منها

¹ البنك الدولي، وثيقة تقييم مشروع الإنتاجية الزراعية والأعمال الزراعية في كينيا (KAPAP)، 2009؛ والبنك الدولي، وثيقة تقييم مشروع الزراعة الذكية مناخياً في كينيا (KCSAP)، 2017؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكينيا 2020-2025، 2019.

تُظهر تجربة كينيا في مجال التمويل الزراعي أن تعبئة الموارد المالية لا تؤتي ثمارها إلا إذا تم توجيهها نحو الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية ذات الأولوية، خاصة المحاصيل الغذائية النباتية، مثل الحبوب والخضر، والزراعات المطرية التي تعتمد عليها الفئات الفلاحية الهشة. ويُلاحظ أن فعالية أدوات التمويل ترتبط بدرجة استهدافها للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، لا سيما صغار المنتجين في المناطق شبه القاحلة، وهو ما تؤكدته عدة دراسات تطبيقية في السياق الكيني¹.

ورغم أن هذه الجهود ساهمت في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، فإن غياب إطار مؤسسي متكامل، وعدم تفعيل بعض السياسات التمويلية بالشكل المطلوب، حدّ من قدرتها على تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام. كما عانت كينيا من اختلالات على مستوى سلاسل القيمة الزراعية، وضعف البنية التحتية التسويقية، مما قلّص من أثر التمويل على القدرة التنافسية والإنتاجية، خاصة خلال الأزمات المناخية وتقلبات السوق.

وفي هذا المجال تبين الدراسات السابقة أن أحد أهم التحديات يتمثل في محدودية فعالية أدوات إدارة المخاطر، حيث أظهرت التجارب المرتبطة بالتأمين الزراعي القائم على المؤشرات أنه رغم قدرته على تقليل خسائر الأصول وتعزيز قدرة المزارعين على التعافي خلال فترات الجفاف، فإن نجاحه يبقى مرهوناً بدقة تصميم المؤشرات المعتمدة وجودة البيانات المستخدمة². كما أن ارتفاع ما يُعرف بمخاطر الأساس، أي عدم التطابق بين الخسائر الفعلية وإشارات المؤشر، يؤدي إلى تراجع ثقة الفلاحين في هذه الآليات التمويلية، مما يحد من انتشارها واستدامتها³.

وتوضح التجربة أيضاً أن منظومة التمويل في كينيا لم تكن دائماً قادرة على الوصول إلى صغار المنتجين في المناطق الريفية، حيث ظلّ الاستهداف الجغرافي والاجتماعي غير كافٍ، خصوصاً في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية. ويرتبط ذلك بوجود قيود ائتمانية حقيقية، ناتجة عن عوامل غير سعرية مثل ضعف الضمانات، وارتفاع تكاليف المعاملات، وبُعد المؤسسات المالية، وهو ما يؤدي إلى اعتماد الفلاحين على قنوات تمويل غير رسمية أقل كفاءة، ويحدّ من قدرتهم على الاستثمار في

¹Chantararat, S., Mude, A. G., Barrett, C. B., & Carter, M. R. (2013). Designing Index-Based Livestock Insurance for Managing Asset Risk in Northern Kenya. *Journal of Risk and Insurance*, 80(1), 205–237.

²مرجع السابق

³Jensen, N. D., Barrett, C. B., & Mude, A. G. (2018). How basis risk and spatiotemporal adverse selection influence demand for index insurance: Evidence from northern Kenya. *Food Policy*, 74, 172–198

التقنيات الزراعية الحديثة، وبالتالي ينعكس سلبيًا على إنتاجية الشُعَب الزراعية الاستراتيجية¹.

ورغم هذه التحديات، فقد أحرزت كينيا تقدمًا ملحوظًا في مجال التمويل الرقمي الزراعي، من خلال استخدام أنظمة مثل M-PES، والتي مكّنت فئات واسعة من الفلاحين من الوصول إلى القروض والمدفوعات بشكل ميسر، وساهمت في تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية. كما أولت الدولة أهمية للإرشاد والتكوين الزراعي، مع التركيز على الزراعة الذكية مناخيًا، ودعم الأصناف النباتية المقاومة للظروف البيئية القاسية، وهو ما يعكس توجهًا نحو بناء منظومة تمويل زراعي أكثر تكاملًا واستجابة للتحديات المناخية.

-الدروس المستفادة لحالة الجزائر

نظرًا للتشابهات الهيكلية بين الجزائر وكينيا، خاصة فيما يتعلق بهشاشة التمويل الزراعي، الاعتماد على الأمطار، ضعف سلاسل القيمة، والاعتماد المفرط على الواردات، تُعد تجربة كينيا مرجع مهم لإعادة هيكلة السياسات الزراعية في الجزائر. وقد مكّنت كينيا من تجاوز عدد من العقبات من خلال تبني حزمة إصلاحات شملت الابتكار الرقمي، الشراكات متعددة الأطراف، والاعتماد على الزراعة الذكية مناخيًا. تُظهر التجربة الكينية أهمية توسيع الشمول المالي للفلاحين، خاصة من خلال اعتماد أدوات التمويل الرقمي مثل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتي ساهمت في تسهيل وصول المزارعين، لا سيما العاملين في شُعَب الحبوب والخضر، إلى التمويل. وفي المقابل، لا يزال هذا الجانب يمثل تحديًا في الجزائر، حيث يعاني الفلاحون من صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل وضعف الإدماج المالي في المناطق الريفية.

كما تبرز التجربة ضرورة توجيه التمويل الزراعي نحو مدخلات إنتاج تتلاءم مع خصوصيات كل شعبة زراعية، مع اعتماد مقاربة قائمة على النتائج في توزيع الدعم، بما يساهم في رفع إنتاجية المحاصيل ذات الأولوية. غير أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بضعف الإنتاجية النباتية وغياب توجيه قطاعي دقيق للتمويل.

ومن جهة أخرى، تؤكد التجربة الكينية أن استدامة التمويل الزراعي ترتبط بوجود منظومة إرشاد زراعي حديثة، قائمة على التكوين المستمر ونقل المعرفة إلى الفلاحين، خاصة في الشُعَب الأساسية. إلا

¹Nyikal, R. A. (PhD thesis). Financing Agricultural Production in Kenya: An Economic Analysis of the Credit Market (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

أن هذا الجانب يظل محدود الفعالية في الجزائر، خصوصًا في المناطق المنتجة التي تعاني من ضعف خدمات الإرشاد والتكوين.

وفيما يتعلق بسلاسل القيمة، تُبرز التجربة أهمية ربط الفلاحين بالأسواق الداخلية وتحسين نظم التسويق، بما يقلل من فقد الإنتاج ويعزز من جدوى التمويل الزراعي، خاصة في شُعب الحبوب والخضر والزراعة الصحراوية. في المقابل، تعاني الجزائر من ضعف في تنظيم سلاسل التسويق الزراعي، مما يحد من فعالية الاستثمارات الموجهة للقطاع. كما يتضح أن إشراك الفلاحين في تصميم وتنفيذ برامج التمويل يعزز من فعالية هذه البرامج ويزيد من استجابتها للاحتياجات الفعلية للشُّعب الزراعية الحيوية. غير أن هذا التوجه لا يزال محدودًا في الجزائر، حيث تعاني البرامج الحكومية من ضعف في استهداف وتمكين الفلاحين.

علاوة على ذلك، تُبرز التجربة الكينية أهمية إدماج الزراعة الذكية مناخيًا ضمن سياسات التمويل، خاصة بالنسبة للمحاصيل المطرية والزراعات الجافة، بما يساهم في التكيف مع التغيرات المناخية. في حين تواجه الجزائر تراجعًا في مردودية المحاصيل الإستراتيجية نتيجة لهذه التغيرات، في ظل محدودية تبني هذا النوع من المقاربات.

وأخيرًا، يظهر أن تعزيز التأمين الزراعي يُعد عنصرًا أساسيًا لحماية المنتجين في الشُّعب الإستراتيجية من الصدمات، وضمان استقرار دخلهم، وهو ما يساهم في تعزيز استدامة التمويل الزراعي. إلا أن هذا المجال لا يزال ضعيف التطور في الجزائر، خاصة من حيث تغطية المخاطر وتوفير آليات حماية فعالة للفلاحين. كما أن رقمنة سلاسل القيمة وتوفير قواعد بيانات دقيقة تمثل أداة محورية لدعم قرارات التمويل وتحسين كفاءته، وهو جانب تعاني فيه الجزائر من غياب نظم معلومات سوقية متكاملة، وتُظهر تجربة كينيا أن التمويل الزراعي لا يُمكن أن يحقق أثرًا فعليًا إلا إذا تم دمجها ضمن رؤية شاملة تدعم الإنتاج في الشُّعب الزراعية الإستراتيجية، وتُيسر للفلاحين الولوج إلى التمويل، وتوفر لهم المعرفة والخدمات التسويقية الكافية. وفي الجانب الجزائري، الذي يشترك مع كينيا في عدد من الخصائص المناخية والاجتماعية، تبرز الحاجة إلى اعتماد سياسات تمويل زراعي أكثر مرونة، تركز على القطاعي والجغرافي، وتُعزز الشمول المالي الرقمي، مع ربط التمويل بمردودية الشُّعب النباتية الحيوية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

إن الدروس المستفادة من النموذج الكيني تقدم طريقة عملية لإعادة التفكير في آليات التمويل الزراعي في الجزائر، بما يُساهم في تجاوز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الثاني: تجربة فيتنام في تمويل الشُعَب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

تمثل تجربة فيتنام نموذجًا مفيدًا للمقارنة مع الجزائر، نظرًا لتشابه بعض الخصائص مثل محدودية الموارد، وهيمنة الحيازات الصغيرة، والطابع التقليدي للزراعة. ورغم هذه التحديات، تمكنت الفيتنام من تحقيق تحول مهم في قطاعها الزراعي بفضل إصلاحات "دوي موي" التي انطلقت في أواخر الثمانينيات، وشملت تحرير الأسعار، وتمكين المزارعين، وتعزيز حقوق استغلال الأراضي.

وقد ساهم هذا التحول في تحسين الإنتاجية وتنويع الإنتاج الزراعي، مما يعكس أهمية الجمع بين التمويل والإصلاحات المؤسسية في دعم الأمن الغذائي. كما تبرز هذه التجربة مجموعة من الدروس المهمة التي يمكن الاستفادة منها في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي، دعم التعاونيات، وتوجيه التمويل نحو الشُعَب الزراعية ذات الأولوية.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه التجربة، من خلال دراسة السياسات المعتمدة ونتائجها، بهدف تحديد دروس عملية يمكن الاستفادة منها في الجزائر.

المطلب الأول: مكانة الشُعَب الزراعية الإستراتيجية في الفيتنام

تتميز الفيتنام بثراء وتنوع إنتاجها الزراعي؛ إذ تُتيح العوامل الطبيعية إمكانيات واسعة لتعدد المحاصيل وتحقيق إنتاجية مستدامة. وقد حدّدت حكومة الفيتنام قائمةً بـ 13 سلعة زراعية إستراتيجية تُعد ركائز رئيسية للأمن الغذائي والتصدير (منها الأرز، القهوة، الفواكه، الخضروات، الفلفل، الكاجو، والذرة)، بما يعكس وجود رؤية وطنية لتوجيه الموارد نحو أولويات اقتصادية وغذائية واضحة.

الجدول (37): متوسط إنتاج أهم السلع الزراعية في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022) (القيم بالملايين

طن، ما عدا الكاجو بالآلاف طن)

السنة	إنتاج الكاجو ألف طن	إنتاج القهوة مليون طن	إنتاج الحبوب مليون طن	إنتاج الأرز مليون طن
2000	70	0.8	2.1	32
2001	75	0.82	2.3	31
2002	100	0.75	2.5	33
2003	149	0.78	3.0	33
2004	180	0.9	3.3	35
2005	210	1.15	3.6	35
2006	220	1.0	4.2	36
2007	300	1.15	3.6	38
2008	290	1.22	4.2	39
2009	310	1.3	4.7	41
2010	300	1.4	5.0	43

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية
على الأمن الغذائي

44	5.2	1.43	270	2011
45	5.2	1.45	240	2012
43	5.2	1.55	340	2013
42	5.0	1.6	290	2014
43	4.7	1.7	270	2015
42	4.6	1.8	310	2016
43	4.4	1.9	290	2017
44	4.3	2.0	360	2018
43	4.3	2.1	370	2019
44	4.3	2.0	330	2020
43	4.3	2.1	370	2021
43	4.3	2.2	330	2022

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>

- **شعبة الأرز:** يعتبر الأرز المحصول الأهم في الفيتنام، ليس فقط باعتباره مادة غذائية أساسية، بل أيضاً لكونه محور الأمن الغذائي والاقتصاد الريفي¹. تُظهر بيانات الجدول ارتفاعاً تدريجياً في إنتاج الأرز من 32 مليون طن سنة 2000 إلى ذروة بلغت 45 مليون طن سنة 2012، قبل أن يستقر الإنتاج حول 43-44 مليون طن خلال العقد الأخير. يعكس هذا الاتجاه التحسن الكبير في الممارسات الزراعية، واستخدام أصناف محسنة عالية الإنتاجية، إلى جانب توسع شبكات الري في دلتا الميكونغ والنهر الأحمر. ويُشير الاستقرار النسبي بعد 2015 إلى بلوغ القطاع مرحلة نضج إنتاجي، حيث بات التركيز على تحسين الجودة وزيادة القيمة المضافة بدلاً من التوسع الكمي.

- **شعبة الذرة:** تشير بيانات الجدول إلى نمو سريع في إنتاج الذرة من 2.1 مليون طن سنة 2000 إلى 5.2 ملايين طن سنة 2012-2014، ثم تراجع تدريجي واستقرار عند حدود 4.3 ملايين طن بعد 2018.

هذا الاتجاه يعكس مرحلة توسع قوية تلتها إعادة توازن في السياسات الزراعية نتيجة المنافسة على الأراضي الصالحة للزراعة وتحول بعض المزارعين نحو محاصيل تصديرية أكثر ربحاً². وتُبرز التجربة الفيتنام أهمية تعزيز مرونة المحاصيل الثانوية إلى جانب المحاصيل الأساسية، إذ تساهم الذرة في تأمين الأعلاف وتحقيق توازن غذائي متنوع. بالنسبة للجزائر، يُعد دعم مثل هذه المحاصيل في المناطق الجبلية

¹ FAO, Digital Agriculture Profile – Viet Nam, Rome, 2021, p. 5, available at: <https://www.fao.org/3/cb3956en/cb3956en.pdf>

² World Bank, *Transforming Vietnamese Agriculture: Gaining More from Less*, 2016, p. 24, :
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24324>

وشبه الجافة خطوة استراتيجية نحو تنويع القاعدة الزراعية وتحسين الأمن الغذائي الكيفي.

-**شعبة القهوة:** احتلت القهوة موقعًا استراتيجيًا في الاقتصاد الفيتنامي حيث ارتفع إنتاجها من 0.8 مليون طن سنة 2000 إلى 2.2 مليون طن سنة 2022، أي ما يقارب تضاعفًا بثلاث مرات خلال عقدين. تركّز الإنتاج في المرتفعات الوسطى التي تمتاز بترربة بركانية ومناخ معتدل، مما ساعد الفيتنام على أن تصبح ثاني أكبر منتج عالمي بعد البرازيل. هذا النمو لم يكن فقط كميًا، بل أيضًا نوعيًا بفضل السياسات الحكومية الداعمة للتحويل الصناعي وتحسين الجودة. وتُظهر هذه التجربة كيف يمكن لمحصول واحد عالي القيمة أن يساهم في تنويع مصادر الدخل الزراعي وتحقيق عوائد تصديرية مهمة¹.

-**شعبة الكاجو:** توضح بيانات الجدول أن إنتاج الكاجو شهد نموًا قويًا من 70 ألف طن سنة 2000 إلى أكثر من 300 ألف طن منذ 2008، مع ذروة بلغت 370 ألف طن في 2021 قبل أن ينخفض نسبيًا إلى 330 ألف طن سنة 2022. هذا التطور يعكس نجاح الفيتنام في بناء صناعة متكاملة قائمة على القيمة المضافة، من خلال تطوير تقنيات المعالجة المحلية وتوسيع أسواق التصدير. وقد مكّن ذلك البلاد من الاستحواذ على نحو 45% من السوق العالمية للكاجو.

المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في الفيتنام وتحليل أثرها خلال الفترة (2000-2023)

للزراعة أهمية كبيرة في اقتصاد الفيتنام، حيث تشكل نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف ما يقرب من نصف القوى العاملة. وهناك برامج تمويل زراعية مختلفة متاحة لمعالجة التحديات مثل تجزئة الأراضي، والبنية الأساسية غير الكافية، والقدرة على الوصول إلى الائتمان.

أولاً: برامج ومشاريع التمويل الزراعي في الفيتنام

شهدت الفيتنام تحولًا ملحوظًا في سياسات التمويل الزراعي، حيث انتقلت من الاعتماد على الدعم التقليدي إلى تبني نماذج تمويل مبتكرة تركز على الشمول المالي وتعزيز كفاءة سلاسل القيمة الزراعية.

1- التمويل الشامل لسلاسل القيمة الزراعية في الفيتنام:

يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء تمويل رسمي يربط بين أصحاب المصلحة المتعددين في سلسلة القيمة الزراعية، بما في ذلك المؤسسات المالية، والمقرضين النهائيين (مثل المزارعين)، والميسرين مثل التجار أو موردي المدخلات. والهدف من البرنامج هو تحسين الوصول إلى الموارد المالية للفئات

¹ World Bank, The Next Stage of Vietnam's Development Journey, 2022,

المحرومة، والحد من الاعتماد على الائتمان غير الرسمي والعالي التكلفة، وتعزيز الشمول المالي في المناطق الزراعية الريفية. أظهر البرنامج نجاحًا في ربط المزارعين الصغار غير المتعاملين مع البنوك بالخدمات المالية الرسمية، وخفض أسعار الفائدة مقارنة بالمقرضين غير الرسميين التقليديين، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة¹.

2- نموذج AVCF لتمويل التحصيل:

يسعى نموذج "تمويل التحصيل" ضمن إطار تمويل سلسلة القيمة الزراعية إلى توفير رأس المال العامل للمشتريين الأصغر (المحصلين) لسلعة معينة، مما يمكنهم من توريد الكميات المتعاقد عليها إلى مجمع أكبر، مثل شركة زراعية أو شركة معالجة. ويهدف النموذج إلى ضمان سلسلة توريد موثوقة من خلال معالجة قيود السيولة التي يواجهها المحصلون واستقرار أسعار المزارع من خلال عمليات الشراء النقدية. تتضمن هذه العملية خمس خطوات رئيسية: إبرام عقود الشراء، وضمان القروض من المجمع إلى البنك، وتوفير القروض المصرفية للمحصلين، وتسهيل عمليات الشراء النقدية من المزارعين، وتمكين سداد القروض من خلال عائدات المجمع. وفي حين أثبت النموذج فعاليته في تحسين وصول المحصلين إلى الائتمان وتعزيز كفاءة سلسلة التوريد، فإن نجاحه يعتمد في نهاية المطاف على التعاون القوي بين المعالجات والبنوك والمحصلين، فضلاً عن القدرة على تكرار النموذج في بيئات زراعية متنوعة مثل الفيتنام².

3- الائتمان الرسمي لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية:

تهدف برامج الائتمان الرسمية لأصحاب الحيازات الصغيرة في الفيتنام إلى تعزيز الشمول المالي والحد من الفقر ودعم التنمية الريفية، وخاصة في المناطق الزراعية المحرومة. يستهدف برنامج " GREAT Smallholder Lending Program"، الذي تم إطلاقه بالتعاون مع بنك Lien Viet Post Bank و VietED وبرنامج GREAT الممول من الحكومة الأسترالية، النساء من الأقليات العرقية في شمال غرب الفيتنام، مع التركيز على تمكينهن اقتصاديًا من خلال المنتجات المالية المصممة خصيصًا³. يوفر

¹ International Food Policy Research Institute (IFPRI). (n.d.). *Inclusive Agricultural Value Chain Financing (IFS4Ag)*.: <https://www.ifpri.org/project/inclusive-agricultural-value-chain-financing-ifs4ag/>

²FAO, *Agricultural Value Chain Finance: Tools and Lessons*, Rome, 2010, available at: <https://www.fao.org/4/i0846e/i0846e.pdf>

³Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade. (2020). *Gender Responsive Equitable Agriculture and Tourism (GREAT) Program in Vietnam*. <https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/great-vietnam-program-overview.pdf>

GREAT ضمانات مخاطر الائتمان، مما يسمح للبنوك بتقديم قروض ميسورة التكلفة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بدءًا من منطقة Son La، حيث تم تطوير ملفات تعريف ائتمانية قائمة على التدفق النقدي لتحسين قرارات الائتمان. تلعب المؤسسات الكبيرة مثل بنك الفيتنام للزراعة والتنمية الريفية (VBARD) والبنك الاجتماعي الفيتنامي للفقراء (VSBP) دورًا محوريًا في توفير الائتمان المدعوم للمزارعين، حيث تمثل 65% و 15% من القروض للأسر الريفية الفقيرة على التوالي. ويوضح برنامج الإقراض الجماعي أهمية الآليات المحلية للتضامن المالي والمراقبة الذاتية، وهو ما يمكن أن تلهم به الجزائر لتعزيز الشمول المالي الريفي مع تقليل المخاطر الائتمانية عبر شبكات القرى والجمعيات¹.

4- برنامج الإقراض الجماعي لـ VBSP في الفيتنام.

تم تصميم هذا البرنامج لتوفير قروض ميسورة التكلفة للأسر الفقيرة أو القريبة من الفقر والتي هي أعضاء في واحدة من أربع منظمات اجتماعية سياسية: اتحاد المرأة، اتحاد المزارعين، جمعية المحاربين القدامى، أو اتحاد الشباب. يتم تشكيل مجموعات الاقتراض بحد أقصى 60 عضوًا، ويتم تقديم قروض تصل إلى 100 مليون دونج (حوالي 4000 دولار أمريكي) بدون ضمانات، بشروط تصل إلى 120 شهرًا. يتم اختيار المرشحين من قبل رؤساء القرى والمنظمات الاجتماعية والسياسية، وموافقة السلطات المحلية، وقبولهم رسميًا من قبل VBSP. يتم صرف القروض مباشرة للمقترضين في المكاتب الحكومية. يتم الإشراف على المجموعة من قبل قائد المجموعة المنتخب ونائب القائد، الذين يراقبون استخدام القروض، ويضمنون السداد في الوقت المناسب، ويبلغون البنك أو السلطات المحلية بأي مشكلات. يتم تشجيع أعضاء المجموعة على مراقبة أنفسهم لزيادة المساءلة. وفي حين يعمل البرنامج على تحسين الشمول المالي للأسر الريفية، فإن نجاحه يعتمد على الرقابة الفعالة والتعاون بين المنظمات الاجتماعية وقادة القرى وبرنامج دعم القروض القروية لضمان استخدام القروض بشكل منتج وسداد الأقساط في الوقت المحدد².

ثانياً: تحليل أثر التمويل الزراعي في الفيتنام خلال الفترة (2000-2023)

من أجل تقييم أثر سياسات التمويل على الأمن الغذائي والنمو الزراعي في الفيتنام، سيتم تحليل أهم

¹ Financial Access (FACS). (2020, July 3). *GREAT Smallholder Lending Program Kick-off, Vietnam*.

<https://www.facsglobal.com/great-smallholder-lending-program-kick-off-vietnam/>

² World Bank. (2019). *Review of the Vietnam Bank for Social Policies (VBSP)*. تم الاسترجاع من:

<https://eng.vbsp.org.vn/media/lib/review-of-the-vietnam-bank-for-social-policies.pdf>

المؤشرات الاقتصادية والغذائية.

1- التمويل الزراعي والأداء الاقتصادي والزراعي

يشكّل التمويل الزراعي والأداء الاقتصادي والزراعي محورًا أساسيًا في تحليل فعالية السياسات الزراعية في الفيتنام. فقد اعتمدت دراسة (Duong&Izumida, 2002)¹ على مؤشرات الائتمان الريفي وربطتها بالإنتاج الزراعي على مستوى الأسر. كما ركزت دراسة (Anh et al., 2022)² على تقييد الائتمان وأثره في الأداء الزراعي، بينما استخدمت دراسة (Giang et al., 2019)³ القروض البنكية ضمن محددات الإنتاجية الزراعية. وعلى مستوى التقارير الرسمية، أبرز البنك الدولي⁴ (2020) دور النفاذ إلى التمويل في تعزيز القيمة المضافة والتجارية الزراعية، في حين ربطت OECD (2022)⁵ بين الدعم الزراعي ومؤشرات الإنتاجية. وعليه، يندرج اعتماد هذه المؤشرات ضمن امتداد منهجي لأعمال سابقة ربطت بين التمويل الزراعي ومخرجاته الاقتصادية في الفيتنام.

1-1: المؤشرات الاقتصادية

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية

الجدول (38): تطور الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية في الفيتنام (2000-2023)

السنة	نصيب الفرد من الناتج (PPP دولار)	السنة	نصيب الفرد من الناتج (PPP دولار)
2000	4100	2012	8300
2001	4300	2013	8800
2002	4600	2014	9400
2003	4900	2015	9900
2004	5300	2016	10500
2005	5500	2017	11000
2006	5800	2018	11500
2007	6100	2019	11800
2008	6400	2020	12100

¹Duong, P. B., & Izumida, Y. (2002). Rural Development Finance in Vietnam: A Microeconomic Analysis of Household Surveys. World Development.

²Anh, N. T., Gan, C., & Dao Le Trang Anh (2022). Multi-market credit rationing: The determinants of and impacts on farm performance in Vietnam.

³Anh, N. T., Gan, C., & Dao Le Trang Anh (2022). Multi-market credit rationing: The determinants of and impacts on farm performance in Vietnam.

⁴World Bank (2020). Vietnam Agriculture Finance Diagnostic Report.

⁵OECD (2022). Innovation, Agricultural Productivity and Sustainability in Viet Nam.

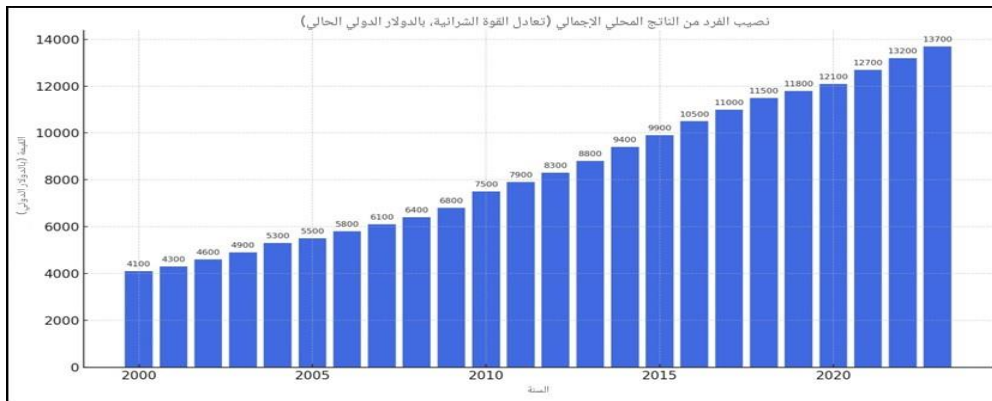
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

12700	2021	6800	2009
13200	2022	7500	2010
13700	2023	7900	2011

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - الفيتنام. تم الاسترجاع من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=KE>

من خلال الجدول يلاحظ أن النمو المطرد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) في الفيتنام خلال الفترة (2000-2023)، حيث ارتفع من حوالي 4,100 دولار إلى أكثر من 13,700 دولار، ما يعكس تحسناً مستمراً في المستوى المعيشي. ويُشير هذا الاتجاه التصاعدي إلى نجاح السياسات الاقتصادية الكلية التي اعتمدتها الفيتنام، خاصة في دعم القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها القطاع الزراعي. ورغم أن هذا النمو لا يمكن إرجاعه إلى التمويل الزراعي فقط، إلا أن تطوير آليات التمويل وتحسين النفاذ إلى الموارد المالية ساهم في رفع الإنتاجية الزراعية وتعزيز القيمة المضافة، ضمن منظومة نمو اقتصادي متكامل. وتبرز هذه التجربة أهمية تبني سياسات تمويل زراعي فعالة كأداة داعمة للنمو، وليس كعامل وحيد، بما يعزز التنوع الاقتصادي ويحدّ من الاعتماد على القطاعات الريعية¹.

الشكل (51): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية في الفيتنام (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - الفيتنام. من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=VN>

ب- حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (39): تطور القيمة المضافة للزراعة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
-------	------------	-------	------------

¹ World Bank, Vietnam Agriculture Finance Diagnostic Report, 2020, available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/884321587357455934/pdf/Vietnam-Agriculture-Finance-Diagnostic-Report-Financial-Inclusion-Support-Framework-Country-Support-Program.pdf>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية
على الأمن الغذائي

13.5	2012	25	2000
13	2013	24.5	2001
12.5	2014	24	2002
12	2015	23.8	2003
11.5	2016	23	2004
12	2017	20	2005
12.2	2018	19	2006
12.1	2019	18.5	2007
12	2020	20	2008
11.8	2021	15	2009
11.7	2022	14.5	2010
11.5	2023	14	2011

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024 تم الاسترجاع في فيفري 2025

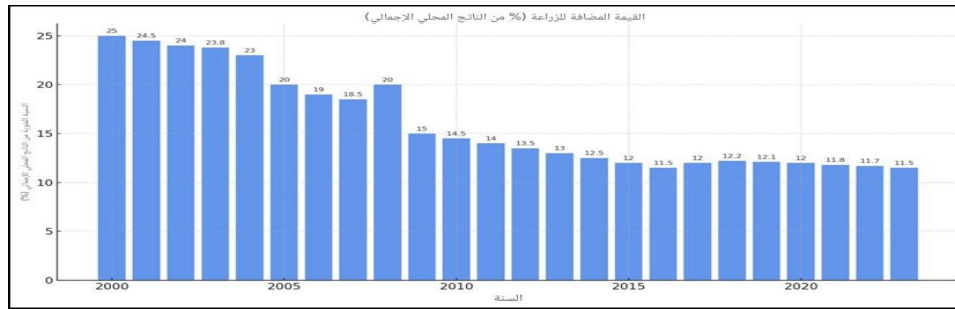
من: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=VN>

يُظهر تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي (% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 2000-2023 اتجاهًا تنازليًا واضحًا، حيث تراجعت من حوالي 25% إلى 11.5%، ما يعكس بالدرجة الأولى تحولًا هيكليًا في الاقتصاد نحو قطاعات أكثر ديناميكية كالصناعة والخدمات. غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره فقط بالتنوع الاقتصادي، بل يكشف أيضًا عن محدودية فعالية السياسات التمويلية الزراعية في رفع القيمة المضافة داخل القطاع، خاصة مع تسجيل تقلبات حادة مثل الانخفاض الكبير سنة 2009 بعد تحسن نسبي في 2008، وهو ما يدل على هشاشة الإنتاج الزراعي أمام الصدمات وضعف استقرار الأداء. كما أن استقرار النسبة عند مستوى منخفض (حوالي 12%) خلال السنوات الأخيرة يشير إلى أن التمويل الزراعي، رغم استمراريته، لم يُوجَّه بالكفاءة الكافية نحو تحسين الإنتاجية أو تطوير سلاسل القيمة، مما حدّ من قدرة القطاع على مواكبة النمو الاقتصادي العام، ويبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة آليات التمويل نحو مقارنة أكثر استهدافًا وفعالية تربط الدعم بالنتائج الإنتاجية والغذائية¹. ويبين الشكل الموالي هذا التطور.

الشكل رقم (52): تطور نسبة القيمة المضافة في القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في الفيتنام خلال الفترة (2000-2023)

¹البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2008: الزراعة من أجل التنمية، 2007. World Bank, World Development Report 2008: Agriculture for Development <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5990>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024 تم الاسترجاع في فيفري 2025

من <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=VN>

ج- التوجه الزراعي للنفقات الحكومية

الجدول (40): مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في الفيتنام (2001-2022)

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	0.18	2012	0.37
2001	0.19	2013	0.36
2002	0.21	2014	0.37
2003	0.22	2015	0.38
2004	0.23	2016	0.33
2005	0.24	2017	0.39
2006	0.20	2018	0.44
2007	0.18	2019	0.40
2008	0.34	2020	0.32
2009	0.33	2021	0.41
2010	0.35	2022	0.39
2011	0.34		

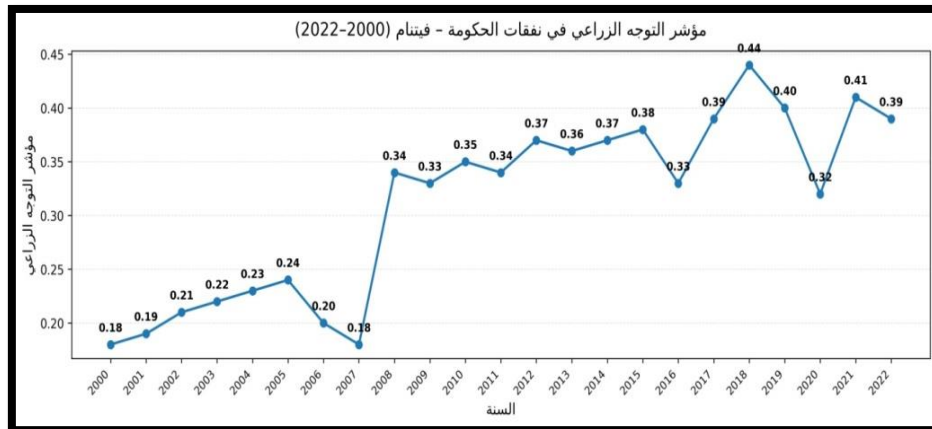
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة - <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>

يُظهر مؤشر التوجه الزراعي في نفقات الحكومة في الفيتنام خلال الفترة 2000-2022 تحسناً تدريجياً في أولوية القطاع الزراعي ضمن السياسات العمومية، حيث ارتفع من مستويات منخفضة بلغت حوالي 0.18 في بداية الفترة إلى ما يقارب 0.39-0.44 في آخر الفترة، مع تسجيل ارتفاع ابتداءً من سنة 2008، ما يعكس تحولاً في توجه الإنفاق العام نحو دعم الزراعة بشكل أكثر وضوحاً. غير أن هذا التطور لم يكن خطياً، إذ شهد المؤشر بعض التذبذبات، خاصة في سنوات مثل 2016 و2020، مما

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

يدل على تأثر التمويل الزراعي بالظروف الاقتصادية أو إعادة ترتيب أولويات الميزانية¹. وبالرغم من هذا التحسن النسبي، يبقى المؤشر دون المستوى 1، ويعني أن حصة الزراعة في الإنفاق العام لا تزال أقل من وزنها في الاقتصاد، الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة في توجيه الموارد المالية. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام التصاعدي يعكس أهمية القطاع الزراعي في دعم النمو وتحقيق الأمن الغذائي.

الشكل (53): تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في الفيتنام (2001-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة

<https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>

د- حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي

الجدول (41): حصة الزراعة من إجمالي نفقات الحكومة في الفيتنام (%) (2000-2022)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2000	3.4	2012	5.6
2001	3.6	2013	5.4
2002	3.5	2014	5.2
2003	3.7	2015	5.0
2004	3.6	2016	4.3
2005	3.4	2017	4.8
2006	3.2	2018	5.2
2007	3.1	2019	5.1
2008	5.5	2020	4.2

¹ FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) Agriculture Orientation Index for Government Expenditures (SDG Indicator 2.a.1) <https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/2a1/en/>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

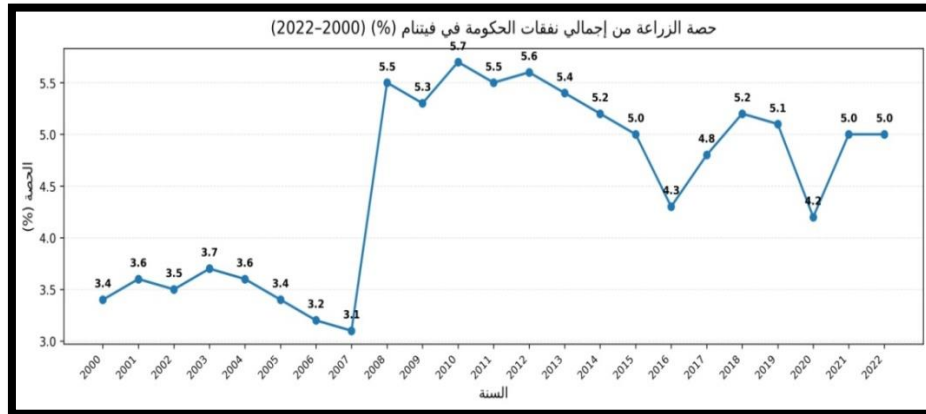
5.0	2021	5.3	2009
5.0	2022	5.7	2010
-	-	5.5	2011

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة

<https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1---agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>

يُظهر تطور حصة الزراعة من إجمالي نفقات الحكومة في الفيتنام خلال الفترة 2000-2022 تحسناً ملحوظاً في مستوى الاهتمام المالي بالقطاع الزراعي، حيث انتقلت النسبة من حوالي 3.4% في بداية الفترة إلى مستويات أعلى تجاوزت 5% بعد سنة 2008، ما يعكس تحولاً واضحاً في السياسات العمومية نحو تعزيز دعم الزراعة. ويُلاحظ أن هذه القفزة تزامنت مع مرحلة إصلاحات وهيكلية أعمق للاقتصاد، مما يشير إلى إدماج الزراعة ضمن أولويات التنمية¹. غير أن هذا الاتجاه لم يكن مستقرًا تمامًا، إذ شهدت النسبة تراجعاً في بعض السنوات مثل 2016 و2020، وهو ما يعكس تأثير الإنفاق الزراعي بتقلبات الميزانية العامة أو بالظروف الاقتصادية. ومع ذلك، فإن استقرار الحصة في حدود 5% خلال السنوات الأخيرة يدل على ترسيخ مكانة القطاع الزراعي ضمن السياسات المالية، ويؤكد أن التمويل العمومي لعب دوراً مهماً في دعم استمرارية الإنتاج وتحقيق قدر من الاستقرار الغذائي، رغم استمرار الحاجة إلى تحسين كفاءة توجيه هذا الإنفاق لتعزيز أثره الاقتصادي. والشكل التالي يوضح هذا التذبذب.

الشكل (54): "حصة الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية في الفيتنام (2001-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة -

<https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2a1---agriculture-orientation-index-for-government-expenditures/en>

¹ World Bank. Transforming Vietnamese Agriculture: Gaining More from Less – Vietnam Development Report 2016. Washington, DC: World Bank, 2016.

هـ- القيمة المضافة للزراعة:

الجدول (42): القيمة المضافة الزراعية (مليار دولار أمريكي) - الفيتنام (2000-2023)

السنة	(القيمة (مليار دولار))	السنة	(القيمة (مليار دولار))
2000	7	2012	32
2001	7.5	2013	33
2002	8	2014	35
2003	8.5	2015	36
2004	9.5	2016	37.5
2005	11	2017	39
2006	12	2018	40
2007	14	2019	45
2008	16	2020	47
2009	20	2021	50
2010	25	2022	54
2011	30	2023	54

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. القيمة المضافة في الزراعة (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) -

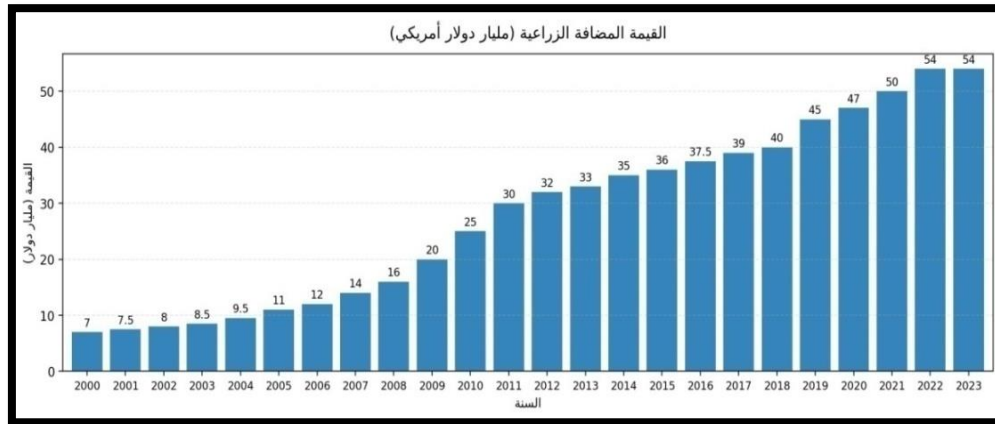
الفيتنام <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD?locations=VN>

يُظهر تطور القيمة المضافة الزراعية في الفيتنام خلال الفترة 2000-2023 اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث ارتفعت من حوالي 7 مليارات دولار إلى أكثر من 54 مليار دولار، ما يعكس نموًا كبيرًا في حجم الإنتاج الزراعي وتحسنًا في الأداء الاقتصادي للقطاع. ويُلاحظ أن هذا النمو تسارع بشكل واضح بعد سنة 2008، وهو ما يتزامن مع تعزيز السياسات الداعمة للزراعة وتكثيف الاستثمارات العمومية والخاصة، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة وتحسين الإنتاجية¹. كما أن استمرار النمو بشكل شبه منتظم، حتى في فترات التقلبات الاقتصادية العالمية، يدل على درجة من المرونة التي يتمتع بها القطاع الزراعي الفيتنامي. غير أن هذا الارتفاع الكمي لا يعني بالضرورة تحقيق تحول نوعي كامل، إذ يبقى مرتبطًا بمدى كفاءة استخدام الموارد وتوجيه التمويل نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مما يؤكد أن فعالية التمويل الزراعي لا تُقاس فقط بحجم الناتج، بل أيضًا بجودته واستدامته. والشكل التالي يبين هذا التطور .

¹ World Bank. (2020). *Vietnam Agriculture Finance Diagnostic Report*. Washington, DC: World Bank.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (55): القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الفيتنام (2000-2023) بمليار دولار أمريكي



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. تم الاطلاع عليه في فيفري 2025 من:

<https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD?locations=VN>

-المؤشرات الزراعية:

أ. مصادر وتمويل الزراعة في الفيتنام

الجدول (43): تطور مصادر التمويل الزراعي في الفيتنام (2000-2023)

السنة	القروض الزراعية (مليار \$)	المصادر الخاصة (مليون \$)	المصادر العامة (مليون \$)
2000	—	50	100
2001	—	80	180
2002	—	120	200
2003	—	70	90
2004	—	90	200
2005	—	100	90
2006	—	90	80
2007	—	180	250
2008	—	210	270
2009	—	240	300
2010	—	220	270
2011	—	270	700
2012	15	250	330
2013	18	240	270
2014	20	230	180
2015	25	220	190
2016	30	200	180
2017	32	180	150
2018	34	160	130
2019	36	150	140
2020	38	150	180

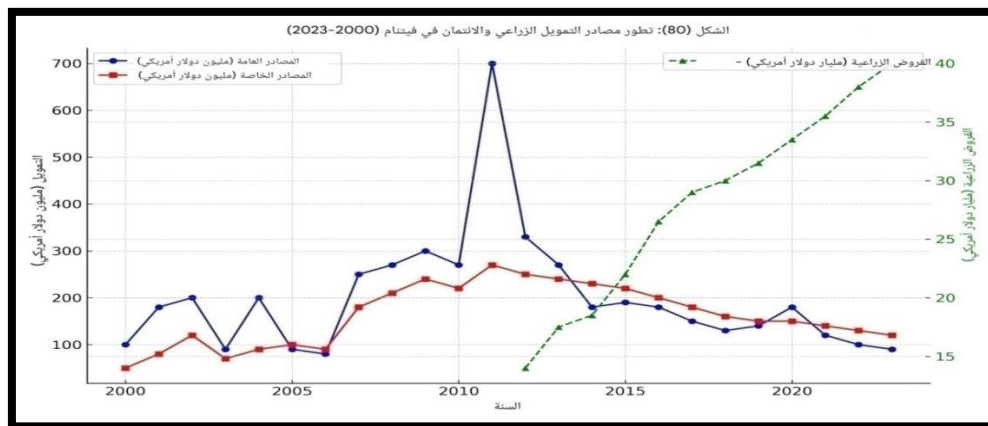
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

120	140	40	2021
100	130	—	2022
90	120	—	2023

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، <https://www.fao.org/>

يبيّن الشكل الاتجاه المزدوج لتطور تمويل الزراعة في الفيتنام خلال الفترة (2000–2023)، سواء من حيث مصادر التمويل أو حجم الائتمان الموجّه للقطاع. تُظهر البيانات أن التمويل العمومي ظلّ المحرك الأساسي، حيث بلغ ذروته سنة 2014 متجاوزاً 700 مليون دولار، قبل أن يتراجع تدريجياً مع تعزيز دور التمويل الخاص والمصرفي. في المقابل، يوضح منحني القروض الزراعية ارتفاعاً متواصلاً من 14 مليار دولار سنة 2012 إلى 40 مليار دولار سنة 2023، وهو ما يعكس توسّع النظام المالي الريفي وارتفاع ثقة البنوك في القطاع الزراعي نتيجة الإصلاحات الهيكلية والضمانات الائتمانية الحكومية¹. ويعكس هذا التطور التحول من التمويل المباشر الحكومي نحو تمويل مستدام قائم على الائتمان، وهو مسار عزّز النمو الزراعي الشامل دون إثقال المالية العمومية. كما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل (56): تطور مصادر وتمويل الزراعة في الفيتنام (2000–2023)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، <https://www.fao.org/faostat/en>

يُظهر مؤشر إنتاج المحاصيل في الفيتنام خلال الفترة 2000–2022 اتجاهاً تصاعدياً ثابتاً، حيث ارتفع من أقل من 70 إلى نحو 110 نقطة (الأساس = 100 للفترة 2004–2006). ويعكس هذا الارتفاع تحسناً ملموساً في الإنتاجية الزراعية بفضل التطور التكنولوجي وتحسين إدارة الموارد وتمويل الأنشطة

¹Government of Viet Nam. Decree on incentive policies for enterprises investing in agriculture and rural areas. Available via FAOLEX. <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/fb9b8b4a-5426-5365-92e7-28c393c3134e?>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الزراعية، مما أسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي العام للقطاع¹.

كما يُظهر إنتاج الحبوب في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفع متوسط الإنتاج من نحو 4000 إلى أكثر من 6000 وحدة للهكتار. ويفسر هذا التحسن إلى توسع المساحات المزروعة وتحسين المردودية عبر تبني أصناف محسنة واستخدام المكننة الحديثة وبرامج الدعم الحكومي. ويلاحظ أن هذا النمو تحقق رغم تراجع نسبة العمالة في الزراعة، ما يعكس ارتفاع الكفاءة الإنتاجية وتزايد دور التكنولوجيا والتمويل في دعم القطاع². ويتقاطع هذا الاتجاه مع النتائج الإيجابية المسجلة في مؤشر إنتاج المحاصيل، مما يؤكد أن التحول الزراعي في الفيتنام لم يكن كمّيًا فقط، بل شمل أيضًا تحسين جودة وأداء الحبوب الاستراتيجية.

مؤشر إنتاج الغذاء (2000-2022) يُظهر اتجاهًا تصاعديًا منتظمًا في الفيتنام مع اعتماد متوسط 2004-2006 أساسًا = 100؛ إذ ارتفع من نحو 56 عام 2000 إلى قرابة 117 في 2022 ويعكس هذا التطور تحسنًا مستدامًا في إنتاج الغذاء مدفوعًا بتبني تقنيات زراعية حديثة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتوسع أدوات التمويل الزراعي. وكون المؤشر عند 117 يعني زيادة بنحو 17% فوق المستوى المرجعي (+20%)، وهو ما يدعم استنتاجاتنا حول تعزيز القدرة الإنتاجية وتنافسية القطاع في السوقين المحلي والدولي.

ب- العمالة في القطاع الزراعي

الجدول (44): تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في الفيتنام (2000-2022)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2000	66	2012	47.5
2001	65	2013	46
2002	63	2014	44
2003	61	2015	42
2004	59	2016	40
2005	56	2017	38
2006	53	2018	35
2007	50	2019	32

¹ World Bank. Implementation Completion and Results Report: Vietnam Sustainable Agriculture Transformation Project (VnSAT).

2023. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099051123091518844/pdf/BOSIB02c6d17970450bc81069953a0323ea.pdf>

² Government of Viet Nam. Agricultural Restructuring Plan 2017-2020. FAOLEX. <https://faolex.fao.org/docs/pdf/vie190719.pdf>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

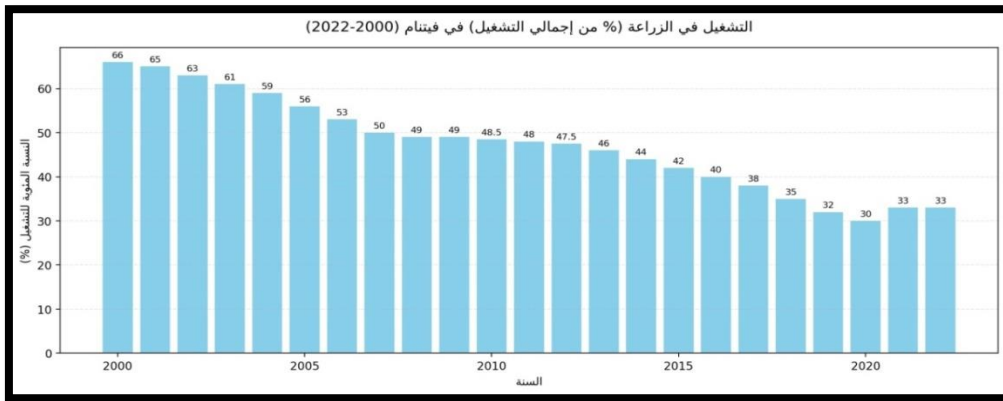
30	2020	49	2008
33	2021	49	2009
33	2022	48.5	2010
—	—	48	2011

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية/ <https://data.worldbank.org/indicator/>

يعرض الجدول تراجعاً تدريجياً في نسبة العمالة في القطاع الزراعي في الفيتنام من حوالي 66% عام 2000 إلى نحو 34% في عام 2022. يعكس هذا الانخفاض تحولاً هيكلياً في الاقتصاد الفيتنامي، حيث انتقلت اليد العاملة بشكل متزايد من الزراعة نحو قطاعات الصناعة والخدمات، نتيجة لسياسات التحديث والتنويع الاقتصادي.

هذا الاتجاه يُعد مؤشراً إيجابياً للاقتصاد، كما يشير أن القطاع الزراعي أصبح أكثر كفاءة، حيث يُنتج بقوة عاملة أقل، ويبين الشكل الموالي تطور هذه النسبة

الشكل (57): تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي التشغيل في الفيتنام (2000-2022)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية تم الاطلاع في فيفيري 2025 من:

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

3- تحليل مدى تأثير التمويل الزراعي على أبعاد الأمن الغذائي في الفيتنام

يشكل تحليل العلاقة بين التمويل الزراعي والأمن الغذائي محوراً مهماً في الدراسات السابقة، حيث اعتمدت عدة دراسات على مؤشرات كمية لقياس هذا الأثر في حالة الفيتنام. فقد استخدمت دراسة (Phan et al., 2019)¹ مؤشر الاستهلاك الغذائي للأسر إلى جانب متغيرات التمويل الأصغر، في حين ركزت دراسة (Nguyen et al., 2020)² على مؤشرات الأداء الزراعي والولوج إلى الائتمان. كما اعتمدت

¹ Phan et al. (2019) → strongest direct link between credit and a food-security-related outcome (food consumption).

² Nguyen Tuan Anh et al. (2020) → strong link between credit and agricultural performance.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

دراسة (Fan et al., 2004)¹ على مؤشرات الإنتاج الزراعي والإنفاق العام لتحليل أثر التمويل على الحد من الفقر وتحسين الوصول إلى الغذاء، بينما وظّف تقرير (Kim et al., 2021)² مؤشرات نقص التغذية واستهلاك الطاقة الغذائية لتقييم وضع الأمن الغذائي.

أولاً- بُعد التوفر:

أ- عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) (متوسط ثلاث سنوات)

الجدول (45): عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) - متوسط ثلاث سنوات

عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (مليون)	الفترة	عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (مليون)	الفترة
7.6	2014-2012	15.2	2002-2000
7.5	2015-2013	14.0	2003-2001
7.4	2016-2014	12.8	2004-2002
7.2	2017-2015	12.5	2005-2003
7.0	2018-2016	12.4	2006-2004
6.5	2019-2017	12.3	2007-2005
6.0	2020-2018	11.6	2008-2006
5.8	2021-2019	10.7	2009-2007
5.5	2022-2020	9.7	2010-2008
5.3	2023-2021	9.1	2011-2009
5.2	2024-2022	8.1	2012-2010
		7.6	2013-2011

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - عدد الأشخاص الذين يعانون من

نقص التغذية من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يشير الجدول إلى تراجع مستمر في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الفيتنام، حيث انخفض من نحو 15 مليون نسمة إلى قرابة 5 ملايين في السنوات الأخيرة. ويعكس هذا الاتجاه الإيجابي تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الأمن الغذائي، والذي يرتبط بجملة من العوامل المتداخلة، من بينها تطور السياسات الزراعية وتوسيع آليات التمويل الموجهة للقطاع. فقد ساهم دعم صغار المزارعين، وتيسير النفاذ إلى القروض الزراعية، إلى جانب الاستثمارات في البنية التحتية الريفية وتحسين تقنيات الإنتاج، في تعزيز القدرة الإنتاجية واستقرار الإمدادات الغذائية. كما يتقاطع هذا التراجع مع التحسن المسجل في مؤشرات الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي العام، ما يدل على أن أثر التمويل الزراعي كان جزءاً من

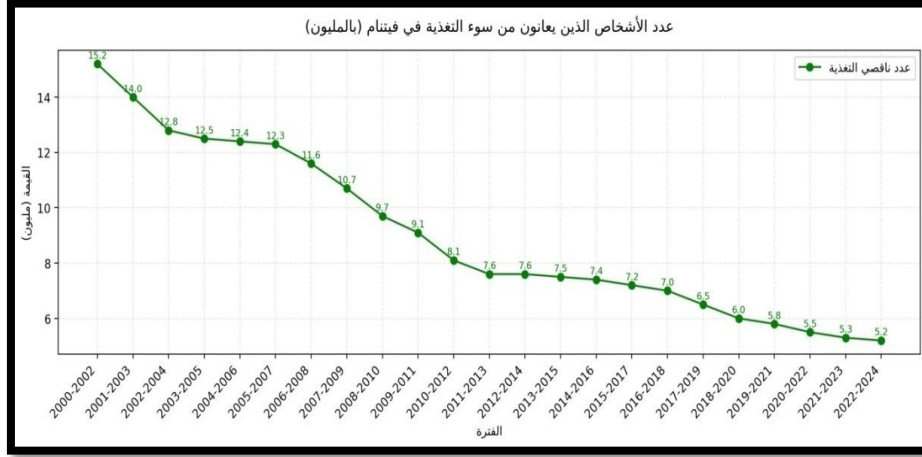
¹ Fan et al. (2004) → strong link between public expenditure and poverty/access outcomes, useful for the access dimension.

² Kim et al. (2021) to justify the food security indicators used in Vietnam.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

منظومة تنموية متكاملة. ومنه يبرز هذا المؤشر أن فعالية التمويل الزراعي لا تقتصر على زيادة الإنتاج الكمي، بل تمتد إلى تحسين استقرار وتوزيع الغذاء، بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

الشكل (58): عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) - متوسط ثلاث سنوات



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي. تم الاطلاع في فيفيري 2025

من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

وتدعم هذه النتائج أيضًا بيانات تطور متوسط إمداد البروتين في الفيتنام (2002-2022)، حيث ارتفعت الكمية المتاحة للفرد من نحو 55 غرامًا يوميًا في مطلع الألفية إلى ما يقارب 100 غرام في عام 2022، مما يشير إلى تحسن نوعية النظام الغذائي وتنوعه¹. كما تُظهر بيانات تطور الإنتاج الإجمالي للحبوب في الفيتنام (1961-2023) بالمقارنة مع المساحة المحصودة والاستهلاك الغذائي للفرد اتجاهًا تصاعديًا مستمرًا في الإنتاج، يعكس تحسن الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام الموارد. وقد ساهم هذا التطور في تعزيز التوافر الغذائي وتحقيق فوائض إنتاجية قابلة للتصدير².

وبذلك، تؤكد هذه المؤشرات المتكاملة أن التحسن المسجل في مستويات سوء التغذية لا يرتبط فقط بزيادة الكميات المنتجة، بل أيضًا بتحسين جودة الغذاء واستقرار الإمدادات، في إطار منظومة زراعية أكثر كفاءة.

¹ FAO, FAOSTAT, Food Balances: Average protein supply (g/capita/day), Vietnam, 2002–2022,:

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>

² FAO, FAOSTAT Database, Crops and Livestock Products: Cereals, total – Production and Area harvested, Viet Nam, 1961–2023; Food Balances: Food supply quantity per capita, available at: <https://www.fao.org/faostat/en/>

ثانياً - بُعد الوصول :

أ- الناتج المحلي الإجمالي للفرد

الجدول (46): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الفيتنام (2000-2022)

السنة	القيمة (ألف دولار PPP)	السنة	القيمة (ألف دولار PPP)
2000	4.2	2012	8.1
2001	4.5	2013	8.5
2002	4.8	2014	8.9
2003	5.1	2015	9.5
2004	5.4	2016	10.2
2005	5.7	2017	10.9
2006	6.0	2018	11.7
2007	6.3	2019	12.0
2008	6.6	2020	12.1
2009	6.9	2021	13.2
2010	7.3	2022	13.5
2011	7.7	-	-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي. تم الاطلاع في جوان 2025

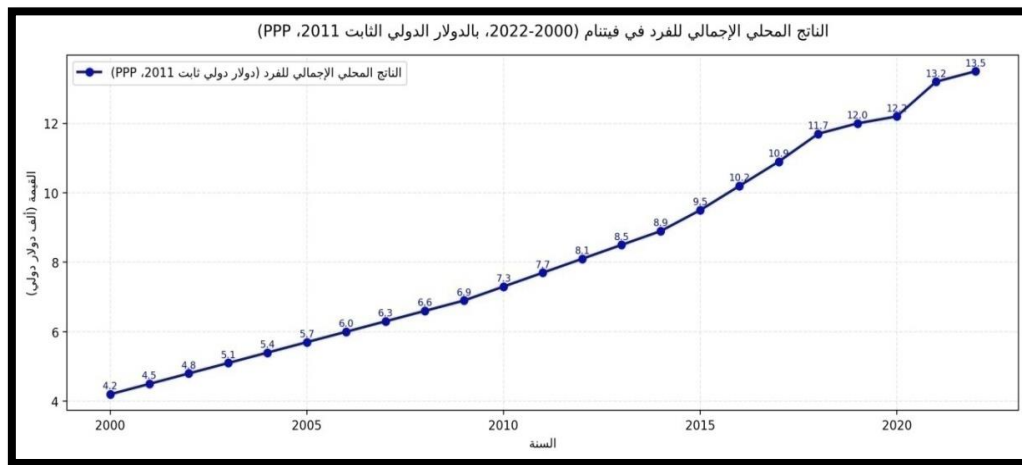
من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يعرض الجدول تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الفيتنام (وفق تعادل القوة الشرائية، بالدولار الثابت لعام 2011) بين عامي 2000 و2022، حيث ارتفع من نحو 4,200 دولار إلى حوالي 13,000 دولار. ويعكس هذا النمو المتواصل الأثر الإيجابي لسياسات التمويل الزراعي في تعزيز الدخل الريفي وتحسين مستويات المعيشة، من خلال دعم الاستثمارات الزراعية الصغيرة، وتوسيع الائتمان الموجه للمزارعين، وتحسين سلاسل الإنتاج والتسويق. والشكل التالي بين هذا التطور. تُظهر بيانات معدل انتشار سوء التغذية انخفاضاً موازياً من أكثر من 20% إلى نحو 5% خلال الفترة نفسها¹، مما يدل على أن التحسن في الدخل الفردي ترافق مع تحسن القدرة الفعلية على الحصول على الغذاء.

¹ FAO, FAOSTAT Database, Suite of Food Security Indicators: Prevalence of undernourishment (%) – Viet Nam, available at: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (59): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الفيتنام (2000-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي. تم الاطلاع في جوان 2025

من: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

ثالثاً - بُعد استخدام :

أ- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد

الجدول (47): تطور مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022) (%)

السنة	التقزم (%)	نقص الوزن (%)	الهزال (%)	السنة	نقص الوزن (%)	التقزم (%)	الهزال (%)
2000	42.0	6.0	7.3	2012	25.0	8.5	11.0
2001	40.0	5.8	7.1	2013	24.0	8.3	10.5
2002	38.0	5.6	7.0	2014	23.0	8.1	9.3
2003	36.0	5.5	7.0	2015	23.0	7.9	9.2
2004	34.0	5.3	7.0	2016	23.0	7.6	9.0
2005	32.0	5.2	6.9	2017	22.0	7.4	8.4
2006	30.0	5.0	6.8	2018	22.0	7.2	8.0
2007	29.0	4.8	6.6	2019	21.0	7.0	7.8
2008	28.0	4.5	6.5	2020	21.0	6.8	7.6
2009	27.0	4.3	6.4	2021	20.0	6.7	7.6
2010	26.0	4.2	6.3	2022	20.0	6.4	7.3
2011	25.0	—	—	—	—	—	7.2

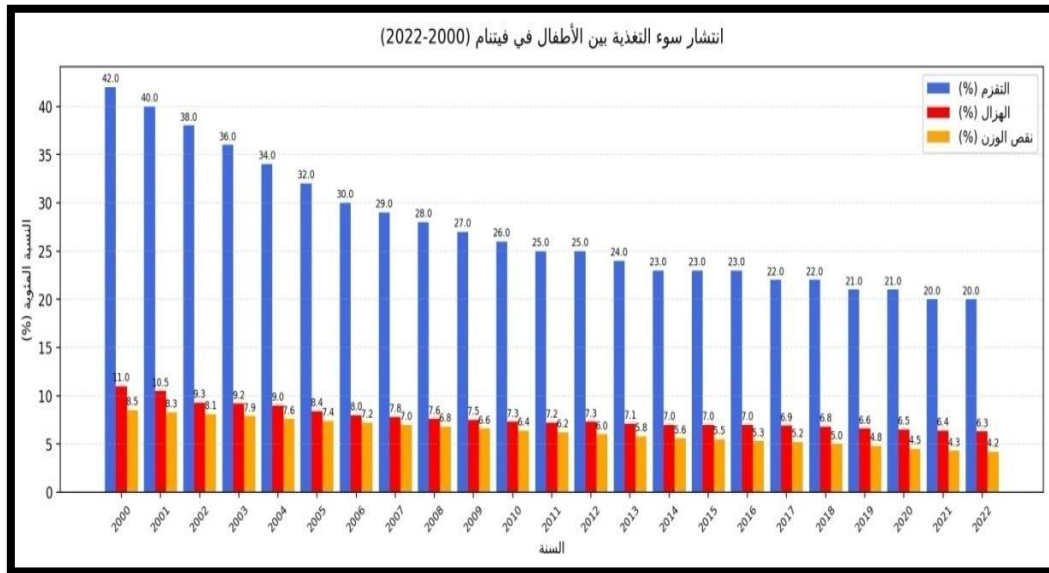
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، برنامج الأغذية العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة اليونيسيف

— (UNICEF) قاعدة بيانات سوء التغذية لدى الأطفال، تم الاطلاع في مارس 2025 من: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

يُظهر الجدول اتجاهًا تنازليًا واضحًا في مختلف مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022)، حيث انخفضت نسبة التقزم من نحو 42% إلى حوالي 20%، وتراجعت نسبة الهزال من 11% إلى ما يقارب 6%، كما انخفضت نسبة نقص الوزن من حوالي 8.5% إلى أقل من 5%. ويعكس هذا التحسن الملحوظ تطور الأوضاع الغذائية والصحية، نتيجة تداخل عدة عوامل، من أبرزها تحسن الإنتاج الزراعي، وتوسيع برامج الدعم الغذائي، وتحسين خدمات الصحة والتغذية. كما يشير هذا الاتجاه إلى تحسن جودة النظام الغذائي واستقراره، خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة، مما يعزز من فعالية السياسات التنموية، بما فيها سياسات التمويل الزراعي، ضمن إطار أوسع يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، ولا سيما بعدي التوافر والاستخدام¹. والشكل التالي يبين هذا التطور.

الشكل (60): تطور مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022) (%)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، برنامج الأغذية العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف - تم الاطلاع في مارس 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

¹ FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023*, Rome, FAO, 2023. <https://openknowledge.fao.org/items/445c9d27-b396-4126-96c9-50b335364d01>

رابعاً - بُعد الاستقرار :

أ- قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع

الجدول (48): نسبة واردات الأغذية إلى إجمالي الصادرات في الفيتنام (2000-2022)

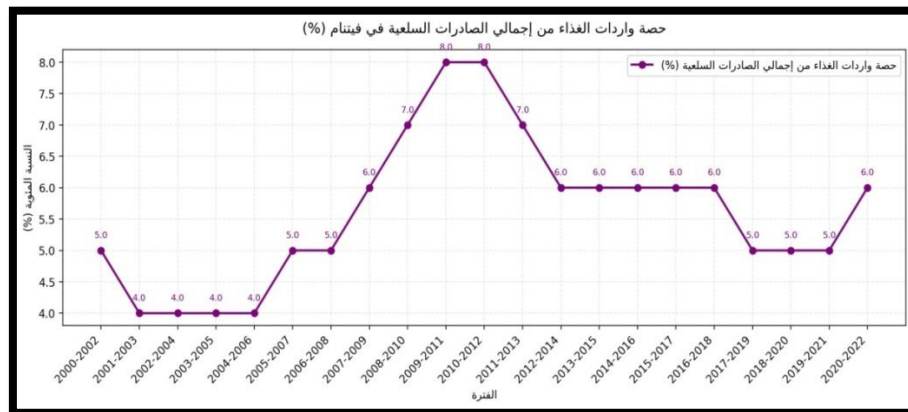
الفترة	النسبة (%)	الفترة	النسبة (%)
2002-2000	5.0	2012-2010	8.0
2003-2001	4.0	2013-2011	7.0
2004-2002	4.0	2014-2012	6.0
2005-2003	4.0	2015-2013	6.0
2006-2004	4.0	2016-2014	6.0
2007-2005	5.0	2017-2015	6.0
2008-2006	5.0	2018-2016	6.0
2009-2007	6.0	2019-2017	5.0
2010-2008	7.0	2020-2018	5.0
2011-2009	8.0	2021-2019	5.0
-	-	2022-2020	6.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - نسبة واردات الأغذية من صادرات السلع. تم الاطلاع في فيفيري

من 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

يُظهر الجدول تذبذباً نسبياً في نسبة واردات الأغذية من إجمالي الصادرات السلعية في الفيتنام خلال الفترة (2000-2022)، حيث ارتفعت من نحو 5% في بداية الفترة إلى ذروة بلغت 8% خلال الفترة (2009-2012)، قبل أن تنخفض وتستقر في حدود 5-6%. ويعكس هذا الاتجاه قدرة الاقتصاد الفيتنامي على تحسين توازنه الغذائي وتقليص درجة الاعتماد النسبي على الواردات الغذائية، خاصة في ظل تنامي الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التصديرية. كما يشير هذا التطور إلى السياسات الزراعية والتمويلية ساهمت في دعم الإنتاج المحلي وتخفيف أثر تقلبات الأسواق الدولية. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

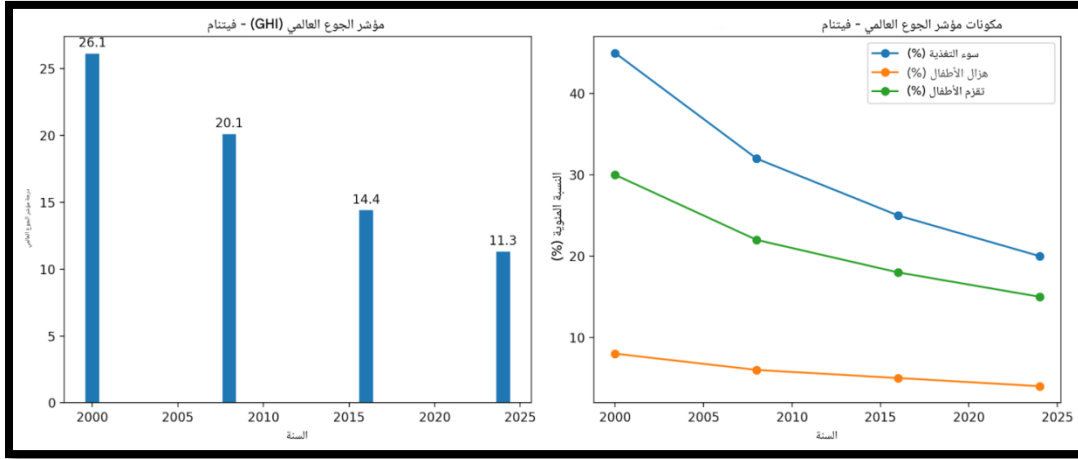
الشكل (61): تطور نسبة قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في الفيتنام (2000-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - نسبة واردات الأغذية من صادرات السلع. تم الاطلاع في فيفيري 2025

خامساً - تحليل مؤشر الجوع العالمي

الشكل (62): تطور مؤشر الجوع العالمي ومكوناته في الفيتنام خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، تقرير مؤشر الجوع العالمي 2024. تم الاطلاع في فيفري 2025

من: <https://www.globalhungerindex.org/>

يوضح الشكل (62) تطور مؤشر الجوع العالمي (GHI) ومكوناته في الفيتنام خلال الفترة (2000-2024)، حيث يُلاحظ اتجاه تنازلي واضح في قيمة المؤشر، إذ انخفض من 26.1 سنة 2000 إلى 11.3 سنة 2024، ما يعكس تحسناً تدريجياً ومستمرًا في مستوى الأمن الغذائي وانتقاله من مستويات مرتفعة نسبيًا إلى مستوى جوع معتدل. كما يُظهر الشكل تحسناً متزامنًا في مختلف مكونات المؤشر، حيث سجلت نسبة نقص التغذية انخفاضًا ملحوظًا، إلى جانب تراجع مؤشرات سوء تغذية الأطفال، خاصة التقرم والهزال، وهو ما يعكس تحسن جودة النظام الغذائي وتطور الخدمات الصحية وبرامج الرعاية الغذائية. ويشير هذا التراجع إلى وجود تحسن في بعدي التوافر والاستخدام، باعتبارهما من الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي. ويعكس هذا الاتجاه الإيجابي أثر السياسات العمومية المتكاملة التي اعتمدتها الفيتنام، والتي جمعت بين تطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية، وتعزيز برامج التغذية والصحة، إضافة إلى تحسين الظروف المعيشية. ويؤكد ذلك ما يبيته الملحق (50): تطور مؤشر الجوع العالمي في الفيتنام (GHI) وأبعاده الفرعية خلال الفترة (2000-2024)، حيث يظهر اتجاه تنازلي واضح في مختلف مكونات المؤشر، ما يعكس تحسناً هيكليًا في أوضاع الأمن الغذائي نتيجة تفاعل السياسات الزراعية الغذائية والصحية.

المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة الفيتنام والدروس المستفادة منها

تُعدّ تجربة الفيتنام من أبرز النماذج الناجحة في التحول الزراعي لدى الدول النامية، حيث لعب تمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق نمو اقتصادي متوازن. فمنذ البداية اعتمدت الفيتنام سياسة تمويلية موجهة ركّزت على دعم صغار المنتجين، خاصة في محاصيل الحبوب والخضر والمحاصيل التصديرية، من خلال آليات تمويل مرنة ومتكيفة مع الخصوصيات الريفية، وهو ما يتماشى مع ما تؤكدته الدراسات حول أهمية تسهيل النفاذ إلى التمويل كعامل أساسي في رفع الإنتاجية الزراعية. وقد دعمت الدولة هذا التوجه من خلال إنشاء مؤسسات مالية متخصصة، مثل بنك الزراعة والتنمية الريفية (VBARD) وبنك السياسات الاجتماعية (VBSP)، التي وفّرت قروضًا ميسرة للفلاحين، بالتوازي مع استثمارات في البنية التحتية الزراعية، والخدمات الإرشادية، وتعزيز دور التعاونيات في تنظيم الإنتاج والتسويق ضمن الشُّعَب ذات الأولوية.

ويُلاحظ أن فعالية هذه المنظومة لم ترتبط فقط بحجم التمويل، بل أساسًا بشروطه وإمكانية الوصول إليه، حيث تلعب عوامل مثل توفر الضمانات، والقرب من المؤسسات المالية، ومستوى المعرفة المالية دورًا حاسمًا في تحسين فرص الحصول على الائتمان. ورغم تعدد قنوات التمويل، لا تزال بعض الفئات تعاني من صعوبات في النفاذ، نتيجة استمرار قيود مرتبطة بالمخاطر، وتكاليف المعاملات، وعدم تماثل المعلومات. كما ساهم رأس المال الاجتماعي، من خلال التعاونيات والشبكات المحلية، في التخفيف من هذه القيود، عبر تعزيز الثقة وتبادل المعلومات، مما ساعد العديد من الأسر الزراعية على تحسين شروط التمويل واتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة داخل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية.

وعلى مستوى السياسات، لم تقتصر الفيتنام على التوجه التصديري، بل عملت أيضًا على تحقيق توازن مع البعد الغذائي المحلي، من خلال تنويع الإنتاج، واعتماد الزراعة الذكية مناخيًا، وتنفيذ برامج تغذية وطنية، وهو ما انعكس إيجابًا على مؤشرات الأمن الغذائي، كما تؤكدته بيانات مؤشر الجوع العالمي.

وبذلك، تُظهر التجربة الفيتنامية أن نجاح التمويل الزراعي لا يعتمد فقط على حجم الأموال المقدّمة، بل على مدى توجيهها بشكل صحيح للفلاحين، وتكييفها مع الواقع المحلي، وارتباطها بسياسات أخرى مثل الإرشاد الزراعي والبنية التحتية. وهذا ما يساعد على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتحسين الأمن الغذائي.

-الدروس المستفادة القابلة للتطبيق في الجزائر

تُبرز تجربة الفيتنام أهمية إنشاء آليات تمويل موجهة تستهدف صغار المنتجين، خاصة في الشُّعَب الزراعية النباتية الاستراتيجية مثل الحبوب والخضر، حيث ساهم هذا التوجه في تحسين النفاذ إلى التمويل في المناطق الريفية. ويُعد هذا التوجه درسًا مهمًا بالنسبة للجزائر، التي لا تزال تعاني من ضعف الشمول المالي، خاصة في تمويل المحاصيل الغذائية الأساسية. كما تُظهر التجربة ضرورة ربط التمويل الزراعي بخدمات الإرشاد الزراعي والابتكار المحلي، بما يُمكن من تحسين مردودية الشُّعَب الإنتاجية ذات الأولوية. وفي هذا الإطار، يمكن للجزائر الاستفادة من هذا لمعالجة إشكالية ضعف الإنتاجية الزراعية، والتي ترتبط بغياب التوجيه التقني وضعف التكامل بين التمويل والمعرفة الزراعية.

ومن جهة أخرى، تؤكد تجربة الفيتنام على أهمية تنويع الإنتاج الغذائي وفقًا لاحتياجات السوق المحلي، بما يساهم في تحقيق توازن أفضل في سلة المنتجات الغذائية وتقليل الاعتماد على الخارج. وهو ما يشكل حلاً أساسيًا للجزائر، التي تعاني من محدودية التنوع الإنتاجي وضعف في تحقيق الأمن الغذائي في بعض الشُّعَب؛ كما يتضح أن توجيه التمويل نحو المحاصيل ذات الأولوية، خاصة تلك المرتبطة بالاستهلاك الواسع مثل الحبوب، يُسهم في تقليص الفجوة الغذائية وتعزيز سيادة الغذائية. وفي المقابل، لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية احتياجاتها من هذه المحاصيل، مما يعكس ضرورة إعادة توجيه السياسات التمويلية نحو هذه الشُّعَب الاستراتيجية.

وتُبرز التجربة أيضًا الدور الفعال للتعاونيات الزراعية في تنظيم الإنتاج والتسويق، وتعزيز فعالية تمويل سلاسل القيمة، من خلال تقليل التكاليف وتحسين التنسيق بين الفاعلين. وهو ما يمثل أحد التحديات في الجزائر، حيث لا تزال المركزية وضعف مشاركة الفلاحين تحدّ من فعالية هذا النموذج.

وأخيرًا، تؤكد تجربة الفيتنام أهمية دمج التمويل الزراعي ضمن سياسات أوسع تشمل الحماية الغذائية والاجتماعية، بما يجعل الشُّعَب الزراعية جزءًا من منظومة الأمن الغذائي الشامل. وفي هذا الإطار، تعاني الجزائر من نوع من عدم التنسيق بين السياسات القطاعية، مما يحد من فعالية التدخلات التنموية. وعليه يمكن تكييف هذه الدروس من خلال تبني مقاربة تدرجية تركز على تطوير آليات تمويل موجهة نحو الشُّعَب الاستراتيجية، خاصة الحبوب والخضر، مع تعزيز الربط بين التمويل والخدمات الإرشادية، ودعم التنظيم التعاوني للفلاحين. كما يتطلب ذلك تحسين بيئة التمويل من خلال تبسيط شروط النفاذ، وتوسيع التغطية المالية في المناطق الريفية، وتعزيز التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية، بما يضمن تحقيق أثر فعلي ومستدام على الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: تجربة رومانيا في تمويل الشُعَب الزراعية الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي

تم اختيار دولة رومانيا نظراً لأوجه التشابه الهيكلي التي تجمعها مع الجزائر على مستوى القطاع الزراعي، خصوصاً من حيث التحديات المتعلقة بتحديث أنماط الإنتاج، تعزيز التمويل الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. ويُعد القطاع الزراعي في كلا البلدين قطاعاً استراتيجياً يضطلع بدور اجتماعي واقتصادي محوري، رغم ما يعانيه من عراقيل هيكلية، أبرزها تفتت الملكية الزراعية، هشاشة البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى التمويل. استطاعت رومانيا تحقيق تقدم ملموس في مجال دعم وتمويل الزراعة خاصة بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث استفادت من برامج تمويل مشترك بين الدولة والمؤسسات الأوروبية، لا سيما من خلال سياسة التنمية الريفية (RDP) والآليات الموجهة لدمج صغار الفلاحين ضمن سلاسل القيمة المحلية والدولية¹. وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحليل السياسات التمويلية المعتمدة في رومانيا، وتقييم فعالية الأطر المؤسسية وآليات الدعم المالي، ودراسة تأثير التمويل الزراعي على الأداء الاقتصادي والأمن الغذائي، بالإضافة إلى تقديم الدروس المستفادة لحالة الجزائر.

المطلب الأول: مكانة الشُعَب الزراعية الإستراتيجية في رومانيا

تعتبر رومانيا إحدى أهم الدول في أوروبا، مدعومةً بأراضٍ خصبة ومناخ معتدل يتيح تنوعاً كبيراً في الإنتاج. وتحتل الحبوب، ولا سيما الذرة الصفراء والقمح، موقعاً استراتيجياً ضمن هيكل الإنتاج، ما جعل البلاد مورداً أساسياً لهذين المحصولين داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. وتشير بيانات متوسط الفترة (2000-2023) إلى تصدر الذرة قائمة المنتجات الزراعية من حيث الكمية، يليها القمح ثم الحليب الخام للأبقار والبطاطا وبذور عباد الشمس)، (الملحق 33: متوسط إنتاج رومانيا من السلع الزراعية الرئيسية من عام 2000 إلى عام 2023). ويعكس هذا التركيب الإنتاجي تنوعاً واضحاً في الشُعَب الزراعية لرومانيا، بما يمنح القطاع قدرةً أعلى على التكيف مع تقلبات السوق والمناخ. كما تشمل البنية الزراعية سلعاً أخرى ذات أهمية اقتصادية مثل: الشعير - العنب - الملفوف - الشمندر السكري، مما يُعزّز فرص التصنيع الغذائي وتوسيع سلاسل القيمة.

¹ Ministry of Agriculture and Rural Development of Romania (MADR), The On-going Evaluation of NRDP 2014-2020 during 2017-2020: Evaluation Study V – Small Farms and the Development of Associative Forms, available at: https://www.madr.ro/docs/dezvoltare-rurala/evaluare/2020/rezumat-executiv-studiu-de-evaluare-V_EN.pdf

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الجدول (49): أهم المنتجات الزراعية في رومانيا: الإنتاج والغلة (2000-2023)

السنة	عبد الشمس إنتاجية (طن/هكتار)	عبد الشمس إنتاج (مليون طن)	القمح: إنتاجية (طن/هكتار)	القمح: إنتاج (مليون طن)	الذرة: إنتاجية (طن/هكتار)	الذرة: إنتاج (مليون طن)
2000	0.8	0.8	3.7	3.2	2.2	2.7
2001	0.9	0.8	4.2	4.2	2.5	2.8
2002	1.2	1.2	4.3	4.3	2.4	3.2
2003	2.6	1.5	2.0	2.0	2.9	2.8
2004	1.4	1.4	4.0	5.5	2.6	2.5
2005	1.6	1.5	5.1	5.0	2.4	2.3
2006	0.8	0.8	4.8	4.5	2.1	2.1
2007	0.9	0.8	3.6	3.4	2.0	2.0
2008	0.9	0.9	3.9	3.7	2.6	2.75
2009	1.3	2.1	4.2	4.3	2.8	2.85
2010	1.4	1.9	4.5	4.6	2.9	2.8
2011	1.2	1.9	4.6	5.2	2.7	2.6
2012	1.4	2.2	4.6	6.8	2.55	2.55
2013	1.5	2.6	4.8	7.0	3.2	2.75
2014	1.6	2.8	4.6	7.8	3.1	2.55
2015	1.7	3.0	4.8	8.0	2.6	2.5
2016	1.3	1.6	5.0	8.3	3.0	2.6
2017	1.6	2.9	5.0	8.3	2.0	2.3
2018	1.4	2.3	3.0	3.1	2.1	2.0
2019	1.2	2.0	4.7	7.5	2.2	2.1
2020	1.1	1.9	4.7	7.8	2.3	2.0
2021	1.0	1.9	4.7	7.6	2.4	2.2
2022	1.0	1.9	4.7	8.0	2.3	2.4
2023	1.0	1.9	4.8	8.0	2.4	2.4

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>

يُظهر الجدول وجود تباين واضح بين المحاصيل من حيث الاستقرار والإنتاجية، ما يعكس اختلاف طبيعة كل شعبة ومدى تأثرها بالعوامل المناخية والتمويلية.

1- شعبة الذرة: هي من أهم المحاصيل، لكن إنتاجها ظلّ غير مستقر، حيث تراوح بين 2.0 و3.2 مليون طن، مع إنتاجية ضعيفة نسبياً (حوالي 2-3 طن/هكتار). هذا يدل على أن هذه الشعبة تعتمد بدرجة كبيرة على الظروف المناخية أكثر من اعتمادها على تحسينات تقنية أو تمويلية، مما يعكس هشاشة الإنتاج الغذائي الأساسي.

2-شعبة القمح: يُظهر اتجاهًا مختلفًا، حيث سجل نموًا واضحًا في الإنتاج خاصة بعد 2010، ليصل إلى حوالي 8 ملايين طن، مع إنتاجية مستقرة نسبيًا (حوالي 4.5-5 طن/هكتار). هذا يعكس وجود دعم تمويلي وتقني أكثر فعالية مقارنة بالذرة، مما ساهم في تحسين الأداء واستقرار الإنتاج.

3-شعبة عباد الشمس: يُظهر تقلبات حادة في الإنتاج رغم تحسينها التدريجي في الإنتاجية. فقد ارتفع الإنتاج من أقل من 1 مليون طن إلى حوالي 3 ملايين طن في بعض السنوات، لكنه بقي غير مستقر. وهذا يعكس أن هذه الشعبة لا تزال في مرحلة التوسع غير المستقر، رغم وجود محاولات لتحسين مردوديتها.

وبالتالي، يمكن استنتاج أن التحدي لا يكمن فقط في زيادة التمويل، بل في توجيهه نحو تقنيات مقاومة للمخاطر (المناخ، الجفاف) لضمان استدامة الإنتاج الغذائي.

المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في رومانيا وتحليل أثرها خلال الفترة (2000-2023)

عرفت رومانيا عدة برامج ومشاريع ساهمت في تطوير سياسات التمويل الزراعي منها:

أولاً: برامج ومشاريع التمويل الزراعي في رومانيا

اعتمدت رومانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي (2007) إطار السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، الذي ركز على دعم الدخل الفلاحي من خلال مساعدات مباشرة وبرامج تنمية ريفية. فعلياً، تضاعف حجم الدعم المالي للقطاع بين 2002 و2012 ليصل إلى نحو 16.4 مليار يورو، نصفها تقريباً من أموال الاتحاد الأوروبي. ومع تطبيق الترتيبات المرحلية للانضمام، زادت نسبة المساعدات المباشرة الأوروبية للفلاحين بشكل تدريجي، في حين انخفضت مساهمة الموازنة الوطنية (وكانت لا تزال تمثل 46% من التمويل خلال الفترة 2007-2012). وتركزت أهداف هذه السياسات على تحديث القطاع الزراعي وتعزيز قدرته التنافسية، ودعم المزارعين الشباب، وحماية البيئة الريفية وتحسين البنية التحتية في الأرياف¹.

1- الدعم المباشر للدخل الزراعي: يمثل الركيزة الأساسية، عبر تحويلات نقدية على أساس المساحات والمحاصيل، بما يشبه آليات الـ CAP في بقية الاتحاد الأوروبي. وتُقدّم هذه الدفعات بهدف استقرار دخل

¹ Hubbard, C. (2014). Romanian farm support: Has European Union membership made a difference? *Studies in Agricultural Economics*. Retrieved October 5, 2025.

الفلاحين وتحفيز الإنتاجية¹.

2- برنامج التنمية الريفية الوطني: (PNDR) وهو البرنامج طويل الأجل (2014-2020) الممول من الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية (EAFRD) والموازنة الوطنية، بإجمالي يقارب 12.7 مليار يورو (10.9) مليارات من الاتحاد الأوروبي + 1.7 مليار من الخزينة². (يهدف هذا البرنامج إلى تمويل مشاريع تحديث 5722 مزرعة/تعاونية ودعم 36,700 مزرعة صغيرة وإطلاق 14,325 مشروعاً لزراعيين شباب، بالإضافة إلى دعم ممارسات بيئية مستدامة على أكثر من مليون هكتار من الأراضي وتشجيع التنوع الاقتصادي في القرى (خلق نحو 22 ألف وظيفة وتنمية 4000 مشروع غير زراعي).

3- القروض الميسرة والضمانات الائتمانية: أنشئت مؤسسات تمويل وتسهيل ائتماني، مثل صندوق ضمانات القروض الريفية (FGCR)، وهو مؤسسة مختلطة عامة-خاصة تصدر ضمانات بنكية مدعومة بتمويل من وزارة الزراعة لمساعدة المزارعين ومعالجي المنتجات الزراعية على الحصول على القروض المصرفية³. وقد أتاح هذا الصندوق - إلى جانب إعادة استخدام الضمانات وإعادة تدويرها - توليد قروض مصرفية بحوالي 4.58 ضعف قيمة تمويل الصندوق الأصلي. فعلى سبيل المثال، خصصت رومانيا 116.03 مليون يورو من PNDR لصندوق الضمان، مما مكّن البنوك من منح قروض بقيمة إجمالية 425.5 مليون يورو لعمليات تنمية ريفية وزراعية. وخلال 2010-2014 ساهم ذلك في إنجاز نحو 740 مشروعاً زراعياً وريفاً (من 694 مستفيداً)، مما خلق أو حافظ على حوالي 10,200 وظيفة⁴.

4- تمويل دولي وتشاركي: شارك البنك الأوروبي للاستثمار بدعم مالي كبير لبرامج التنمية الريفية. فقد أقر البنك قرضاً بقيمة 450 مليون يورو لتمويل المساهمة الوطنية في 2014-2020 PNDR، وذلك بالتوازي مع منح الاتحاد الأوروبي. استُخدم هذا القرض (مع المنح الأوروبية) في تحديث نحو 3,000 مزرعة وتمويل 400 مشروع في التصنيع الزراعي و750 مشروعاً لتحسين الخدمات الريفية، مما عزز التنافسية وتطوير الاقتصاد القروي، وخلق فرص عمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

¹ European Commission, Direct payments, Common Agricultural Policy (CAP),:

https://agriculture.ec.europa.eu/common-agricultural-policy/income-support/direct-payments_en

² المفوضية الأوروبية - المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية، *Factsheet on 2014-2020 Rural Development Programme for Romania*, 2025

³ AECM. (2025). *FGCR – Romanian Rural Credit Guarantee Fund*. Retrieved October 5, 2025, from <https://aecm.eu/fgcr-romanian-rural-credit-guarantee-fund/>

⁴ fi-compass. (2015). *Rural Credit Guarantee Fund – Case Study (Romania)*. European Investment Bank & European Commission. Retrieved October 5, 2025, from https://www.fi-compass.eu/sites/default/files/publications/case_study_rural_credit_guarantee_fund_romania_0.pdf. [fi-compass](https://www.fi-compass.eu)

الأرياف¹.

ساهمت هذه الحزمة المتكاملة من البرامج في تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي الروماني. فبفضل تحسين مستوى التمويل الرأسمالي والتقني، رفعت رومانيا إنتاجها من الحبوب في 2023 إلى 20.8 مليون طن (ما يعادل 7.7% من الإنتاج الإجمالي للاتحاد الأوروبي) بزيادة 10.2% عن 2022².

ثانياً: تحليل أثر التمويل الزراعي في رومانيا خلال الفترة (2000-2023)

من أجل تقييم أثر سياسات التمويل على الأمن الغذائي والنمو الزراعي في رومانيا، سيتم تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والغذائية.

1- التمويل الزراعي والأداء الاقتصادي والزراعي:

ومن أجل تحليل أثر سياسات التمويل الزراعي على الأداء الاقتصادي والأمن الغذائي في رومانيا، اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على مجموعة من المؤشرات الكمية التي تربط بين التمويل ومخرجات القطاع الزراعي. فقد ركزت دراسة (Alexandri & Luca, 2009)³ على مؤشرات الدعم العمومي المباشر، خاصة المدفوعات المباشرة للفلاحين والقيمة المضافة الزراعية، لإبراز دور التمويل في دعم الدخل الزراعي وتحسين أداء القطاع. كما اعتمدت دراسة (Rusali, 2016)⁴ على مؤشرات اقتصادية مثل القيمة المضافة، والعمالة الزراعية، والإنتاجية، والاستثمار الزراعي (رأس المال الثابت)، لتحليل ديناميكيات النمو في المناطق الريفية. واستخدمت دراسة (Czubak et al., 2020)⁵ بيانات دقيقة على مستوى المزارع لقياس أثر تمويلات التنمية الريفية في إطار السياسة الزراعية المشتركة على تطور القدرات الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي. كما بينت تقارير وزارة الزراعة الرومانية⁶ من خلال تقييم برامج التنمية الريفية أن مؤشرات دعم المزارع الصغيرة والهياكل التعاونية تُعد أدوات أساسية لقياس فعالية

¹ European Investment Bank. (2018, September 17). *Romania: EIB supports Rural Development Programme with EUR 450 million*. Retrieved October 5, 2025, from <https://www.eib.org/en/press/all/2018-230-eib-supports-romanas-rural-development-programme-with-eur-450-million>

² National Institute of Statistics of Romania (INSSE), Crop production for the main crops in 2024 (provisional data), 31 March 2025,; https://insse.ro/cms/sites/default/files/com_presa/com_pdf/prod_veg_e24.pdf

³ Alexandri, C., & Luca, L. (2009). State Aids in Romanian Agriculture. https://ipe.ro/RePEc/iag/iag_pdf/AERD0901_39-60.pdf

⁴ Rusali, M.-A. (2016). *Key Policies and Socio-Economic Growth Factors of Rural Areas in the European Union*. https://www.econstor.eu/bitstream/10419/163403/1/ICEADR-2016_p388.pdf

⁵ Czubak, W. et al. (2020). *Sustainable Economic Development of Farms in Central and Eastern European Countries*. <https://www.mdpi.com/2077-0472/10/4/93>

⁶ Ministry of Agriculture and Rural Development of Romania (MADR). *The On-Going Evaluation of NRDP 2014–2020: Evaluation Study V – Small Farms and the Development of Associative Forms*. https://www.madr.ro/docs/dezvoltare-rurala/evaluare_/2020/rezumat-executiv-studiu-de-evaluare-V_EN.pdf

التمويل في تحديث القطاع الزراعي ودمجه في سلاسل القيمة.

1- المؤشرات الإقتصادية

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية

جدول(50): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP) في رومانيا (2000-2023)

السنة	الناتج للفرد (PPP دولار)	السنة	الناتج للفرد (PPP دولار)
2000	16000	2012	29000
2001	17000	2013	29500
2002	18000	2014	31000
2003	19000	2015	33000
2004	20000	2016	35000
2005	22000	2017	37000
2006	25000	2018	38000
2007	27500	2019	39000
2008	26500	2020	41000
2009	26000	2021	43000
2010	27000	2022	44000
2011	28000	2023	44500

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank) قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators) تم الاطلاع في

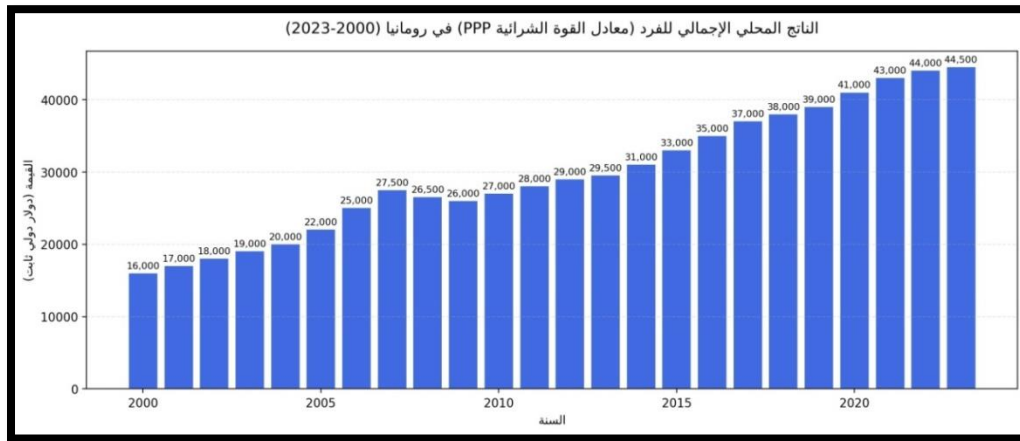
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=RO>

يُظهر تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية) في رومانيا خلال الفترة (2000-2023) مسارًا تصاعديًا واضحًا، حيث ارتفع من نحو 16,000 دولار إلى أكثر من 44,500 دولار، ما يعكس تحولًا اقتصاديًا هيكليًا تدريجيًا. ورغم تسجيل تراجع مؤقت خلال الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، إلا أن الاقتصاد الروماني استعاد ديناميكيته سريعًا، ليدخل مرحلة نمو مستقر ومتسارع خاصة بعد 2015. ويُفسّر هذا الاتجاه بجملة من العوامل، أبرزها الإصلاحات الاقتصادية، وتحسن الإنتاجية، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد الأوروبي¹. وفي هذا المجال، لا يُعد التمويل الزراعي العامل الوحيد وراء هذا النمو، لكنه ساهم بشكل غير مباشر من خلال دعم الإنتاجية الزراعية وتحسين سلاسل القيمة الغذائية، ما انعكس إيجابًا على الدخل والاستقرار الاقتصادي. وعليه، تؤكد التجربة الرومانية أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب منظومة متكاملة من السياسات، يكون فيها التمويل الزراعي عنصرًا داعمًا موجّهًا، وليس أداة معزولة. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ European Commission, Assessment of the 2019 Convergence Programme for Romania, Brussels, 2019, : https://economy-finance.ec.europa.eu/document/download/6188773b-1091-40e8-bd1d-d6e83c3c2357_en

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (63): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا خلال الفترة 2000-2023.



المصدر: بيانات البنك الدولي، (World Bank) قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، (World DevelopmentIndicators) تم

الاطلاع في <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD2025>

ب- حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي

جدول (51): تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا (2000-2023)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2000	11.2	2012	6.5
2001	12.6	2013	6.1
2002	13.1	2014	5.8
2003	11.7	2015	5.3
2004	12.0	2016	5.1
2005	13.0	2017	5.0
2006	8.5	2018	4.8
2007	6.4	2019	4.9
2008	6.1	2020	5.1
2009	6.2	2021	4.8
2010	7.0	2022	4.7
2011	6.9	2023	4.6

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World DevelopmentIndicators)، مؤشر:

Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP) – Romania

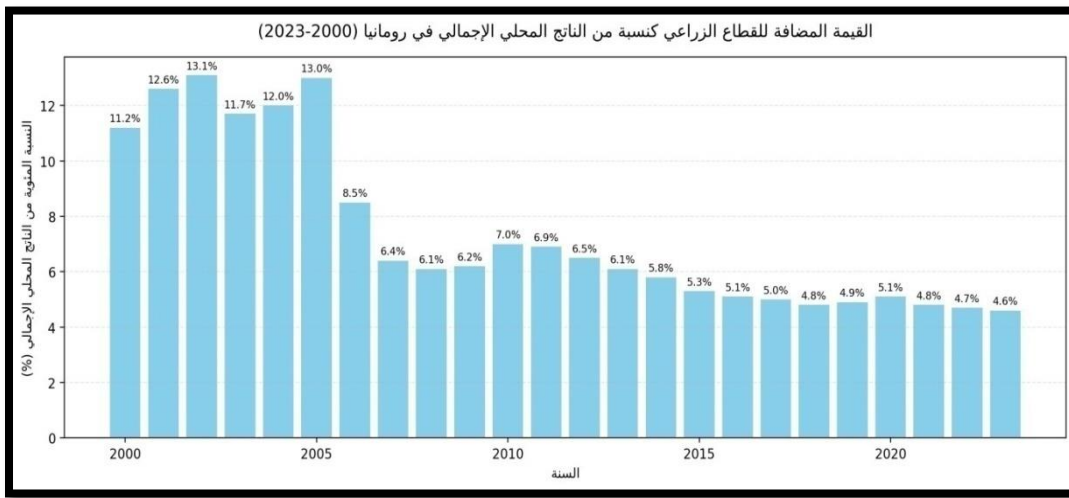
على: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=RO>

يُظهر الجدول أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا عرفت اتجاهًا تنازليًا واضحًا خلال الفترة (2000-2023)، إذ انخفضت من 11.2% سنة 2000 إلى 4.6% سنة 2023، رغم بعض التذبذبات المرحلية. وقد سجلت النسبة مستويات مرتفعة نسبيًا في بداية الفترة، حيث تجاوزت 13% في بعض السنوات، ما يعكس الوزن التقليدي المهم للزراعة داخل البنية الاقتصادية

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الرومانية. غير أن الانخفاض السريع بعد 2005، خاصة إلى 8.5% سنة 2006 ثم إلى حدود 6% في السنوات اللاحقة، يدل على حدوث تحول هيكلي تدريجي في الاقتصاد، تمثل في توسع مساهمة القطاعات الأخرى، خاصة الصناعة والخدمات، بوتيرة أسرع من الزراعة¹. ولا يعني هذا التراجع بالضرورة ضعف القطاع الزراعي في حد ذاته، بل قد يعكس أيضًا نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع، وتغيراً في هيكل الاقتصاد الوطني مع الاندماج الأوروبي وتحديث الأنشطة الإنتاجية. ومع ذلك فإن استمرار النسبة عند مستوى يقارب 5% في السنوات الأخيرة يبين أن الزراعة بقيت قطاعاً حاضراً ومهماً، لكنها لم تعد المحرك النسبي الرئيسي للنشاط الاقتصادي، والشكل التالي يوضح هذا التطور.

الشكل(64):تطور نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا خلال 2000-2023



المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، مؤشر : Agriculture,

forestry, and fishing, value added (% of GDP) – Romania

على: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=RO>

ج- التوجه الزراعي للنفقات الحكومية

الجدول(52): تطور مؤشر التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي (AOI) في رومانيا (2001-2022)

السنة	قيمة المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
2001	0.12	2012	0.43
2002	0.12	2013	0.43
2003	0.20	2014	0.42
2004	0.26	2015	0.32
2005	0.33	2016	0.48

¹ European Commission, 2023 Country Report – Romania, Brussels, 2023؛ Eurostat, Services represented 73% of EU's total GVA, https://economy-finance.ec.europa.eu/system/files/2023-06/ip247_en.pdf

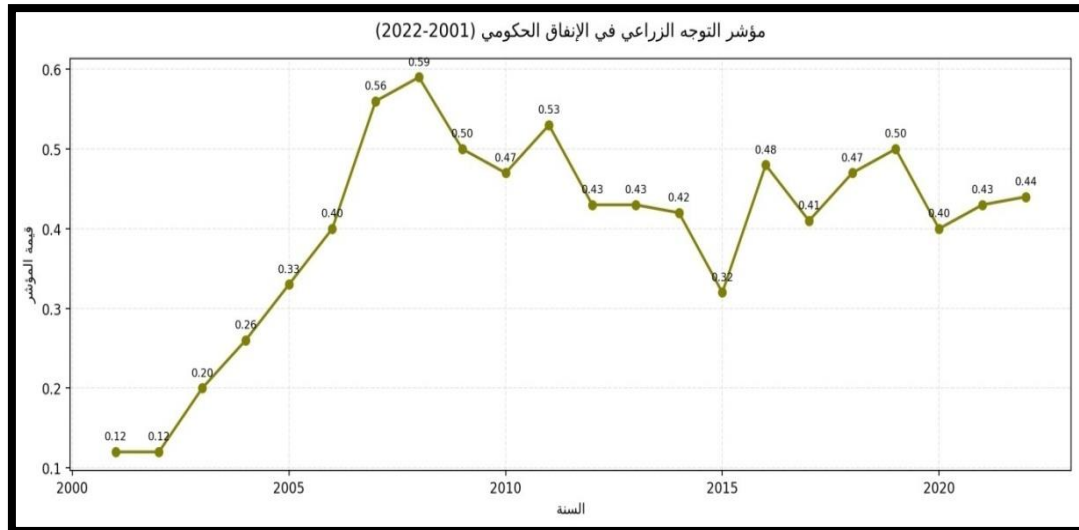
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

0.41	2017	0.40	2006
0.47	2018	0.56	2007
0.50	2019	0.59	2008
0.40	2020	0.50	2009
0.43	2021	0.47	2010
0.44	2022	0.53	2011

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، قاعدة بيانات الإحصاءات الزراعية FAOSTAT ، متاح على : <https://www.fao.org/faostat/en/#data/SDGB>

يُظهر مؤشر التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي (AOI) في رومانيا خلال الفترة (2001-2022) مسارًا متذبذبًا يعكس تغير أولويات السياسة المالية تجاه القطاع الزراعي، حيث ارتفع من مستويات منخفضة جدًا في بداية الفترة (0.12) إلى ذروة بلغت نحو (0.59) في 2008، ما يدل على تعزيز نسبي لدعم الزراعة خلال مرحلة التحول الاقتصادي والاندماج الأوروبي. غير أن المؤشر عرف تراجعًا تدريجيًا بعد ذلك ليستقر في حدود (0.4-0.5) خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يشير إلى أن الإنفاق الزراعي لم يعد يتناسب بنفس الوتيرة مع أهمية القطاع داخل الاقتصاد. كما تكشف هذه التذبذبات عن غياب استقرار في توجيه الموارد المالية نحو الزراعة، مقارنة بقطاعات أخرى أكثر ديناميكية. وبذلك، توضح التجربة الرومانية أن فعالية التمويل الزراعي لا ترتبط فقط بحجم الإنفاق، بل أيضًا بانتظامه وتوجيهه الاستراتيجي، وهو ما يشكل عنصرًا حاسمًا في تحقيق التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي. يبين الشكل التالي تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في رومانيا خلال الفترة 2001-2022

الشكل (65): تطور مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في رومانيا خلال الفترة 2001-2022



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، قاعدة بيانات الإحصاءات الزراعية FAOSTAT ، متاح على : <https://www.fao.org/faostat/en/#data/SDGB>

د- حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي

جدول (53): تطور حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في رومانيا خلال الفترة 2001-2022 (نسبة مئوية)

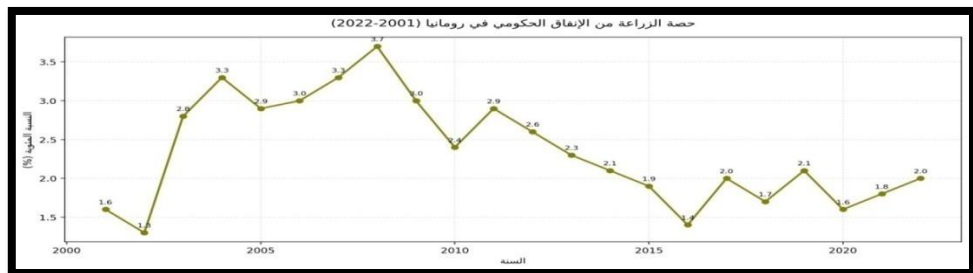
السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2001	1.6	2012	2.6
2002	1.3	2013	2.3
2003	2.8	2014	2.1
2004	3.3	2015	1.9
2005	2.9	2016	1.4
2006	3.0	2017	2.0
2007	3.3	2018	1.7
2008	3.7	2019	2.1
2009	3.0	2020	1.6
2010	2.4	2021	1.8
2011	2.9	2022	2.0

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، قسم الإنفاق الحكومي الزراعي، متاح

على: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/EA>

يُظهر الجدول مسارًا متذبذبًا يميل إلى التراجع على المدى الطويل، حيث ارتفعت النسبة من حوالي 1.6% في بداية الفترة إلى ذروة بلغت 3.7% سنة 2008، ما يعكس مرحلة دعم مالي نسبي قوي للقطاع الزراعي، خاصة في سياق التحول الاقتصادي والتهيئة للاندماج الأوروبي. غير أن هذا التوجه لم يستمر، إذ سجلت النسبة انخفاضًا تدريجيًا بعد ذلك لتستقر في حدود 2% أو أقل، مع بعض التقلبات الظرفية. ويشير هذا المسار إلى تراجع الأولوية النسبية للقطاع الزراعي داخل هيكل الإنفاق العام، مقابل توجيه موارد أكبر نحو قطاعات أخرى أكثر ديناميكية. كما يعكس عدم استقرار واضح في سياسة تمويل الزراعة من حيث الحجم، وهو ما قد يحدّ من فعالية هذا التمويل في تحقيق نتائج مستدامة. وبذلك، تؤكد التجربة أن حجم الإنفاق الزراعي، رغم أهميته، يظل عاملاً غير كافٍ ما لم يُدعم بتوجيه استراتيجي مستقر ومتكامل يعزز الإنتاجية والأمن الغذائي. والشكل التالي يبين هذا التطور.

الشكل (66): تطور حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في رومانيا خلال الفترة 2001-2022 (نسبة مئوية)



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، قسم الإنفاق الحكومي الزراعي، متاح

على: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/EA>

المؤشرات الزراعية

أ- العمالة في القطاع الزراعي

جدول (54): تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في رومانيا (2000-2022)

السنة	نسبة العمالة الزراعية (%)	السنة	نسبة العمالة الزراعية (%)
2000	44.4	2012	27.4
2001	44.0	2013	26.8
2002	38.0	2014	25.1
2003	35.0	2015	23.6
2004	32.0	2016	22.5
2005	29.7	2017	21.5
2006	28.1	2018	20.5
2007	27.3	2019	19.5
2008	27.5	2020	18.8
2009	29.0	2021	18.1
2010	28.5	2022	17.5
2011	27.9	-	-

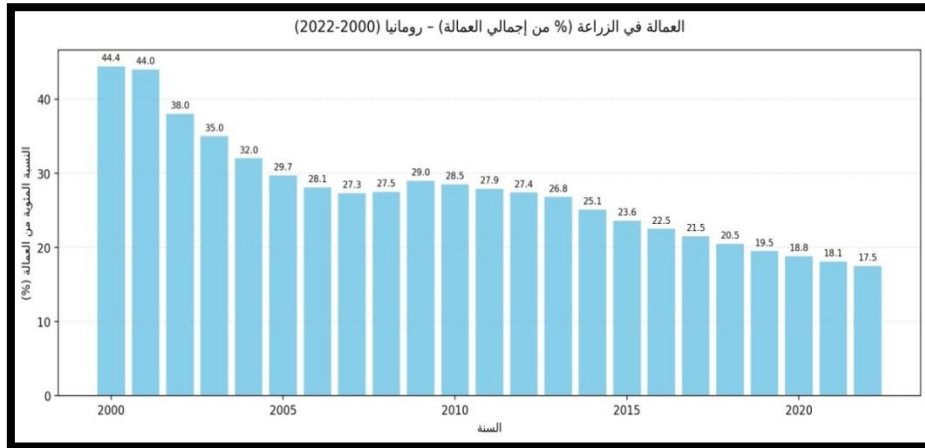
المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية - نسبة التوظيف في الزراعة (% من إجمالي التوظيف). تم الاطلاع مارس

2025 من <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

يُظهر الجدول اتجاهًا تنازليًا واضحًا في نسبة العمالة الزراعية في رومانيا خلال الفترة (2000-2022)، حيث انخفضت من حوالي 44% إلى أقل من 18%. يعكس هذا التراجع تحولًا هيكليًا تدريجيًا في الاقتصاد، تمثل في انتقال اليد العاملة نحو قطاعات أكثر إنتاجية مثل الصناعة والخدمات. كما يشير إلى تحسن الكفاءة الزراعية، حيث أصبح بالإمكان تحقيق مستويات إنتاج أعلى باستخدام عدد أقل من العمال، بفضل التحديث التكنولوجي وتطور أساليب الإنتاج¹. ورغم تسجيل بعض الارتفاعات المؤقتة (مثل 2009)، إلا أن الاتجاه العام بقي تنازليًا، ما يؤكد أن القطاع الزراعي لم يعد المشغل الرئيسي للقوى العاملة، وهو نمط شائع في الاقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة انتقال نحو التنمية. والشكل التاليين هذا التطور.

¹World Bank, Romania - Agricultural Support Services Project
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/171201468251727497/romania-agricultural-support-services-project>

الشكل (67): تطور نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في رومانيا خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية - نسبة التوظيف في الزراعة (% من إجمالي التوظيف). تم

الاطلاع مارس 2025 من <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

يوضح هذا المؤشر التحول الهيكلي الذي عرفه القطاع الزراعي في رومانيا، حيث يعكس تراجع نسبة العمالة الزراعية أهمية دعم تحديث القطاع لرفع الإنتاجية دون الاعتماد المفرط على العمالة التقليدية، ومواكبة لهذا التحول في هيكل سوق العمل الزراعي، تُظهر المؤشرات الكمية صورة أكثر تكاملاً لأداء القطاع؛ إذ أخذ مؤشر إنتاج المحاصيل مساراً تصاعدياً إجمالاً مع بعض التقلب بعد سنة 2018، مما يعكس أثر التحديث والتمويل الموجّه في دعم الإنتاج

كما يتقاطع ذلك مع تطور إنتاجية الحبوب بالهكتار¹، التي بلغت ذروة لافتة في سنة 2018 قبل تسجيل تراجع طفيف، وهو ما يبرز أهمية الاستثمار طويل الأجل في الري والتكنولوجيا لمواجهة الصدمات المناخية (الملحق 38)، حيث يُظهر مؤشر إنتاج الغذاء اتجاهاً تصاعدياً يدعم مرونة العرض الغذائي على المدى المتوسط، مع فترات أداء قوية خاصة خلال السنين (2017-2018)

2- تحليل أثر التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في رومانيا خلال الفترة (2000-2023)

يشكّل تحليل العلاقة بين التمويل الزراعي والأمن الغذائي في رومانيا أهمية في الأدبيات الحديثة، حيث سعت العديد من الدراسات إلى توظيف مؤشرات كمية لقياس أثر السياسات التمويلية على أداء

¹ World Bank, World Development Indicators, Cereal yield (kg per hectare) – Viet Nam, and Food production index (2014–2016 = 100) – Viet Nam, based on FAO data,:

<https://data.worldbank.org/indicator/AG.YLD.CREL.KG?locations=VN>

القطاع الزراعي ومخرجاته الغذائية. فقد اعتمدت دراسة (Istudor et al. 2014)¹ على مؤشرات كفاية الإمدادات الغذائية، ومتوسط البروتين، وقيمة الإنتاج الغذائي لتقييم وضع الأمن الغذائي. كما استخدمت دراسة (Drăgoi et al. 2018)² مؤشرات الإنتاج الزراعي وتوافر الغذاء وتقلب الإمدادات ضمن تحليل قياسي لقياس تطور الأمن الغذائي. وفي جانب التمويل، ركزت دراسة (Galluzzo 2021)³ على إعانات السياسة الزراعية المشتركة (CAP) ومؤشرات الكفاءة والإنتاجية، في حين أبرز تقرير (fi-compass 2020)⁴ مؤشرات القيمة المضافة الزراعية، والاستثمار، والتشغيل، وفجوة التمويل. وعليه، يندرج اعتماد هذه المؤشرات ضمن امتداد منهجي للأدبيات التي تربط بين التمويل الزراعي ومخرجاته الغذائية، من خلال تحليل أبعاد التوفر، والوصول، والاستقرار.

أولاً- تحليل بُعد التوافر

أ- عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية

جدول (55): عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (مليون) (متوسط ثلاث سنوات)

الفترة (متوسط 3 سنوات)	الرجال (مليون)	النساء (مليون)	الإجمالي (مليون شخص)
2016-2014	1.3	1.9	3.8
2017-2015	1.1	1.7	3.3
2018-2016	1.0	1.4	2.9
2019-2017	1.0	1.3	2.8
2020-2018	1.0	1.3	2.7
2021-2019	1.0	1.3	2.6
2022-2020	1.1	1.6	3.2
2023-2021	1.3	1.9	3.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT - مؤشرات الأمن الغذائي (Food Security)

[https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:\(Indicators\)](https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:(Indicators))

يُظهر الجدول تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في رومانيا خلال الفترة (2014-2023) اتجاهًا مزدوجًا يتمثل في انخفاض تدريجي ثم ارتفاع لاحق. ففي المرحلة الأولى (2014-2016 إلى 2019-2021)، انخفض العدد الإجمالي من 3.8 إلى 2.6 مليون شخص، ما

¹Istudor, N., Ion, R.A., Petrescu, I.E., et al. (2014): *Food Security in Romania—A Modern Approach for Developing Sustainable Agriculture*

²Drăgoi, M.C., Andrei, J.V., Mieilă, M., Panait, M., Dobrotă, C.E., & Lădaru, R.G. (2018) Food Safety and Security in Romania – An Econometric Analysis in the Context of National Agricultural Paradigm Transformation

³Galluzzo, N. (2021): Estimation of the Impact of CAP Subsidies as Environmental Variables on Romanian Farms

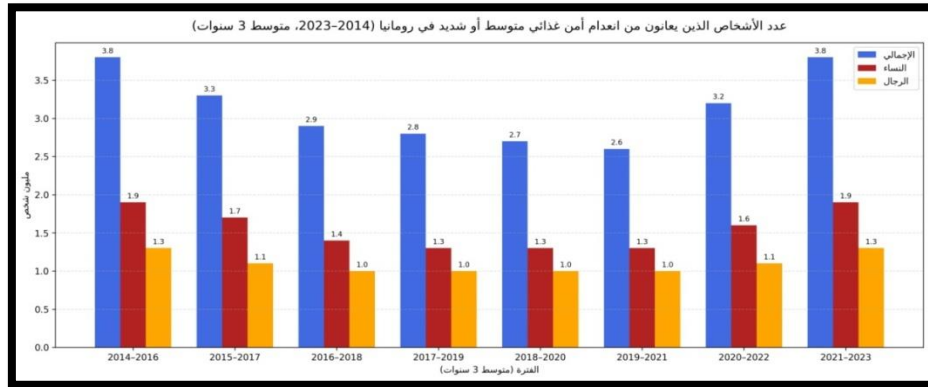
⁴ fi-compass / European Investment Bank / European Commission (2020): Financial Needs in the Agriculture and Agri-Food Sectors in Romania

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

يعكس تحسناً نسبياً في الأوضاع الغذائية، يُحتمل ارتباطه بتحسين الأداء الاقتصادي وتكامل السياسات الزراعية ضمن إطار الاتحاد الأوروبي. غير أن هذا الاتجاه الإيجابي لم يستمر، حيث سُجلت عودة للارتفاع بعد 2020 ليلعب العدد مجدداً 3.8 مليون شخص خلال (2021-2023)، وهو ما يشير إلى هشاشة الاستقرار الغذائي أمام الصدمات، خاصة الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 واضطرابات سلاسل الإمداد¹.

كما يُلاحظ أن النساء يمثلن نسبة أعلى من المتضررين مقارنة بالرجال طوال الفترة، ما يعكس وجود فجوة اجتماعية في التعرض لانعدام الأمن الغذائي، وهو ما يستدعي سياسات تمويل واستهداف أكثر عدالة وشمولاً. وعليه توضح هذه النتائج أن تحسين الأمن الغذائي لا يعتمد فقط على النمو الاقتصادي أو الإنتاج الزراعي، بل يتطلب استمرارية ومرونة في سياسات التمويل الزراعي والاجتماعي لضمان الاستقرار على المدى الطويل. والشكل التالي يمثل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد

الشكل (68): عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (مليون) (متوسط ثلاث سنوات)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي - عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد

ثاني - تحليل بعد الوصول

أ- الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية (السعر الثابت للدولار الدولي لعام 2011)

¹European Commission, *Ensuring Global Food Supply and Food Security*, Directorate-General for Agriculture and Rural Development,

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية
على الأمن الغذائي

جدول(56): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا وفق تعادل القوة الشرائية (بالدولار الدولي الثابت لعام 2011) خلال الفترة (2000-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد PPP دولار ثابت (2011)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد PPP دولار ثابت (2011)
2000	14500	2012	28300
2001	15700	2013	29300
2002	17100	2014	30400
2003	17690	2015	33300
2004	19700	2016	36200
2005	21000	2017	37500
2006	22900	2018	35800
2007	25000	2019	37390
2008	27500	2020	39500
2009	26300	2021	41700
2010	27100	2022	43500
2011	27900	-	-

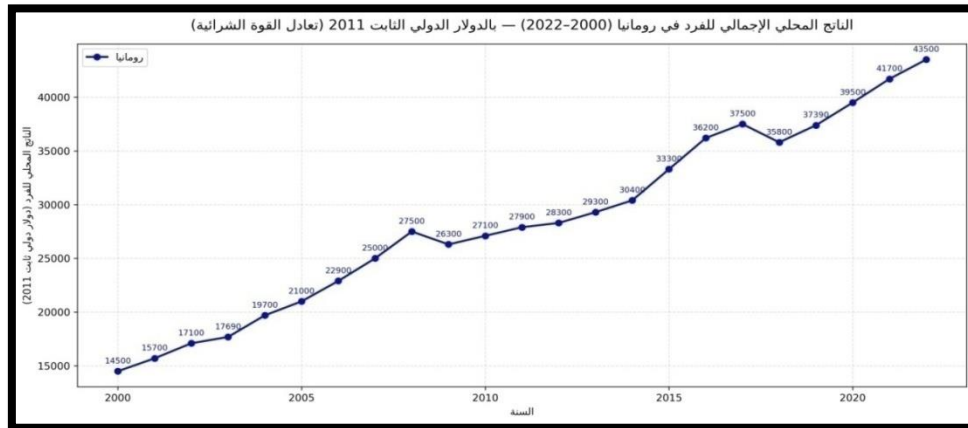
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي

<https://www.fao.org/statistics/data-dissemination/food-security-and-nutrition/en>

يُظهر الجدول تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا خلال الفترة (2000-2022) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا يعكس تحسنًا مستمرًا في المستوى المعيشي. فقد ارتفع المؤشر من حوالي 14,500 دولار سنة 2000 إلى 43,500 دولار سنة 2022، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف خلال تلك الفترة، وهو ما يدل على ديناميكية النمو الاقتصادي وتسارع عملية التقارب مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي. ورغم هذا الاتجاه العام الإيجابي، يُلاحظ تسجيل بعض التراجعات المؤقتة، خاصة في 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وكذلك في 2018، مما يعكس حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية. غير أن سرعة التعافي بعد هذه الفترات تؤكد وجود مرونة اقتصادية نسبية. كما يعكس هذا النمو تحسن الإنتاجية وتطور مختلف القطاعات، بما فيها القطاع الزراعي، الذي استفاد من سياسات الدعم والتمويل ضمن إطار السياسة الزراعية المشتركة (CAP). ومع ذلك، فإن هذا التحسن في الدخل لا يعني بالضرورة تحقيق استقرار غذائي كامل، وهو ما يفسر استمرار بعض مظاهر الهشاشة الغذائية رغم النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (69): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في رومانيا وفق تعادل القوة الشرائية (بالدولار الدولي الثابت لعام 2011) خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات الأمن الغذائي

ثالثاً - تحليل بعد الاستخدام

أ- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد

جدول (57): معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل/ الحاد في رومانيا، الاتجاه السنوي (2015-2023) (%)

السنة	الحد الأدنى (%)	الحد الأعلى (%)	التقدير (%)
2015	18.0	22.0	20.0
2016	16.0	19.0	18.0
2017	14.0	17.0	16.0
2018	13.0	16.0	15.0
2019	13.5	16.0	15.0
2020	12.0	14.5	14.0
2021	11.5	13.5	12.5
2022	16.0	19.0	18.0
2023	18.0	19.5	20.0

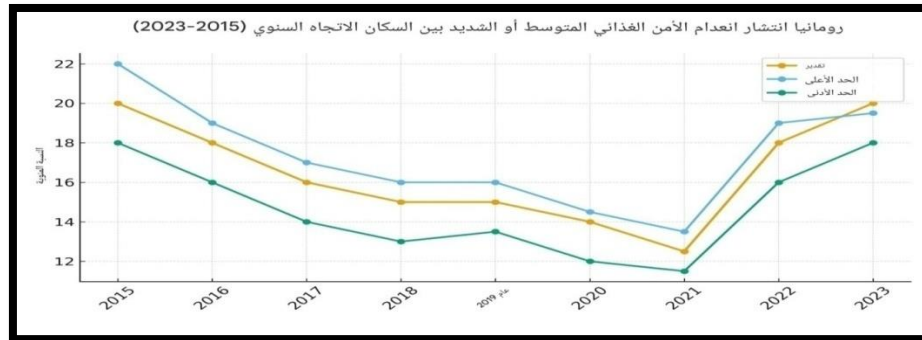
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)، بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة.

يُظهر الجدول تحسن تدريجي في نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي ثم تدهور لاحق. ففي المرحلة الأولى (2015-2021)، انخفضت النسبة من حوالي 20% إلى 12.5%، ما يعكس تحسناً ملموساً في مستوى الأمن الغذائي، ويُحتمل ارتباطه بتحسين الظروف الاقتصادية وزيادة فعالية السياسات الاجتماعية والزراعية. غير أن هذا الاتجاه الإيجابي لم يستمر، حيث شهدت سنتي (2022-2023) ارتفاعاً حاداً لتصل النسبة مجدداً إلى حوالي 20%، وهو ما يعكس تأثير الأمن الغذائي بالصدمات الخارجية، خاصة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. كما يُلاحظ أن الفجوة بين الحد الأعلى والأدنى بقيت محدودة نسبياً، ما يشير إلى استقرار نسبي في تقديرات المؤشر رغم التغيرات، ويعزز

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

موثوقية الاتجاه العام. وتؤكد هذه النتائج أن التحسن في الأمن الغذائي يتحقق على المدى المتوسط، لكنه يظل هشاً وقابلاً للتراجع في ظل الأزمات، مما يبرز أهمية تبني سياسات تمويل زراعي مرنة ومستدامة قادرة على امتصاص الصدمات وضمان استقرار الوصول إلى الغذاء. وهذا حسب الشكل الموالي.

الشكل (70): معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في رومانيا، الاتجاه السنوي (2015-2023). (%)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)، بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة/

رابعا - تحليل بعد الاستقرار

أ - قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع

الجدول (58): تطور قيمة واردات الغذاء كنسبة من إجمالي صادرات السلع في رومانيا خلال الفترة 2000-2022

الفترة (متوسط 3 سنوات)	واردات الغذاء من إجمالي الصادرات (%)	الفترة (متوسط 3 سنوات)	واردات الغذاء من إجمالي الصادرات (%)
2002-2000	6.8	2012-2010	8.0
2003-2001	6.8	2013-2011	8.0
2004-2002	6.8	2014-2012	8.0
2005-2003	6.8	2015-2013	8.0
2006-2004	7.0	2016-2014	8.0
2007-2005	8.0	2017-2015	9.0
2008-2006	9.0	2018-2016	9.0
2009-2007	10.0	2019-2017	9.0
2010-2008	9.0	2020-2018	10.0
2011-2009	8.0	2021-2019	11.0
-	-	2022-2020	12.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، قسم مؤشرات الأمن الغذائي، تم الاطلاع في 03 أبريل 2025، متاح

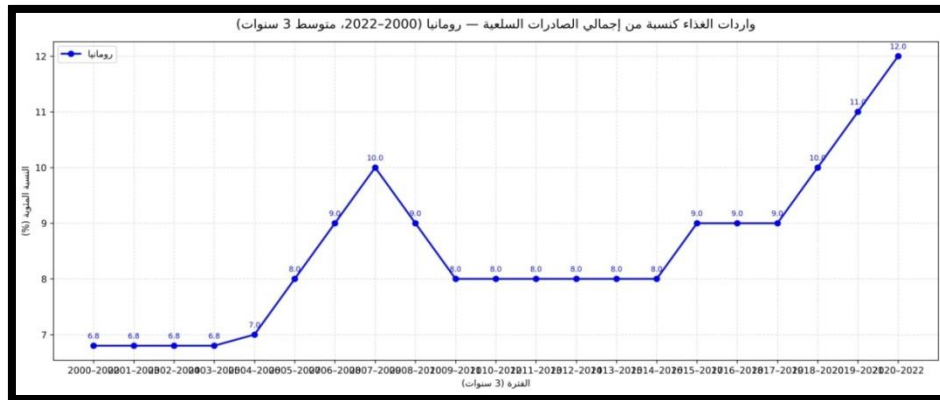
على: <https://www.fao.org/faostat/ar/#country/>

يُظهر الجدول أن نسبة واردات الغذاء من إجمالي الصادرات السلعية في رومانيا اتخذت اتجاهًا تصاعديًا عامًا خلال الفترة المدروسة، إذ ارتفعت من 6.8% في بداية السلسلة إلى 12.0% في نهايتها. ويعكس ذلك تزايد الوزن النسبي للواردات الغذائية مقارنة بقدرة الصادرات السلعية على تغطيتها.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

ويمكن ملاحظة ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة استقرار نسبي عند مستوى منخفض بين 2000-2005، ثم مرحلة ارتفاع واضح بين 2005-2009 بلغت فيها النسبة 10%، تلتها فترة شبه مستقرة حول 8-9% خلال 2009-2019، قبل أن تسجل ارتفاعاً جديداً بعد 2018 لتصل إلى أعلى مستوى في 2020-2022. ويدل هذا المسار على أن وضع التجارة الغذائية في رومانيا عرف تحسناً محدوداً من حيث الاستقرار خلال بعض السنوات، لكنه ظل معرضاً للضغط الخارجي، خاصة مع ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية في السنوات الأخيرة. ومن زاوية الأمن الغذائي، فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تنامي الاعتماد النسبي على الخارج في تلبية جزء من الاحتياجات الغذائية، بما قد يزيد من هشاشة النظام الغذائي أمام تقلبات الأسعار الدولية أو اضطرابات الإمداد. والشكل يوضح تطور قيمة واردات الغذاء (الشكل 71): تطور قيمة واردات الغذاء كنسبة من إجمالي صادرات السلع في رومانيا (متوسط متحرك لـ 3 سنوات)

خلال الفترة 2022-2000

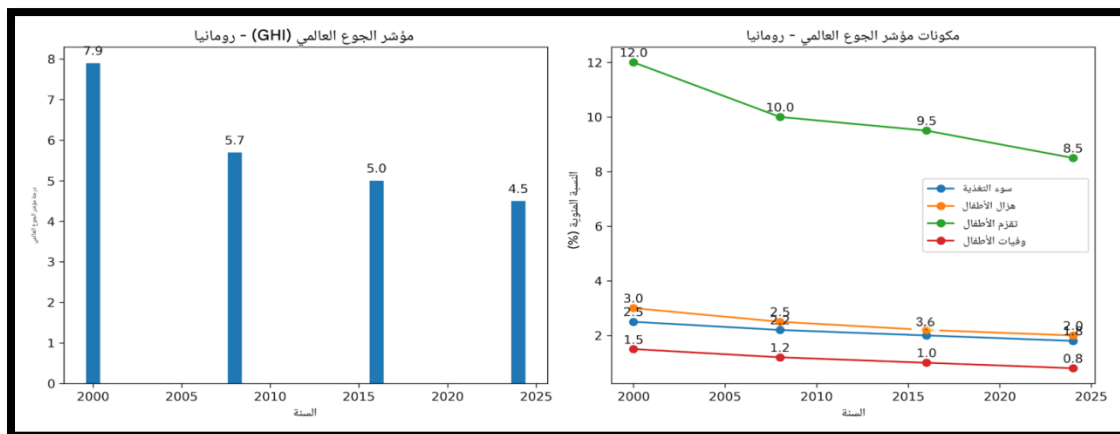


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT، قسم مؤشرات الأمن الغذائي، متاح

على: <https://www.fao.org/faostat/ar/#country/>

خامساً - تحليل مؤشر الجوع العالمي

الشكل (72): تطور مؤشر الجوع العالمي ومكوناته في رومانيا خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، تقرير مؤشر الجوع العالمي 2024. تم الاطلاع عليه في فيفري 2025 من <https://www.globalhungerindex.org/>

في عام 2024، صُنِّفَت رومانيا ضمن فئة "الجوع المنخفض" على مؤشر الجوع العالمي (GHI)، بدرجة تقل عن 5، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في وضع الأمن الغذائي مقارنة بالفترات السابقة. ويرجع هذا التقدم إلى تراجع معدلات نقص التغذية إلى أقل من 2.5%، وانخفاض نسبة الهزال لدى الأطفال إلى نحو 1.8%، إلى جانب تحسن مؤشرات وفيات الأطفال، وهو ما يعكس فعالية السياسات الصحية والغذائية وتكاملها مع التحسن الاقتصادي العام. وتُظهر بيانات (الملحق 51: تطور مؤشر الجوع العالمي في رومانيا وأبعاده الفرعية بين (2000 و2024) اتجاهًا متناقصاً لمؤشر الجوع العالمي، حيث انخفضت قيمته من 7.9 سنة 2000 إلى أقل من 5 في 2024، ومع ذلك لا تزال نسبة التقزم بين الأطفال (حوالي 6.4%) تمثل تحدياً قائماً، مما يعكس وجود اختلالات هيكلية في جودة التغذية وتفاوتاً في الاستفادة من التحسن الاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية. ويشير ذلك إلى أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتصر على توفر الغذاء، بل يتطلب أيضاً تحسين نوعيته وضمان عدالة توزيعه بين مختلف الفئات.

المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة رومانيا والدروس المستفادة منها

تُظهر تجربة رومانيا في مجال التمويل الزراعي نموذجاً إصلاحياً متكاملاً، استند إلى إعادة توجيه الدعم المالي نحو الشُعَب الزراعية الإستراتيجية، وخصوصاً الحبوب، والخضر، والزراعات الجافة. وقد بينت التجربة أن فعالية التمويل الزراعي لا تتحقق إلا في إطار رؤية قطاعية دقيقة تُراعي خصوصيات كل شعبة، وترتبط آليات التمويل بالأداء الإنتاجي والمردودية الفعلية، وهو ما تؤكد الأدبيات التي أبرزت أن أثر الدعم على الإنتاجية يبقى مرتبطاً بطبيعته وشروط توجيهه، حيث يكون أكثر فعالية عندما يُوجَّه نحو الاستثمار والتنمية الريفية بدلاً من المدفوعات غير المشروطة¹.

ومن أبرز مظاهر هذه التجربة اعتمادها على تمويل متوسط وطويل الأجل بدلاً من التمويل الموسمي القصير، مما مكّن من تنفيذ مخططات محلية لتحسين إنتاجية المحاصيل الأساسية، خاصة في المناطق ذات الإمكانيات المحدودة. وقد ساهمت برامج التمويل الأوروبية، خاصة في إطار السياسة الزراعية المشتركة، في تعزيز الاستثمارات الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج، وهو ما انعكس إيجابياً على

¹Alexandri, C., Pauna, B., & Saman, C. (2020). The relationship between total factor productivity and subsidies in Romanian farms. Romanian Journal of Economic Forecasting, XXIII(4), 85–98

الإنتاجية وبعض المؤشرات الهيكلية للقطاع الزراعي¹. كما تضمن جزء كبير من الجهود حول دعم صغار الفلاحين النشطين في هذه الشُّعَب، من خلال برامج مرافقة شملت التكوين المهني، الإرشاد التقني، وربط المنتجين بالأسواق ومراكز التخزين، ما ساعد على تعزيز اندماجهم في الدورة الاقتصادية الزراعية. غير أن الاستفادة من هذه البرامج لم تكن متجانسة، حيث أظهرت الدراسات أن معدلات امتصاص التمويل الأوروبي تختلف باختلاف القدرات المؤسسية المحلية، وكفاءة إعداد الملفات، ودور التعاونيات في تسهيل الوصول إلى التمويل، مما يعكس أهمية البعد المؤسسي في تحقيق فعالية السياسات التمويلية². كما أولت السياسات المتبعة في رومانيا أهمية متزايدة لتمويل الابتكار الزراعي، عبر دعم البحث في تطوير أصناف نباتية مقاومة للجفاف، وتوسيع البنية التحتية للري، لا سيما في المناطق الهشة مناخياً. وقد ساهم ذلك في تثبيت الإنتاج في الشُّعَب الزراعية الحساسة للتقلبات المناخية، وتحسين مرونتها على المدى الطويل، خاصة عند اقتران التمويل بالتحديث التقني وتنمية رأس المال البشري. ورغم هذه النجاح، كشفت التجربة عن بعض النقاط الحرجة، أبرزها استمرار الضعف في سلاسل القيمة الزراعية، لا سيما في مراحل التسويق والتخزين بالنسبة للمنتجات النباتية. كما ظلّ الوصول إلى التمويل غير متكافئ، حيث استفادت المزارع الأكبر والأكثر تنظيمًا بشكل أكبر مقارنة بصغار المنتجين، نتيجة متطلبات الضمان والإجراءات الإدارية، وهو ما يعكس استمرار بعض القيود الهيكلية التي تحدّ من تعميم أثر التمويل. وعليه، تُبرز تجربة رومانيا أن فعالية تمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية لا تعتمد فقط على حجم الموارد المالية، بل على جودة توجيهها، وكفاءة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها، ومدى تكاملها مع سياسات الابتكار، والتكوين، وتنظيم سلاسل القيمة، بما يضمن تحقيق أثر مستدام على الإنتاجية والأمن الغذائي.

-الدروس المستفادة القابلة للتطبيق في الجزائر

تُبرز تجربة رومانيا في تمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية مجموعة من الدروس الأساسية التي يمكن تكييفها مع حالة الجزائر، خاصة في ظل التشابه الهيكلي بين البلدين، من حيث تحديات التمويل، والتفاوت التنموي بين المناطق، وارتفاع درجة التبعية الغذائية للخارج. وفي هذا الإطار، يتضح أن فعالية السياسات التمويلية ترتبط أساسًا بمدى توجيهها نحو الشُّعَب ذات الأولوية، ضمن رؤية مؤسسية تأخذ

¹Sterghiu, G. (2014). Changes in Romanian Agriculture after EU Accession (including lending levels) (Doctoral dissertation, University of Agronomic Sciences and Veterinary Medicine of Bucharest – USAMV).

²Opria, A. M., et al. (2025). Typologies and influencing factors in the absorption of EU agricultural funds: Evidence from Romania. Regional Studies, Regional Science. Taylor & Francis.

بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والمناخية، وتُدعّم بآليات دقيقة للتقييم والمتابعة. وتُظهر التجربة أهمية ربط التمويل الزراعي بالأداء، من خلال اعتماد عقود أهداف واضحة وآليات منتظمة لتقييم النتائج، بما يضمن توجيه الموارد نحو تحقيق أثر ملموس في الأمن الغذائي. كما تبرز ضرورة دعم صغار المنتجين في الشُّعَب الزراعية الإستراتيجية، عبر برامج تمويل مصغّرة مرفقة بخدمات الإرشاد والتكوين، بما يعزز قدرتهم الإنتاجية ويحدّ من هشاشتهم الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تؤكد التجربة على أهمية توجيه التمويل نحو الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، خاصة في مجالات التخزين، وسلاسل التبريد، والنقل، لما لذلك من دور محوري في تقليص الفاقد وتحسين كفاءة سلاسل القيمة، لا سيما في الشُّعَب النباتية الأساسية مثل الحبوب والخضر. كما تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه التمويل نحو الابتكار الزراعي والتكنولوجيا، من خلال دعم استخدام البذور المحسنة، وتطوير تقنيات الري الحديثة، بدل الاقتصاد على الدعم الظرفي أو التعويضات الموسمية.

وفي نفس الإطار، تُظهر التجربة الرومانية أهمية تعزيز التنظيم الجماعي للمنتجين، خاصة في إطار التعاونيات، بما يسمح بتحسين تنسيق الإنتاج داخل الشُّعَب ذات الأولوية وربط التمويل بالأداء الجماعي. كما تؤكد على ضرورة استحداث صيغ تمويل مكيفة جغرافياً، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الهشة والجافة، بما يعزز قدرة هذه المناطق على مواجهة التحديات المناخية وتحقيق استدامة الإنتاج.

وتعكس هذه الدروس مجتمعة أن نجاح سياسات التمويل الزراعي لا يرتبط فقط بحجم الموارد المالية، بل بمدى إدماج التمويل، وخاصة تمويل الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية، ضمن مقاربة تنموية متكاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. فقد أظهرت تجربة رومانيا أن استهداف الشُّعَب النباتية ذات الأولوية، وربط التمويل بمؤشرات أداء قابلة للقياس، وتكييف التدخلات وفق الخصوصيات المحلية، يمثل أساساً لتحقيق أمن غذائي مستدام.

أما في الحالة الجزائرية، فإن تحسين الأمن الغذائي لا يقتصر على تعبئة موارد مالية إضافية، بل يتطلب إعادة هيكلة شاملة لمنظومة التمويل الزراعي، من خلال إرساء حوكمة فعالة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات، واعتماد مقاربة تكاملية تربط بين الزراعة، والتغذية، والبيئة، والصناعات التحويلية المرتبطة بالشُّعَب الإنتاجية. ومن ثم، فإن استلهام هذه الدروس وتكييفها مع الواقع الوطني يُعد فرصة استراتيجية لإعادة تموضع التمويل الزراعي في صلب السياسات التنموية، بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر على المدى الطويل.

المبحث الرابع: تجربة البرازيل في تمويل الشعب الزراعية الإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي

تم اختيار البرازيل كتجربة مهمة للغاية، كونها إحدى أبرز النماذج الدولية في توظيف التمويل الزراعي كأداة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الريفية المستدامة، ورفع تنافسية القطاع الزراعي على الصعيدين الوطني والدولي. حيث تتقاطع التحديات التي واجهتها البرازيل مع تلك التي تعيشها الجزائر اليوم، من حيث الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، ضعف استهداف صغار الفلاحين، ومحدودية فعالية آليات التمويل التقليدية. ومع ذلك البرازيل نجحت، من خلال سياسات مبتكرة أبرزها برنامج دعم الزراعة الأسرية (PRONAF)، ومجموعة من التدخلات المؤسسية والتمويلية المتكاملة، في إحداث تحوّل هيكلي عميق داخل قطاعها الزراعي، سواء على مستوى الإنتاج أو القيمة المضافة أو الإدماج الاجتماعي.

وتتبع أهمية دراسة هذه التجربة من قدرتها على تقديم حلول عملية لعدد من التحديات الهيكلية التي تعيق تطور القطاع الزراعي في الجزائر، خصوصًا فيما يتعلق بتوسيع التمويل الموجه للشعب الزراعية الإستراتيجية، دعم المزارعين محدودي الموارد، وتعزيز التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمن الغذائي.

المطلب الأول: مكانة الشعب الزراعية الإستراتيجية في البرازيل

تعتبر البرازيل من أبرز القوى الزراعية في العالم، نظرا لمساحتها الواسعة وتنوع مناخها الذي يسمح بإنتاج عدد كبير من المحاصيل. فلم تعد البرازيل تلك الدولة التي تعتمد على المنتجات التقليدية مثل القهوة والسكر والكاكاو، بل أصبحت رائدة في إنتاج سلع إستراتيجية مهمة مثل: فول الصويا والذرة وقصب السكر، مع استمرار القهوة كمنتج تصديري أساسي¹. ويظهر الملحق 40: أكثر السلع إنتاجًا في البرازيل متوسط 1994-2023، أن هذه المحاصيل تشهد مستويات إنتاج مرتفعة ومستقرة، وهو ما يعكس تحسنًا واضحًا في الإنتاجية. ويرتبط هذا التطور بدور التمويل الزراعي الموجه، إلى جانب استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة. إضافة الى مساهمة التحول في تعزيز الأمن الغذائي داخل البرازيل من خلال توفير كميات كبيرة من الغذاء والأعلاف، كما مكنها من لعب دور مهم على المستوى العالمي عبر

¹ Organisation for Economic Co-operation and Development. (2025). Brazil. In Agricultural policy monitoring and evaluation 2025. OECD. https://www.oecd.org/en/publications/agricultural-policy-monitoring-and-evaluation-2025_a80ac398-en/full-report/brazil_43e67f35.html

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

تزويد الأسواق الدولية بالحبوب والزيوت والمنتجات الزراعية بشكل مستقر. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على أربع سلع رئيسية وهي: القهوة، قصب السكر، فول الصويا، والذرة، باعتبارها نموذجًا لفهم كيف ساعدت سياسات التمويل الزراعي البرازيل على تحقيق تفوقها الزراعي وتعزيز مكانتها الاقتصادية.

الجدول (59): أهم المنتجات الزراعية في البرازيل: الإنتاج (2000-2023)

السنة	إنتاج الذرة (مليون طن)	إنتاج فول الصويا (مليون طن)	إنتاج قصب السكر (مليون طن)	إنتاج البن (مليون طن)
2000	40	33	320	1.9
2001	40	38	340	2.0
2002	40	42	360	2.6
2003	39	53	390	2.0
2004	41	52	410	2.4
2005	41	53	420	2.3
2006	42	54	500	2.6
2007	43	59	577	2.3
2008	46	60	649	2.7
2009	55	57	700	2.5
2010	63	68	740	2.9
2011	66	73	720	2.9
2012	60	65	760	2.8
2013	67	78	740	3.1
2014	75	85	750	2.8
2015	80	92	745	3.5
2016	82	95	740	2.9
2017	97	108	735	3.6
2018	100	110	735	2.9
2019	85	107	730	2.8
2020	95	115	710	3.1
2021	112	130	730	3.3
2022	120	115	730	3.35

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC>

1-شعبة القهوة: تاريخيًا تم اكتشافها في إثيوبيا، التي تُعدّ الموطن الأصلي الأشهر للبن العربي،

ثم انتشرت لاحقًا إلى مختلف أنحاء العالم لتصبح من أهم المحاصيل التجارية والزراعية. وتحتل أمريكا اللاتينية مكانة بارزة في إنتاج القهوة على المستوى الدولي، خاصة مع تصدّر البرازيل وكولومبيا قائمة أبرز البلدان المنتجة¹. تُعدّ البرازيل أكبر منتج للقهوة في العالم، متقدمة على الفيتنام التي تأتي في المرتبة الثانية. وتحتل القهوة مكانة مهمة في الاقتصاد البرازيلي وفي هويته الزراعية، إذ تتركز زراعتها أساسًا في ولايات رئيسية مثل ميناس-جيرائس-واسبيريتو-سانتو وساو باولو، إلى جانب ولايات أخرى منتجة داخل المجال الجنوبي الشرقي وخارجه². ويوضح الجدول الخاص بإنتاج القهوة في البرازيل بين عامي 2000 و2022 مسارًا تصاعديًا عامًا يعكس ديناميكية القطاع الزراعي في البلاد. فقد ارتفع الإنتاج من أكثر من مليون طن متري سنة 2000 إلى أكثر من ثلاثة ملايين طن متري بحلول سنة 2022، مع تسجيل ذروة إنتاجية ملحوظة حوالي عام 2020. يبين هذا النمو الملموس الأثر الإيجابي لتبني ممارسات الزراعة الحديثة، والابتكارات التكنولوجية، والدعم المالي المستمر الذي وفّره الحكومة والمؤسسات المالية للمزارعين. ومع ذلك، شهدت السلسلة الزمنية بعض التذبذبات الطفيفة، والتي تعكس حساسية القطاع تجاه العوامل المناخية (كالجفاف وموجات الصقيع) والتقلبات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على سلاسل الإمداد والأسعار التصديرية.

2- شعبة قصب السكر: تُعدّ صناعة قصب السكر في البرازيل من الدعائم الأساسية لإنتاج السكر والإيثانول الحيوي على المستوى العالمي، إذ تحتل موقعًا رياديًا في هذا القطاع، كما تتصدر قائمة أكبر مصدّري السكر في العالم بفارق واضح عن عدد من كبار المصدّرين الآخرين، من بينهم تايلاند³ إذ تسحوذ على نحو 51% من السوق العالمية⁴. وتسهم هذه الصناعة بمليارات الدولارات في الاقتصاد، وتوفر إيرادات كبيرة من الصادرات، وتوظف نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية. كما تدفع صناعة قصب السكر البرازيلية التقدم في المجالات البيئية والصحية على مستوى العالم. وتعكس الإحصائيات الخاصة بإنتاج قصب السكر في البرازيل خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2022 نمطًا

¹International Coffee Organization (ICO), *Why Ethiopia?*, 2013.FAO, *Coffee – Markets and Trade*, Food and Agriculture Organization of the United Nations. <https://www.ico.org/documents/cy2013-14/icc-112-6-r1e-wcc-ethiopia.pdf>

²USDA, Foreign Agricultural Service, *Coffee: World Markets and Trade*, June 2025. <https://www.fas.usda.gov/sites/default/files/2025-06/coffee.pdf>

³ USDA, IDEM

⁴ U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2024, August 27). Sugar annual: Brazil (Report No. BR2024-

0008). https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Sugar%20Annual_Brasilia_Brazil_BR2024-0008.pdf

تصاعدًا واضحًا ومطرّدًا. فقد ارتفع الإنتاج من حوالي 300 مليون طن سنة 2000 إلى قرابة 750 مليون طن بحلول سنة 2022، مما يظهر الطفرة النوعية التي شهدتها هذا القطاع الحيوي. وسجلت الفترة (2005 و 2010) مرحلة نمو استثنائي، مدفوعة بتقدم ملحوظ في تقنيات الميكنة الزراعية، تحسين أنظمة الري، والاستفادة من ظروف اقتصادية دولية مواتية عززت الطلب على السكر والإيثانول. وقد ساهمت الأطر السياسية الطموحة، مثل برنامج RenovaBio وخريطة ZAE-Cana، في دعم هذا التوسع. فمن خلال تعزيز إنتاج الإيثانول الحيوي وتنظيم التوسع الزراعي بما يراعي حماية المناطق البيئية الحساسة، تمكنت البرازيل من تحقيق نمو مستدام إلى حد بعيد¹.

3- شعبة فول الصويا: تتصدر البرازيل عالميًا إنتاجًا وتصديرًا لفول الصويا، مع اتساع رقعة الزراعة إلى أكثر من 45 مليون هكتار، بفعل الطلب الدولي المتنامي، خاصة من السوق الصينية، إلا أن هذا التوسع ارتبط بجدل بيئي واسع بسبب مخاطره على الغابات، وبالأخص في الأمازون². ولقد شهد إنتاج فول الصويا في البرازيل نموًا استثنائيًا، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريبًا، منتقلًا من نحو 40 مليون طن في عام 2000 إلى حوالي 154 مليون طن في عام 2023. وقاد هذا التوسع نمو المساحات الزراعية، خاصة في ولاية ماتوجروسو، مع اعتماد تقنيات زراعية متطورة وسياسات دعم تصديري قوية. وساهم ارتفاع الطلب العالمي، ولا سيما الطلب الصيني، في ترسيخ مكانة البرازيل كأكبر منتج ومصدر لفول الصويا عالميًا، مع تصدير أكثر من 60% من إجمالي الإنتاج. ومع ذلك، رافق هذا النمو تحديات بيئية، أبرزها إزالة الغابات في مناطق الأمازون وسيرادو³.

4- شعبة الذرة: تعتبر ثاني أهم محصول في البرازيل بعد فول الصويا، وتشكل حصة كبيرة من إنتاج الحبوب في البلاد (أكثر من 50% من الناتج الزراعي)⁴. تشتهر بجودتها العالية، حيث تلبي احتياجات السوق المحلية والعالمية، وتعتبر من ضمن أكبر مصدري الذرة في العالم⁵. حيث سجل إنتاج الذرة في

¹Ministério de Minas e Energia (Brazil), RenovaBio, Governo Federal. <https://www.gov.br/mme/pt-br/assuntos/secretarias/petroleo-gas-natural-e-biocombustiveis/renovabio-1>

² USDA Foreign Agricultural Service, Oilseeds and Products Annual: Brazil, Brasília, 22 March 2024; USDA Foreign Agricultural Service, Oilseeds and Products Update: Brazil, Brasília, 9 January 2026; World Resources Institute, Deforestation Linked to Agriculture, 2024.

³ World Bank, Brazil Country Climate and Development Report, 2023; World Bank, Enhancing Brazil's Agriculture Support: Towards More Effective, Inclusive and Green Policies, 2025.

⁴ U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service. (2016, July 19). Corn is Brazil's second largest crop (after soybeans). <https://www.ers.usda.gov/data-products/charts-of-note/chart-detail/?chartId=79084>

⁵ United States Department of Agriculture (USDA), Foreign Agricultural Service, World Agricultural Production, March 2026, pp. 3–4; USDA, Foreign Agricultural Service, Grain and Feed Update: Brazil, 1 August 2025, p. 5. <https://apps.fas.usda.gov/psdonline/circulars/production.pdf>

البرازيل نموًا لافتًا، مدفوعًا بالاعتماد المتزايد على المحصول الثاني المعروف باسم "السفرينيا". فبينما ظل إنتاج المحصول الأول مستقرًا تقريبًا عند حوالي 35 مليون طن. وساهم نظام الحصاد المزدوج بشكل فعال في تعظيم استخدام الأراضي وزيادة الكفاءة الزراعية، مما مكّن البرازيل من احتلال موقعها كثاني أكبر مصدر للذرة عالميًا، مستفيدة من فرص السوق خاصة خلال فترات تراجع الإمدادات الأمريكية.

المطلب الثاني: برامج التمويل الزراعي في البرازيل وتحليل أثرها خلال الفترة (2000-2023)

تعتبر البرازيل أحد الاقتصاديات الناشئة في مجموعة البريكس¹. وعملت على تنفيذ العديد من برامج التمويل الزراعي التي تستهدف صغار المزارعين والمزارعين التجاريين والشركات الزراعية. وتم تصميم هذه البرامج لتحسين الإنتاجية وضمان التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي. وسيتم التطرق الى مختلف البرامج والمشاريع وتحليل أثرها على الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2023).

أولاً: برامج ومشاريع التمويل الزراعي في البرازيل

يتسم تمويل الزراعة في البرازيل بتعدد مصادره، إذ يأتي جزء منه من الائتمان الزراعي الحكومي المصروف عبر النظام الوطني للائتمان الريفي (SNCR)، وجزء آخر من الفاعلين المرتبطين بسلاسل المعالجة والتسويق الزراعي، إلى جانب البنوك التجارية وهيئات تمويل أخرى، بما يعكس الطابع المختلط للتمويل الزراعي البرازيلي. وتورد بعض التحليلات أن توزيع هذه المصادر يقارب 33% للائتمان الحكومي عبر SNCR، و20% لسلاسل المعالجة والتسويق، و47% للبنوك التجارية أو الهيئات الحكومية الأخرى².

ويأخذ التمويل الزراعي في البرازيل العديد من الآليات والبرامج الرئيسية، نذكر منها:

1- البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية (PRONAF):

يُعدّ البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية (PRONAF) أحد أبرز أدوات التمويل الزراعي في البرازيل، حيث تم إطلاقه سنة 1995 بهدف دعم صغار المزارعين وتعزيز دور الزراعة الأسرية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ويعتمد البرنامج على توفير قروض مدعومة بشروط تفضيلية،

¹World Bank. (2025). *Global economic prospects, January 2025*. World Bank.
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c50bc3c87bc2666b9e5fa6699b0b2849-0050012025/related/GEP-Jan-2025-Topical-Issue-1.pdf>

²Pethe, R. (2023, December 14). *Traive Finance: Banking for the unbanked*. Metal Dog Labs.
<https://www.metaldoglabs.ai/p/scaling-innovation-traive-finance>

تمكّن المزارعين من تمويل الأنشطة الإنتاجية، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز الاندماج في الأسواق¹. وخلال خطة الحصاد 2020-2021، تم تخصيص نحو 33 مليار ريال برازيلي لصالح هذا البرنامج، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة لهذا القطاع. كما يتضمن PRONAF عدة برامج فرعية، من بينها PronafMulher لدعم النساء الريفيات، و Pronaf Mais Alimentos لتعزيز التحديث الزراعي، و PronafBioeconomia لدعم المشاريع المرتبطة بالاستدامة والطاقة المتجددة. ولا يقتصر دور البرنامج على زيادة الإنتاج الزراعي فحسب، بل يمتد ليشمل أهدافاً أوسع تتعلق بالعدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، مما جعله يُصنّف دولياً كنموذج ناجح في دعم الزراعة الأسرية. ورغم بعض التحديات المرتبطة بعدالة الوصول إلى التمويل، يظل PRONAF أحد الركائز الأساسية للسياسة الزراعية البرازيلية، خاصة في تمويل الزراعة الصغيرة وتعزيز الأمن الغذائي².

2- برنامج القضاء على الجوع (Fome Zero):

يُعدّ برنامج القضاء على الجوع (FomeZero) أحد أبرز المبادرات الشاملة التي اعتمدتها البرازيل لتعزيز الأمن الغذائي، حيث أُطلق في مطلع سنة 2000 كسياسة عمومية متكاملة تهدف إلى الحد من الجوع والفقر من خلال الربط بين الدعم الاجتماعي والتنمية الزراعية. ويقوم البرنامج على مجموعة من السياسات المتكاملة التي تشمل دعم الزراعة الأسرية، وتوفير المساعدة الفنية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، إلى جانب آليات تمويل موجهة لصغار المزارعين³. ومن بين أهم مكوناته، دعم الإنتاج الزراعي للحيازات الصغيرة وربطه بالأسواق المؤسسية، خاصة عبر برامج الشراء العمومي للمنتجات الزراعية، مما ساهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز دخل المزارعين. كما مكّن البرنامج من معالجة أبعاد متعددة للأمن الغذائي، من خلال تحسين التوافر الغذائي، وتعزيز الوصول إلى الغذاء، والحد من سوء التغذية. ولقد أصبح برنامج FomeZero نموذجاً دولياً يُستشهد به في مجال دمج السياسات الزراعية مع السياسات الاجتماعية، حيث ساهم بشكل ملحوظ في تقليص معدلات الجوع والفقر، وتعزيز التنمية الريفية

¹Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). *Agricultural policy monitoring and evaluation 2023: Brazil*. OECD. https://www.oecd.org/en/publications/agricultural-policy-monitoring-and-evaluation-2023_b14de474-en/full-report/brazil_6226dfb7.html

² Academia.edu. (n.d.). *Brief history of the creation of the National Family Agriculture Strengthening Program (PRONAF) 1995*. https://www.academia.edu/40392645/BRIEF_HISTORY_OF_THE_CREATION_OF_THE_NATIONAL_FAMILY_AGRICULTURE_STRENGTHENING_PROGRAM_PRONAF_1995

³Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2014). *Brazil's Zero Hunger Program (Fome Zero): The Brazilian experience*. FAO. <https://www.fao.org/3/i3023e/i3023e.pdf>

3- برنامج دعم المنتجين الريفيين المتوسطين (PRONAMP):

يُعدّ برنامج دعم المنتجين الريفيين المتوسطين (PRONAMP) أحد أهم أدوات التمويل الزراعي في البرازيل، حيث يستهدف فئة المنتجين الزراعيين متوسطي الحجم، الذين يشكلون حلقة وصل بين الزراعة الأسرية والزراعة التجارية الكبرى. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة الإنتاجية لهذه الفئة من خلال توفير تمويل ميسر لتغطية تكاليف التشغيل والاستثمارات الزراعية². ويشمل البرنامج نوعين رئيسيين من التمويل، يتمثل الأول في القروض التشغيلية التي تُستخدم لتمويل المدخلات الزراعية، بينما يخص الثاني التمويل الاستثماري الموجه لتحديث المعدات والبنية الإنتاجية. وتُمنح هذه القروض بشروط تفضيلية، حيث تبلغ معدلات الفائدة نحو 8% سنوياً بالنسبة للتمويل التشغيلي، وتتراوح بين 7% و12% للتمويل الاستثماري، وفقاً لطبيعة البرامج الفرعية.

وفي إطار خطة الحصاد لعام 2024-2025، خصصت الحكومة البرازيلية ما يقارب 400.59 مليار ريال برازيلي للائتمان الزراعي، منها نحو 189.09 مليار ريال بأسعار فائدة مدعومة، يستفيد منها برنامج PRONAMP إلى جانب برامج أخرى، مما يعكس دور البرنامج في دعم الإنتاج الزراعي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في القطاع الريفي³.

4- الخطة الزراعية 2025/2024:

أعلنت الحكومة البرازيلية عن تمويل قياسي بقيمة 475.5 مليار ريال برازيلي (88.2 مليار دولار أمريكي) لخطة المحاصيل لعام 2024-2025، مما يمثل زيادة بنسبة 9% عن خطة المحاصيل للعام السابق التي كانت بقيمة 435.8 مليار ريال برازيلي (80.9 مليار دولار أمريكي). ومع ذلك، وفقاً لتقديرات المنظمات المهنية الزراعية⁴، هذه الأموال غير كافية لدعم المزارعين الذين يواجهون ظروف سوقية صعبة، مثل انخفاض أسعار السلع الدولية وارتفاع تكاليف الإنتاج. خاصة مع تراجع قيمة الريال

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). *Brazil – PRONAF (National Program for Strengthening Family Agriculture)*. Family Farming Knowledge Platform. <https://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/273447/>

²Ministério da Agricultura e Pecuária. (2024). *Plano Safra 2024/2025*. Governo do Brasil. <https://www.gov.br/agricultura/pt-br/assuntos/noticias/plano-safra-2024-2025>

³ Banco Nacional de Desenvolvimento Econômico e Social. (n.d.). *PRONAMP* – <https://www.bndes.gov.br/wps/portal/site/home/financiamento/produto/pronamp-investimento>

⁴Ministério da Agricultura e Pecuária. (2024). *Plano Safra 2024/2025*. Governo do Brasil. <https://www.gov.br/agricultura/pt-br/assuntos/noticias/plano-safra-2024-2025>

- البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي. وتمثلت خطط تمويل الزراعة في البرازيل كما يلي¹:
- RenovAgro (1.4 مليار دولار أمريكي) للزراعة المستدامة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.
 - Moderagro (557 مليون دولار أمريكي) لتعزيز الإنتاجية في الزراعة.
 - Proirriga (483 مليون دولار أمريكي) للاستثمار في أنظمة الري والزراعة المحمية.
 - Prodecoop (334 مليون دولار أمريكي) لتعزيز التعاونيات الزراعية.
 - Procap-Agro (186 مليون دولار أمريكي) لتدفق رأس المال المالي للتعاونيات.
 - Moderfrota (2.3 مليار دولار أمريكي) لشراء آلات زراعية جديدة ومستعملة.
 - Inovagro (650 مليون دولار أمريكي) لتعزيز الإنتاجية من خلال تبني التكنولوجيا الجديدة.
 - PCA (1.4 مليار دولار أمريكي) لبناء وتوسيع وحدات التخزين.
 - PSR (297 مليون دولار أمريكي) لدعم أقساط التأمين الريفي.
- 5- برنامج الائتمان الريفي (BNDES):

برنامج الائتمان الريفي لبنك التنمية الوطني البرازيلي (BNDES)، الذي بدأ في مارس 2020، يسعى إلى توفير ائتمان استثماري للمنتجين الريفيين في جميع أنحاء البرازيل. بحلول فبراير 2021، وافق البرنامج على تمويل قدره 1.7 مليار ريال برازيلي، مما دعم أكثر من 3,700 منتج من خلال أكثر من 5,200 عملية. يشمل البرنامج دعم الأنشطة الزراعية مثل الصيد وتربية الأحياء المائية والإنتاج الحراجي، بالإضافة إلى المشاريع الزراعية والصناعية. يركز البرنامج بشكل أساسي على الزراعة الأسرية ويقدم معدلات فائدة تنافسية، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية والاستدامة في القطاع الزراعي².

ثانياً: تحليل أثر التمويل الزراعي في البرازيل خلال الفترة (2000-2023)

من أجل تقييم أثر سياسات التمويل على الأمن الغذائي والنمو الزراعي في البرازيل، سيتم تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والغذائية.

¹ USDA Foreign Agricultural Service. (2024, August 1). Brazil unveils 2024–25 Crop Plan with funds for the upcoming agricultural season (Report No. BR2024-0018).

² Machado Meyer Advogados. (2023, July 17). BNDES launches rural credit line in dollars, <https://www.machadomeyer.com.br/en/recent-publications/publications/agribusiness/bndes-launches-rural-credit-line-in-dollars>

1- التمويل الزراعي والأداء الاقتصادي والزراعي:

يشكل التمويل الزراعي والأداء الزراعي والغذائي محوراً مهماً في تحليل التجربة البرازيلية، وقد اعتمدت عدة دراسات على مؤشرات كمية قريبة من المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة. فقد ركزت دراسة (Sobreira et al. 2024)¹ ودراسة (Dias et al. 2023)² على أثر الائتمان الزراعي وموارد PRONAF في الإنتاج الزراعي وقيمة الإنتاج. كما أبرزت دراسة (Zeller & Schiesari 2020)³ التفاوت المجالي في توزيع التمويل الزراعي داخل البرازيل. ومن جهة أخرى، حلّلت دراسة (Martins et al. 2024/2025)⁴ تطور الموارد العمومية الموجهة للأمن الغذائي، بينما قدّم تقرير (World Bank 2025)⁵ قراءة كمية لبنية الدعم العمومي الزراعي وعلاقته بالإنتاجية والقيمة المضافة. وعليه، فإن اعتماد مؤشرات مثل الائتمان الزراعي، الإنفاق العام، الإنتاج الزراعي، والقيمة المضافة، ينسجم منهجياً مع الأدبيات السابقة الخاصة بالبرازيل.

1-2) المؤشرات الاقتصادية

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية

جدول (60): الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البرازيل (2000-2023) — بالدولار الثابت (تعادل القوة الشرائية

(2017)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
2000	13500	2012	19200
2001	13700	2013	18000
2002	13800	2014	17500
2003	14000	2015	17400
2004	14500	2016	17300
2005	15000	2017	16900

¹Diogo Brito Sobreira, Francisco José Silva Tabosa, Edward Martins Costa, and Ahmad Saeed Khan, "Heterogeneous Regional Effects of Rural Credit on Agricultural Production in Brazil," *Revista de Economia e Sociologia Rural*, vol. 62, 2024.

²Thyena Karen Magalhães Dias, Viviani Helena Moreira Costa da Silva, and Edward Martins Costa, "Crédito Rural e Produção das Lavouras Temporárias nos Distintos Cenários do Nordeste Brasileiro," *Revista de Economia e Sociologia Rural*, 2022/2023.

³Manfred Zeller and Carolina Schiesari, "The Unequal Allocation of PRONAF Resources: Which Factors Determine the Intensity of the Program Across Brazil?," *Revista de Economia e Sociologia Rural*, vol. 58, no. 3, 2020.

⁴Maria Cristina Martins, Marina Leite Machado, Pricila Farias Hinnig, Patricia de Fragas Hinnig Machado, and Cristine Garcia Gabriel, "Public Resources on the Brazilian Food and Nutrition Security Agenda from 2000 to 2022," *Revista de Saúde Pública*, vol. 58, 2024, article 54.

⁵World Bank, *Enhancing Brazil's Agriculture Support: Policies for a Competitive, Green, and Inclusive Agrifood Sector*, Washington, DC: World Bank, 2025.

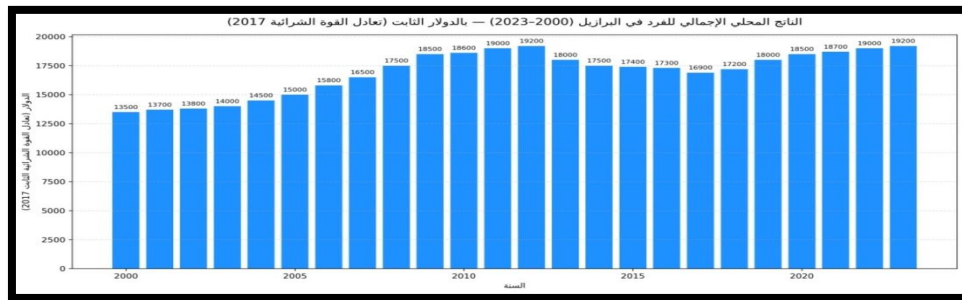
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

17200	2018	15800	2006
18000	2019	16500	2007
18500	2020	17500	2008
18700	2021	18500	2009
19000	2022	18600	2010
19200	2023	19000	2011

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - البرازيل. تم الاسترجاع من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=KE>

يُظهر تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال الفترة (2000-2023) مسارًا غير خطي يعكس تفاعل الاقتصاد مع العوامل الهيكلية والدورات الاقتصادية العالمية. ففي المرحلة الأولى (2000-2013)، يعكس الارتفاع المستمر في المؤشر ديناميكية نمو مدفوعة بتوسع الصادرات الزراعية، خاصة فول الصويا والمواد الأولية، إلى جانب تحسن الإنتاجية وتدفق الاستثمارات، وهو ما ساهم في تعزيز الدخل الفردي وتحسين مستويات المعيشة. غير أن هذا المسار تعرض لانعكاس واضح خلال المرحلة الثانية (2014-2016)، حيث أدى تراجع أسعار السلع عالميًا وتفاقم الاختلالات الداخلية إلى انكماش اقتصادي انعكس مباشرة على انخفاض الدخل الفردي. أما المرحلة الثالثة (2017-2023)، فتُبرز مسار تعافٍ تدريجي يعكس قدرة الاقتصاد البرازيلي على التكيف، مدعومًا بعودة الطلب الخارجي على السلع الزراعية واعتماد سياسات تحفيزية، رغم الصدمات المرتبطة بجائحة كورونا¹. وبذلك، يبيّن هذا المؤشر أن النمو الاقتصادي في البرازيل يرتبط بدرجة كبيرة بأداء القطاع الزراعي وتمويله، ما يعزز أهمية توجيه السياسات التمويلية نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأثر المباشر على الدخل والأمن الغذائي.

الشكل (73): الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية في البرازيل (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية، 2024. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - البرازيل. تم الاسترجاع من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?locations=KE>

¹ World Bank, COVID-19 in Brazil: Impacts and Policy Responses, 2020, p. 6.: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/152381594359001244/pdf/Main-Report.pdf>

ب- حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (61): القيمة المضافة الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل (2000-2023)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2000	4.3	2012	4.1
2001	4.4	2013	4.2
2002	5.5	2014	4.0
2003	6.3	2015	4.3
2004	5.7	2016	3.8
2005	4.3	2017	3.8
2006	4.2	2018	4.7
2007	4.3	2019	5.8
2008	4.2	2020	6.7
2009	4.0	2021	5.9
2010	4.1	2022	6.4
2011	4.2	2023	6.3

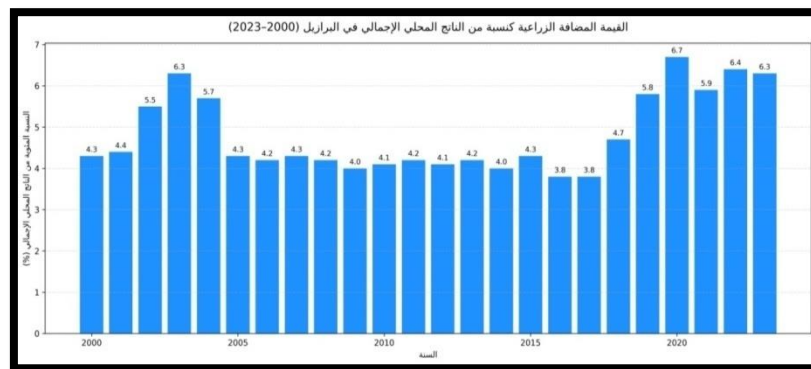
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، القيمة المضافة الزراعية (%) من الناتج المحلي

الإجمالي)، تم الاطلاع في 2024. <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS>

يُظهر الجدول تطور القيمة المضافة الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال الفترة (2000-2023) مسارًا متقلبًا يعكس التفاعل بين التحولات الهيكلية للاقتصاد وأداء القطاع الزراعي. ففي بداية الفترة، سجلت النسبة ارتفاعًا ملحوظًا بلغت ذروته في 2003 (6.3%) نتيجة توسع الإنتاج الزراعي وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأساسية، خاصة فول الصويا. غير أن المرحلة الممتدة من 2005 إلى 2017 اتسمت بانخفاض نسبي واستقرار حول مستويات 4%، وهو ما يعكس تسارع نمو القطاعات غير الزراعية، خاصة الصناعة والخدمات، أكثر من الزراعة، في إطار تحول هيكلي تدريجي للاقتصاد. أما منذ 2018، فقد عرفت النسبة ارتفاعًا جديدًا بلغ أقصاه في 2020 (6.7%)، مدعومًا بزيادة الصادرات الزراعية وتحسن الأسعار العالمية، إضافة إلى الدور التوازني للقطاع الزراعي خلال الأزمات، خاصة جائحة كورونا. وبذلك، يُبرز هذا المؤشر أن الزراعة في البرازيل تلعب دورًا مزدوجًا، فهي من جهة قطاع استراتيجي داعم للنمو خلال الأزمات، ومن جهة أخرى تتراجع أهميتها النسبية في فترات التوسع الاقتصادي العام.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (74): القيمة المضافة في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل (2000-2023)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، القيمة المضافة الزراعية (% من الناتج المحلي الإجمالي)، تم الاطلاع

في <https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS.2024>

ج - مؤشر التوجه الزراعي في النفقات الحكومية

الجدول (62): تطور مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي في البرازيل خلال الفترة (2001-2022)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
2001	0.38	2012	0.28
2002	0.34	2013	0.29
2003	0.30	2014	0.30
2004	0.32	2015	0.25
2005	0.41	2016	0.21
2006	0.43	2017	0.20
2007	0.42	2018	0.20
2008	0.38	2019	0.14
2009	0.41	2020	0.12
2010	0.26	2021	0.14
2011	0.25	2022	0.18

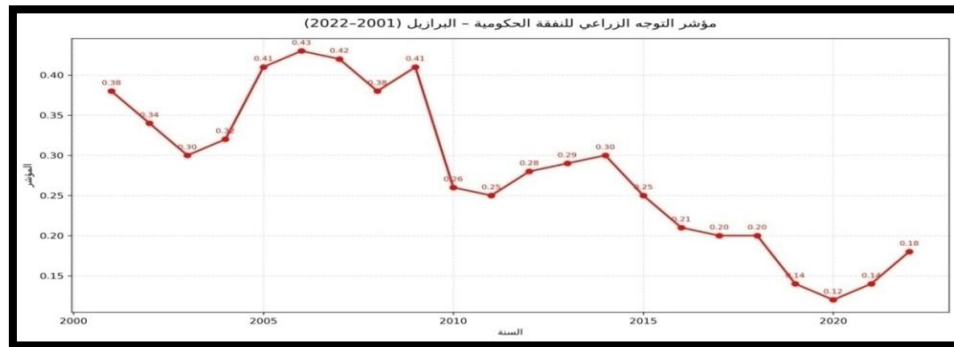
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1، مؤشر التوجه

الزراعي للنفقات الحكومية. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

يُظهر مؤشر التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي في البرازيل مسارًا متقلبًا يميل إجمالًا إلى الانخفاض على المدى الطويل، حيث سجّل مستويات مرتفعة نسبيًا خلال الفترة (2005-2009) بلغت ذروتها عند 0.43، ما يعكس أولوية نسبية للقطاع الزراعي ضمن السياسات المالية آنذاك. غير أن المؤشر عرف تراجعًا حادًا ابتداءً من 2010 ليستقر عند مستويات أقل من 0.30، ثم واصل الانخفاض التدريجي ليبلغ أدنى قيمة له في 2020 (0.12)، وهو ما يشير إلى تحول في هيكل الإنفاق العام نحو قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات، رغم الأهمية الاستراتيجية للزراعة في الاقتصاد البرازيلي. ورغم تسجيل تحسن طفيف بعد 2020، إلا أن المستويات تبقى منخفضة، مما يدل على أن قوة القطاع الزراعي في البرازيل تعتمد على الإنفاق الحكومي المباشر، وكفاءة التمويل الخاص، والتقدم التكنولوجي، وتكامل سلاسل

القيمة.

الشكل (75) : مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية في البرازيل (2001-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1، مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

د-حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي

الجدول (63):تطور حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في البرازيل خلال الفترة (2001-2022)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2001	1.9	2012	1.2
2002	1.8	2013	1.1
2003	1.9	2014	1.0
2004	1.8	2015	1.0
2005	2.0	2016	0.9
2006	1.9	2017	0.9
2007	1.8	2018	0.8
2008	1.9	2019	0.6
2009	1.5	2020	0.7
2010	1.0	2021	1.0
2011	1.1	2022	1.0

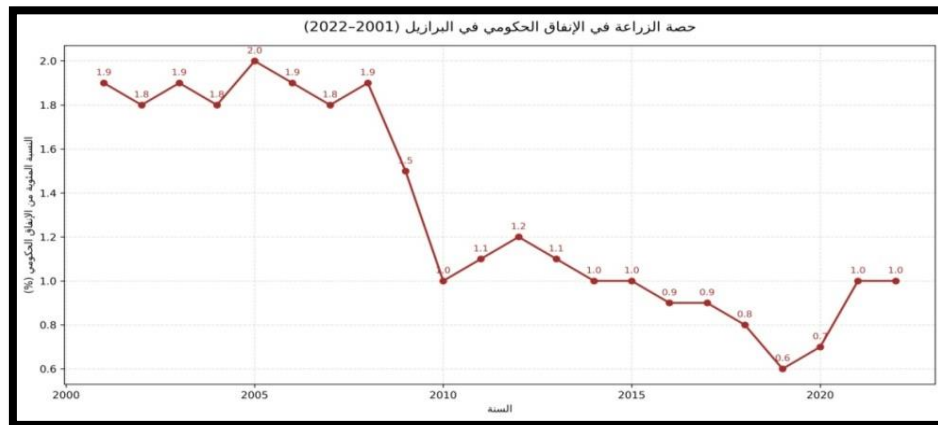
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - المؤشر 2.a.1، حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي العام. تم الاطلاع في جانفي 2025 من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

تُظهر حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في البرازيل اتجاهاً تنازلياً واضحاً على المدى الطويل، حيث سجلت مستويات مرتفعة نسبياً في بداية الفترة (2001-2008) تراوحت بين 1.8% و2.0%، ما يعكس حضوراً معتبراً للقطاع الزراعي ضمن أولويات الإنفاق العام. غير أن هذه الحصة شهدت تراجعاً حاداً ابتداءً من عام 2009 لتستقر عند مستويات تقارب 1% أو أقل خلال العقد الأخير، مع بلوغ أدنى مستوى لها في 2019 (0.6%). ويعكس هذا الانخفاض تحولاً تدريجياً في هيكل الإنفاق الحكومي نحو قطاعات أخرى، رغم استمرار الأداء القوي للقطاع الزراعي البرازيلي. كما يُلاحظ تحسن طفيف بعد

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

2020، لكنه يبقى محدودًا ولا يعيد الحصة إلى مستوياتها السابقة. وتدل هذه النتائج على أن تراجع الوزن النسبي للإنفاق الزراعي لا يعني بالضرورة ضعف القطاع، بل قد يعكس انتقاله نحو نموذج أكثر اعتمادًا على الكفاءة الإنتاجية، والاستثمار الخاص، والتكامل في سلاسل القيمة¹. وهو ما يبرز أهمية توجيه الموارد العمومية بشكل استراتيجي نحو الأنشطة ذات الأثر المرتفع، بدل الاكتفاء برفع حجم الإنفاق، وهو درس مهم يمكن أن تستفيد منه الجزائر في تحسين فعالية سياسات التمويل الزراعي. والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل (76): مؤشر حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي البرازيلي (2000-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة - تم الاطلاع في جانفي 2025 من: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/SDGB>

2) المؤشرات الزراعية

أ- مصادر وتمويل الزراعة في البرازيل

الجدول (64): تطور التمويل الزراعي: المنح والقروض وإجمالي الائتمان الزراعي خلال الفترة (2000-2022)

السنة	المنح (مليون \$)	القروض (مليون \$)	إجمالي الائتمان الزراعي (مليون \$)	السنة	المنح (مليون \$)	القروض (مليون \$)	إجمالي الائتمان الزراعي (مليون \$)
2000	80	75	12500	2012	100	100	12900
2001	70	70	12400	2013	120	110	13000
2002	60	65	12300	2014	110	115	12800
2003	50	60	12200	2015	150	120	9000
2004	200	180	12100	2016	120	90	8200
2005	90	85	12200	2017	90	90	8000
2006	110	90	12300	2018	120	100	7800
2007	90	85	12400	2019	100	110	7500

¹OECD, Innovation, Agricultural Productivity and Sustainability in Brazil, OECD Publishing, Paris, 2015, pp. 3-5, 29-31; World Bank, Brazil Country Climate and Development Report, 2024,

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشُعَب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

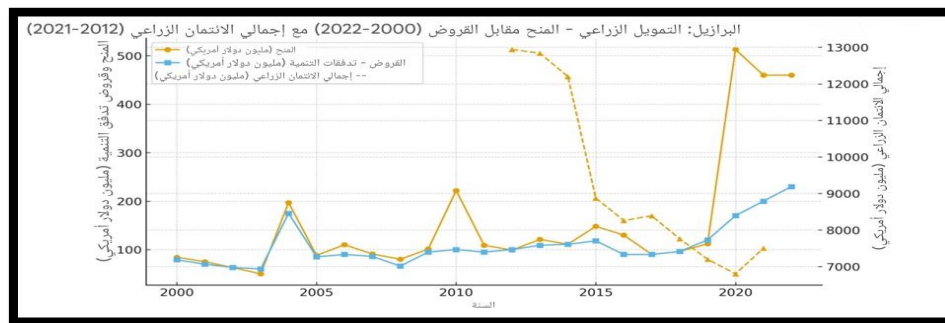
7000	170	520	2020	12500	70	80	2008
8000	200	460	2021	12600	95	100	2009
9000	230	460	2022	12700	100	220	2010
-	-	-	-	12800	95	110	2011

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تحليلات تمويل الأمن الغذائي والتغذية، وبيانات FAOSTAT؛ إضافة إلى بيانات

الائتمان الزراعي/الريفي الرسمية الخاصة بالبرازيل الصادرة عن Banco Central do Brasil للفترة 2000-2022.

يُظهر تطور التمويل الزراعي في البرازيل تباينًا واضحًا بين مكونات الدعم، حيث تتسم المنح بتقلبات حادة مقارنة بالقروض التي اتخذت مسارًا أكثر استقرارًا وتزايدًا، خاصة بعد 2015، ما يعكس تحولًا تدريجيًا نحو الاعتماد على أدوات التمويل القابلة للاسترداد بدل الدعم المباشر. في المقابل، يُلاحظ أن إجمالي الائتمان الزراعي ظل عند مستويات مرتفعة نسبيًا خلال الفترة (2000-2014)، ثم انخفض بعد 2015 نتيجة الصدمات الاقتصادية، ثم عرف استقرارًا. كما يُسجل عام 2020 طفرة استثنائية في المنح، يمكن تفسيرها بإجراءات دعم استثنائية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا. وعليه، تعكس هذه الاتجاهات أن هيكل التمويل الزراعي في البرازيل يقوم على مزيج متوازن بين الدعم العمومي والتمويل الائتماني، مع تزايد دور القروض في دعم الاستدامة المالية للقطاع، وهو ما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويُساهم في دعم الإنتاجية الزراعية دون الاعتماد المفرط على الإنفاق الحكومي المباشر. والشكل يوضح تغيرات عناصر الدعم.

الشكل (77): تطور التمويل الزراعي في البرازيل بين المنح والقروض وقيمة الائتمان الزراعي (2000-2022)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تحليلات تمويل الأمن الغذائي والتغذية، وبيانات FAOSTAT؛ إضافة إلى بيانات

الائتمان الزراعي/الريفي الرسمية الخاصة بالبرازيل الصادرة عن Banco Central do Brasil للفترة 2000-2022.

ب- العمالة في القطاع الزراعي

الجدول(65):تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي العمالة في البرازيل خلال الفترة (2000-2022)

(%)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2000	15.6	2012	10.5
2001	15.5	2013	9.6
2002	15.4	2014	9.2
2003	15.9	2015	9.6
2004	16.1	2016	9.1
2005	14.6	2017	8.6
2006	14.1	2018	8.5
2007	13.1	2019	8.9
2008	12.5	2020	9.2
2009	12.0	2021	9.3
2010	11.2	2022	8.7
2011	10.5	-	-

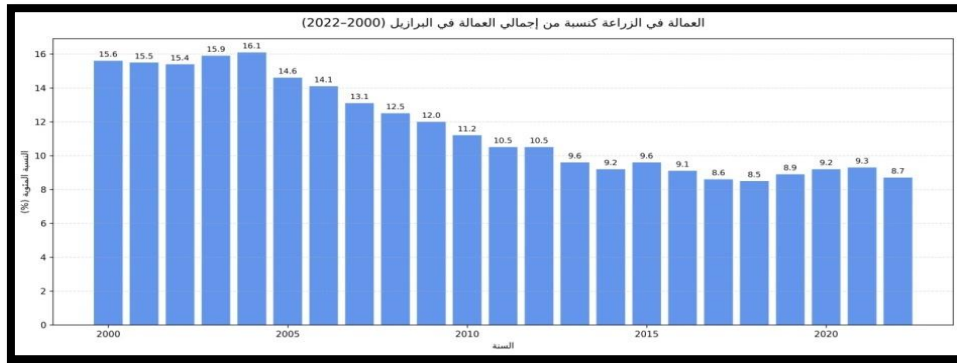
المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية - نسبة التوظيف في الزراعة تم الاطلاع في فيفيري 2025 من:

<https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

تُظهر نسبة العمالة في القطاع الزراعي في البرازيل اتجاهاً متناقصاً خلال الفترة (2000-2022)، حيث انخفضت من حوالي 15.6% إلى أقل من 9%، ما يعكس تحولاً هيكلياً تدريجياً في الاقتصاد نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، خاصة الصناعة والخدمات. ويُلاحظ أن هذا التراجع لم يكن نتيجة انكماش القطاع الزراعي، بل جاء مترافقاً مع تحسن الإنتاجية الزراعية بفضل المكننة، واعتماد التقنيات الحديثة، وتوسع التمويل الزراعي الموجه نحو الابتكار وسلاسل القيمة¹. كما يشير هذا الاتجاه إلى انتقال الزراعة من نموذج كثيف العمالة إلى نموذج أكثر كفاءة يعتمد على رأس المال والتكنولوجيا، مما ساهم في الحفاظ على أداء القطاع رغم انخفاض عدد العاملين فيه. وتبرز هذه التجربة أهمية تحسين إنتاجية العمل بدل الاكتفاء بزيادة حجم العمالة، وهو درس مهم للجزائر في سياق سعيها لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة قائمة على الكفاءة والابتكار. والشكل يوضح هذا التطور .

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2022). The State of Food and Agriculture 2022: Leveraging automation in agriculture for transforming agrifood systems. FAO. <https://www.fao.org/3/cb9479en/cb9479en.pdf>

الشكل (78): تطور القوى العاملة الزراعية في البرازيل من (2000-2022)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، مؤشرات التنمية العالمية - نسبة التوظيف في الزراعة - تم الاطلاع في فيفيري 2025 من <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2023&start=2000>

2- تحليل أثر التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في البرازيل خلال الفترة (2000-2023)

يشكل تحليل العلاقة بين التمويل الزراعي والأمن الغذائي محوراً مهماً، حيث اعتمدت العديد من الدراسات على مؤشرات كمية لقياس أثر التمويل على أبعاد الأمن الغذائي في البرازيل. فقد ركزت دراسة (Santana, 2012)¹ على مؤشرات الاستثمار الزراعي والإنتاجية، في حين استخدمت دراسة (Arias et al., 2017/2018)² مؤشرات الائتمان الزراعي وإنتاجية العوامل لتحليل أثر التمويل على الأداء الزراعي. كما اعتمد تقرير (OECD, 2023)³ على مؤشرات الدعم والائتمان الزراعي لتقييم السياسات التمويلية، بينما تناولت دراستا (Herrera et al., 2018)⁴ و (Wesz Junior et al., 2024)⁵ أثر التمويل على الدخل الزراعي وتسويق الإنتاج. وعليه، يندرج اعتماد هذه المؤشرات ضمن امتداد منهجي لأعمال سابقة ربطت بين التمويل الزراعي ومخرجاته الغذائية عبر أبعاد التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار.

¹ Santana, C. A. M. (2012). Public Policies and Agricultural Investment in Brazil. Food and Agriculture Organization. https://www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/InvestmentPolicy/Inv_in_Br_agriculture_-_20_08_2012.pdf

² Arias, D., et al. (2017). Agricultural Productivity Growth in Brazil. World Bank: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/268351520343354377/pdf/123948-WP-6-3-2018-8-39-22-AriasetalAgriculturalgrowthinBrazil.pdf>

³ OECD (2023). Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2023: Brazil: https://www.oecd.org/en/publications/agricultural-policy-monitoring-and-evaluation-2023_b14de474-en/full-report/brazil_6226dfb7.html

⁴ Herrera, G. P., et al. (2018). Econometric analysis of income, productivity and diversification among smallholders in Brazil. Land Use Policy.: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S026483771730710X>

⁵ Wesz Junior, V. J., et al. (2024). Agri-Food Policies and Family Farms' Commercialization: Insights from Brazil. Sustainability.: <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/24/11102>

أولاً- تحليل بُعد التوفر

1- عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (مليون) (متوسط ثلاث سنوات)

الجدول(66): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البرازيل

الفترة	متوسط انعدام الأمن الغذائي	انعدام الأمن الغذائي (متوسط + حاد)	انعدام الأمن الغذائي الحاد
2016-2014	9.0	28.0	14.3
2017-2015	9.6	29.7	14.4
2018-2016	10.5	29.8	13.3
2019-2017	11.3	30.7	13.4
2020-2018	12.6	32.3	13.2
2021-2019	13.5	36.3	14.4
2022-2020	17.8	45.6	17.5
2023-2021	16.6	41.9	17.1

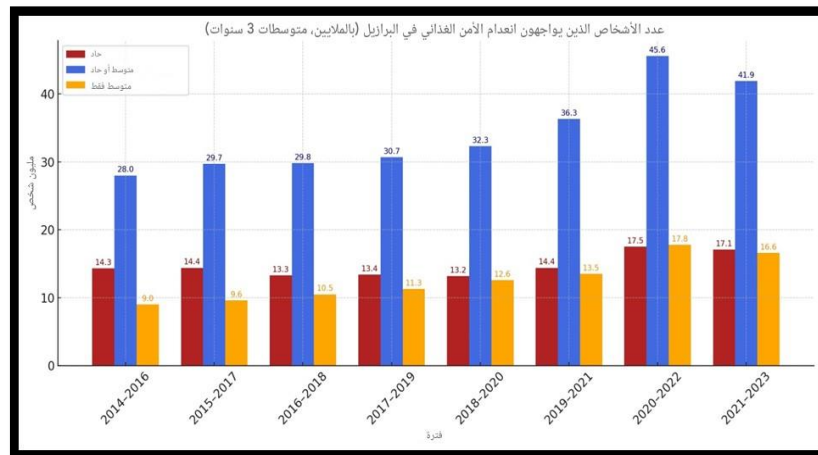
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT – مؤشرات الأمن الغذائي (Food Security)

[https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:\(Indicators](https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:(Indicators)

يُظهر الجدول اتجاهًا تصاعديًا واضحًا في مستويات انعدام الأمن الغذائي في البرازيل، خاصة بعد سنة 2018، حيث ارتفع عدد المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي (المتوسط والحاد) من حوالي 30 مليون إلى أكثر من 45 مليون شخص خلال الفترة 2020-2022، قبل أن يسجل تراجعًا طفيفًا في 2021-2023. ويُلاحظ أن هذا التدهور شمل مختلف المستويات، بما في ذلك الحالات الحادة التي ارتفعت بشكل ملحوظ، ما يعكس تزايد هشاشة الفئات السكانية أمام الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في ظل تداعيات جائحة كورونا وارتفاع أسعار الغذاء. كما يشير تزايد الحالات المتوسطة إلى اتساع قاعدة الفئات المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، وليس فقط الحالات الحرجة، وهو ما يدل على اختلالات في القدرة على الوصول إلى الغذاء واستقراره. وبذلك، تؤكد هذه المؤشرات أن تحقيق الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بالإنتاج الزراعي، بل يتطلب سياسات تمويلية واجتماعية متكاملة تستهدف تحسين الدخل وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (79): عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البرازيل حسب درجاته (شديد - متوسط - كلاهما)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT – مؤشرات الأمن الغذائي (Food Security)

[https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:\(Indicators\)](https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:(Indicators))

ثانياً - تحليل بُعد الوصول

أ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، دولار دولي ثابت 2011)
الجدول (67): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال الفترة 2000-2022

السنة	القيمة (دولار)	السنة	القيمة (دولار)
2000	13500	2012	18700
2001	13500	2013	18600
2002	13700	2014	17600
2003	13800	2015	17000
2004	14500	2016	17200
2005	15100	2017	17400
2006	15700	2018	17300
2007	16500	2019	16500
2008	16300	2020	17400
2009	17600	2021	17900
2010	18200	2022	18200
2011	18400	-	-

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World)

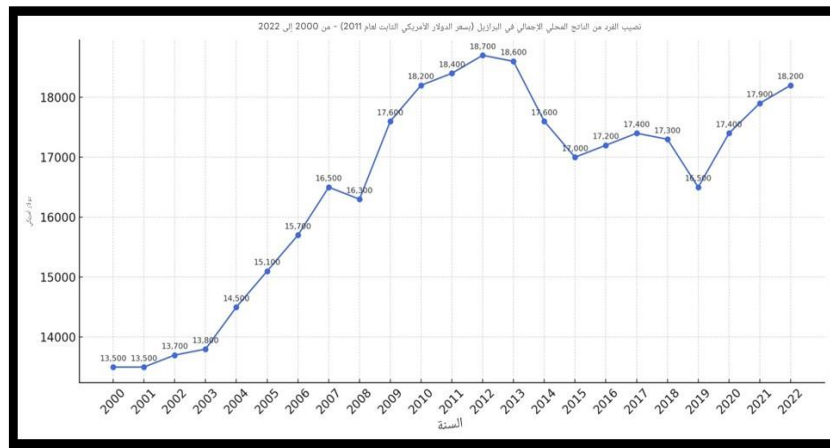
[https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD:\(DevelopmentIndicators\)](https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD:(DevelopmentIndicators))

يُظهر الجدول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل عرف مساراً تصاعدياً واضحاً خلال الفترة 2000-2013، حيث ارتفع من حوالي 13,500 إلى 18,700 دولار، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في مستوى المعيشة مدفوعاً بالنمو الاقتصادي وتوسع القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعات المرتبطة بها. غير أن هذه الديناميكية عرفت تراجعاً نسبياً خلال الفترة 2014-2016 نتيجة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الأزمات الاقتصادية الداخلية، قبل أن يدخل الاقتصاد في مرحلة تعافٍ تدريجي تميزت ببعض التقلبات، خصوصًا خلال سنة 2019 المرتبطة بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، ثم سنة 2020 بفعل جائحة كورونا. ورغم ذلك، عاد المؤشر للارتفاع ليبلغ 18,200 دولار في 2022، مما يدل على قدرة الاقتصاد البرازيلي على استعادة مسار النمو. وبذلك، يعكس هذا التطور أن الأداء الاقتصادي، المدعوم جزئيًا بفعالية التمويل الزراعي وتكامل سلاسل القيمة، يظل عاملاً مهماً في تحسين الأمن الغذائي. كما هو موضح في الشكل.

الشكل(80): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل (2000 - 2022)



المصدر: البنك الدولي (World Bank)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators):

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD>

ثالثاً- تحليل بُعد الاستخدام

أ- انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد (%) (متوسط 3 سنوات)

الجدول(68): تطور نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي في البرازيل (%)

الفترة	متوسط انعدام الأمن الغذائي	انعدام الأمن الغذائي الحاد	انعدام الأمن الغذائي (متوسط + حاد)
2016-2014	11.0	15.0	13.5
2017-2015	12.5	17.5	14.0
2018-2016	12.2	17.5	13.8
2019-2017	11.5	16.0	13.5
2020-2018	13.0	18.0	15.0
2021-2019	15.5	22.5	17.5
2022-2020	18.0	27.0	22.0
2023-2021	16.0	23.0	18.0

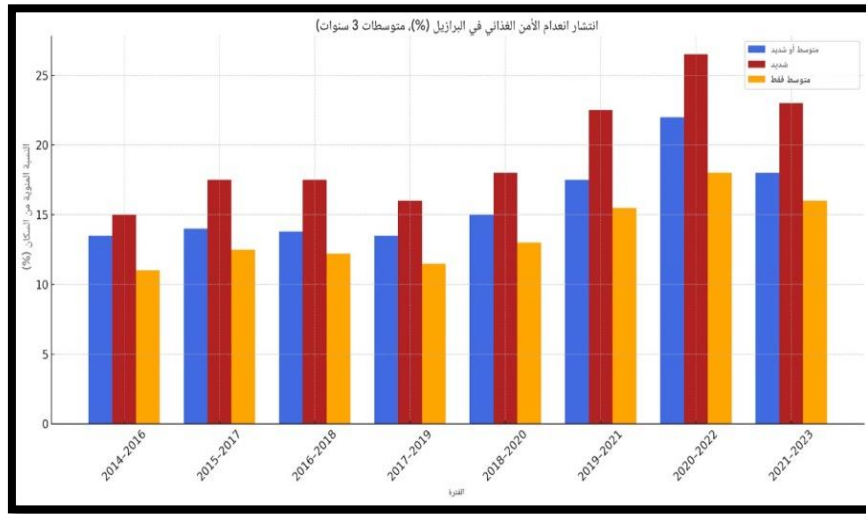
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (SOFI) وقاعدة بيانات

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:FAOSTAT>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

تُظهر البيانات تصاعدًا واضحًا في نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي في البرازيل، خاصة ابتداءً من الفترة 2018-2020، حيث ارتفعت نسبة السكان المتأثرين (متوسط + حاد) من حوالي 13.5% إلى 22% خلال 2020-2022، قبل أن تنخفض نسبيًا إلى 18% في 2021-2023. ويُلاحظ أن الزيادة كانت أكثر حدة في فئة انعدام الأمن الغذائي الحاد، التي بلغت ذروتها عند 27%، مما يعكس تفاقم أوضاع الفئات الأكثر هشاشة. كما يشير ارتفاع الفئة المتوسطة إلى توسع دائرة التعرض لانعدام الأمن الغذائي، نتيجة تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الغذاء، خاصة خلال فترة جائحة كورونا.¹

الشكل (81): انتشار انعدام الأمن الغذائي في البرازيل (% من السكان، متوسط 3 سنوات



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (SOFI) وقاعدة بيانات

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS:FAOSTAT>

يبين الرسم البياني انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (%) في البرازيل، مقسمًا حسب المناطق الريفية والسكان البالغين من الذكور والإناث على مدى فترات مختلفة مدتها ثلاث سنوات (2014-2016 إلى 2021-2023). ومن الواضح أن هناك زيادة ثابتة في انتشار انعدام الأمن الغذائي في جميع الفئات، مع ارتفاع حاد بشكل خاص من 2019-2021 إلى 2021-2023. وتُظهر المناطق الريفية أعلى معدل انتشار، حيث بلغ ما يقرب من 20% في 2021-2023، مما يسلط الضوء على التحديات غير المتناسبة التي تواجهها المجتمعات الريفية. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر النساء

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development, UNICEF, World Food Programme, & World Health Organization. (2023). The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. FAO. <https://www.fao.org/3/cc3017en/cc3017en.pdf>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

باستمرار انتشاراً أعلى لانعدام الأمن الغذائي مقارنة بالرجال. وقد اتسعت الفجوة بين الجنسين بمرور الوقت، مما يعكس التفاوت المتزايد في نتائج الأمن الغذائي. وتشير هذه الاتجاهات إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية بنيوية، تفاقت بسبب الأزمات مثل جائحة كورونا، مما يؤثر على توافر الغذاء والوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه. ويوفر هذا المؤشر رؤى حول التأثيرات الديموغرافية المستهدفة لبرامج التمويل الزراعي، وخاصة بالنسبة للنساء والسكان الريفيين، مما يجعله أداة قيمة لتقييم السياسات وتصميم التدخلات.

رابعاً- تحليل بُعد الاستقرار

أ-قيمة صادرات الأغذية إلى إجمالي صادرات السلع (%) (متوسط 3 سنوات)

الجدول(69): قيمة واردات المواد الغذائية مقارنة بإجمالي صادرات البضائع متوسط متحرك لثلاث سنوات بالبرازيل

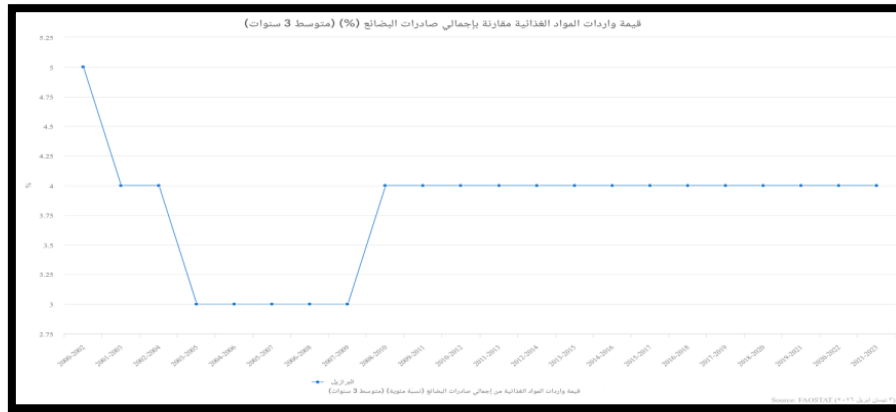
الفترة (متوسط 3 سنوات)	النسبة (%)	الفترة (متوسط 3 سنوات)	النسبة (%)
2002-2000	5.1	2012-2010	4.0
2003-2001	4.0	2013-2011	4.0
2004-2002	3.0	2014-2012	4.0
2005-2003	3.0	2015-2013	4.0
2006-2004	3.0	2016-2014	4.0
2007-2005	3.0	2017-2015	4.0
2008-2006	3.0	2018-2016	4.0
2009-2007	4.0	2019-2017	4.0
2010-2008	4.0	2020-2018	4.0
2011-2009	4.0	2021-2019	4.0
-	-	2022-2020	4.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT – التجارة الزراعية والقيمة المضافة: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>

تُظهر البيانات أن نسبة قيمة واردات الأغذية من إجمالي صادرات السلع في البرازيل شهدت تراجعاً في بداية الفترة، حيث انخفضت من حوالي 5.1% خلال 2003-2001 إلى نحو 3% خلال منتصف العقد الأول، قبل أن ترتفع وتستقر عند حدود 4% ابتداءً من 2010-2008 إلى غاية 2022-2020. ويعكس هذا المسار تحسن القدرة التصديرية الإجمالية للبرازيل وتراجع نسبي في عبء واردات الغذاء مقارنة بالصادرات، مما يدل على قوة القطاع الزراعي وقدرته على توليد فائض تصديري. كما يشير الاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة إلى توازن نسبي بين التجارة الغذائية والصادرات، رغم استمرار بعض التبعية للواردات في سلع محددة. وبذلك، يعكس المؤشر وضعاً مستقرًا نسبيًا من حيث بُعد الاستقرار الغذائي، مع أهمية تعزيز التنوع الإنتاجي وتقليل الاعتماد على الواردات.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية حول أثر التمويل الزراعي للشعب الإستراتيجية على الأمن الغذائي

الشكل (82): قيمة واردات المواد الغذائية مقارنة بإجمالي صادرات البضائع متوسط متحرك لثلاث سنوات بالبرازيل

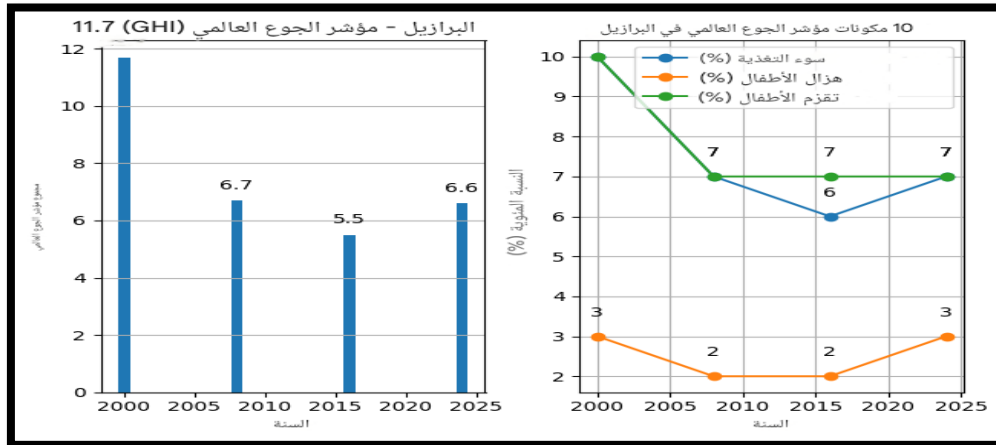


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قاعدة بيانات FAOSTAT – التجارة الزراعية والقيمة

المضافة: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM>

خامسا - تحليل مؤشر الجوع العالمي

الشكل (83): تطور مؤشر الجوع العالمي ومكوناته في البرازيل خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، تقرير مؤشر الجوع العالمي 2024. تم الاطلاع في فيفري 2025

من: <https://www.globalhungerindex.org/>

يوضح مؤشر الجوع العالمي لعام 2024 أن البرازيل حققت درجة 6.6، مصنفة ضمن الدول ذات المستوى المنخفض للجوع، مما يعكس تحسناً مستداماً في وضعها الغذائي منذ عام 2000. فقد انخفضت قيمة المؤشر من 11.7 سنة 2000 إلى 5.5 سنة 2016، قبل أن تسجل ارتفاعاً طفيفاً إلى 6.6 سنة 2024، وهو ما يعكس التأثير النسبي للآزمات الاقتصادية والمناخية العالمية. وتُظهر المعطيات كما هو موضح في الملحق (52)، أن هذا التحسن يركز على تطور مكوناته الأساسية، حيث بلغت نسبة نقص التغذية 3.9%، والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة 7.2%، والتقزم 3.4%، في حين سجلت وفيات الأطفال مستوى منخفضاً قدره 1.4%.

ورغم هذا التقدم، فإن استمرار ارتفاع مؤشر الهزال نسبيًا يشير إلى تحديات نوعية تتعلق بجودة التغذية وتوازنها، وليس فقط بتوفر الغذاء من حيث الكمية. وفي هذا السياق، يبرز دور التمويل الزراعي في دعم الإنتاج وتحسين العرض الغذائي، إلا أن فعاليته تظل مشروطة بتوجيهه نحو سياسات أكثر استهدافًا للفئات الهشة، وتعزيز التنوع الغذائي، وتحقيق العدالة في الوصول إلى الموارد الغذائية.

المطلب الثالث: محاولة تقييم تجربة البرازيل والدروس المستفادة منها

تُعد التجربة البرازيلية في التمويل الزراعي من التجارب الناجحة التي توضح كيف يمكن للتمويل أن يلعب دورًا حقيقيًا في دعم الأمن الغذائي والتنمية الريفية. فقد اعتمدت البرازيل على برامج فعالة، مثل برنامج دعم الزراعة الأسرية (PRONAF)، الذي ساعد صغار المزارعين على الاندماج في الاقتصاد، بعد أن كانوا يعانون من التهميش. حيث تم تسهيل حصولهم على القروض، وتوفير الدعم التقني لهم، وربط إنتاجهم بالأسواق، مما ساهم في تحسين إنتاجيتهم ودخلهم. كما تبين أن التمويل الزراعي في البرازيل لم يكن معزولًا، بل كان جزءًا من سياسة متكاملة شملت تطوير البحث الزراعي، وتحسين البنية التحتية مثل النقل والتخزين، إلى جانب توفير خدمات الإرشاد الزراعي. هذا التكامل ساعد على رفع إنتاجية المحاصيل، خاصة الحبوب وفول الصويا، ومكّن البرازيل من تحقيق فائض في الإنتاج ودعم صادراتها الزراعية. وهو ما يؤكد أن التمويل يكون أكثر فعالية عندما يُرافق بخدمات داعمة مثل التكوين والتنظيم التعاوني.

أما من ناحية الأمن الغذائي، فقد شهدت البرازيل تحسنًا ملحوظًا خلال الفترة (2000-2015)، حيث تراجعت معدلات نقص التغذية وتحسنت جودة الغذاء المتاح للسكان. لكن بعد سنة 2015، ظهر تراجع نسبي نتيجة الأزمات الاقتصادية والعوامل المناخية، مما يوضح أن التمويل الزراعي وحده لا يكفي، بل يجب أن يُدعم بسياسات اجتماعية تحمي الفئات الهشة.

وتُظهر هذه التجربة أيضًا أن نجاح التمويل الزراعي لا يعتمد فقط على زيادة الأموال، بل على كيفية توجيهها. فقد كان لإدماج صغار المزارعين، وتشجيع التعاونيات، وتطوير سلاسل القيمة دور مهم في تحقيق نتائج إيجابية. كما أن ربط الإنتاج الزراعي بقطاعات أخرى، مثل الوقود الحيوي، ساهم في توفير أسواق مستقرة للمنتجات، خاصة عندما يكون مدعومًا بإطار تمويلي وتنظيمي مناسب¹.

¹Benatti, Solidario de Souza (2024), Productive Inclusion of Smallholders in the Brazilian Biodiesel Value Chain: A Path of Challenges and Opportunities, PhD Dissertation, University, Brazil.

-الدروس التطبيقية الممكن تكييفها مع السياق الجزائري

تُبرز تجربة البرازيل أن نجاح التمويل الزراعي يرتبط أولاً بقدرة الدولة على توسيع نطاق الائتمان الزراعي، سواء العمومي أو الخاص، عبر برامج موجهة مثل PRONAF و Plano Safra. وبالنسبة للجزائر، يمكن الاستفادة من هذا التوجه من خلال إطلاق برامج تمويل مزدوجة تستهدف في الوقت نفسه صغار الفلاحين والمؤسسات الزراعية الكبرى، خاصة في ظل استمرار ضعف توجيه التمويل نحو الشُعَب الزراعية الاستراتيجية. كما تُظهر التجربة أهمية ربط التمويل الزراعي بالخدمات المرافقة، مثل توفير المدخلات الزراعية والإرشاد والتكوين التقني، وهو ما ساهم في رفع كفاءة الإنتاج في البرازيل. وفي حالة الجزائر، يبرز هذا كأحد أبرز النقائص، حيث لا يزال التمويل منفصلاً عن التكوين، مما يستدعي تبني مقاربة متكاملة تربط القروض بالدعم التقني والإرشاد الميداني.

ومن جهة أخرى، لعبت التعاونيات الزراعية في البرازيل دوراً مهماً في تجميع الموارد وتقليل التكاليف وتحسين التسويق، وهو ما يدعو الجزائر إلى تعزيز الاقتصاد التعاوني الريفي من خلال تشجيع إنشاء تعاونيات إنتاج وتسويق، وتقديم حوافز ضريبية وتنظيمية لدعمها.

كما تؤكد التجربة البرازيلية أن الاستثمار في البنية التحتية الريفية، مثل النقل والتخزين والري، يُعد شرطاً أساسياً لنجاح التمويل الزراعي. وعليه، فإن الجزائر مطالبة بتوجيه جزء أكبر من التمويل نحو المشاريع الهيكلية، خاصة في المناطق الزراعية ذات الإمكانيات العالية، لمعالجة ضعف الاستثمار في هذا المجال. وفيما يتعلق بالاستدامة، اعتمدت البرازيل برامج تمويل موجهة نحو الزراعة المستدامة، مثل خطة ABC، وهو ما يمكن تكييفه مع حالة الجزائر من خلال إدماج معايير بيئية ضمن آليات التمويل، خاصة فيما يتعلق بإدارة المياه، واستخدام الطاقة، وتنوع المحاصيل، في ظل غياب واضح للتمويل الأخضر.

كما تميزت تجربة البرازيل بربط التمويل الزراعي بالسياسات الاجتماعية، مثل برامج مكافحة الفقر والدعم الغذائي، وهو ما ساعد على تحقيق تكامل بين الإنتاج والاستهلاك. وفي الجزائر، يظل هذا الربط ضعيفاً، مما يستدعي تطوير آليات تربط الدعم الغذائي بالإنتاج المحلي، خاصة عبر برامج الشراء العمومي.

ومن الجوانب المهمة أيضًا اعتماد البرازيل على التقييم المستمر لبرامج التمويل، وتكييفها حسب النتائج والخصوصيات الجهوية، وهو ما يمثل نقطة ضعف في الجزائر، حيث تغيب آليات فعالة لقياس أثر التمويل، مما يستوجب إنشاء نظام متابعة قائم على مؤشرات أداء واضحة.

وأخيرًا، لعب البحث الزراعي دورًا محوريًا في نجاح تجربة البرازيل، من خلال مؤسسات متخصصة مثل EMBRAPA، وهو ما يبرز أهمية دعم البحث الزراعي في الجزائر، وتوجيهه نحو حلول تتلاءم مع الخصوصيات المناخية والبيئية المحلية.

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل بتحليل تجارب دولية هدفت إلى تحسين فعالية التمويل الزراعي في خدمة الأمن الغذائي، مع التركيز على تمويل الشُعَب الزراعية الإستراتيجية. وقد أظهرت تجارب كينيا، البرازيل، رومانيا، والفيتنام نماذج متنوعة، لكنها تشترك في نقطة أساسية، وهي توجيه التمويل نحو الفلاحين، خاصة الصغار منهم، مع دعم سلاسل القيمة وتعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين.

وتبيّن من خلال هذا التحليل أن نجاح هذه الدول لم يكن مرتبطاً بحجم التمويل فقط، بل بكيفية توجيهه نحو الشُعَب ذات الأولوية، كالحبوب والزرعات المروية والمقاومة للجفاف. كما أن فعالية التمويل ارتبطت بوجود عناصر مرافقة، مثل الإرشاد الزراعي، البنية التحتية، وتنظيم الأسواق، وهو ما ساهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة.

أما في الجزائر، فيُظهر التحليل أن التحدي يكمن في ضعف توجيه الموارد نحو الشُعَب الإستراتيجية، إلى جانب غياب التكامل مع خدمات مرافقة مثل التكوين والإرشاد وربط الإنتاج بالأسواق، مما يقلل من أثر التمويل على الأمن الغذائي.

وعليه، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة منظومة التمويل الزراعي في الجزائر وفق مقاربة أكثر استهدافاً وفعالية، تقوم على توجيه الموارد نحو الشُعَب ذات الأولوية، وتعزيز التكامل بين الجوانب المالية والتقنية والمؤسسية. ويمهّد هذا التحليل للانتقال في الفصل الموالي إلى تقديم مقترحات عملية تهدف إلى تفعيل دور التمويل الزراعي كأداة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام

الخلاصة

العامية

أبرزت هذه الدراسة أن إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) لا يمكن تفسيرها بمحدودية الموارد الطبيعية، رغم أهمية هذا العامل، وإنما ترتبط بدرجة أكبر باختلالات هيكلية ومؤسسية حدّت من قدرة التمويل الزراعي على التحول إلى أداة فعالة لرفع الإنتاجية، وتحسين استقرار الإنتاج، وتوسيع الوصول الاقتصادي إلى الغذاء، وتعزيز استدامة المنظومة الزراعية والغذائية. وقد بين التحليل أن السياسات التمويلية المعتمدة، رغم ما وفّرت من دعم لبعض الأنشطة والبرامج الزراعية، لم تُفضِ إلى إحداث تحول نوعي وشامل في أداء القطاع، لأن أثرها ظل في كثير من الحالات محصوراً في دعم جوانب إنتاجية جزئية، دون أن يندمج بصورة كافية مع محددات الفعالية الحقيقية، وفي مقدمتها البنية التحتية، وحوكمة الموارد المائية، والإرشاد التقني، وإدارة المخاطر، وتنظيم سلاسل القيمة، وآليات التقييم والمتابعة.

وقد أظهرت الدراسة أن محدودية أثر التمويل الزراعي في الجزائر لا تعود فقط إلى حجم الموارد المخصصة، بل إلى ضعف كفاءة توجيهها واستهدافها. فبالرغم من توسيع بعض المساحات الزراعية، ومن توفير أشكال متعددة من الدعم، بقيت النتائج المحققة دون مستوى الإمكانيات المتاحة، الأمر الذي يعكس وجود فجوة مستمرة بين ما يتوفر للقطاع من مقومات، وما يتحقق فعلياً من مردودية وإنتاج واستقرار. وتُفسّر هذه الفجوة أساساً بضعف توجيه الموارد نحو محددات الإنتاجية، واستمرار مشاكل الري، ضعف فعالية الإرشاد الزراعي وآليات المتابعة، وضعف الربط بين التمويل والإنتاج والتسويق.

كما بين التحليل أن أثر التمويل الزراعي على الشعب الزراعية الاستراتيجية ظل متفاوتاً ومحدوداً من حيث الاستدامة والانتشار. فقد ساهم في دعم بعض الشعب، خاصة تلك التي تستجيب بسرعة نسبية للحوافز الإنتاجية، غير أن هذا الأثر لم يكن متوازناً بين مختلف الشعب، ولم ينعكس بصورة كافية على مختلف أبعاد الأمن الغذائي. ففي حين أمكن تسجيل مساهمة نسبية في دعم بعد التوفر، ظل الأثر أضعف على بعدي الوصول والاستقرار، كما بقي أثره غير مباشر ومحدود على بعد الاستخدام، بحكم أن تحسين هذا البعد يتطلب أيضاً جودة غذائية، ونظم توزيع فعالة، وشروطاً اجتماعية ومؤسسية أوسع من نطاق التمويل الإنتاجي المباشر.

وعلى مستوى الشعب الزراعية الاستراتيجية، أظهر التحليل تبايناً واضحاً في أثر التمويل الزراعي. فبالنسبة لشعبة الحبوب، ورغم الأهمية الكبيرة التي حظيت بها من حيث حجم الدعم والتمويل، إلا أن النتائج المحققة ظلت محدودة من حيث الإنتاجية والاستقرار، مما يعكس ضعف كفاءة توجيه الموارد. أما شعبة الخضار، فقد سجلت تحسناً نسبياً، نظراً لسرعة استجابتها للحوافز الإنتاجية وقصر دورتها الإنتاجية،

غير أن هذا التحسن بقي محدودًا من حيث الاستدامة. وفيما يتعلق بشعبة الفواكه، فقد عرفت نتائج متوسطة، لكنها ظلت مرتبطة بعوامل مناخية وتسويقية حدّت من استقرارها. كما بقيت شعب البقوليات والبذور الزيتية الأقل استفادة من السياسات التمويلية، مما ساهم في استمرار التبعية للاستيراد في هذه المنتجات. وبذلك، يتضح أن أثر التمويل الزراعي لم يكن متوازنًا بين مختلف الشعب، ولم يحقق التحول النوعي المطلوب في بنية الإنتاج الزراعي.

وعلى مستوى تقييم سياسات وبرامج التمويل الزراعي المعتمدة في الجزائر، أظهر التحليل أن هذه السياسات، رغم أهميتها من حيث حجم الموارد المخصصة وتعدد أدواتها، لم تحقق الفعالية المرجوة في إحداث تحول هيكلي في القطاع الزراعي. فقد اتسمت في كثير من الأحيان بطابع توزيعي أكثر منه إنتاجي، حيث ركزت على دعم الأنشطة دون ربط كافٍ بنتائج الأداء والإنتاجية. كما عانت هذه البرامج من ضعف الاستهداف، وتشتت التدخلات، وغياب منظومة تقييم دقيقة قائمة على النتائج، مما حدّ من قدرتها على تحقيق أثر مستدام ومتوازن على مختلف الشعب الزراعية الاستراتيجية. وبالتالي، يمكن القول إن فعالية هذه السياسات بقيت محدودة نسبيًا، رغم الإمكانيات التي تم تسخيرها.

وأظهرت الدراسة كذلك أن ضعف فعالية التمويل الزراعي ارتبط بدرجة كبيرة بطبيعة البنية المؤسسية الحاكمة للقطاع. فاستمرار غياب التنسيق بين المتدخلين، وضعف الترابط بين أدوات التمويل والدعم التقني والتنظيمي، إلى جانب غياب منظومة دقيقة للتقييم المبني على النتائج، كلها عوامل قللت من قدرة السياسات التمويلية على إحداث أثر تنموي واضح ومستدام. كما أن محدودية إدماج صغار المنتجين، وصعوبة وصولهم إلى التمويل بسبب الشروط والإجراءات وغياب آليات ضمان وتأمين فعالة، أسهمت في تقليص الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه السياسات، وأضعفت قدرتها على توسيع القاعدة الإنتاجية بصورة أكثر عدالة وشمولًا.

ومن جهة أخرى، أكدت النتائج أن الموارد المائية تمثل عاملاً حاسماً في تفسير حدود الأداء الزراعي في الجزائر. فالإشكال لا يرتبط فقط بندرة المياه، بل أيضاً بضعف كفاءة استخدامها، ومحدودية تحديث أنظمة الري، واستمرار أنماط توسع لا تستند دائماً إلى معايير واضحة للمردودية الاقتصادية والمائية. وقد جعل هذا الوضع جزءاً مهماً من الإنتاج الزراعي عرضة للتقلب وعدم الاستقرار، مما حدّ من قدرة القطاع على الإسهام المستدام في تعزيز الأمن الغذائي، خاصة في ظل تزايد المخاطر المناخية واشتداد فترات الجفاف وعدم انتظام التساقطات.

وفي هذا الإطار، بيّنت الدراسة أن التغيرات المناخية لم تعد عاملاً خارجياً ثانوياً، بل أصبحت

عنصرًا بنيويًا في تفسير هشاشة الشعب الزراعية الاستراتيجية، نظرًا لتأثيرها المباشر على الإنتاجية، وانتظام العرض، ومردودية الاستثمار الزراعي، ومستوى المخاطر التي يتحملها المنتجون والمؤسسات الممولة. وبناءً على ذلك، فإن بقاء السياسات التمويلية منفصلة نسبيًا عن منطق إدارة المخاطر المناخية يحدّ من قدرتها على تحقيق أثر مستدام، ويجعل النتائج المحققة عرضة للتآكل السريع مع كل صدمة مناخية أو مائية.

أما من خلال التجارب الدولية المدروسة (كينيا والبرازيل ورومانيا وفيتنام) فقد أظهر التحليل أن نجاح التمويل الزراعي لا ينتج عن التوسع المالي وحده، بل عن اندماجه داخل ترتيبات مؤسسية متماسكة تربط التمويل بالبنية التحتية، الحوكمة، إدارة المخاطر، سلاسل القيمة، وبأشكال الاستهداف التي توجه الموارد نحو الفئات والأنشطة الأعلى أثرًا. وتكمن القيمة الحقيقية للبعد المقارن في أنه أبرز أن فعالية التمويل الزراعي ترتبط بقدرته على العمل داخل منظومة متكاملة، لا باعتباره أداة معزولة. كما بينت هذه التجارب أن نقل عناصر النجاح لا يمكن أن يتم بصورة آلية أو مباشرة، وإنما من خلال تكييفها مع الخصوصيات الاقتصادية والمؤسسية والمائية للجزائر.

ولم تقتصر أهمية التجارب الدولية المدروسة على إبراز الطابع النظري لفعالية التمويل الزراعي، بل قدّمت دروسًا تطبيقية يمكن توظيفها في الحالة الجزائرية. فقد أظهرت تجربة كينيا أن توسيع الشمول المالي، خاصة من خلال الأدوات الرقمية، يُعدّ مدخلًا أساسيًا لدمج صغار المنتجين وتعزيز استقرار الإنتاج، وهو ما يشير إلى ضرورة تطوير آليات تمويل مرنة ومبسطة في الجزائر. كما أبرزت تجربة فيتنام أهمية الإصلاح التدريجي وربط التمويل بالأداء الإنتاجي، بما يسمح بتحقيق تحول هيكلي مستدام في القطاع الزراعي، وهو ما يدعو إلى إعادة توجيه التمويل في الجزائر نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

في المقابل أكدت تجربة رومانيا أن فعالية التمويل ترتبط بوجود إطار مؤسسي منظم قائم على الحوكمة والتقييم، مما يبرز أهمية بناء منظومة متابعة دقيقة في الجزائر قائمة على النتائج. أما تجربة البرازيل، فقد بينت أن ربط التمويل بسلاسل القيمة الزراعية والبحث العلمي يشكل عاملاً حاسماً في رفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية، وهو ما يستدعي توجيه السياسات التمويلية في الجزائر نحو دعم التكامل بين الإنتاج، التحويل، والتسويق. وبذلك، يتضح أن القيمة الحقيقية لهذه التجارب لا تكمن في نقل نماذجها بشكل مباشر، بل في توظيف مبادئها العامة ضمن مقاربة متكيفة مع الخصوصيات الاقتصادية والمائية والمؤسسية للجزائر.

وبناءً على ما سبق، بالنسبة لاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة سياسات تمويل الشعب الزراعية الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي فقد أثبتت صحتها جزئياً؛ إذ ساهمت هذه السياسات في دعم بعض جوانب الإنتاج والتوفر الغذائي، لكنها لم تحدث أثراً متوازناً وواضحاً على مختلف أبعاد الأمن الغذائي، خاصة بعدي الوصول والاستقرار. وأما بالنسبة لاختبار الفرضية الثانية فقد تم اثبات صحتها لكن بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن تحسين آليات التمويل يمكن أن يسهم في رفع الإنتاجية وتعزيز أداء الشعب الزراعية، غير أن هذا الأثر يبقى مشروطاً بإصلاح الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تحد من فعاليتها.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للدراسة في النقاط الآتية:

- (1) محدودية تقدم الأمن الغذائي في الجزائر لا تعود فقط إلى القيود الطبيعية، بل أيضاً إلى اختلالات هيكلية ومؤسسية أضعفت فعالية منظومة التمويل الزراعي خاصة في ظل ضعف كفاءة توجيه الموارد، وغياب التنسيق بين أدوات التمويل، وعدم ربطها بسلاسل القيمة وإدارة المخاطر؛
- (2) لم يؤدّ التوسع في المساحات الزراعية بالجزائر إلى تحسن متناسب في الإنتاجية، مما يدل على أن منطق التوسع الكمي لم يكن كافياً في غياب شروط النجاح الاقتصادية والمائية والتقنية؛
- (3) شكلت هشاشة البنية التحتية الزراعية، وخاصة محدودية تحديث أنظمة الري وضعف كفاءة استخدام المياه، أحد أبرز العوامل المفسرة لعدم استقرار الأداء الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؛
- (4) ساهمت التغيرات المناخية في زيادة هشاشة الشعب الزراعية الاستراتيجية، مما أدى إلى تقييد مردودية الاستثمار الزراعي في الجزائر ورفع مستوى المخاطر التي تواجه المنتجين والجهات الممولة؛
- (5) ظهور فجوة بين الإمكانيات الزراعية المتاحة والمخرجات الفعلية، سببه ضعف توجيه الموارد نحو محددات الإنتاجية واستمرار اختناقات الري والإرشاد والمتابعة؛
- (6) ظل أثر التمويل الزراعي محدوداً من حيث الاستدامة والانتشار، لأنه لم يُدمج بما يكفي مع أدوات إدارة المخاطر، وتحسين البنية التحتية، وتنظيم التسويق، وتطوير سلاسل القيمة؛
- (7) صعوبة وصول صغار المنتجين إلى التمويل، إلى جانب ضعف آليات الضمان والتأمين، من الأثر التنموي والاجتماعي للسياسات التمويلية؛
- (8) لم يحقق التمويل الزراعي في الجزائر أثراً متوازناً على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، حيث تركز تأثيره أساساً في دعم بعد التوفر، في حين ظل تأثيره محدوداً على بعدي الوصول والاستقرار، نتيجة

استمرار اختلالات هيكلية تتعلق بضعف الاستهداف ومحدودية الشمول المالي وعدم تكامل السياسات التمويلية مع باقي مكونات المنظومة الزراعية؛

(9) أدى ضعف التنسيق المؤسسي وغياب منظومة فعالة للتقييم والمتابعة المبنية على النتائج إلى تقليص كفاءة السياسات الزراعية والتمويلية في الجزائر؛

(10) أكدت التجارب الدولية المختارة أن فعالية التمويل الزراعي تتوقف على جملة من العوامل المتكاملة فيما بينها والمتمثلة في الحوكمة، والبنية التحتية، وإدارة المخاطر، وسلاسل القيمة، وعلى حسن تكييف التمويل الزراعي مع الخصوصيات الوطنية.

استنادًا إلى نتائج الدراسة وما أظهرته التجارب الدولية المختارة، وفي ضوء الخصوصيات الهيكلية والمؤسسية والاقتصادية التي تميز القطاع الزراعي في الجزائر، وبهدف ترقية فعالية التمويل الزراعي وتحسين أداء الشُّعَب الزراعية الاستراتيجية بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي، يمكن تقديم **المقترحات الآتية:**

(1) إعادة النظر في السياسة التمويلية الزراعية على أساس انتقائي يربط التمويل بمحددات الإنتاجية والاستقرار، بدل تقديم الدعم غير الموجّه أو المنفصل عن شروط النجاعة الاقتصادية والمائية؛

(2) توسيع إطار تقييم السياسات التمويلية بحيث لا يقتصر فقط على قياس الزيادة في الإنتاج، بل يشمل أيضًا مؤشرات الوصول والاستقرار الغذائي، مما يسمح بالحكم على أثرها الحقيقي في تعزيز الأمن الغذائي؛

(3) اعتماد مقاربة متكاملة تجعل التمويل الزراعي جزءًا من سياسة تنمية أشمل تربطه بالإرشاد التقني، وتحسين الحوكمة، والتحديث التكنولوجي، وتطوير سلاسل القيمة، بدل التعامل معه كأداة منفصلة؛

(4) توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو رفع الإنتاجية وكفاءة استغلال الموارد، بدل التركيز المفرط على التوسع الأفقي الذي لا يحقق بالضرورة أثرًا اقتصاديًا وغذائيًا مستدامًا؛

(5) تحديث أنظمة الري وتحسين كفاءة استخدام المياه واعتبارها كأولوية استراتيجية، مع ربط الدعم العمومي والاستثمار الزراعي بمعايير واضحة للمردودية الاقتصادية ومختلف الموارد والاستدامة؛

(6) توسيع المساحات المسقية، الذي يكون قائمًا على الجدوى الاقتصادية، وكفاءة استخدام المياه، وقدرة أنظمة التسيير والصيانة على ضمان الاستدامة؛

(7) إدماج المخاطر المناخية ضمن تصميم السياسات التمويلية، من خلال توجيه الموارد نحو الأنشطة والتقنيات والاستثمارات الأكثر قدرة على التكيف والصمود أمام الجفاف والتقلبات المناخية؛

(8) تطوير أدوات التمويل والضمان والتأمين لتكون أكثر ملاءمة لظروف صغار المنتجين، وربطها بأطر

تنظيمية جماعية تقلل تكاليف المعاملات وتحسن الدخول إلى الأسواق؛

(9) تعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين العموميين والمهنيين والاقتصاديين، بما يحد من

العوائق، ويحسن كفاءة التدخلات، ويضمن تكامل التمويل مع بقية أدوات السياسة الزراعية؛

(10) إنشاء منظومة متابعة وتقييم فعالة تقوم على مؤشرات دقيقة تتعلق بالإنتاجية والأثر الغذائي

والاستدامة، مما يسمح بتقويم السياسات وتصحيحها وفق النتائج الفعلية لا وفق الافتراضات النظرية؛

(11) الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة من خلال تكييف عناصر النجاح المرتبطة بربط التمويل

بالبنية التحتية، وإدارة المخاطر، وسلاسل القيمة، وتحسين الحوكمة، بدل نقلها بصورة مباشرة لا تراعي

الخصوصيات الوطنية.

(12) الاستفادة من التجارب الدولية من خلال:

➤ تطوير الشمول المالي الرقمي (كما في كينيا)

➤ ربط التمويل بالأداء الإنتاجي (كما في فيتنام)

➤ تعزيز الحوكمة والتقييم (كما في رومانيا)

➤ دعم سلاسل القيمة والبحث الزراعي (كما في البرازيل)

أما فيما يتعلق بآفاق الدراسة المستقبلية، فإن نتائج هذه الدراسة تفتح المجال أمام مسارات بحثية

مكاملة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، من أبرزها:

- تحليل دور التمويل الأخضر في دعم التحول الزراعي المستدام؛

- دراسة إمكانات التقنيات المالية الرقمية في توسيع الشمول المالي الزراعي؛

- نمذجة قياسية طويلة الأجل للعلاقة بين التمويل الزراعي وأبعاد الأمن الغذائي؛

- أثر التمويل الزراعي على الشعب الزراعية/الأسر/المنظومة الغذائية.

وفي الختام، تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا يمر عبر توسيع التمويل الزراعي من حيث الحجم

فقط، بل يقتضي قبل ذلك تحسين نوعيته، ورفع كفاءة توجيهه، وإدماجه ضمن رؤية استراتيجية متكاملة

تعالج في الوقت نفسه اختلالات الحوكمة، والموارد المائية، والمخاطر المناخية، وضعف سلاسل القيمة،

ومحدودية شمول صغار المنتجين. وعليه، فإن فعالية التمويل الزراعي لا تُقاس بما يُضخ من موارد

فحسب، بل بما يحدثه من تحول فعلي في الإنتاجية، والاستقرار، والعدالة في الوصول، واستدامة الأمن

الغذائي.

قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

1- رزق، ن. (2022، 3 أبريل). التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية (الكتيب رقم 32). أبوظبي: صندوق

النقد العربي

المقالات العلمية:

1- صيفي، زهير. (2014). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في ولاية

البرج (4) 45، Assiut Journal of Agricultural Sciences

https://ajas.journals.ekb.eg/article_3511_4073ce6d4e7f44ef1007ce604a13bd41.pdf

الأطروحات والرسائل الجامعية

1- دهيّنة، مجدولين. (2017). استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر).

2- زاوي، بومدين. (2016). التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر: مقارنة كمية

(أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر) <https://www.ccdz.cerist.dz>

3- هبول، م. (2020). السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016) (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3).

4- <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1794>

النصوص القانونية والتنظيمية والاتفاقيات

1- بنك الجزائر. (2020، 15 مارس). نظام رقم 20-02 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

<https://www.bank-ofalgeria.dz/stoodroa/2023/01/reglement202002.pdf>

قائمة المراجع

- 2- بنك الجزائر. (2020، 2 أبريل). تعليمية رقم 03-2020 المحددة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية
<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2021/02/instruction032020.pdf>
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1998، 5 أوت). القانون رقم 98-08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1998. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1999، 23 ديسمبر). القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2010، 7 مارس). المرسوم التنفيذي رقم 10-80 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 05-415 الذي يحدد كفاءات سير حساب التخصيص الخاص رقم 302-121 المسمى «الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الفلاحي». الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 6- الجزائر. (1971، 30 نوفمبر). الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، المتضمن الثورة الزراعية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
<https://www.joradp.dz/Jo6283/1971/097/Fp1281.pdf>
- 7- الجزائر. (1987، 8 ديسمبر). القانون رقم 87-19 المحدد لكيفية استغلال أراضي الأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم. السجل الوطني للتشريعات. (NATLEX).
https://natlex.ilo.org/dyn/natlex2/r/natlex/fe/details?p3_isn=4655
https://natlex.ilo.org/dyn/natlex2/r/natlex/fe/details?p3_isn=4655
- 8- الجزائر. (1990، 18 نوفمبر). القانون رقم 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 49، 1332 وما بعدها- https://fr.madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/12/Loi_90-25_18_11_1990_orientation_fonciere.pdf

قائمة المراجع

- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2000، 30 ماي). المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المحدد لكيفيات عمل حساب التخصيص الخاص رقم 302-071 بعنوان «صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية». الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2002، 23 جويلية). المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المحدد لكيفيات عمل حساب التخصيص الخاص رقم 302-109 بعنوان «صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب». الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008، 27 يوليو). قانون المالية التكميلي لسنة 2008. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008042.pdf>
- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008، 3 أوت). القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 46-<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008046.pdf>
- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022، 24 يوليو). القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 50-<https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2022/F2022050.pdf>
- 14- النصوص المؤسسة للتعاقد الفلاحي. (2002/1972). النصوص المؤسسة للتعاقد الفلاحي وإنشاء الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي (CNMA)، مع نصوص الاعتماد وإعادة التنظيم اللاحقة.
- 15- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2020، 13 ديسمبر). الإمضاء على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدر» تخص القرض الموسمي «الرفيق» والقرض الاستثماري «التحدي». «وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2020، 30 ماي). قرار 18 رمضان 1441 الموافق 11 ماي 2020 يحدد قائمة الفروع الفلاحية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 31، 17-18. <https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg195765.pdf>

قائمة المراجع

التقارير والوثائق والمنشورات المؤسسية والإحصائية

1- البنك الدولي. (2003) Algérie — Deuxième projet d'emploi rural (PER-2): Document 2003) (Rapport n° 24715-AL) DC: البنك الدولي

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/521511468003876007/pdf/247150FRENCH0FR0PER2PAD0032703.pdf>

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووزارة المالية، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2001/2000). وثائق وتنظيمات تتعلق بتوسيع الوساطة المصرفية والائتمان الفلاحي ابتداءً من موسم 2001/2000.

3- الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2008). الإجراءات المتخذة خلال اجتماع إدارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد أيام 18-19 جويلية 2008. الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

4- الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2010) Présentation de la politique de renouveau 2010-2014. agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

5- الديوان الوطني للإحصائيات. (2024). (ONS). الحسابات الاقتصادية الوطنية 2001-2023: قاعدة 2001. الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات .

https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_nationaux_economiques_2001_2023.pdf

6- مجلس الأمة. (2024، 23 ماي). أشغال جلسة سماع لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لوزير الفلاحة والتنمية الريفية حول موضوع «الإطار القانوني للمزارع النموذجية والتعاونيات الفلاحية ودورها في تحقيق التوجه الفلاحي الجديد.»

7- المديرية العامة للغابات. (PNR) Synthèse sur le Plan national de reboisement تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من

[https://www.dgf.org.dz/sites/default/files/synthese_plan_national_de_reboisement.p](https://www.dgf.org.dz/sites/default/files/synthese_plan_national_de_reboisement.pdf)
[df](https://www.dgf.org.dz/sites/default/files/synthese_plan_national_de_reboisement.pdf)

قائمة المراجع

8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2023). حالة الأغذية والزراعة 2023: الكشف عن التكلفة الحقيقية للغذاء لتحويل النظم الزراعية والغذائية. روما: الفاو <https://doi.org/10.4060/cc7724en>

9- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2022). Country fact sheet: Algeria. https://storage.googleapis.com/fao-aquastat.appspot.com/countries_regions/factsheets/summary_statistics/en/DZA-CF.pdf

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024، 25 أبريل). الموجز القطري لنظام الإنذار المبكر عن الأغذية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. FAO. (GIEWS Country Brief). <https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=DZA>

11- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي: الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية.

12- وزارة المالية. نشاط الإيجار المالي في الجزائر: الإطار القانوني والتنظيمي العام لعمليات القرض الإيجاري. وزارة المالية.

المواقع الإلكترونية والصفحات الإخبارية وقواعد البيانات

1- الادارة الدولية للتجارة، وزارة التجارة الأميركية. (دون تاريخ). دليل الاتفاق المتعلق بمنظمة التجارة العالمية: الدعم (WTO Subsidies). تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://www.trade.gov/trade-guide-wto-subsidies>

2- البنك الدولي. (دون تاريخ). ما هو الأمن الغذائي؟ تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security>

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية. قرض على المدى المتوسط والبعيد «التحدي». موقع BADR تم الاسترجاع في

قائمة المراجع

15 جانفي

2025

<https://badrbank.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86/>

4- الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS). المشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://odas.madr.gov.dz/a>

5- الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS). دون تاريخ). تقديم الديوان. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://odas.madr.gov.dz/presentation/>

6- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA). محيطات - ONTA الممر الأخضر. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://onta.dz/perimetres-onta-couloir-vert-ar>

7- فاناك ووتر. (2019، 30 يوليو). الموارد المائية في الجزائر . <https://water.fanack.com/algeria/water-resources/>

8- قرياج، إلهام. (2024، 30 أكتوبر). هل تتحول صحراء الجزائر إلى حقول خضراء؟ الجزيرة نت . <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/30/>

9- منتج فلاح بلادي. (دون تاريخ). منصة تسويق المنتجات الفلاحية. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://www.mantoudjfellahbladi.com/>

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (دون تاريخ). الجزائر | منبر معارف الزراعة الأسرية. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://www.fao.org/family-farming/countries/dza/ar/>

11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (دون تاريخ). المؤشر 2.1.1: انتشار نقص التغذية. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2.1.1-prevalence-of-undernourishment/ar>

قائمة المراجع

- 12- الموسوعة السياسية. (2020، 6 أغسطس). الأمن الغذائي. تم الاسترجاع في 16 جوان 2024،
<https://political-encyclopedia.org/dictionary>
- 13- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2020، 13 ديسمبر). الإمضاء على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدر» تخص القرض الموسمي «الرفيق» والقرض الاستثماري «التحدي». «وزارة الفلاحة والتنمية الريفية». (2020، 30 ماي). قرار 18 رمضان 1441 الموافق 11 ماي 2020 يحدد قائمة الفروع الفلاحية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 31، 17-18 .
<https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg195765.pdf>
- 14- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2021، 4 فيفري). إطلاق الأرضية الرقمية غرفتي .
<https://madr.gov.dz/2021/02/04/إطلاق-الأرضية-الرقمية-غرفتي/>
- 15- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2024، 3 سبتمبر). إعطاء إشارة انطلاق الأشغال الأولية لتجسيد أولى مراحل مشروع إنتاج الحليب المجفف بولاية أدرار. <https://madr.gov.dz/2024/09/03/إعطاء-إشارة-انطلاق-الأشغال-الأولية-لت/>
- 16- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. « R'FIG » Octroi de crédits agricoles bonifiés. (بوابة الخدمات PSL. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://psl.madr.gov.dz/dpiee/octroi-de-credits-agricoles-bonifies-rfig/>
- 17- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. « R'FIG » Octroi de crédits agricoles bonifiés. (بوابة الخدمات PSL. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من <https://psl.madr.gov.dz/dpiee/octroi-de-credits-agricoles-bonifies-rfig/>
- 18- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. الإحصائيات الفلاحية. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من
<https://madr.gov.dz/الإحصائيات-الفلاحية/>
- 19- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) قطاع الفلاحة. تم الاسترجاع في 15 جانفي 2025، من
<https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/>

Second: References in English

Books and Book Chapters

1. Aghrout, A. (Ed.), with Bougherira, R. M. (2004). *Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects*. London & New York: RoutledgeCurzon.
<https://doi.org/10.4324/9780203307632>
2. Arezki, R. (2021). Food supplies and food security. In *Shifting commodity markets in a globalized world* (Chapter 6). International Monetary Fund.
<https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781484310328/ch006.xml>
3. Bessaoud, O. (1994). Agriculture in Algeria: From self-management to structural adjustment (1963-1992). In A.-M. Jouve (Ed.), *Crises and transitions in Mediterranean agricultural policies* (pp. 89-103). Montpellier: CIHEAM-IAM.
4. Geman, H. (2015). *Agricultural finance: From crops to land, water and infrastructure*. Wiley.
<https://doi.org/10.1002/9781118827352>
5. McDonald, B. L. (2017). The World Food Crisis and the End of the Postwar Food System. In *Food Power: The Rise and Fall of the Postwar American Food System* (pp. 162– 189). Oxford University Press.
<https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780190600686.003.0007>

Journal Articles

1. Ammar, K. A., Oswald, M. R., & Nam, D. (2022). Agricultural big data and methods and models for food security studies: A review. *Sustainability*, 14(22), Article 15524.
<https://doi.org/10.3390/su142215524>
2. Anh, N. T., Gan, C., & Anh, D. L. T. (2022). Multi-market credit rationing: The determinants of and impacts on farm performance in Vietnam. *Economic Analysis and Policy*, 75, 159–173.
<https://doi.org/10.1016/j.eap.2022.05.008>
3. Barki, K., & Rachmah, M. A. (2024). Systematic literature review: Agricultural digitalization, technological transformation towards efficient and sustainable agriculture. *Journal of Agriculture Faculty of Ege University*, 61(2), 259–271.
<https://doi.org/10.20289/zfdergi.1382916>
4. Benmehaia, A. M., & Bekkis, S. (2024). Agri-food policy trends in Algeria: Selected explorations. *New Medit*, 23(3), 49–62.
<https://doi.org/10.30682/nm2403d>
5. Bickel, G., Nord, M., Price, C., Hamilton, W., & Cook, J. (2000, March). *Guide to measuring household food security* (Revised 2000). U.S. Department of Agriculture, Food and Nutrition Service.
<https://nhis.ipums.org/nhis/resources/FSGuide.pdf>
6. Bouaziz, N. (2024). The impact of public credit guarantee schemes on food security in Algeria: A multiple-case study. *Journal of Economics and Human Development*.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/239379>
7. Bouketir, O. (2019, June). An automatic irrigation system for water optimization in the Algerian agricultural sector. *Agricultural Science and Technology*, 11(2), 133–137.
<https://doi.org/10.15547/ast.2019.02.021>
8. Bouzid, A., Boudedja, K., Cheriet, F., Bouchetara, M., & Mellal, A. (2020). Factors influencing the adoption of agricultural innovation in Algeria: The cases of two strategic crops, durum wheat and potatoes. *Cahiers Agricultures*, 29, 15.
<https://doi.org/10.1051/cagri/2020013>

9. Calloway, E. E., Carpenter, L. R., Gargano, T., Sharp, J. L., & Yaroch, A. L. (2023). New measures to assess the “Other” three pillars of food security—availability, utilization, and stability. *International Journal of Behavioral Nutrition and Physical Activity*, 20, Article 51.
<https://doi.org/10.1186/s12966-023-01451-z>
10. Chantarat, S., Mude, A. G., Barrett, C. B., & Carter, M. R. (2013). Designing index- based livestock insurance for managing asset risk in northern Kenya. *The Journal of Risk and Insurance*, 80(1), 205–237.
11. Czubak, W., et al. (2020). Sustainable economic development of farms in Central and Eastern European countries. *Agriculture*, 10(4), 93. 0472/10/4/93
<https://www.mdpi.com/2077->
12. Duong, P. B., & Izumida, Y. (2002). Rural development finance in Vietnam: A microeconometric analysis of household surveys. *World Development*, 30(2), 319–335.
[https://doi.org/10.1016/S0305-750X\(01\)00112-7](https://doi.org/10.1016/S0305-750X(01)00112-7)
13. Ferroukhi, S. A., Boumghar, M. Y., & Chehat, F. (2021). Analysis of the effects of subsidies on agricultural growth: An empirical assessment for 2000-2018. *Les Cahiers du CREAD*, 37(2), 35-76.
14. French Ministry of Agriculture, Agrifood and Forestry. (2014). Country profile - Algeria.
<https://agriculture.gouv.fr/sites/default/files/documents/pdf/fichepays2014->
15. Gicharu, P. N., & Kiriti-Nganga, T. (2022). The effects of official development aid on food security in Kenya. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 10(3), 1–15.
16. Grote, U., Faße, A., Nguyen, T. T., & Erenstein, O. (2021). Food security and the dynamics of wheat and maize value chains in Africa and Asia. *Frontiers in Sustainable Food Systems*, 4, Article 617009.
<https://doi.org/10.3389/fsufs.2020.617009>
17. Herrera, G. P., et al. (2018). Econometric analysis of income, productivity and diversification among smallholders in Brazil. *Land Use Policy*.
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S026483771730710X>
18. Huang, S., & Nik Azman, N. H. (2023). Enhancing food security through digital inclusive finance: Evidence from agricultural enterprises in China. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 20(4), 2956.
<https://doi.org/10.3390/ijerph20042956>
19. Hubbard, C. (2014). Romanian farm support: Has European Union membership made a difference? *Studies in Agricultural Economics*.
20. Jensen, N. D., Barrett, C. B., & Mude, A. G. (2018). How basis risk and spatiotemporal adverse selection influence demand for index insurance: Evidence from northern Kenya. *Food Policy*, 74, 172–198.
21. Jumanne, A. S. (2024). Leveraging digital technologies for sustainable agriculture in enhancing social and economic development in Kenya. *International Journal of Agriculture*, 9(2), 13–23.
<https://doi.org/10.47604/ija.2546>
22. Kipruto, T. A., & Nzai, C. (2018). Effect of government expenditure on agriculture output performance in Kenya. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 6(10), 190–202.
23. Kourat, T., Smadhi, D., & Madani, A. (2022). Modeling the impact of future climate change impacts on rainfed durum wheat production in Algeria. *Climate*, 10(4), Article 50.
<https://doi.org/10.3390/cli10040050>
24. Marson, M. (2025). Effects of public expenditure for agriculture on food security in Africa. *Empirical Economics*, 68, 2673–2704.
<https://doi.org/10.1007/s00181-025-02713-4>
25. Martins, M. C., Machado, M. L., Hinnig, P. F., Machado, P. M. O., & Gabriel, C. G. (2024). Public resources on the Brazilian food and nutrition security agenda from 2000 to 2022. *Revista de Saúde Pública*, 58, 54.
26. Mutea, E., Rist, S., & Jacobi, J. (2020). Applying the theory of access to food security among smallholder family farmers around North-West Mount Kenya. *Sustainability*, 12(5), Article 1751.

- <https://doi.org/10.3390/su12051751>
27. Opria, A. M., et al. (2025). Typologies and influencing factors in the absorption of EU agricultural funds. *Regional Studies*.
 28. Oubadi, M., Hamou, A., & Tidim, F. (2020). Quantification and qualification analysis of the heat waves using heat wave norm in the region of Bechar (Algeria) during the period 1951–2010. *Atmospheric and Climate Sciences*, 10(3), 273–279.
<https://doi.org/10.4236/acs.2020.103015>
 29. Pawlak, K., & Kołodziejczak, M. (2020). The role of agriculture in ensuring food security in developing countries: Considerations in the context of the problem of sustainable food production. *Sustainability*, 12(13), 5488.
<https://doi.org/10.3390/su12135488>
 30. Rabehi, F., & Kermia, N. (2024). The reality and challenges of achieving food security in Algeria during the period 2018–2023. *Journal of Al Mayadine Al Iktissadia*, 6(1), 521–539.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/241555>
 31. Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, Livestock, Fisheries and Cooperatives. (2022). National Agricultural Value Chain Development Project (NAVCDP): Labour management procedures. 20a63b0f902ab81fd69.pdf
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099535009052223382/pdf/P17675802dd6e101>
 32. Republic of Kenya, Ministry of Agriculture, Livestock, Fisheries and Irrigation. (2019). Agricultural Sector Transformation and Growth Strategy (2019–2029). Nairobi: Government of Kenya.
 33. Ribot, J. C., & Peluso, N. L. (2003). A theory of access. *Rural Sociology*, 68(2), 153–181.
<https://doi.org/10.1111/j.1549-0831.2003.tb00133.x>
 34. Schnack, A., Bartsch, F., Osburg, V.-S., & Errmann, A. (2024). Sustainable agricultural technologies of the future: Determination of adoption readiness for different consumer groups. *Technological Forecasting and Social Change*, 208, 123697.
<https://doi.org/10.1016/j.techfore.2024.123697>
 35. Simtowe, F., Asfaw, S., Abate, T., & Kassie, M. (2019). Impacts of drought-tolerant maize varieties on productivity, risk, and resource use: Evidence from Uganda. *Land Use Policy*, 88, 104091.
<https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2019.104091>
 36. Sobreira, D. B., Tabosa, F. J. S., Costa, E. M., & Khan, A. S. (2024). Heterogeneous regional effects of rural credit on agricultural production in Brazil. *Revista de Economia e Sociologia Rural*, 62.
 37. U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service. (2016). Corn is Brazil's second largest crop. detail/?chartId=79084
<https://www.ers.usda.gov/data-products/charts-of-note/chart->
 38. U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service. (2024, June 28). Current Population Survey Food Security Supplement: December 2023 microdata file—User notes. file-technical-documentation.pdf
<https://www.ers.usda.gov/media/6313/december-2023-cps-food-security-supplement-data->
 39. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2014, December 9). Exporter guide: Algiers, Algeria (GAIN Report No. AG1412). r+Guide_Algers_Algeria_12-8-2014.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/report/downloadreportbyfilename?filename=Exporte>
 40. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2016, December 15). Exporter guide: Algiers, Algeria (GAIN Report No. AG1610). r+Guide_Algers_Algeria_12-15-2016.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/report/downloadreportbyfilename?filename=Exporte>
 41. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2023, March 30). Grain and Feed Annual: Algeria (GAIN Report No. AG2023-0004). in+and+Feed+Annual_Algers_Algeria_AG2023-0004
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Gra>

42. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2024). Sugar Annual: Brazil. gar%20Annual_Brasilia_Brazil_BR2024-0008.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Su>
43. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2024, July 2). Grain and Feed Update: Algeria (GAIN Report No. AG2024-0007). in+and+Feed+Update_Algiars_Algeria_AG2024-0007.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Gra>
44. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2024, March 22). Grain and Feed Annual: Algeria (GAIN Report No. AG2024-0002). in%20and%20Feed%20Annual_Algiars_Algeria_AG2024-0002.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Gra>
45. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2025). Coffee Annual: Kenya (Report No. KE2025-0011).
<https://apps.fas.usda.gov/>
46. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2025). Coffee Annual: Kenya (Report No. KE2025-0011). fee%20Annual_Nairobi_Kenya_KE2025-0011.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Cof>
47. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2025). Coffee: World Markets and Trade.
<https://www.fas.usda.gov/sites/default/files/2025-06/coffee.pdf>
48. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2025, January 23). Grain and Feed Update: Algeria (GAIN Report No. AG2025-0001). in%20and%20Feed%20Update_Algiars_Algeria_AG2025-0001.pdf
<https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Gra>
49. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. (2026). World Agricultural Production.
<https://apps.fas.usda.gov/psdonline/circulars/production.pdf>
50. Wangusi, C., & Muturi, W. (2015). Impact of agricultural public spending on agricultural productivity: Case study of Kenya. *International Journal of Sciences: Basic and Applied Research*, 24(4), 180–187.
51. Wesz Junior, V. J., et al. (2024). Agri-food policies and family farms' commercialization. *Sustainability*, 16(24), 11102. 1050/16/24/11102
<https://www.mdpi.com/2071->
52. World Bank. (n.d.). Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP). indicators/series/NV.AGR.TOTL.ZS
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->
53. Zeller, M., & Schiesari, C. (2020). The unequal allocation of PRONAF resources. *Revista de Economia e Sociologia Rural*, 58(3).
54. Zoma, V., & Maba Ngouloubi, P. L. (2024). Using digital technologies to improve agricultural production in the Sahel countries of West Africa. *International Journal of Agriculture Extension and Social Development*, 7(10), 64–69.
<https://doi.org/10.33545/26180723.2024.v7.i10b.1193>

Theses and Dissertations

1. Aloui, A. (2023). Study of the prevalence of mycotoxins in Tunisia's wheat value chain and their reduction using in vivo bioproducts (Doctoral dissertation, University of Montpellier, jointly supervised with the University of Monastir, Tunisia; defended December 18, 2023).
2. Benatti, G. S. S. (2024). Productive inclusion of smallholders in the Brazilian biodiesel value chain: A path of challenges and opportunities (Doctoral dissertation). Universidade Estadual de Campinas, Brazil.
3. Elasaag, Y. H. A. (2015). Economics of Wheat in Egypt [Doctoral dissertation, Universidad Politécnica de Madrid].

4. Esamwata, J. O. (2014). Exporting food, importing food aid? Kenya and food security in the world food system (Master's thesis). Kansas State University.
5. Fitawek, W. B. (2022). The impact of large-scale investment in agricultural land on household food security: A comparative analysis of Kenya, Madagascar and Mozambique (Doctoral thesis). University of Pretoria. 4aa2-a187-38814a92d0e2
<https://repository.up.ac.za/items/9296f1fe-d5ca->
6. Janssen, V. (2018). The effect of agricultural commercialization on food security: The case of crop producing households in post-reform Vietnam [Master's thesis, Wageningen University].
7. Kamau, C. N. A. (2018). Maize value chain enhancement for food security and poverty reduction in Bungoma County, Kenya [Doctoral dissertation, MasindeMuliro University of Science and Technology].
8. Likius, N. (2024). Assessing the impact of credit finance on agricultural productivity in Namibia (Master's thesis, University of Namibia).
9. Mauki, C. R. (2024). Smallholder rice farmers' competitiveness within Agricultural Marketing Co-operative Societies (AMCOS) in selected districts, Tanzania [Doctoral dissertation, Sokoine University of Agriculture].
10. Mouas, Y. (2009). Impact of the National Agricultural Development Plan on orchard-program management: Findings and prospects for improvement (Master's thesis in crop production improvement). Saad Dahlab University of Blida.
<https://di.univ->
11. Nyikal, R. A. (2000). Financing agricultural production in Kenya (Doctoral dissertation). University of Nairobi.
12. Sahali, N. (2020). Public support for Algerian agriculture and its impact on food security (Doctoral dissertation). Mouloud Mammeri University of Tizi Ouzou.
<https://dspace.ummto.dz/items/6a651657-2d6b-424d-8a54-05cf26b6a60b>
13. Shahid, U. (2025). Measurement and determinants of food security in rural households (Doctoral thesis). Queen'sUniversity Belfast.
14. Sterghiu, G. (2014). Changes in Romanian agriculture after EU accession (Doctoral dissertation).

Legislation and Regulatory Texts

1. Algeria. (1997, December 15). Executive Decree No. 97-483 of December 15, 1997, establishing the procedures, obligations, and conditions governing concessions of privately owned state land within agricultural development areas. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 83, 12-16.
<https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1997/F1997083.PDF>
2. Government of Viet Nam. (2018). Decree on incentive policies for enterprises investing in agriculture and rural areas .
3. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria. (1983, August 16). Law No. 83-18 of August 13, 1983, on access to agricultural land ownership. JORADP, No. 34, p. 1373.
<https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Francais/1983/F1983034.pdf>
4. People's Democratic Republic of Algeria. (1963, April 30). Decree No. 63-160 of April 25, 1963, organizing the financing of self-managed agricultural holdings. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 26.
5. People's Democratic Republic of Algeria. (1968, September 27). Ordinance No. 68-534 of September 24, 1968, dissolving agricultural credit institutions, the Central Fund of Agricultural Provident Societies, and the Agricultural Loan Fund, and transferring their activities. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 78, 1040.
<https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Francais/1968/F1968078.pdf>
6. People's Democratic Republic of Algeria. (1971, November 30). Ordinance No. 71-73 of November 8, 1971, on the Agrarian Revolution. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 97.
<https://www.joradp.dz/Jo6283/1971/097/Fp1281.pdf>

7. People's Democratic Republic of Algeria. (1982, March 16). Decree No. 82-106 of March 13, 1982, establishing the Bank of Agriculture and Rural Development. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 11, 369.
8. People's Democratic Republic of Algeria. (1986, August 19). Law No. 86-12 on the banking and credit system.
9. People's Democratic Republic of Algeria. (1988, January 13). Law No. 88-06 of January 12, 1988, amending and supplementing Law No. 86-12 of August 19, 1986, on the banking and credit system. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 2, 34-36.
<https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1988/F1988002.PDF>
10. People's Democratic Republic of Algeria. (1990, April 18). Law No. 90-10 of April 14, 1990, on money and credit. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 16, 450 ff.
<https://www.joradp.dz/JO8499/1990/016/FP471.pdf>
11. People's Democratic Republic of Algeria. (2013, August 1). Executive Decree No. 13-280 establishing the operating procedures of Special Allocation Account No. 302-139, entitled National Agricultural Development Fund. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 41.
<https://www.joradp.dz/FTP/JO->
12. People's Democratic Republic of Algeria. (2020). Executive Decree No. 20-265 of September 22, 2020, establishing the Office for the Development of Industrial Agriculture in Saharan Lands (ODAS). Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 57.
<https://odas.madr.gov.dz/wp-content/uploads/2021/03/Decret->
13. People's Democratic Republic of Algeria. (2022, February 3). Executive Decree No. 22-56 of February 2, 2022, setting producer prices for durum wheat, common wheat, barley, and oats. Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, 9, 14.
14. Reserve Bank of India. (2018, July 4). Master Circular – Kisan Credit Card (KCC) Scheme.
<https://www.rbi.org.in/commonman/english/scripts/Notification.aspx?Id=2661>

Reports and Institutional Publications

1. Academia.edu. (n.d.). Brief history of the creation of the National Family Agriculture Strengthening Program (PRONAF) 1995. [agriculture_strengthening_program_pronaf_1995](https://www.academia.edu/40392645/brief_history_of_the_creation_of_the_national_family)
https://www.academia.edu/40392645/brief_history_of_the_creation_of_the_national_family
2. AgriAlgerie. (2023, November 1). Land constraints in southern Algeria complicate program implementation.
<https://www.agrialgerie.com/contraintes->
3. Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade. (2020). Gender Responsive Equitable Agriculture and Tourism (GREAT) Program in Vietnam.
<https://dfat.gov.au/sites/default/files/great-vietnam-program-overview.pdf>
4. Center for Research in Applied Economics for Development (CREAD). (2018, March). Strategic review of food and nutrition security in Algeria. Algiers: CREAD.
<https://www.cread.dz/wp-content/uploads/2018/07/Revue-SAN-Algerie-Version->
5. Concern Worldwide, Welthungerhilfe, & Institute for International Law of Peace and Armed Conflict (IFHV). (2024). Methodology. Global Hunger Index.
<https://www.globalhungerindex.org/methodology.html>
6. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ). (2021). Algeria climate fact sheet. GIZ. [_Climate_Fact_Sheet/Algeria_Climate_Fact_Sheet_EN.pdf](https://prddsgofilestorage.blob.core.windows.net/api/documents/Algeria_-_Climate_Fact_Sheet/Algeria_Climate_Fact_Sheet_EN.pdf)
[https://prddsgofilestorage.blob.core.windows.net/api/documents/Algeria -](https://prddsgofilestorage.blob.core.windows.net/api/documents/Algeria_-_Climate_Fact_Sheet/Algeria_Climate_Fact_Sheet_EN.pdf)
7. D'Alessandro, S. P., Caballero, J., Lichte, J., & Simpkin, S. (2015). Kenya: Agricultural sector risk assessment. World Bank.
8. El-Zoghbi, M., & Alvarez, K. (2015, February). Understanding costs and sustainability of Sharia-compliant microfinance products (Focus Note No. 101). CGAP. [e0Products0Feb02015.pdf](https://www.cgap.org/publications/understanding-costs-and-sustainability-of-sharia-compliant-microfinance-products)

- <https://documents1.worldbank.org/curated/en/406481468127791733/pdf/952130BRI0Box30c>
9. European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development. (2025). Factsheet on 2014–2020 Rural Development Programme for Romania.
10. European Commission. (2013, November 12). Action fiche for the ENPARD Algeria pilot action program for rural and agricultural development. Brussels: European Commission.
<https://enlargement.ec.europa.eu/document/download/8b46eeb5->
11. European Commission. (2019). Assessment of the 2019 Convergence Programme for Romania. bd1d-d6e83c3c2357_en
<https://economy-finance.ec.europa.eu/document/download/6188773b-1091-40e8->
12. European Commission. (2023). 2023 Country Report – Romania.
13. European Commission. (n.d.). Direct payments. Common Agricultural Policy (CAP). payments_en
<https://agriculture.ec.europa.eu/common-agricultural-policy/income-support/direct->
14. European Investment Bank. (2018, September 17). Romania: EIB supports Rural Development Programme with EUR 450 million. eib-supports-romania-rural-development-programme-with-eur-450-million
<https://www.eib.org/en/press/all/2018-230->
15. FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2023). The State of Food Security and Nutrition in the World 2023.
<https://www.fao.org/3/cc3017en/cc3017en.pdf>
16. Financial Access Consulting Services (FACS). (2020, July 3). GREAT Smallholder Lending Program Kick-off, Vietnam. program-kick-off-vietnam/
<https://facsglobal.com/great-smallholder-lending->
17. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2012). Smallholders and family farmers [Factsheet]. FAO. HOLDERS.pdf
https://www.fao.org/fileadmin/templates/nr/sustainability_pathways/docs/Factsheet_SMALL
18. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2012). The State of Food and Agriculture 2012: Investing in agriculture for a better future. Rome: FAO.
<https://www.fao.org/4/i3028e/i3028e.pdf>
19. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2015). Food and Agriculture Policy Classification. Rome: FAO. 5.pdf
https://www.fao.org/fileadmin/templates/fapda/docs/FAPDA_policy_classification_April201
20. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024). Glossary. In The State of Food and Agriculture 2024: Value-driven transformation of agrifood systems. FAO. 2024/glossary.html
<https://www.fao.org/3/cd2616en/online/state-of-food-and-agriculture->
21. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2025). FAOLEX country profile: Algeria – Agricultural and rural development. FAOLEX. more/fr/?area=agricultural+and+rural+development&countryname=Alg%C3%A9rie&iso3=D ZA
<https://www.fao.org/faolex/country-profiles/general-profile/see->
22. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2014). Brazil's Zero Hunger Program (Fome Zero): The Brazilian Experience.
<https://www.fao.org/3/i3023e/i3023e.pdf>
23. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2022). The State of Food and Agriculture 2022.
<https://www.fao.org/3/cb9479en/cb9479en.pdf>
24. Hoogerwerf, F., & Amrouni, H. (2023, January). Greenhouse horticulture Algeria: Quick scan – Final report. Green Works Consultancy; Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie. content/collections/documents/2023/01/26/sector-study-algerian-greenhouse-horticulture/Report%2BGreenhouse%2BHorticulture%2BAlgeria_%2BFinal%2BVersion.pdf
<https://www.agroberichtenbuitenland.nl/site/binaries/site->

25. International Fund for Agricultural Development (IFAD). (2019). Republic of Kenya Country Strategic Opportunities Programme (COSOP) 2020–2025.
<https://webapps.ifad.org/members/eb/128/docs/EB-2019-128-R-19.pdf>
26. International Fund for Agricultural Development (IFAD). (2021). Rural Kenya Financial Inclusion Facility (RK-FINFA): Project Design Report. 134-R-42-Project-Design-Report.pdf
<https://webapps.ifad.org/members/eb-seminars/2021-12-07-EB-Consultation/docs/EB-2021->
27. International Monetary Fund (IMF). (1996, August). Algeria—Selected Economic Issues (IMF Staff Country Report No. 96/71). en.pdf
<https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002/1996/071/002.1996.issue-071->
28. International Monetary Fund (IMF). (2021). Kenya: Selected Issues (IMF Country Report No. 21/276). Washington, DC: IMF.
29. Just Info DZ. (2024, December 27). Cereals: A U.S. report praises Algeria.
<https://just-infodz.com/cereales-un-rapport-us-encense-lalgerie>
30. Kelkouli, M., Ait Hammou, R., Zareb, D., Saidi, L., Kelkouli, O., Merouch, A., Karrou, M., & Qadir, M. (2011, November 3). Potential use of treated wastewater for supplemental irrigation of cereals: Algeria. In Improving water and land productivities in rainfed systems: Community-based optimization of the management of scarce water resources in agriculture in CWANA (Report No. 8). International Center for Agricultural Research in the Dry Areas.
<https://hdl.handle.net/20.500.11766/8432>
31. Ministry of Agriculture and Livestock Development (Kenya). (2023). Policy on revitalization of the sugar industry .
32. Mouloud Mammeri University of Tizi Ouzou. (2024). Proceedings of the national seminar titled The Agrifood Industry in Algeria: Potential and Challenges (October 27-28, 2021).
<https://www.ummtto.dz/wp-content/uploads/2024/05/Proceeding->
33. National Open University of Nigeria. (2022). AEA 302: Agricultural finance — Course guide. NOUN Press.
<https://nou.edu.ng/coursewarecontent/AEA%20302%20PDF.pdf>
34. OECD. (2023). Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2023: Brazil. 2023_b14de474-en/full-report/brazil_6226dfb7.html
<https://www.oecd.org/en/publications/agricultural-policy-monitoring-and-evaluation->
35. OECD. (2025). Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2025: Brazil.
36. Rabbitt, M. P., Reed-Jones, M., Hales, L. J., Suttles, S., & Burke, M. P. (2025). Household food security in the United States in 2024 (Economic Research Report No. 358). U.S. Department of Agriculture.
<https://doi.org/10.32747/2025.9458834.ers>
37. Republic of Kenya, Ministry of Agriculture. (2008). Follow-up of the implementation of the World Food Summit Plan of Action: National report .
38. Republic of Kenya, Ministry of Agriculture. (2021). Agricultural policy 2021. Nairobi: Government of Kenya.
39. Shetty, S. L. (2009). Agricultural credit and indebtedness: Ground realities and policy perspectives. In Agrarian crisis in India (pp. 61–86). Oxford University Press.
40. Tea Board of Kenya. (2024). Kenya Tea Industry Performance Report 2024. Nairobi: Tea Board of Kenya.
41. The Maghreb Times. (2023, March 8). Sunflower: Algeria launches an ambitious program.
<https://themaghrebtimes.com/sunflower-algeria-launches-an-ambitious-program>
42. The Observatory of Economic Complexity (OEC). (n.d.). Tractors — Algeria (Reporter: DZA).
<https://oec.world/en/profile/bilateral-product/tractors/reporter/dza>
43. U.S. Agency for International Development. (1992, April 13). Policy determination: Definition of food security (PD-19). USAID.
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNAAV468.pdf

44. United Nations Development Programme (UNDP) Algérie. (n.d.). Sustainable irrigation thanks to foggaras in the Algerian Sahara.
<https://www.undp.org/fr/algeria/blog/sustainable-irrigation-thanks-foggaras-algerian-sahara>
45. United Nations Forum on Forests (UNFF). (2015). Algeria: National report to UNFF11. United Nations.
46. United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (2023, May). INFFs and agriculture finance: Guidance note. agriculture-finance.pdf
https://inff.org/assets/DESA_deep_dives/inffs-and-
47. Varangis, P., Buchenau, J., & Ono, T. (2019). Agricultural finance and agricultural insurance as part of national financial inclusion agendas [Presentation]. World Bank. 0130022019/original/NFISession20RuralandAgriculturalConsumers.pdf
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/901541553199006646->
48. World Bank. (1992, December 18). Algeria: Water resources development strategy paper (Report No. 10858). World Bank.
49. World Bank. (2003). Algeria - Second Rural Employment Project (PER-2): Project appraisal document (Report No. 24715-AL). Washington, DC: World Bank.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/521511468003876007/pdf/247150FRENCH0F>
50. World Bank. (2007). World Development Report 2008: Agriculture for Development.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5990>
51. World Bank. (2009). Kenya Agricultural Productivity and Agribusiness Project (KAPAP): Project Appraisal Document.
52. World Bank. (2017). Kenya Climate Smart Agriculture Project: Project appraisal document. reports/documentdetail/440241486868444705/kenya-climate-smart-agriculture-project
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents->
53. World Bank. (2020). Vietnam Agriculture Finance Diagnostic Report. Agriculture-Finance-Diagnostic-Report-Financial-Inclusion-Support-Framework-Country- Support-Program.pdf
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/884321587357455934/pdf/Vietnam->
54. World Bank. (2023). Brazil Country Climate and Development Report.
55. World Bank. (2023). Implementation Completion and Results Report: Vietnam Sustainable Agriculture Transformation Project. 50bc81069953a0323ea.pdf
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099051123091518844/pdf/BOSIB02c6d179704>
56. World Bank. (2024, September). The World Bank's support for repurposing of agrifood public policies and programs: Moving from advocacy to action. Agriculture and Food Global Department, World Bank Group. 0590012023/related/The-World-Bank-s-Support-for-Repurposing-of-Agrifood-Public- Policies-and-Programs-Sep-2024.pdf
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/3da165e0bcb0ed7dddba9939afb21fda->
57. World Bank. (2025). A diagnostic review of public expenditures in agriculture. Washington, DC: World Bank. 2423-4aac-823d-6468c7faf7b0.pdf
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099553208152530454/pdf/IDU-5feb5ad5->
58. World Bank. (2025). Global Economic Prospects, January 2025. 0050012025/related/GEP-Jan-2025-Topical-Issue-1.pdf
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c50bc3c87bc2666b9e5fa6699b0b2849->

Websites, Databases, and News Sources

1. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (2015). Shari'ah standards for Islamic financial institutions. AAOIFI.
<https://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2017/12/Shariaa-Standards-ENG.pdf>

2. Agricultural Finance Corporation (AFC). (n.d.). Official website.
<https://agrifinance.org/>
3. Agricultural Finance Corporation (AFC). (n.d.). Warehouse Receipt Project.
<https://agrifinance.org/warehouse-receipt-project/>
4. AgriFI Kenya Challenge Fund. (n.d.). Home.
<https://agrifichallengefund.org/home/>
5. AgriStudoc. (2024, August 4). Classification of agricultural credit: Meaning, needs & classification.
6. Alexandri, C., & Luca, L. (2009). State aids in Romanian agriculture.
https://ipe.ro/RePEc/iag/iag_pdf/AERD0901_39-60.pdf
7. AlgeriaInvest. (2024, September 23). Promising prospects for the development of precision agriculture through artificial intelligence.
<https://www.algeriainvest.com/fr/premium-news/des-perspectives-prometteuses-pour-le->
8. AlgeriaInvest. (2025, March 2). Timimoun cereal project: Italy's Bonifiche Ferraresi awarded the concession contract.
<https://algeriainvest.com/fr/premium->
9. Algerian Embassy in Denmark. (n.d.). Agriculture – Algeria.
<https://algerianembassy.dk/algeria-agriculture/>
10. Algerian Investment Promotion Agency (AAPI). (2023, December 6). Agricultural investment in the South: A green corridor to facilitate access to land, drilling permits, and the electricity grid.
<https://aapi.dz/investissement-agricole-dans-le->
11. Algérie Solidaire. (n.d.). Agriculture: Irrigated area reaches 1.4 million hectares.
<https://algeriesolidaire.net/agriculture-la-superficie-irriguee-passe-a-14-million->
12. Arias, D., et al. (2017). Agricultural productivity growth in Brazil. World Bank. 2018-8-39-22-AriasetalAgriculturalgrowthinBrazil.pdf
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/268351520343354377/pdf/123948-WP-6-3->
13. Bank of Agriculture and Rural Development (BADR). (2020). Framework agreement relating to the R'FIG seasonal credit facility.
<https://psl.madr.gov.dz/wp->
14. Bank of Baroda. (2023, June 27). What are the different types of agriculture loans? loans
<https://www.bankofbaroda.in/banking-mantra/loans-borrowings/articles/types-of-agricultural->
15. Belmahi, I. (2024, December). Seawater to the rescue of Algeria: The challenge of desalination. Rosa Luxemburg Stiftung North Africa. desalination/
<https://rosaluxna.org/publications/seawater-to-the-rescue-of-algeria-the-challenge-of->
16. Brazilian Development Bank (BNDES). (n.d.). PRONAMP - Investment.
<https://www.bndes.gov.br/wps/portal/site/home/financiamento/produto/pronamp-investimento>
17. Chapman, K. (2024, May 14). Climate zones of Algeria: Different climate regions of Algeria. Earth Site Education. algeria-different-climate-regions-of-algeria/
<https://www.earth-site.co.uk/Education/climate-zones-of->
18. Chikhi, L. (2024, May 15). Algeria to produce 3.7 million cubic meters of desalinated water per day by end of 2024. Reuters. desalinated-water-per-day-by-end-2024-2024-05-15/
<https://www.reuters.com/business/environment/algeria-produce-37-million-cubic-meters-of->
19. Chourghal, N., Lhomme, J.-P., Huard, F., & Aidaoui, A. (2016). Climate change in Algeria and its impact on durum wheat. Regional Environmental Change, 16(6), 1623–1634.
<https://doi.org/10.1007/s10113-015-0889-8>

20. Data4Diets: Building Blocks for Diet-related Food Security Analysis, Version 2.0. (2023). Consumer food price index. Tufts University.
<https://index.nutrition.tufts.edu/data4diets/indicator/consumer-food-price-index>
21. Derdour, A., Belam, N., & Chebab, W. (2022, March). Traditional irrigation system and methods of water harvesting in the oasis of SfisifaKsourmountains - Algeria. LARHYSS Journal, 49, 17–35.
22. Djazagro. (2024). Transformed fruits and vegetables in Algeria: Trends and outlook for 2024.
<https://www.djazagro.com/en/news-trends/studies-trends/fruits-and-vegetables>
23. Drăgoi, M. C., Andrei, J. V., Mielă, M., Panait, M., Dobrotă, C. E., & Lădaru, R. G. (2018). Food safety and security in Romania – An econometric analysis in the context of national agricultural paradigm transformation.
24. Duflo, E., Kremer, M., & Robinson, J. (2011). Nudging farmers to use fertilizer: Theory and experimental evidence from Kenya. American Economic Review, 101(6), 2350– 2390.
<https://doi.org/10.1257/aer.101.6.2350>
25. Dunford, N. (2020, November). Properties of high oleic seed oils. Oklahoma State University Extension. oils
<https://extension.okstate.edu/fact-sheets/properties-of-high-oleic-seed->
26. El Mouchir. (n.d.). FGAR / SME Credit Guarantee Fund. El Mouchir — Directory of Algerian companies. crdits-aux-pme
<https://elmouchir.dz/en/entreprise/2451/fgar-fonds-de-garantie-des->
27. European Association of Guarantee Institutions (AECM). (2024). FGCR - Romanian Rural Credit Guarantee Fund.
<https://aecm.eu/fgcr-romanian-rural-credit->
28. European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development. (n.d.). Income support explained. Agriculture and rural development. explained_en
<https://agriculture.ec.europa.eu/common-agricultural-policy/income-support/income-support->
29. Fanack Water. (2019, July 30). Water resources in Algeria. Fanack Water.
<https://water.fanack.com/algeria/water-resources/>
30. FAO, & UN-Water. (2024/2025). SDG 6.4.2 – Level of water stress: Algeria country data.
31. Farmlandgrab.org. (2016, April 19). Algeria: Investments of 500 billion dinars expected.
<https://www.farmlandgrab.org/post/26017-algerie-500-milliards->
32. Ferro, M. V. (2022, April 12). The Next Stage of Vietnam’s Development Journey. World Bank Blogs .
33. fi-compass, European Investment Bank, & European Commission. (2020). Financial Needs in the Agriculture and Agri-Food Sectors in Romania.
34. fi-compass. (2015). Rural Credit Guarantee Fund – Case Study (Romania). compass.eu/sites/default/files/publications/case_study_rural_credit_guarantee_fund_romania_0.pdf
<https://www.fi->
35. Fontan Sers, C., & Mughal, M. (2019). From Maputo to Malabo: Public agricultural spending and food security in Africa. Applied Economics, 51(46), 5045–5062.
<https://doi.org/10.1080/00036846.2019.1606411>
36. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2017). The future of food and agriculture: Trends and challenges. Rome: FAO.
<https://www.fao.org/3/i6583e/i6583e.pdf>
37. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024, April 25). GIEWS Country Brief: The People’s Democratic Republic of Algeria. Global Information and Early Warning System (GIEWS).
<https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=DZA>
38. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). Consumer Price Indices: Food CPI (2015 = 100). Data360.
https://data360.worldbank.org/en/dataset/FAO_CP

39. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). FAOSTAT – Crops and livestock products (QCL).
<https://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL>
40. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). FAOSTAT – Food and Agriculture Data: Algeria.
<https://www.fao.org/faostat/>
41. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). FAOSTAT: Data structure, concepts and definitions – Trade: Exports / Imports. 11a5eafc5d9d/content
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8f3f2ac4-88ea-47d0-8923->
42. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). Government expenditure on agriculture: Share of agriculture in total government expenditure (Kenya). FAOSTAT.
43. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (n.d.). SDG Indicator 2.a.1: Agriculture Orientation Index for Government Expenditures. FAOSTAT.
<https://de-publicstatsuite.fao.org/>
44. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (1999). Food security and trade: An overview. In Agricultural trade and food security.
<https://www.fao.org/4/y4671e/y4671e05.htm>
45. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2010). Agricultural Value Chain Finance: Tools and Lessons.
<https://www.fao.org/4/i0846e/i0846e.pdf>
46. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2021). Digital Agriculture Profile: Viet Nam.
<https://www.fao.org/3/cb3956en/cb3956en.pdf>
47. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2021, March 18). Disasters take heavy toll on agri-food systems as new threats emerge. FAO Newsroom. threats-emerge/en
<https://www.fao.org/newsroom/detail/Disasters-take-heavy-toll-on-agri-food-systems-as-new->
48. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2025). Prevalence of moderate or severe food insecurity in the population (FIES). development-goals-data-portal/data/indicators/212-prevalence-of-moderate-or-severe-food-insecurity-in-the-population-based-on-the-food-insecurity-experience-scale/en
<https://www.fao.org/sustainable->
49. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). 1965–1975. In FAO 70th Anniversary.
<https://www.fao.org/70/1965-75/en/>
50. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). Damage and loss: Disasters in agriculture.
<https://www.fao.org/interactive/disasters-in-agriculture/en/>
51. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). Food security: Concept note. FAO. Note.pdf
https://www.fao.org/fileadmin/templates/faoitally/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept
52. Food Systems Dashboard. (2023). Cereal import dependency ratio (3-year average). import-dependency-ratio-3-year-average
<https://www.foodsystemsdashboard.org/indicators/drivers/globalization-and-trade/cereal->
53. Galluzzo, N. (2021). Estimation of the impact of CAP subsidies as environmental variables on Romanian farms.
54. Ghanmi, L. (2018, April 1). Algeria plans to irrigate fourth of its arable land by next year. The Arab Weekly. land-next-year
<https://thearabweekly.com/algeria-plans-irrigate-fourth-its-arable->
55. Gismed Spa. (n.d.). About Gismed.
<https://www.gismedalgerie.dz/esridz/a->

56. Government of Kenya. (n.d.). Kenya Climate Smart Agriculture Project (KCSAP).
<https://www.kcsap.go.ke/>
57. Government of Kenya. (n.d.). Rural Kenya Financial Inclusion Facility (RK-FINFA).
<https://rkfinfa.go.ke/>
58. Government of Viet Nam. (2017). Agricultural Restructuring Plan 2017–2020.
<https://faolex.fao.org/docs/pdf/vie190719.pdf>
59. Hollinger, F. (2004). Financing agricultural term investments (Agricultural Finance Revisited No. 7). FAO / GTZ.
<https://www.fao.org/4/y5565e/y5565e07.htm>
60. IFPRI. (n.d.). Inclusive Agricultural Value Chain Financing (IFS4Ag).
<https://ifpri.org/project/inclusive-agricultural-value-chain-financing-ifs4ag/>
61. Imadalou, S. (2023, May 9). National gene bank to become operational in July: Algeria strengthens its food security. El Watan.
<https://elwatan-dz.com/la-banque->
62. Ingram, M. (2022, October 7). Agricultural value chains, contract farming, and rural development. Cornell SC Johnson College of Business. development/
<https://business.cornell.edu/hub/2022/10/07/agricultural-value-chains-contract-farming-rural->
63. International Fund for Agricultural Development (IFAD). (2013). Smallholders, food security, and the environment.
https://ifad.org/documents/38714170/39135645/smallholders_report.pdf
64. International Coffee Organization (ICO). (2013). Why Ethiopia?
65. Istudor, N., Ion, R. A., Petrescu, I. E., et al. (2014). Food security in Romania—A modern approach for developing sustainable agriculture.
66. Kang'ethe, W. G. (2006). Agricultural development and food security in Sub-Saharan Africa: Building a case for more public support – The case of Kenya. FAO.
67. Laoubi, K., & Yamao, M. (2012, March). The challenge of agriculture in Algeria: Are policies effective? Bulletin of Agricultural and Fisheries Economics, 12(1), 65–73.
<https://home.hiroshima-u.ac.jp/food0709/seika/seika2012-3.pdf>
68. Machado Meyer Advogados. (2023, July 17). BNDES launches rural credit line in dollars. publications/publications/agribusiness/bndes-launches-rural-credit-line-in-dollars
<https://www.machadomeyer.com.br/en/recent->
69. McMeekin, P. (2024, February 6). Ongoing drought boosts Algeria's cereal imports. Grain Central. imports
<https://www.graincentral.com/markets/ongoing-drought-boosts-algerias-cereal->
70. Miller, C., & Jones, L. (2010). Agricultural value chain finance: Tools and lessons. FAO; Practical Action Publishing.
<https://www.fao.org/4/i0846e/i0846e.pdf>
71. Ministry of Agriculture and Rural Development of Romania (MADR). (2020). Evaluation Study V – Small Farms. rurala/evaluare_/2020/rezumat-executiv-studiu-de-evaluare-V_EN.pdf
<https://www.madr.ro/docs/dezvoltare->
72. Ministério da Agricultura e Pecuária. (2024). Plano Safra 2024/2025.
<https://www.gov.br/agricultura/pt-br/assuntos/politica-agricola/plano-safra/2024-2025>
73. National Agricultural Value Chain Development Project (NAVCDP). (n.d.). About us.
<https://navcdp.go.ke/about-us/>
74. Naïo Technologies. (n.d.). Home.
<https://www.naio-technologies.com/en/home/>

75. NEPAD/CAADP. (n.d.). Algeria: Investment project profile - Development of surface-water resources in the Lardjem region, Tissemsilt Province (aH206f). Food and Agriculture Organization of the United Nations.
<https://www.fao.org/3/ah206f/ah206f.pdf>
76. Ngulube, P. (2025). Leveraging information and communication technologies for sustainable agriculture and environmental protection among smallholder farmers in tropical Africa. DiscoverEnvironment, 3, Article 9.
<https://doi.org/10.1007/s44274-025-00190-1>
77. OECD. (2015). Innovation, Agricultural Productivity and Sustainability in Brazil.
78. OECD. (2022). Innovation, Agricultural Productivity and Sustainability in Viet Nam.
79. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (n.d.). Agricultural financial support. OECD Data.
<https://www.oecd.org/en/data/indicators/agricultural-financial-support.html>
80. Pethe, R. (2023). Traive Finance: Banking for the unbanked.
<https://www.metaldoglabs.ai/p/scaling-innovation-traive-finance>
81. Philip, S., Kew, S., Vautard, R., Vahlberg, M., Singh, R., Driouech, F., Lguensat, R., Barnes, C., & Otto, F. E. L. (2023, May 5). Extreme April heat in Spain, Portugal, Morocco & Algeria almost impossible without climate change. World Weather Attribution. algeria-almost-impossible-without-climate-change/
<https://www.worldweatherattribution.org/extreme-april-heat-in-spain-portugal-morocco->
82. Santana, C. A. M. (2012). Public policies and agricultural investment in Brazil. FAO.
83. Shankar, S. (n.d.). How can agricultural value chain finance in developing countries move to value web finance? LinkedIn. value-chain-finance-developing-shankar-ph-d-
<https://www.linkedin.com/pulse/how-can-agricultural->
84. UN-Water. (n.d.). Country (or area) snapshot: Algeria. SDG 6 Data.
<https://www.sdg6data.org/en/country-or-area/Algeria>
85. UNICEF Data. (n.d.). Goal 6: Clean water and sanitation.
<https://data.unicef.org/sdgs/goal-6-clean-water-sanitation>
86. United Nations High-Level Task Force on the Global Food Security Crisis. (2010, September). Updated Comprehensive Framework for Action. United Nations.
https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/ISFP/UCFA_Final.pdf
87. University of Illinois Urbana-Champaign. (n.d.). Why Big Data, Food Security and the Environment at Illinois? and-the-environment-at-illinois/
<https://publish.illinois.edu/foodsecurity/why-big-data-food-security->
88. Vipond, T. (2020). Finance definition. Corporate Finance Institute. definition/
<https://corporatefinanceinstitute.com/resources/wealth-management/what-is-finance->
89. Warehouse Receipt System Council (Kenya). (n.d.). Official website.
<https://wrsc.go.ke/>
90. Webteb. (2016, July 3). أنواع البقوليات وفوائدها. %D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7_16202
<https://www.webteb.com/articles/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81->
91. World Bank. (2008). How do we improve public expenditure in agriculture? Washington, DC: World Bank. xpenditure00PUBLIC0.pdf
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/724121468338506334/pdf/668170SR0White0E>
92. World Bank. (2016). Transforming Vietnamese Agriculture: Gaining More from Less.
93. World Bank. (2022). Revisiting public spending in agriculture: Why better spending matters. Washington, DC: World Bank.

- <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37282>
94. World Bank. (2022, August 31). Agriculture finance and agriculture insurance.
<https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/agriculture-finance>
95. World Bank. (2022, March 29). Kenya secures \$250 million to help 500,000 smallholder farmers enhance value addition and access markets. help-500-000-smallholder-farmers-enhance-value-addition-and-access-markets
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/03/29/kenya-secures-250-million-to->
96. World Bank. (2023). Kenya overview.
<https://www.worldbank.org/en/country/kenya/overview>
97. World Bank. (2024). GDP per capita, PPP (constant 2021 international \$) (NY.GDP.PCAP.PP.KD). development-indicators/series/NY.GDP.PCAP.PP.KD
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world->
98. World Bank. (2024). What is food security? There are four dimensions. Food Security Update. food-security
<https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is->
99. World Bank. (2025). WITS/UN Comtrade: Dates, fresh or dried (HS 080410), imports from Algeria, 2023. r/DZA/product/080410
<https://wits.worldbank.org/trade/comtrade/en/country/All/year/2023/tradeflow/Imports/partne>
100. World Bank. (n.d.). Algeria: Historical climate data. Climate Change Knowledge Portal. Retrieved September 23, 2025, from
<https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/algeria/climate-data-historical>
101. World Bank. (n.d.). Cereal yield (kg per hectare). indicators/series/AG.YLD.CREL.KG
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->
102. World Bank. (n.d.). Crop production index (2014–2016 = 100). indicators/series/AG.PRD.CROP.XD
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->
103. World Bank. (n.d.). Employment in agriculture (% of total employment). indicators/series/SL.AGR.EMPL.ZS
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->
104. World Bank. (n.d.). Fertilizer consumption (kg per hectare). indicators/series/AG.CON.FERT.ZS
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->
105. World Bank. (n.d.). Food production index (2014–2016 = 100). indicators/series/AG.PRD.FOOD.XD
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->
106. World Bank. (n.d.). GDP per capita, PPP (constant 2021 international \$) – Kenya.
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD?locations=KE>
107. World Bank. (n.d.). GDP per capita, PPP (current international \$).
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD>
108. World Bank. (n.d.). World Development Indicators metadata glossary entry for AG.SUB.DURS. DataBank. development-indicators/series/AG.SUB.DURS
<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world->
109. World Health Organization. (2015, November 19). Stunting in a nutshell.
<https://www.who.int/news/item/19-11-2015-stunting-in-a-nutshell>
110. World Resources Institute. (2024). Deforestation linked to agriculture.
111. World Trade Organization (WTO). (n.d.). Domestic support: Amber, Blue and Green Boxes. WTO.
https://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/negs_bkgnd13_boxes_e.htm
112. Xinhua News Agency. (2024, July 7). Algeria signs agricultural agreement with Italian company.

قائمة المراجع

<https://english.news.cn/africa/20240707/36fc723c47524f69827962a72cbe8696/c.html>

113. Xinhua News Agency. (2024, June 4). Algeria records 127 foreign investment projects in eighteen months.

<https://french.news.cn/20240604/43ec35eae8664a5e98716534774113cd/c.html>

قائمة الملاحق

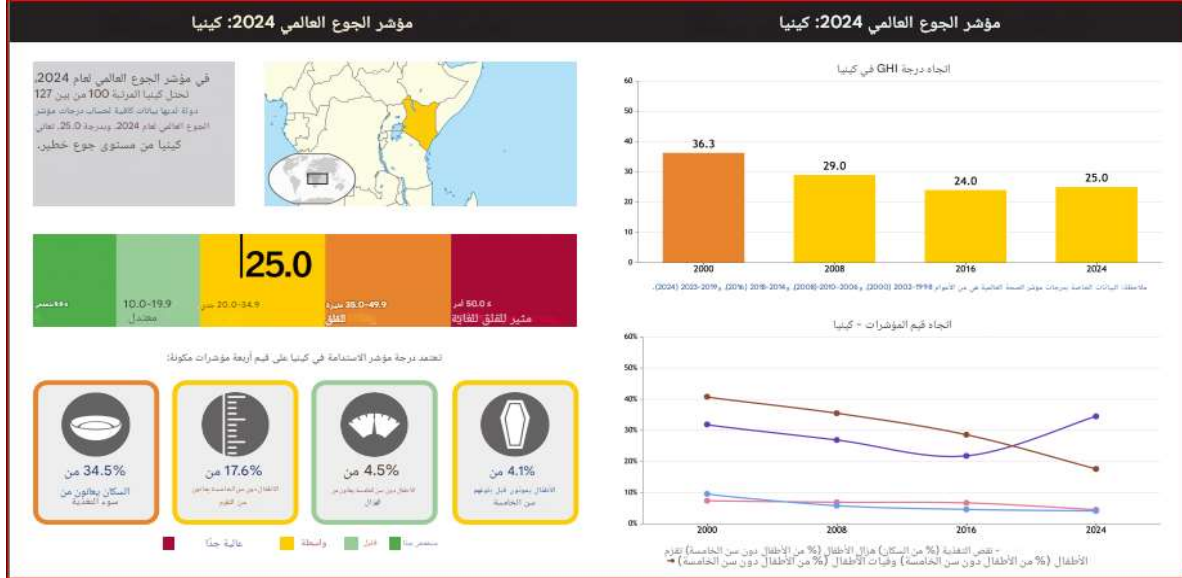
الملاحق:

الملحق:01:القرار الوزاري المشترك المتعلق بتحديد قائمة الشعب الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي في الجزائر (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية)

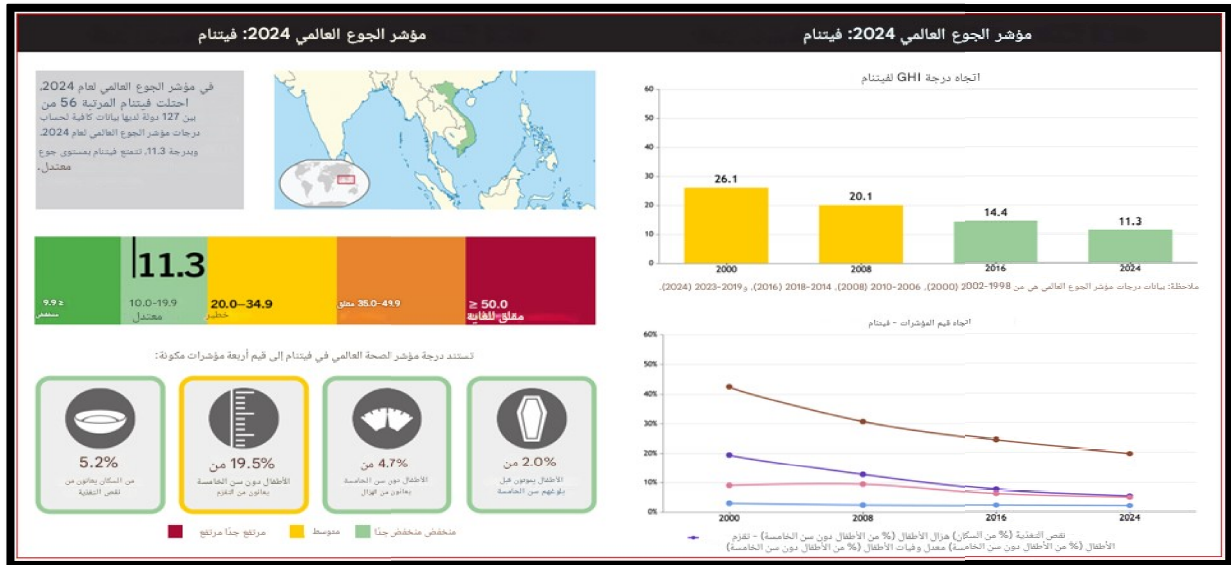
[illegible]

قائمة الملاحق

الملحق 02: تطور مؤشر الجوع العالمي في كينيا (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000 و2024)

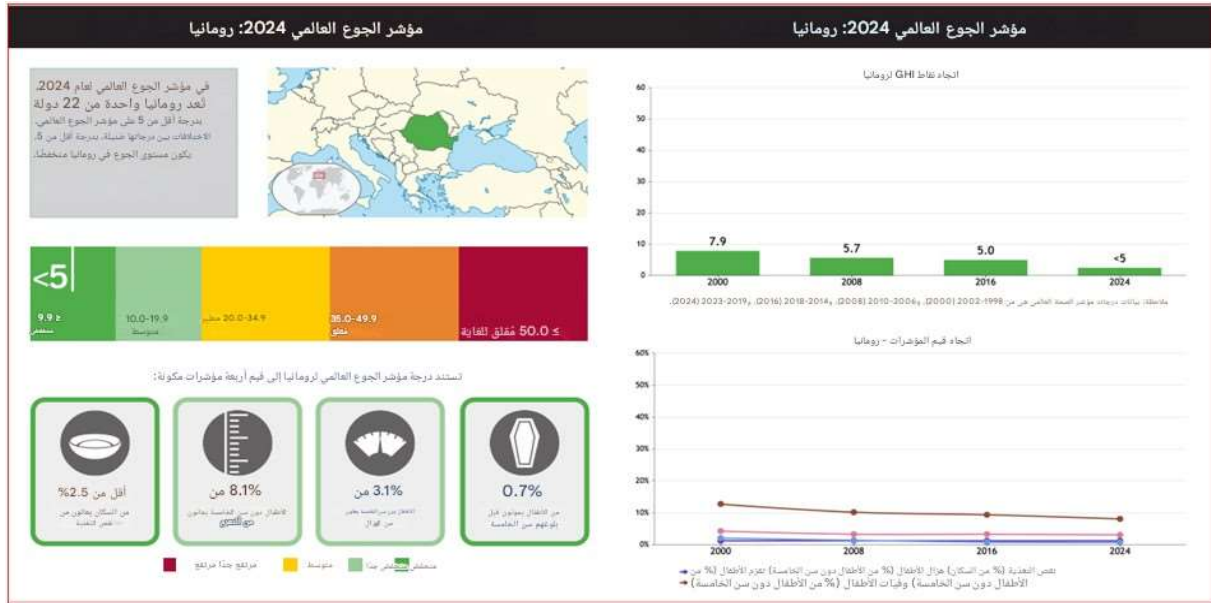


الملحق 03: تطور مؤشر الجوع العالمي في فيتنام (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000 و2024)



قائمة الملاحق

الملحق 04: تطور مؤشر الجوع العالمي في رومانيا (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000 و2024) (لا يعتمد كملحق ضعيه كهامش)



الملحق 05: تطور مؤشر الجوع العالمي في البرازيل (GHI) وأبعاده الفرعية بين (2000 و2024)

